الملف الأسود للزراعة في مصر

عادل حسين
مجدى حسين
صلاح بديوى

كاريكاتير:
عصام حنفى

الخيانة

الملف الأسود للزراعة فى مصر

عادل حسين
مجدى أحمد حسين
صلاح بديوى
كاريكاتير: عصام حنفى

بسم الله الرحمن الرحيم

الله أكبر .. الله أكبر

الله أكبر كبيرا .. والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة وأصيلا

اليوم نسجد لله شكرا .. فهو الذى نصرنا .. حين خذلنا المتخاذلون ..

هو سبحانه وتعالى الذى ثبت أقدامنا .. يوم تكالبت علينا ذئاب الطريق ..

فى صحف ٢٤ يناير ٢٠٠٣ .. وبعد عامين فقط من خروجنا من السجن (صلاح بديوى - عصام حنفى - وكاتب هذه السطور) نقرأ قرار الاتهام الصادر عن النائب العام فى حق المسئول الثانى فى وزارة الزراعة وعشرين آخرين من قيادات وزارة الزراعة .. ويتضمن قرار الاتهام ١٦ اتهاما لهم .. والعقوبة القصوى:

الأشغال الشاقة المؤبدة !!

واستخدم قرار الاتهام نفس عبارات حملة جريدة « الشعب » حين وصف المتهمين بأنهم « عصبة إجرامية اتفقت على ارتكاب هذه الجرائم » وأن عملهم « مثال نموذجى للاتفاق الجنائى لتحقيق منافع وكسب حرام ».

ووصف قرار الاتهام المتهمين بأنهم « خانوا الأمانة » .. وتذكروا كيف تعرضنا للهجوم لأننا استخدمنا تعبير « الخيانة » !!

وليس أهم الاتهامات: تحقيق منافع وكسب حرام ورشوة، ورشوة جنسية لأن هذه التهم شائعة في البلاد.. وهي على خطورتها واستحقاقها للعقاب إلا أنها لا ترتقي إلى مستوى الجريمة الكبرى.. وهي تسميم وقتل الشعب المصري بأسره. لذا فقد كانت أهم الاتهامات طرا: «تداول مبيدات لمكافحة الآفات الزراعية ثبت أنها مسرطنة ومحظور تداولها» «مع علمهم بحظر تداولها» و«عن عمد»، ولذلك فإن اتهامنا ليوسف والى بالخيانة والقتل لم يكن من قبيل السب والقذف ولكن كان من قبيل احقاق الحق.. ووصف الوقائع الدامغة التي نشاهدها بأعيننا وفي المستندات.

والطريف أن قرار الاتهام استند في بعض أجزائه إلى نفس المستندات التي اعتمدنا عليها (مستندات الجهاز المركزي للمحاسبات)، بالإضافة لوقائع جديدة حدثت أثناء إغلاق جريدة «الشعب» ووضعنا في السجون.

وقرار الاتهام يتضمن إدانة صريحة ليوسف والى.. ولا ندرى لماذا لم يدرج اسمه في قرار الاتهام.. وحيث أكد يوسف عبد الرحمن (المسئول الثاني في وزارة الزراعة).. انه حصل على موافقة وتوقيع يوسف والى على كل تصرفاته وبالأخص فيما يتعلق بالمبيدات المسرطنة.

وجاء في المؤتمر الصحفي للنائب العام أن يوسف والى تقدم بمذكرتين حول وقائع التحقيق بناء على طلب النيابة (دون أن يذكر أن يوسف والى رفض المثول أمام النيابة، وهذه سابقة خطيرة لا مثيل لها في تاريخنا القضائي).

ولكن النائب العام - في إدانة صريحة ليوسف والى - قال أن أيا من المذكرتين لم تنف مسئولية أي من المتهمين الذين ارتكبوا هذه الجرائم، ولم تقدم مبررا لما ارتكبوه من مخالفات للقوانين واللوائح التي تحظر استخدام هذه المبيدات التي ثبت من خلال المعامل المركزية لوزارة الزراعة، انها محظورة ومسرطنة.

وفى المؤتمر الصحفى لسيادة النائب العام وصف القضية بأنها « قضية إجرامية » ووصف المتهمين بأنهم « رؤوس فساد » ومن بينهم مدير عام مكتب يوسف والى. وأكد أن وقائع القضية تستند لوقائع جرت بين ١٩٩٧ إلى ٢٣ أغسطس ٢٠٠٢ (حملة الشعب المركزة كانت بين أواخر ١٩٩٨ وحتى إغلاق الشعب فى مايو ٢٠٠٠).

وتضمنت وقائع التحقيق - وفقا لما نشر فى إحدى الصحف - ضبط عملات الشيكل الإسرائيلية فى خزانة يوسف عبد الرحمن بالإضافة لوسام من سفارة إسرائيل فى القاهرة!!

وأخيرا فإننى قد هوجمت كثيرا لأننى استخدمت تعبير « الخيانة العظمى »..

وقال لى « العقلاء » .. كيف تتهم بريئا بتهمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة.. فها هو قرار الاتهام يطالب بنفس العقوبة.. ويستخدم نفس التعبير تقريبا « خيانة الأمانة » وهذا التعبير أيضا استخدمته فى مقالاتى. وليس عجبا أن تسبق الصحافة قرار الاتهام.. فهذا يحدث فى كل البلاد التى يوجد بها حرية صحافة .

أما لماذا أسجد لله شكرا.. وحده لا شريك له.. فلأنه سبحانه وتعالى هو الذى ثبت أقدامى.. وأنار لى عقلى وقلبى حين يأس الناس.. ولأننى دعوته فى زنزانة انفرادية بالسجود والبكاء فاستجاب لى سريعا.. حتى بمعايير الزمن البشرية.. وأنا إن مت فى سجنى دون أن ينصفنى أحد فى الحياة الدنيا فلم يكن يعنينى ذلك أبدا.. إذا كان الله راضيا عنى.. (ان لم يكن بك غضب علىّ فلا أبالى) ولكن من فضل الله الذى يغمرنى.. انه سبحانه وتعالى شاء أن أظل على قيد الحياة.. حتى ينصفنى المجتمع.. وأن أشاهد ذلك بعينى رأسى.. ولا أملك العبارات كى أثنى على الله (أنت كما أثنيت على نفسك).. أنت وحدك الذى تعلم أننى لا أريد شيئا من حطام هذه الدنيا.. وأنا أحبك..

واذكر ذلك على الملأ.. لأنك طلبت من عبادك ذلك فى حديث قدسى.. وإلا لأخفيت هذا الحب العظيم فى جوانح قلبى حتى ألقاك..

ولكى تقدرون معى هذه المعانى.. أنقل لكم بصورة حرفية ما كتبته فى مذكراتى الشخصية فى سجن مزرعة طره يوم الخميس ٢٧ ابريل ٢٠٠٠ الساعة الحادية عشر مساءا:

«كما وضعت فى حبسة وزير الداخلية السابق شعارا فوق سريرى من القرآن الكريم ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾ واستجاب الله لدعوتى.. فقد وضعت اليوم شعار ﴿رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ﴾ واثقاً من نصرته لى سبحانه وتعالى فهو المطلع على السرائر.. ويعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور.. ودائما القضية العادلة تنتصر، وهى ليس لها من بد إلا أن تنتصر لأن الزيف لابد أن يسقط.. فقضية الصراع بين الحق والباطل لا تحسمها القوة المادية للباطل فى لحظة محددة.. فسيظل دائما.. الحق أبلج والباطل لجلج.

ولكن موقف الشعب ونخبه السياسية والمثقفة هو الذى يستحق بعض التأمل والمناقشة.. وربما أجد لذلك متسعا فى الأيام القادمة».

□□□

وأخيرا يجب أن أؤكد أن صراعنا ضد جرائم يوسف والى فى حق الوطن والشعب لم تكن قضيتى الشخصية.. فقد كانت قضية حزب العمل وجريدة الشعب.. وفى هذه اللحظة أحيى بإكبار قيادات وقواعد حزب العمل التى التفت حول هذا الموقف ولم تطالب بتغييره واستعدت لتحمل كافة العواقب.. ولم يهتز لها رمش.. وساهمت بالكلمة والمواقف العملية فى دعم هذا التوجه.

وأحيى بشكل خاص أخى صلاح بديوى صاحب الحملة الصحفية الأصلى ضد يوسف والى.. وصموده فى السجن.. وأحيى أخى الفنان عصام حنفى الذى قدم أروع كاريكاتير ضد جرائم يوسف والى.. وصموده فى السجن..

وأحيى المحامين الوطنيين الذى دافعوا ولا يزالوا عن «الشعب» و«حزب العمل»، والشهود الذين تعرضوا للخطر حين تقدموا للمحكمة للشهادة معنا.. وأحى كثيرا من الجنود المجهولين الذين ساهموا فى هذه المعركة الكبرى دون أن يسعوا لمجد أو شهرة، وإنما حسبة لله والوطن.

وأخيرا.. لقد تأخر قرار الإطاحة بيوسف والى من وزارة الزراعة إلى حد مهين للأمة.. فماذا ينتظر الحكام؟ ولماذا تنتظر الأمة؟ وحان الوقت لإنصاف حزب العمل.. وعودته إلى ممارسته الطبيعية.. وإعادة صدور جريدة «الشعب» من المطابع.. رغم أن حزب العمل لم يتوقف لحظة واحدة عن الجهاد بل تعاظم دوره فى الحياة السياسية.. ولم تتوقف صحيفته على الانترنت.

فماذا ينتظر الحكام لتصحيح هذه الخطيئة؟ ولماذا تنتظر الأمة؟

□□□

فى هذه اللحظة المجيدة.. من تاريخ مصر وتاريخ الأمة العربية الإسلامية، وتاريخ البشرية. حيث يتراجع الطاغوت الأمريكى تحت ضربات مجاهدى الأمة العربية الإسلامية.. أتوجه بتحية خاصة لأستاذى/ عادل حسين الذى جاهد حتى الرمق الأخير.. من أجل هذه الانتصارات.. وتنبأ بها بتحليلات ثاقبة، بقلب مؤمن بالله.. واليوم يثبت فيض الأحداث أنك كنت على حق.. وأننا كنا على حق فى كتيبة حزب العمل.. حين قاتلنا من خلفك..

أنا لست حزينا لأنك لا تشهد هذه اللحظات المجيدة.. لأننى على يقين أنك تشعر بها فى قبرك.. ولأن هذه فى الأساس إرادة الله وقدره.. وربما سيكون ثوابك أكبر منا جميعا لأنك رحلت عن الدنيا ولم تتمتع بحلاوة النصر الذى اقترب.. ونشهد الآن بوادره.

لذا أدعو الله سبحانه وتعالى.. أن تكون قرير العين.. فى البرزخ وأن يكون قبرك روضة من رياض الجنة.. وأن يلحقنى بك على خير..

أدعو الله أن يغفر لى ولك كل الذنوب.. وأن يكفر عنا سيئاتنا، وكل المؤمنين المجاهدين.. وأن يتقبل جهادنا..

❑❑❑

لا إله إلا الله.. محمد رسول الله حبيبى وقدوتى وقائدى ومثلى الأعلى.

لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين

اللهم إنى استغفرك وأتوب إليك

وأبوء إليك بإثمى

فاغفر لى

فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت

اللهم إنا نعوذ بك من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا

من يهد الله فهو المهتد

ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا

❑❑❑

الله أكبر.. الله أكبر.. الله أكبر

الله أكبر كبيرا.. والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة وأصيلا..

❑❑❑

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مجدى أحمد حسين

الروضة فى ٥ مارس ٢٠٠٣

مقالات
عادل حسين

في أوروبا: الهندسة الوراثية أخطارها غير مقصودة وفي مصر: الأخطار مقصودة والصهاينة مع والي خططوا لقتلنا

■ الحوار السياسي في استفتاء الرئاسة يجب أن يشمل قضية والي.

■ بعد الصواريخ العربية الإيرانية أصبح التسميم الجماعي للطعام سلاحا رئيسيا للصهاينة.

■ القتل بالهندسة الوراثية يتم سرا وفي هدوء على عكس الدمار بالصواريخ والأسلحة النووية.

■ قصة القتل الهادئ الغامض بتكنولوجيا عالية حدثت فعلا في العراق فلم لا تستخدم في مصر؟!

■ التهريب الواسع في السلع المستوردة يؤكد أن التهريب في منتجات الغذاء القاتلة أكبر من كل التقديرات الرسمية.. إنه خطر فظيع!

جريدة «الشعب» ١١ يونيو ١٩٩٩.

يستفزنى غاية الاستفزاز ما يجرى الآن بمناسبة الاستفتاء القادم على رئاسة الجمهورية.. ويستفزنى بشكل خاص ويستفز كل المواطنين الشرفاء منظر المنافقين الذين رأيناهم يطبلون ويهرجون فى كل العهود.. وإذا كان بعض أقطاب الحكم يفسحون المجال أمام هؤلاء المداحين (بالحق والباطل) بظن أن هذا يدعم موقف الرئيس مبارك أمام أمته وأمام العالم العربى، فإن هذا يدل على قصر نظر مريع، لأن هذا المنهج فى الإعداد للاستفتاء منفر، ويحقق عكس ما ظنوا أنهم يستهدفونه.. وإذا كان مقصودا أن تشارك نسبة عالية من الناس فى هذا الاستفتاء (بالمعنى الحقيقى للمشاركة)، فمؤكد أن هذا الذى يجرى سيدفع الكثيرين إلى النأى بأنفسهم عن المشاركة، حتى من بين المؤيدين، قرفا ويأسا.

إن المؤيدين المحترمين للرئيس مبارك يقدرون ما حقق من إنجازات، ولكن مؤكد أنهم يدركون أنه كان بالإمكان تحقيق إنجازات أكبر، ومؤكد أنهم يدركون أن إصلاحات كثيرة مطلوبة، وقد يختلفون حول مضمون هذه الإصلاحات ومداها، ولكنهم لا يختلفون قطعا حول أن تغييرا ما ينبغى أن يحدث فى السنوات القادمة.. ولذا كان مطلوبا أن تكون مناسبة الاستفتاء فرصة للحوار النقدى الواسع، وفرصة لتبادل الآراء حول التغيير المنشود، فى فترة الرئاسة القادمة.

إن دستورنا الحالى يمنع تقدم مرشحين منافسين يمثلون برامج بديلة للحكم، ولكن هذا الحال لا يمكن أن يسحب الطابع السياسى الجاد عن معركة الاستفتاء، ولا يمكن أن يعنى تحول معركة الاستفتاء إلى مجرد مهرجان خطابى لإزجاء المديح، بل يجب أن يظل التحضير للاستفتاء جهدا مكثفا للنشاط السياسى من كل أطرافه استشرافا لآفاق النهضة وإمكاناتها. إن هذا المنهج هو الذى يحد من الأثر السلبى لغياب المنافسة، وهو ما يجعل «المؤيد» أكثر اطمئنانا لقوله نعم، ويجعل «المعارض» أقل حدة وهو يقول لا.

هل يعقل ألا نسمع كلمة نقد واحدة، أو طلبا بتعديل واحد فى السياسات القائمة؟! لماذا لا نسمع أو نقرأ شيئا من ذلك فى الإعلام الرسمى، وسط طوفان المديح والفخر؟!

* * * * *

وقد كان يكفينى فى هذه الظروف أن أسمع استنكارا (أو حتى نقدا خفيفا) ليوسف والى، الذى تركزت كل الجرائم والمفاسد فى شخصه. لماذا تصمت الأصوات والأقلام الوطنية فى هذه القضية، رغم كل ما نفضح؟! لو تكلم البعض فى هذا الأمر (وسط طوفان المبايعة والمديح) لاستبشرت خيرا، بالنسبة للفترة القادمة، وبالنسبة لجدية الاستعداد للاستفتاء.

هناك جديد فى حملتنا يستوجب التنحية الفورية لوالى:

لقد احتفظ يوسف والى بمواقعه الرفيعة فى الدولة طوال سنوات طويلة ماضية، ولكن لم يعد مقبولا ولا معقولا أن يظل فى هذه المواقع نفسها لأية فترة أخرى.. ولا ليوم واحد.. كيف يبقى؟! ولماذا؟!

لقد كان حزبنا فى مقدمة المهاجمين المتهمين لسياسات والى طوال السنوات التى تولى فيها مسئولياته، والجديد الآن أن نتائج هذه السياسات فى تخريب قطاع الزراعة، تراكمت وتفاقمت إلى حد يستحيل الخلاف فيه.. فكيف يبقى؟ وقد ثبت أنه فعل ما فعل تنفيذا لمخطط صهيونى.. فكيف يبقى؟

نعلم أن إزاحته عسيرة، لأنه مسنود بقوة من الحلف الصهيونى الأمريكى، ولكن بعد كل الخراب الحادث، أليس واجبا أن نتصدى بحزم لهذه المهمة رغم صعوبتها دون إبطاء؟ إننا أمام هذه الاعتبارات قدرنا أنه آن لنا أن نكثف الحملة ضد والى، ونواصلها بلا انقطاع، عسى أن نصيبه هذه المرة بالضربة القاضية، فنريح الأمة من شروره، ونفتح أبواب الإصلاح على مصاريعها.

ولكن إلى جانب هذا التركيز المكثف والمتواصل على كشف جرائم والى والصهاينة فى قطاع الزراعة، حدث أن حملة «الشعب» امتدت إلى مجال جديد أخطر، بحيث أصبحت تنحيته الفورية أشد إلحاحا.. هذا المجال الجديد المكتشف هو قتله المتعمد للمواطنين بالجملة.

لقد تناول هذا الجانب الابن صلاح بديوى فى تحقيقاته التاريخية، ثم كتب الأستاذ الكبير مجدى أحمد حسين مقالات مهمة لتعميق الوعى العام بخطورة ما يفعله والى فى مجال قتل المصريين. لقد أوضح مجدى مخاطر الهندسة الوراثية التى تنتج مواد غذائية «مخترعة». هذه المنتجات تبدو أوفر غلة، وأكبر حجما، أو حتى أحلى فى المذاق، ولكن هذه المنتجات التى تأخذ شكل لحوم حمراء وبيضاء، أو حبوب، أو خضر وفاكهة، أو ألبان.. إلخ، هذه المنتجات أثبت مجدى حسين أنها منتجات تحيطها مخاوف حقيقية، إذ رأت مراجع علمية عديدة

ومقدرة أنها قد تحمل أضرارا مميتة مع الاستمرار فى تناولها. وقبل الموت فإنها قد تسبب السرطان (والعياذ بالله) والفشل الكلوى وإفساد الكبد.. إلخ. ومن هنا، فإن كل المجتمعات المحترمة تفرض قيودا شديدة على تناول منتجات هذه الهندسة الوراثية.

لقد أوضح مجدى حسين كل هذا، ومن هنا رفض بحق قوة التسهيلات التى قدمها والى لاستيراد هذه المنتجات (سواء كمدخلات للإنتاج الزراعى، أو كسلع تامة الصنع للاستهلاك). وقد ارتكب والى هذه الجريمة متحديا قرار وزير الصحة، وبتحايل مفضوح، إذ أنشأ لجنة وهمية تحت رئاسته (لجنة الأمان الحيوى)، وهذه اللجنة لا تفرض أية رقابة، ولا تحقق أى أمان!.

وقد أشاد وزير الزراعة الأمريكى (الصهيونى) جليكمان فى تصريحات علنية، بهذه المساعدة التى قدمها والى لاستيراد المنتجات الزراعية الأمريكية المهندسة وراثيا دون أية عوائق، واعتبر ذلك تنفيذا مخلصا لمبدأ حرية التجارة الذى يفيد الشعب المصرى واقتصاده!.

إن هذا الاستهتار بصحة المواطنين هو تحد لتعليمات الجهة المختصة (وزارة الصحة)، وهو خروج على ما تعارفت عليه الدوائر العلمية العالمية المقدرة، والذى أصبح سياسة رسمية للدول الأوروبية وغيرها.. وهذا الإجراء هو بالفعل أخطر من كل ما رصدناه عن سياسات والى فى تخريب الزراعة المصرية والتربة.. والنتائج التى عاينها الناس خلال السنوات الماضية (من خلال تعامل والى مع الصهاينة) كانت تؤكد عندنا المحاذير التى تعلنها الدوائر العلمية الخارجية، وقد كانت هذه النتائج داعية لأن يتوقف والى عن مخططه، لا أن يتمادى فيه.. وهذا وحده يحتم ضرورة إقصائه على الفور.

* * * * *

ولكن يبدو لى أن الأمر مع ذلك أخطر! إذ لا يجب أن نفهم ما يقترفه والى على أنه مجرد تقصير جسيم واستهتار. لا يجب أن نخلط بين ما يجرى فى أوروبا مع ما يجرى فى مصر الآن، ولا ينبغى أن نحاسب والى فى هذا الإطار.

فى أوروبا: مخاطر الهندسة الوراثية تكنولوجية.. والمخاطر عندنا استراتيجية:

بالنسبة لأوروبا، نعلم أن الولايات المتحدة هى صاحبة الاستثمار الأكبر، وصاحبة الإنجازات الأهم فى كل مجالات التكنولوجيا الحيوية، والشركات الأمريكية تسعى لأن تكون شبه

محتكرة للعمل فى هذا المجال الاستراتيجى فى صناعات المستقبل. وهذه الشركات العملاقة (فى سعيها الطبيعى لمضاعفة أرباحها) تتعجل طرح منتجاتها المهندسة وراثيا قبل التأكد الكافى من خلوها من أية آثار جانبية ضارة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على نحو فورى أو بعد فترة.. إن هذا المسلك من الشركات الخاصة عموما طبيعى ومتوقع، وقد رأيناه مثلا فى مجال الأدوية أو السجائر، وظهر بشكل أوسع فى مجال البيئة التى كثيرا ما تدمرها الشركات بلا اكتراث أثناء تدافعها لتعظيم الأرباح.. ودور الدولة فى المجتمعات المحترمة يبرز فى مواجهة هذه الحالات، فالدولة يفترض أنها فوق الجميع (وضمنهم الشركات) ويفترض أنها المؤسسة المؤهلة للنظر إلى بعيد، ولذا فإنها تتدخل كلما وجدت تعارضا بين مصالح الشركات ومصالح المجتمع، فتوقف إنتاج مشروعات معينة أو تقيده، حماية لأرواح الناس، أو لضمان سلامة البيئة وتوازنها.

من هذا المنطلق ترى دول الجماعة الأوروبية الآن أنها يجب أن تحمى مواطنيها من الأخطار المحتملة التى يتعرضون لها بسبب استهلاكهم للمواد الغذائية المهندسة وراثيا. إن الدول الأوروبية ترى ضرورة التروى والبحث الجاد قبل التوسع فى استيراد هذه المنتجات واستهلاكها.. وإذا كانت الإدارة الأمريكية تعارض الآن هذا الموقف دفاعا عن مصالح الشركات، فأظن أنها ستعدل بدورها عن هذا الموقف بعد فترة أمام ضغوط ستتصاعد من داخلها من المستهلكين والعلماء.

فى هذا الإطار، يكون حريا بنا أن نتخذ موقفا يشبه موقف الجماعة الأوروبية (والذى تشترك فيه بالمناسبة اليابان والصين)، بل يجب أن نكون أكثر تشددا وخوفا، لأن قدرتنا على تحليل منتجات الهندسة الوراثية، ومتابعة عواقبها، أقل قطعا من قدرة هذه الدول، ومن هنا كان موقف وزارة الصحة المصرية موقفا وطنيا مفهوما ومسئولا.. وكان موقف والى فى المقابل غير مفهوم بأى حال من الأحوال.. لا يمكن تفسير موقفه بمجرد الإهمال، وكذلك لا يمكن تفسيره بالجهل أو الغفلة، فقل عن الرجل ما شئت من صفات ولكن ليس فى صفاته قطعا أنه مغفل.. إذن كيف نفسر قراراته؟

فى حالة الاتحاد الأوروبى تحديدا، لا تساور هذه الدول أية شكوك حول نوايا الدولة الأمريكية أو شركاتها قبل مواطنيها. إن الخلاف هناك له طبيعة فنية واقتصادية بحتة، وقد أكدت أن الولايات المتحدة نفسها قد تراجع مواقفها إذا أثبت الحوار العلمى أن منتجات

الهندسة الوراثية تحمل بالفعل أخطارا تتطلب التريث قبل طرحها فى الأسواق المحلية والخارجية، وساعتها ستتصدى الإدارة الأمريكية للشركات وانتاجها لوضع الضمانات الضرورية والضوابط.

هذا بالنسبة لدول الجماعة الأوروبية، إنها عندهم مشكلة فنية واقتصادية فحسب، ولكن لماذا لا تكون لقضية الهندسة الوراثية ومنتجاتها أبعاد أخرى فى دول الجنوب، وفى الدول العربية والإسلامية بشكل خاص، وفى مصر بشكل أخص؟ لماذا لا تكون للهندسة الوراثية عندنا أبعاد استراتيجية وسياسية؟

دعك من الجانب الظاهر والصحيح فى موضوع الهندسة الوراثية، وهو أن البحث العلمى حقق تقدما هائلا وواعدا فى دراسة الخلية الحية، وأنه توصل فى ذلك إلى تركيبات جديدة فى الجينات الوراثية تؤدى إلى حبوب غير التى عرفناها والى أبقار وألبان تخالف ما ورثناه. هذا حدث، وهو إنجاز علمى وتكنولوجى مقدر، وقد تجنى البشرية من خلفه خيرا كثيرا فى المستقبل، بعد مزيد من الاختبارات تضمن التحكم فى جدوى المنتجات الجديدة.

دعك من هذا، فما يعنينى حاليا هو أن الذين يحتكرون الآن مفاتيح هذا التقدم التكنولوجى بوسعهم أن يخترعوا منتجات يتصورون أن تكون طيبة ومفيدة، وإن رأى الأوروبيون ـ كما قدمت ـ ضرورة الحذر المشروع والتمهل قبل التوسع فى استهلاك هذه المنتجات.. ولكن يجب أن نسلم بأن من يملكون المفاتيح بوسعهم أن يخترعوا أيضا ـ لو أرادوا ـ منتجات يعرفون أنها ضارة (رغم منظرها البرىء) ويطرحونها فى بعض الأسواق عامدين. وإذا كانوا لا يفعلون هذا مع الجماعة الأوروبية، فلم لا يفعلونها مع دول يعادونها ويتمنون إبادة شعوبها؟! هذا ما قصدته بالأبعاد الاستراتيجية والسياسية ونحن نتحدث عن مخاطر الهندسة الوراثية فى مصر.

القتل المتعمد للشعوب ليس جديدا فى تاريخنا مع الغرب:

أعلم أن ما أطرحه يبدو للبعض غريبا وغير معقول، وأعلم أن هذه الطيبة ترجع إلى إيماننا الدينى وثقافتنا الحضارية، فالإسلام حطم العصبية الجاهلية للعرق أو القبيلة، أو حتى للدين، والإسلام لم يجز قتل نفس واحدة بغير حق، فما بالك بقتل البشر جملة؟ يقول الله تعالى فى قرآنه ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾. صدق الله العظيم.

وقد علمنا رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: «أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد. كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربى على أعجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى» صدق رسول الله.

إن هذا الموقف الإنسانى الشاهق الذى نشأنا عليه، لم يكن مجرد عقيدة فى القلوب، ولكنه أنتج حضارة إسلامية عرفت ـ لقرون ممتدة ـ التعايش بين المتخالفين دينا ووطنا وعنصرا، ولذا معذور كل من لا يصدق منا أن فى الدنيا أقواما يمكن أن يستحلوا قتل كل من يخالفونهم فى الدين أو العنصر بدم بارد وعين زجاجية.. ولكن يجب أن نتذكر، وبالتالى يجب أن نسلم، بأن هذا الذى نستبشعه قد حدث فعلا وشاهدناه فى عصر الاستعمار القديم حيث استحل الأوروبيون إذلال البشر وإبادتهم رافعين الصليب (والمسيح عليه السلام منهم برىء) وباسم نشر المدنية الحديثة بين الكفار والوثنيين. وفى عصرنا الحالى نراهم أمام أعيننا يواصلون مخطط الإبادة لكل من يعترضهم أيضا باسم التحديث، ورافعين هذه المرة شعارات العولمة والدنيوية (بعد أن فضوا ارتباطهم الكاذب بالمسيحية).. اختلفت الشعارات من مرحلة إلى مرحلة، ولكن استمرت الوحشية واستمر الاستعلاء العنصرى.

إليكم بعض الأمثلة من التاريخ:

(١) ألم تر كيف أباد الأوروبيون أهل الأمريكتين الأصليين (أمريكا الشمالية والجنوبية)، وكذا أهل أستراليا؟ لقد استخدموا تفوقهم التكنولوجى فى قتل هؤلاء، وفى اقتلاع من بقى من هؤلاء من أرضه.

(٢) وأرجو أن أذكر بمثال آخر لعله يقربنا مما نحن بصدده الآن فى مصر.. ففى فترة الضرب الأوروبى لنهضة مصر والعالم الإسلامى أيام محمد على، فرضت إنجلترا على الصين فتح أبوابها بلا أى ضوابط أمام الواردات البريطانية، واستحلت بريطانيا عبر ذلك قتل الشعب الصينى عن طريق توريد الأفيون ونشر إدمانه، وحين قررت الصين وقف هذه الجريمة، فحظرت استيراد الأفيون، ودمرت المخزون منه فى ميناء كانتون (١٨٣٩) أعلنت بريطانيا الحرب وانتصرت بفضل احتكارها لتكنولوجيا الحرب الحديثة، ومع الانتصار فتحت باقى الموانى الصينية، وواصلت بالتالى قتل الشعب واقتصاده.. أرأيت هذا الإجرام؟!

(٣) وماذا نسمى مذبحة هيروشيما ونجازاكى فى اليابان (١٩٤٥) حين قصفوها بالقنابل

الذرية؟! ألا يعنى هذا استعدادا مذهلا لقتل البشر بدم بارد، إذا رأوا فيهم خطرا على مصالحهم وسيطرتهم الظالمة؟

(٤) وتجرى الآن فى كل المراكز الاستراتيجية الغربية دراسات مهمة عن التطورات السكانية (وأعجب أن الوعى بهذه الدراسات ومغزاها غائب تماما عنا!). إن أصحاب السيطرة الغربية البيضاء على النظام الدولى يخشون من التراجع المطرد فى أسباب قوتهم (العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية)، ولكن أخطر أسباب التراجع يتمثل - فى تقديرهم - فى تآكل قاعدتهم البشرية.

بعد الحرب العالمية الثانية كان أهل الغرب يمثلون ٢٢٪ من سكان العالم، وفى منتصف الثمانينيات أصبحوا ١٥٪، وبعد عقدين من الآن قد لا تتجاوز نسبتهم ٩٪، وتكتسب هذه الأرقام والنسب دلالة أكبر حين نتذكر أن أبناء الجنوب تطرد كفاءتهم العلمية والإنتاجية مع تصاعد التنمية، وكذلك يلحظ أن غالبيتهم من الشباب، بينما نسبة المسنين فى الغرب تتزايد بشكل يؤرق مضاجعهم.. إن هذه القضية البشرية تزعج أهل الغرب غاية الإزعاج، وقد قرأت مؤخرا دراسة للصهيونية مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية) فوجدتها تركز على هذا الموضوع باعتباره فى قمة التحديات التى تواجه الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة. وأذكر أن الصهيونى كيسنجر أشرف عام ١٩٧٤ على دراسة سرية فى نفس الموضوع حين كان مستشارا للأمن القومى فى الولايات المتحدة (NSSM 2000)، وقد أوضح كيسنجر أن النتائج السياسية والأمنية لنمو السكان فى الجنوب، تجعل هذا النمو فى ذروة الاهتمام والأولويات، وتضمنت الدراسة بالمناسبة ذكر ١٠ دول يمثل النمو السكانى فيها خطرا ذا شأن خاص، وكانت مصر ضمن هذه الدول العشر.

وقد وضعت مخططات دولية شيطانية لمواجهة هذا التحدى، كان من أهمها (حسبما قرأت فى التقارير الرسمية الأمريكية) ما جرى فى مصر بالذات من خلال برامج تنظيم الأسرة، التى تحظى بالأولوية الأولى فى برامج «المساعدات الأمريكية».. إلا أن المخططات الأخطر والأقذر فى مجال الحد من النمو السكانى فى الجنوب، لا تنشر عادة فى التقارير العلنية، وفى جنوب أفريقيا (فى عز التفرقة العنصرية) كانت الأبحاث هناك أصرح فى حديثها عن النوايا والمخططات، فكانت تتحدث بوضوح عن الإبادة المباشرة، بدءا من نشر الأوبئة وطالع.. ترى هل انتشار الإيدز فى أفريقيا بمعدلات غير طبيعية، وهل المذابح التى قتلت

الملايين فى وسط أفريقيا دون أية محاولة لوقفها، هل كانت هذه المذابح والأمراض بعيدة عن المخططات الشيطانية؟

إسرائيل لا تتردد فى قتلنا لحل مشكلتها السكانية:

وعلى ذكر جنوب أفريقيا وصراحتها، مؤكد أن المشكلة السكانية تشكل حدة خاصة فى دول معينة مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا، وبالنسبة لجنوب أفريقيا كان بول كنيدى محقا (فى كتابه الشهير: الإعداد للقرن الحادى والعشرين) حين تساءل: هل كان قرار حكومة جنوب أفريقيا بالتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية متأثرا بحقيقة الانكماش المطرد فى نسبة البيض إلى السود؟ لقد كانوا الخمس من مجموع السكان عام ١٩٥١، ونزلوا إلى السبع فى أوائل الثمانينيات، وكان متوقعا أن يصلوا إلى أقل من التسع عام ٢٠٢٠؟ هل كان لهذا أثر مقدر فى تصفية النظام العنصرى؟

هذا مؤكد فى تقديرى، وهذه السابقة تمثل لدى الإسرائيليين كابوسا. فمعدلات الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين أعلى كثيرا من المعدل المقابل فى إسرائيل، خاصة مع نضوب مصادر التهجير اليهودى المحتملة، وإذا كان فزعهم يتركز على الفلسطينيين فى كتاباتهم المنشورة، فإن فزعهم الأكبر يأتى فى الحقيقة من كتلة المصريين البشرية، وحين تحدث كيسنجر عن الخطر الخاص لمصر (فى التقرير الذى أشرت إليه) فإنه كان يقصد أثر التزايد السكانى فى مصر على إسرائيل بالذات، وأذكر بالمناسبة أن نتنياهو عالج هذا المأزق السكانى الإسرائيلى، فى فصل كامل من كتابه الشهير (مكان تحت الشمس) وقد حاول نتنياهو أن يخرج الصهاينة من شعور الفزع واليأس، ولكنه لم يفلح طبعا.

والحقيقة أنه ليس أمام الصهاينة إلا أن يلجأوا إلى منهج الإبادة والقتل الجماعى، كلما واتتهم الفرصة، ما الذى يمنع الحلف الصهيونى من استخدام هذا النهج إذا جاءته فرصة؟ فى غيبة الروادع القيمية والعسكرية لا يوجد حقيقة ما يمنع. وقد رأينا فى التاريخ الغربى أن هذا النهج فى قتل البشر كان حلالا.. والصهاينة بين أهل الغرب هم الأكثر تعصبا واحتقارا لسائر خلق الله، لكل الغوييم (أى غير اليهود)، وإذا كانوا يعلنون استعدادهم لقتل أى شعب تتعارض مواقفه مع مخططاتهم، فكيف يكون استعدادهم لقتل العرب والمسلمين على وجه

الخصوص؟ وصدق الله إذ يقول: ﴿لَتجدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾.

والحقيقة أن عداوة الصهاينة لنا لا يقتصر برهانها على ما تعلمناه في القرآن، فكل خبرتنا المعاصرة تؤكد فعلا عمق العداء، وتثبت نيتهم على قتلنا جملة كلما استطاعوا.. هل نحتاج إلى التذكير بدير ياسين، أو بصبرا وشاتيلا، أو بمذابح الأسرى المصريين فى سيناء؟ ثم لماذا راكموا أسلحة الدمار الشامل نووية وبيولوجية وكيميائية؟ إنهم لن يترددوا فى استخدامها إذا قدروا أنهم سيفلتون من الرد والعقاب.

* * * * *

فى ضوء الإشارات السابقة، أرجو ألا يندهش الطيبون منا إذا سمعوا منى أن أصنافا إجرامية معينة من منتجات الهندسة الوراثية ستصدر إلينا عن قصد بهدف القتل الجماعى والدمار الصحى، بل أضيف أن هذا الأسلوب هو الآن أهم أدواتهم فى المواجهة العسكرية.

الهندسة الوراثية الوسيلة الرئيسية لقتلنا:

أقول دوما إن توازن القوى تغير ويتغير لصالح الجبهة العربية الإيرانية، خاصة بعد بناء قوة صاروخية تحمل قذائف فوق تقليدية، فهذا الإنجاز العربى - الإيرانى ردع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية وشل تفوقهم العسكرى الكاسح.. وأقول دوما كذلك إن إسرائيل لا تقبل حتى الآن أن تتراجع أمام هذا التغير الخطير الحادث، فهى لم تيأس بعد من إعادة التوازن لصالحها مرة أخرى، وقد استخدمت فى هذه المحاولات كل الأدوات السياسية الممكنة، من أجل قطع إمداداتنا العسكرية من ناحية، ومن أجل إشعال فتن وحروب من ناحية أخرى، لعلها تشعل بأسنا فيما بيننا، فتنصرف جيوشنا عنها. وقد أوضحت فى مقال سابق أن نتنياهو تحرك فعلا فى هذا الاتجاه، وأن باراك يأتى لمواصلة هذا الدور بأمل أن يكون أقدر على استغفالنا.

فى هذا الإطار: كيف لا يرد على الخاطر أن الهندسة الوراثية هى السلاح الأمضى فى مؤامرات الحلف الصهيونى الأمريكى ضدنا؟! إذا أصبح متعذرا عليهم استخدام الأسلحة النووية البيولوجية (بسبب الأسلحة المضادة التى نملكها) فلم لا يلجأون إلى الأسلحة البتارة التى يمكن استخدامها فى السر؟! إن التصدير المتعمد لمنتجات قاتلة لهذه الهندسة الوراثية

يحقق في هدوء وبنعومة نفس الأهداف (إبادة البشر) التى أصبحت ترسانتهم النووية وملحقاتها تفشل في تحقيقها.. وهذا ما قصده البروفيسور البارز (بيريس) وزير البيئة الفرنسى السابق، حين قال: «إن عملية التلاعب بالهندسة الوراثية فى المحاصيل الزراعية أخطر فى آثارها التدميرية على الإنسان والبيئة من الدمار الذى ينشأ عن القنابل الذرية».. هذا الدمار قد يقع فى أوروبا عن غير مقصد إجرامى، ولكن سيحدث فى بلادنا عن قصد وتصميم؟

إرنست بيرجمان يعتبر الأب العلمى للقنبلة الذرية الإسرائيلية. ومنذ الخمسينيات قاد المتابعة لكل ما ينجز فى مجال الطاقة النووية بهدف الوصول إلى إنتاج قنبلة، وكان بيرجمان يقول إنه من المهم للغاية متابعة كل ما يجرى» فمع تطوير الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية (محطة طاقة، إزالة ملوحة.. إلخ)، فإنك تبحث إنتاج القنبلة فلا توجد طاقتان ذريتان».. أحسب أن هذا المنطق الصحيح ينطبق على أى أبحاث للهندسة الوراثية، فالأسس التى تقوم عليها لتشكيل منتجات «سلمية»، يمكن أن تقوم عليها كذلك منتجات «عسكرية» للدمار الشامل.

إن إسرائيل تركز فعلا على أبحاث الهندسة الوراثية أكثر من أية دولة أخرى صناعية باستثناء الولايات المتحدة، ومؤكد أنها تحصل من الولايات المتحدة على أحدث الأسرار فى هذا المجال (بالتعاون الرسمى أو بالتجسس) فلماذا هذا التركيز؟ هل هو لأهداف اقتصادية تكنولوجية؟ إن إسرائيل لاتركز أبدا فى مجالات بحثها وصناعاتها على الجدوى الاقتصادية فى المقام الأول، فالأولوية عندها للجدوى الاستراتيجية العسكرية. لقد كان تركيزها على الأبحاث النووية يصدر عن هذه الأولوية الاستراتيجية، وكذلك كان تركيزها على أبحاث الاتصالات والإلكترونيات موجها فى الأساس لخدمة التفوق العسكرى المستهدف، فلماذا يكون تركيزها الملحوظ على الهندسة الوراثية بعيدا عن هذا المنطق؟

* * * * *

إن الاستنتاج الذى نتوصل إليه هو أنهم يستخدمون احتكارهم لعالم الهندسة الوراثية الملغز فى محاولة قتل أكبر عدد من المصريين، وفى تدمير صحة الملايين عبر منتجات غذائية تبدو بريئة، ومنظرها يسر الناظرين، بينما هى تحمل السم الزعاف. إنها منتجات مصممة خصيصا لنا، وقد ترد عبر شركات دولية مختلفة (خاصة فى الولايات المتحدة) وليس بالضرورة أن

تستورد مباشرة من شركات إسرائيلية.. هذه المنتجات تحمل الهلاك قصدا، ولكننا لن نكشف سرها ولا آثارها الكاملة (بسبب تخلفنا التكنولوجي في هذا المجال والذى نعترف به)، وحين تظهر النتائج المأساوية بعد فترة، تكون الواقعة قد وقعت، ويصبح الإنقاذ منها مستحيلا.. إن ميزة القتل بهذه الهندسة الوراثية هو أنه قتل يتسلل بهدوء دون صخب على عكس حالة إطلاق الصواريخ والتفجيرات العنيفة، إنه قتل بطريقة غاية فى التعقيد ويصعب القبض على فاعله متلبسا!

* * * * *

ولم نذهب بعيدا؟ أليس ثابتا أن الشبكة الصهيونية تلعب دورا كبيرا فى نشر أخطر أنواع المخدرات لتدمير شبابنا؟ فلماذا لا نتوقع أن تلعب الشبكة دورا مشابها من خلال التفاح والطماطم وما أشبه؟ أليس هذا أكثر قدرة على الانتشار بين جمهور أوسع وبطريقة «أنظف»، خاصة إذا كان هناك من يفتح الأبواب أمامهم بطريقة قانونية؟!

وطريف بالمناسبة أن يطلب منا مثلما طلب من الصين (عام ١٨٣٩) أن نزيل العقبات من طريق الواردات القاتلة باسم حرية التجارة!

ولتقريب الصورة أشير أيضا إلى ما جرى فى العراق. دعك من حكاية التجويع المعروفة، فإننى أشير هنا إلى استخدام الأعداء التكنولوجيا العالية من أجل القتل الجماعى المقصود، معتمدين على احتكارهم لأسرار هذه التكنولوجيا العالية، بحيث يتعذر علينا كشف الجريمة.. نحن لا نعلم بعد شيئا عن استخدام الهندسة الوراثية فى قتل الشعب العراقى، ولكن أصبح معروفا الآن استخدام الولايات المتحدة «اليورانيوم المستنفد» UD فقد استخدمت هذه المادة فى القذائف المواجهة للمدرعات العراقية أثناء حرب الخليج، وثابت الآن أن استخدام هذه المادة يطلق إشعاعات قاتلة تلوث مناطق القتال وما حولها لسنوات طويلة، فتسبب أمراضا مهلكة لأهل العراق.. وقد كان مفروضا أن تبقى هذه الحقيقة القاتلة للبشر فى الكتمان، لولا أن الإشعاعات أصابت أصحابها أيضا، وقيل إن هذا اليورانيوم المستنفد هو من أسباب المرض الغامض الذى سمى «مرض حرب الخليج» والذى أصاب ١٥٪ من الجنود الأمريكيين.. كان مفروضا أن تبقى الجريمة سرا لولا هذا الانتقام الإلهى الذى كشف استخدام التفوق التكنولوجى فى إبادة البشر سرا، ودون إعلان للسبب.. ولكن رغم انكشاف الفضيحة نلحظ

أن الدولة الأمريكية.. (زعيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان!) مازالت تمتنع عن إجراء تحقيق رسمى مفتوح حول استخدام اليورانيوم المستنفد ضد العراق، وكذلك حول الأسلحة السرية الأخرى (التي لم تكشف بعد)، والتى سببت فى مجموعها هذا الانتشار الواسع «لمرض حرب الخليج».. ترى ما مدى انتشار الهلاك بين الجمهور العراقى العربى المسلم الذى تركز عليه الضرب؟

إن هذا المنهج يستخدم إذن، وقد قبض على أصحابه فى العراق بفضل الله متلبسين، فلماذا يندهش البعض من استخدام المنهج نفسه عندنا، منهج القتل الجماعى الهادئ والغامض؟ ترى هل يترددون فى ذلك بسبب إعزاز خاص للشعب المصرى؟! أرجو أن يعلم «المندهشون» أن عداء الحلف الصهيونى الأمريكي للشعب المصرى أشد من عدائهم لأى شعب عربى آخر.

والى ليس مغفلا إنه شارك فى مخطط القتل العمد:

وقد حدث للحقيقة أن تواتر الاكتشاف لبعض جرائم الهندسة الوراثية خلال الأعوام الماضية، وانكشف فى مناسبات عديدة المصدر الصهيونى لهذه الجرائم.. ومع ذلك استمر والى فى استيراد السلع المصممة لقتلنا!..

كيف نفسر هذا؟ لقد نفيت أن يكون والى مجرد مهمل أو مقصر، ونفيت أن يكون غافلا فكيف نفسر مسلكه؟ إذا كنت قد بينت فى تحليلى أن دمار البشر فى مصر لم يكن بسبب أخطاء بريئة تورطت فيها الشركات الإسرائيلية والأمريكية، ولكن كان الدمار وكانت الأمراض الخطيرة أمرا مقصودا ومدبرا، إذا كنت قد أثبت هذا، فإننى أتهم والى بأنه شارك بدوره فى تنفيذ هذا المخطط الإجرامى عن قصد وتدبير.. وعليه هو أن يثبت أنه كان مغفلا ولا يعرف ما يجرى حوله.

إننى أطالب بضرورة أن تتناول حملة الاستفتاء الحالية هذه الاتهامات التى لم يسبق توجيه مثلها إلى مسئول مصرى. إن القول بأن والى هدد الأمن القومى هو تخفيف للمصيبة، فقد هدد والى الوجود القومى من أساسه.. لسنا أمام مسألة أمن، فضمان أن نعيش، مجرد أن نعيش تأتى قبل مسألة تأمين هذه المعيشة..

ولهذا الغرض فإننى أطالب الدولة بتشكيل لجنة على مستوى عال تدرس المخاطر التى

تحدثت عنها. هذه اللجنة ليس مطلوبا أن تحدد ما إذا كان الخطر قد وقع أم لا.. فوقوع الخطر ثابت، وباقى أن نعلم العمق الذى وصل إليه هذا الخطر، فمؤكد أن ما تم كان أفدح مما تحمله أية بيانات رسمية. إننا فى ظروف تسمح بتهريب المنسوجات والأدوية والأسمدة والأدوات الكهربائية ببلايين الجنيهات كل سنة(ودعك من المخدرات)، ولا شك أن القتلة المتآمرين استفادوا من هذه الفوضى لإحداث أكبر دمار ممكن. مؤكد أن ما وصل إلى سوقنا من سلع الموت أكبر من أية أرقام رسمية للاستيراد. مؤكد أن حرصهم على تحقيق هدفهم الاستراتيجى فى توريد هذه السلع كان أعلى من حرص أى مهربين آخرين.

هذه اللجنة ينبغى أن تتشكل بسرعة، واستيراد منتجات الهندسة الوراثية ينبغى أن يتوقف بحزم.. أما تنحية والى(على الأقل) فهذه بديهية.

*****

إن شعبنا فى خطر عظيم.. الناس مذعورة، وهى معذورة فى فزعها ويجب أن تتحرك الدولة بلا إبطاء.. ونسأل الله أن يوفق القيادة السياسية.

والى فتح الباب أمام أسلحة الدمار الشامل السرية.. ونسأل الله اللطف

■ الهندسة الوراثية في مصر هي استخدام لأسلحة الدمار الشامل.. ستقتل الملايين بقصد وفي السر بأمراض خطيرة.. منها ما نعلمه ومنها ما لم نعلمه.

■ أيها القضاة: لقد أعطاكم الله وحدكم فرصة استنطاق والى لأول مرة منذ ٢٠ عاما وبعد أن عجز الجميع عن ذلك.. استحلفكم بالله ألا تجعلوا هذه الفرصة تفلت.

■ نحن لا نسب والى ولا غيره ولكننا نتهمه بقوة بأنه مدمر وقاتل وخائن.. وهذه اتهامات سياسية وليست شتائم.

■ وجائزة مليون جنيه لمن يخترع لنا أوصافا لوالى غير التي ذكرناها!

■ عيني أصبحت لا ترى إلا يوسف والى.. لن تحل أية مشكلة إلا إذا أزيح.. وحتى القمة العربية سيتعذر عقدها إن لم يذهب والى!

جريدة «الشعب» ٢٥ يونيو ١٩٩٩.

لا أظن أننى شعرت بالاختناق بسبب ضيق المكان مثلما شعرت هذا الأسبوع أثناء محاكمتى فى قضية يوسف والى.. لقد اختنقت واضطربت ضربات قلبى أكثر من مرة حتى خشيت أن يكون قد عاد إلى تمرده.. والحقيقة أن ساحة المحكمة عادية إذا أخذنا بالظاهر، ومساحتها ليست بالقطع ضيقة إلى الحد الذى يحدث ما أصابنى، ولكن قد يرجع الأمر إلى غيظى من المحاكمة كلها! ومسألة الضيق الذى استشعره ليست ضيقا من مساحة المحكمة، ولكنها ضيقا من كل ما يجرى، فالمواجهة مع يوسف والى كان مفروضا أن تكون بطول البلاد وعرضها، وحصرها فى هذه القاعة (أيا كانت رحابتها) لابد من أن يكون كاتما للأنفاس.

ويزداد اختناقى حين ألحظ من بعض الوقائع أن المحاكمة مقيدة بالضرورة ببعض القوانين والمفاهيم التى لا تصلح إطلاقا فى مثل حالنا.. إنها قيود تخنق المعانى الكبرى التى تمتلىء بها قلوبنا..

لقد فوجئنا بالسيد المستشار رئيس المحكمة وهو يقرر فى إحدى الجلسات أن المتهمين (أى نحن) قد اعترفوا بأنهم مذنبون، وقد ثار ساعتها الأستاذ مجدى حسين معترضا، وساندناه جميعا (المتهمون والمحامون)، لأن هذه الواقعة لم تحدث إطلاقا، فلا المحكمة سألتنا عما إذا كنا مذنبين، ولا نحن بالتالى اعترفنا بالذنب.. وقد تأكد سيادة المستشار نفسه (بعد مراجعة محاضر الجلسات) من أن ما قاله لم يكن صحيحا، ولكننى تساءلت بينى وبين نفسى: إن السيد رئيس المحكمة لم تسعفه ذاكرته فوقع فى خطأ غير مقصود، وهذا جائز ولا غرابة فيه، فلماذا غضبت بشدة وشعرت بالاختناق؟ وكانت إجابتى أن ثورة الغضب كانت تعكس اكتشافى أن قضيتنا غير مفهومة من أساسها، لا والى مفهوم ولا جهادنا مفهوم.. وإلا كيف ورد على خاطر المستشار ظن عجيب بأننا يمكن أن نعترف بذنبنا فى حق والى!

ويشبه هذا ما ألاحظه أحيانا من التململ لدى سماع الشهود الذين يفندون سياسات والى

وجرائمه، حتى أننى أسمع أحيانا من يتساءل: ما علاقة هذا الكلام بسب السيد نائب رئيس الوزراء يوسف والى؟ يا سبحان الله!! إن هذا يؤكد مرة أخرى أن قضيتنا غير مفهومة في هذه المحاكمة.. إن قضيتنا ـ كما قلت أمام المحكمة ـ ليست قضية سب لوالى، فليس من شيمتنا أن نسب أحدا، لا والى ولا غير والى. إن قضيتنا هى أننا نتهم والى بأشنع الإتهامات وأقبحها، ولابد من الصبر في الإنصات والتفهم لكل ما يكشف من بيانات وتحليلات ومستندات (وهى خطيرة جدا) لكى يثبت ما إذا كنا على حق فى اتهامنا له أم لا.. وهذه هى قضيتنا فى مغزاها الكبير وجوهرها.

* * * * *

أحيانا أشعر بأن الإحساس بالاختناق وبالاغتراب لا يصيبنى وحدى، فهو يصيب كل المشاركين فى هذه المحاكمة العجيبة، فالكل يلعب فى ساحة غير ساحته، والكل لا يؤدى فى المسرحية الدور المناسب له، فالقضاء يلعب دور قيادة سياسية عليا، ونعمان جمعة تحول إلى «محامى الشيطان» ويأتى مدافعا عن يوسف والى.. وأغرب من هذا كله أن نلعب نحن دور المتهمين! أجد كل هذا أم هزل؟!

إنه لا يرفض المواجهة استعلاء إنه يهرب ويخشى الحساب:

ما الجديد فى حملة الشعب الحالية على يوسف والى حتى تنصب هذه المحاكمة العجيبة؟ إن الجديد يتلخص فى العنوان الذى اختاره صلاح بديوى لسلسلة تحقيقاته، والعنوان يقول: لقد فاض الكيل!! وهو عنوان يعبر بدقة عما فى صدور المصريين جميعا، فما نشرته «الشعب» مؤخرا كان بشكل عام استمرارا للإتهامات التى نشرتها الصحف الحكومية والحزبية كافة منذ سنوات طويلة، وقد أعادت الشعب نشر أمثلة عديدة لذلك فى كل عدد.

إن إتهاماتنا لوالى ليست جديدة فى دلالاتها العامة، ولكن الجديد هو أننا لم نعد نحتمل الاستمرار فى هذه الأوضاع البائسة القاتلة، ولكن يبدو أن الكيل قد فاض لدى يوسف والى أيضا، وبالتالى رأيناه يعدل عن أسلوبه التقليدى فى مواجهة الاتهامات، فقد دأب طوال السنوات الماضية على تجاهل كل ما يقال عنه وضده فى الصحف.. وحتى حين انتقل الأمر إلى مجلس الشعب (١٩٩٥)، وقدم الأستاذ جلال غريب أخطر استجواب (هذا وصف لا يحمل أية مبالغة، فالاتهامات التى حملها الإستجواب قامت على دراسة شاملة وعميقة لأحوال

الزراعة لم أقرأ ما هو أشمل منها).. حتى حين فعل جلال غريب هذا أصر والى على تجاهل ما قيل في مواجهته وأمام أعضاء مجلس الشعب.. ورغم أن الكيل قد فاض بيوسف والى هذه الأيام.. حتى أنه استفز وطلب لأول مرة التحاكم للقضاء، فإنه ما زال يصر على تقليده في عدم الرد وفى تجاهل ما يتهم به!

ولكن بما أنه طلب تحكيم القضاء فإن القانون يلزمه بالمثول أمامه ليشرح موقفه ويسمع رأينا فيه، إلا أن محكمتنا لم تصدر حتى الآن قرارا باستدعائه، وهذا الموقف يعرض أى حكم تصل إليه للبطلان (بسبب المخالفة الواضحة لصريح ما جاء فى قانون الإجراءات).. ولكن بعيدا عن تصرف هيئة المحكمة فى هذا الأمر، فإن ما يدهش الناس حقيقة هو موقف يوسف والى نفسه، فقد تصور كثيرون أنه سيكون هو المبادر بطلب سماع شهادته، بعد أن فار دمه وثارت كرامته وطلب نصب المحاكمة، ولكن حدث على خلاف ما توقع هؤلاء أنه أصر على عدم الحضور، وأصر على عادته فى الهروب من أية مواجهة أو مناقشة..

إذا كان هناك من يفسر امتناعه فى السابق عن الرد والتوضيح بأنه استكبار وتأله، فلا أظن أن هناك الآن من يشك فى أن السبب الحقيقى لامتناعه هو الفزع والخوف من ساعة الحساب..

ولذا فإننى أعود إلى هيئة المحكمة الموقرة لكى أناشدها: لن أحدثكم عن قانون الإجراءات، ولكننى أخاطبكم كمواطنين ألقى الله عليهم، وعلى غير انتظار منهم، أمانة عظيمة وليس عليهم إلا أن يحملوها متوكلين وغير هيابين.. لقد مكنكم الله من فرصة استنطاق والى لأول مرة لكى تعرف منه الأمة وبلسانه حقيقة ما يجرى من جرائم، وأستحلفكم بالله ألا تجعلوا هذه الفرصة تفلت، لكى يطمئن الناس على حياتهم وحياة عيالهم، وحتى يكون حكمكم وحكم الناس عن بينة، وفى إطار العدل الذى أمركم الله باتباعه.

* * * * *

إن يوسف والى الذى يفر من الحوار والمواجهة، يسر فى الجلسات الخاصة أنه كان «عبد المأمور» وأنه فى كل ما فعل كان مجرد منفذ لسياسات الدولة، وهو يركز على أننا شتمناه، وقد أقام دعواه القضائية ضدنا على هذا الأساس.. وإذا كانت أيام المحاكمة تمضى متسارعة، فإن من واجبنا الآن أن نعيد دفع هذه الشبهات حتى نحرر موضوع النزاع..

ولكنى أقول وأكرر قبل أى استطراد إن قلمنا يعف عن توجيه السباب لأى إنسان.. نحن

لم نسب يوسف والى، ونتحدى والى أن يخرج من كتاباتنا كلمة واحدة تمثل سبا أصاب شخصه أو عائلته، إننا قوم نمتثل للتوجيه الإلهى ﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ وقد حق لنا أن نجهر بالسوء ضد والى لأنه ظلمنا ودمرنا كأفراد وأمة، ولكن رخصة الجهر بالسوء لم تجعلنا نفقد أعصابنا ونسىء أدب الخطاب. نحن لم نقل - لا سمح الله - إن والى ابن كذا أو ابن كذا، ولكن واجهناه بالوقائع التى تثبت ظلمه. مؤكد أننا واجهناه بغضب وهذا مشروع، ومؤكد أننا واجهناه بغلظة يستحقها، وقلنا بصراحة إنه مخرب وقاتل وخائن.. وهذه كلها اتهامات سياسية وجنائية، نأثم إن لم نعلنها، وهى ليست سبا بأى حال.

مسابقة تجريها «الشعب» للقراء جائزتها مليون جنيه!

إننى أشرك معنا جمهور القراء، بل أقول إنها «مسابقة» جائزة الفائز فيها مليون جنيه(!).. سأسعى هنا لتقديم خلاصة مركزة لما كتبناه فى «الشعب» (وما كتبه غيرنا) ضد سياسات والى، والتى تصاعدت فى ضوئها اتهاماتنا له، والمسابقة المقترحة هى أن يقدم لنا القراء (إن استطاعوا) صفات بديلة تغاير ما وصفنا والى به.

(١) لقد أحدث والى تغييرا جذريا فى استراتيجية الزراعة المصرية، فقلل الاعتماد على المحاصيل التقليدية التى تناسب ظروفنا وتعظم أمننا الغذائى، والتى نعرف كل أسرارها ونتقن أساليب التفوق فيها. وفى المقابل زاد الاعتماد على محاصيل جديدة تملك إسرائيل وحدها أسرارها، ولا يمكن أن تطلعنا عليها، لتظل محتكرة للتفوق فى إنتاجها.

ويهمنى بشكل خاص فى هذا التوجه الاستراتيجى الجديد، كارثة تدمير التفوق المصرى فى القطن. هذا عندى أخطر من التقصير الشديد فى تنمية السلع الغذائية الرئيسية. لقد دمر والى إنتاج القطن عاما بعد عام، واستخدم كل المسببات والحوافز التى تؤدى إلى فرار المزارعين من زراعته، وقد شمل ذلك أحيانا استخدام مبيدات إسرائيلية خائبة. فهل كان تراجع القطن المصرى فى المساحة والإنتاجية وفى الأصناف المنتجة، وهل كان التدهور المذهل فى صادراتنا القطنية، هل كان كل هذا أهدافا استراتيجية للدولة المصرية فى قطاع الزراعة؟

إن الاستراتيجية المنشورة لقطاع الزراعة لم يكن فيها أبدا هدف تدمير القطن المصرى، وإذا كان التدمير قد حدث فعلا فهذا يعنى احتمالا من اثنين: إما أن والى قد فشل تماما فى تحقيق

الأهداف الاستراتيجية التي قد كلفته الدولة بها.. هذا إن أحسنا الظن، وحتى مع إحسان الظن فإن هذا الفشل في المحافظة على ثروة مصر الأولى (ولا نقول تطويرها) يكفي لإدانته وتنحيته.

أما الاحتمال الثاني فهو أن يكون والي قد نفذ (دون أن يعلن صراحة) استراتيجية خاصة به من أجل التدمير المتعمد لمحصول تميزنا الأول في قطاع الزراعة.

وإذا كانت كارثة القطن هي الكارثة الأعظم في التاريخ الحديث للاقتصاد المصري، فإنها طبعا لا تعد الكارثة الوحيدة في قطاع الزراعة، فقد شملت الكوارث بدرجات مختلفة محاصيل أخرى، نباتية وحيوانية، وقد أثبتنا هذا في مناسبات أخرى.

لقد وصفنا هذه النتائج بأنها خراب ودمار لاقتصادنا الزراعي، ووصفنا صاحب هذه النتائج بأنه مخرب ومدمر، والمسابقة هي أن يتفضل القراء بإرسال مقترحات تصف ما جرى على غير ما فعلنا، بحيث تكون أقل حدة مع التزام الحق والصدق.. من يعثر على أوصاف أخرى له مليون جنيه!

(٢) ثم ماذا إذا ثبت أن والي حقق «إنجازاته» في تغيير الهيكل المحصولي تنفيذا لمخطط صهيوني أمريكي؟ ماذا إذا ثبت أنه لم يدخل زراعات الفراولة المصنعة والكانتالوب وما أشبه (التي تحتكر إسرائيل مفاتيح التفوق والسبق فيها). ماذا إذا ثبت أنه لم يتبع التوجيهات الإسرائيلية في هذا الشأن وحسب، ولكنه نفذ أيضا التوجيهات الخارجية التي دمرت القطن المصري؟ لقد خلع القطن المصري عن عرشه في الأسواق العالمية، لكي تحتله في نفس الفترة إسرائيل! هل كل هذا مصادفة؟ لقد كشفت شخصيا معالم المخطط الصهيوني الأمريكي لتدمير القطن المصري منذ عشرين عاما، ثم توالت كتاباتي وكتابات غيري مع دخول المخطط في التنفيذ على يد والي.

إذا كانت سياسات والي في البداية أخطاء جسيمة ولم تكن اتباعا للمخطط الخارجي التخريبي، فكيف نفسر إصراره على مواصلة التدمير، وعلى تجاهل كل ما قلناه وقاله الخبراء؟ لقد دفعنا هذا الموقف إلى أن نقول إن والي ليس مجرد مدمر للاقتصاد الزراعي، ولكن تحيطه شبهات التواطؤ مع الإسرائيليين.. فهل هذا كثير؟ وهل هذا سب أم هو اتهام وتحذير؟ إن كل من يجد توصيفا أصدق وأدق سيستحق الجائزة!

(٣) إلا أننا لاحظنا أن الأمر تجاوز تشويه هيكل الإنتاج الزراعى، وتجاوز تصفية القطاع الحاكم في الاقتصاد المصرى (القطن)، فقد وصل الأمر (وبشهادة الشهود من خبراء ومزارعين) إلى حد استخدام مدخلات إسرائيلية تحرق الأرض من أصلها وتقتل البشر (ودعك من المواشي والزروع) فبماذا نسمى هذا الكلام؟ إن هذه الأمور الخطيرة جدا ثابتة ونشرت فى كل الصحف، فماذا فعل يوسف والى؟ إنه كالعادة لم يعلق.

وفى الحقيقة لم نكن نطلب منه تصريحات نافية، كنا نتوقع أن تجرى تحقيقات جادة داخل الوزارة من أجل تقييم نتائج التعامل مع إسرائيل فى المجالات التى نتحدث عنها، ولكن لم يحدث أن تشكلت لجنة علمية محايدة واحدة للبحث فى هذه الأمور، وبالتالى استمر دخول المدخلات القاتلة، بل تزايد.. تزايد استخدام البذور الإسرائيلية، والأسمدة الإسرائيلية، والمبيدات الإسرائيلية والأبقار الإسرائيلية، وازداد عدد الخبراء المنتشرين فى كل أنحاء القطر.. ومع هذا تزايدت أيضا الإصابات بالسرطان والسل والفشل الكلوى بشكل ظاهر ومفضوح الأسباب. كيف نعقل هذا؟ وكيف نفسره؟

لقد قلنا إن هذه التصرفات ترقى إلى تهمة القتل العمد للمواطنين، وقلنا إن شبهات الخيانة الوطنية أصبحت قوية.. فهل نكون بهذا قد تجاوزنا؟ نقبل أن يقال ذلك، ولكن نطلب من صاحب هذا الرأى أن ينصحنا ويرسل إلينا اقتراحه بالتوصيف الأصح والأدق وله الجائزة الموعودة!

* * * * *

إننى أتكلم على سبيل الجد ولا أمزح، بل أقولها على سبيل التحدى: من يجد مصطلحات أو أوصافا أدق وأرق مما هدانا الله إليه، فليتفضل ويرسل إلينا مقترحاته.

أسلحة الدمار الشامل السرية وجريمة والى الكبرى:

ومع ذلك فإن جرائم يوسف والى (كما قلت فى مقالى السابق) هى أخطر جدا من كل هذا الذى ذكرناه.. لقد شاء الله ولطف فكشف لنا على قلة حيلتنا بعض أسلحة الصهاينة القاتلة لمواطنينا، وقد تمثل ذلك فيما ذكرناه عن البذور والمبيدات وما أشبه.. وقد يبدو فى تفسير ما جرى أنهم فقدوا بعض حذرهم فوردوا هذه المدخلات القاتلة ذات النتائج المكشوفة،

اطمئنانا إلى وجود من يغطي على جرائمهم إذا كشفت، ولكن لم لا نتأمل فى فرض آخر نستخلصه من دروس المعارك العسكرية ومعارك المطاردة مع مهربى المخدرات مثلا؟ فى هذه المعارك والمواجهات يحدث كثيرا أن تغافل عدوك فتشغله فى اشتباكات ثانوية تستنزف فيها جهده، بينما تكون شعبة هجومك الرئيسى له مفاجئة في جبهة أخرى، فلم لا تكون لعبة البذور والمبيدات ذات الأثر القاتل الظاهر مجرد حيلة من هذا القبيل؟ فنحن نركز على اكتشافها ونفرح لمعرفة مصدرها.. بينما القتل الجماعي ـ وعلى أصوله ـ يعد له سرا ليفاجئنا فى مجالات أخرى!

لشرح هذا نقول التالي:

(١) من المعروف أن أسلحة الدمار الشامل، كما يدل اسمها، تهدد بإفناء جماعى للبشر الذين يتعرضون لاستخداماتها.. وحسب القدرة التدميرية، فإن الأسلحة النووية تأتى فى المقدمة، تليها البيولوجية ثم الكيماوية، وإسرائيل تملك ترسانة رهيبة من الأصناف الثلاثة.

(٢) ولا أظن أن هناك خلافا حول أن إسرائيل لم تطور قدراتها فى أسلحة الدمار الشامل لمجرد الزهو أو التهويش، بل لقد أعلنت عزمها الصريح على استخدام أسلحة الدمار الشامل، وجهزتها فعلا للإطلاق، وبطريقة مكشوفة للرصد والتصوير، حتى تكون الرسالة واضحة لكل من يعنيه الأمر فى العالم كله (وفى الدول العربية بشكل خاص). لقد فعلت إسرائيل هذا علنا فى كل لحظة استشعرت فيها خطرا يهدد كيانها، وقد حدث ذلك تحديدا حسبما نشر (فى المراجع الصهيونية والغربية) أثناء حرب رمضان (أكتوبر)، وأثناء حرب الخليج الثانية ضد العراق.. هذا عما نشر على الملأ، أما التهديدات المستترة باستخدام أسلحة الدمار الشامل فإنها لم تتوقف يوما من أجل الترويع وفرض الخضوع، كان هذا يتم بالإشارات والرموز أو عبر رسائل ينقلها وسطاء، ومؤكد أن هذا الحال كان كابوسا تعيش فى ظله الدول العربية كافة.. إن إقدام إسرائيل على قتلنا بالملايين ليس إذن مجرد استنتاج نصل إليه عبر معرفتنا بعقائد الصهاينة العنصرية والدموية، ولكنها مخططات فعلية رسمية يتمنون تنفيذها فى أية لحظة ملائمة.. ولم لا؟ إن كراهيتهم لنا هى بالتأكيد أشد من كراهية الأمريكان لليابانيين الذين أبادوهم في هيروشيما ونجازاكى، والصهاينة يعلمون أنهم لن يستريحوا من مقاومتنا لمشروعهم العنصرى إلا بقتل جماعى للبعض منا مع تهديد للبعض الآخر بأنهم بدورهم سيقتلون.

(٣) وأصحاب أسلحة الدمار الشامل (وضمنهم إسرائيل) يعلمون أن الأسلحة البيولوجية

والكيماوية وإن كانت أقل فتكا من النووية، إلا أنها تظل طبعا خطيرة جدا. وهذه الأسلحة البيولوجية والكيماوية يسمونها «أسلحة الفقراء للدمار الشامل»، والمقصود أن بوسع المتخلفين اقتصاديا وتكنولوجيا أن يزودوا أنفسهم بهذا النوع من الأسلحة على نحو أيسر من حالة الأسلحة النووية.. وفضلا عن السهولة النسبية فى تصنيع الأسلحة البيولوجية والكيماوية أو فى استيرادها، فإن الأسلحة البيولوجية بالذات يستحيل رصد مواقعها (إذا كانت هناك نظم تأمين غير مخترقة)، نظرا لصغر المساحة المطلوبة لتخزينها وإخفائها، وكذلك فإنه يستحيل التخلص من تهديدها نظرا لتعدد وسائل نقلها واستخدامها فى أرض العدو.

يترتب على هذا أن حصول دولة متخلفة اقتصاديا على أسلحة بيولوجية أو كيماوية هو أمر محتمل وممكن. وإذا حدث هذا الاحتمال فإنه يردع أصحاب الترسانات الضخمة من أسلحة الدمار الشامل، أى يمنعهم من استخدام ما تحت أيديهم ضد هذه الدولة «المتخلفة» حتى لو كان ما يملكون أضعاف أضعاف ما يملكه عدوهم المحتمل «الفقير» وينطبق هذا الحال على إسرائيل بالذات نظرا لحجمها الضئيل مساحة وسكانا، وإسرائيل تبدو على يقين من توصل مصر وسوريا وإيران إلى تملك أسلحة بيولوجية وكيماوية، وتصل شكوكهم القوية إلى احتمال تملك البعض لأسلحة نووية أيضا.

لقد طار النوم من عيونهم، وشلت أيديهم عن إطلاق ما فى حوزتهم من أسلحة الدمار الشامل التقليدية التى طالما احتكروها وأذلونا بها.. فكيف يكون البديل؟

(٤) إن الأسلحة البيولوجية والكيماوية ليست نمطية ومحددة الأنواع، فأصنافها وأسرارها ودهاليزها بلا أول ولا آخر. وقد خرجت من هذه الدهاليز أنباء مركبات قاتلة تحدث أثرها فى الضحية بعد مدة طويلة، وبعد تدهور متصل فى صحة المصاب، وتفننت الدول الشيطانية فى اختراع وسائل توصيل هذه المواد الفتاكة إلى أهدافها. لقد نشر مثلا عن تجهيز مثل هذه الأسلحة السرية فى محاولات لاغتيال الرؤساء عبدالناصر وصدام حسين وفيديل كاسترو. لقد نشر عن محاولات للاغتيال (لتوصيل المواد القاتلة) عبر المصافحة باليد، أو عبر الكتابة بقلم حبر برىء يهدى للمستهدف قتله، إذ يكفى أن يستخدمه مرة لكى يقضى عليه بعد فترة دون كشف للسبب.. وقد قيل إن شاه إيران قتل (بعد خلعه) على أثر عملية جراحية «بريئة» فى الولايات المتحدة (خوفا من إفشائه للمعلومات التى كان مطلعا عليها)، وقدكشف أطباؤنا فى

مصر أن موته كان محتوما بعد فترة مما جرى له سرا أثناء علاجه فى أمريكا، إن هذا الذى أقوله هو سر معلن، وحساب كل هذه الاحتمالات أصبح يدخل فى الإجراءات الأمنية التى تحيط كل قائد سياسى يعاديه الحلف الصهيونى الأمريكى لسبب أو آخر.. ولم نذهب بعيدا؟ ألا نذكر كيف تعرض المجاهد خالد مشعل (أمين المكتب السياسى لحركة حماس) لمحاولة اغتيال فى عمان عبر رشة خفية بعقار غير معروف؟ لقد شعر خالد مشعل بعد فترة باضطرابات شديدة فى كل أجهزة الجسم، وعجزت كل التجهيزات والفحوصات الطبية المتاحة عن تشخيص الحالة ومعرفة أسبابها.. لقد كان مقدرا أن يقتل مشعل دون أن يكشف سبب القتل، لولا مكر الله الذى كشف حقيقة ما جرى، وبعد أزمة سياسية قدم الإسرائيليون عقارا سريا مضادا أزال أثر العقار الأول القاتل!

إن فكرة استخدام وسائل كيمياوية وبيولوجية وطبية تتسلل إلى الأعداء، وتقتل دون أن يعرف سرها أو فاعلها، هى إذن فكرة ثابتة، وليست من قبيل الروايات والخيال العلمى.. وضمائر أصحاب هذه الأسلحة لا تؤرقهم على الإطلاق وهم يأمرون باستخدامها ضد أعدائهم، فلم لا يتوسع استخدام مثل هذه الأسلحة لقتل شعوب وجماعات بأسرها بدلا من قصر استخدامها على بعض الأفراد؟ لم لا تتحول هذه الأساليب إلى نوع جديد من أسلحة الدمار الشامل على يد الصهاينة وغيرهم، إذا كانت أسلحة الدمار الشامل الأخرى قد فرضت عليها القيود والروادع؟

من هنا تأتى خطورة الهندسة الوراثية، فهى المؤهلة لتحقيق هذا الهدف الإجرامى. إن الهندسة الوراثية يمكن أن تخرج منها أسلحة دمار شامل بيولوجية تقتل الملايين فى السر دون أن يشعر أحد، ودون أن يعرف أحد سبب الموت أو المرض.. وقد قرأنا وعلمنا أن إسرائيل تركز تركيزا عاليا جدا على تنمية أبحاثها فى الهندسة الوراثية، ونحن نعلم أن الشبكة الصهيونية قادرة على تزويد إسرائيل بكل ما ينقصها فى هذا المجال من داخل المؤسسات ومراكز الأبحاث الأمريكية (التى هى الأولى بلا منافس على مستوى العالم). ثم إننا نعلم علم اليقين أن إسرائيل لا تحدد أولوياتها العلمية والتكنولوجية إلا وفق اعتبارات استراتيجية عسكرية.. فكيف لا ينتابنا الحذر، بل الفزع، من كل منتجات الهندسة الوراثية، وخاصة إذا كانت من مصادر متحالفة مع إسرائيل؟!.

المواطنون مذعورون ولابد من إجراءات سريعة:

كما أن تأمين القادة ضد هذا النوع من القتل السرى الخبيث أصبح ضرورة تؤخذ فى الحسبان، فكذلك يكون تأمين الأمة ضروريا ضد هذا الخطر. وقد ذكرت أن ما كشفناه فى السنوات الماضية من نواتج مفزعة وظاهرة لاستخدام مدخلات زراعية إسرائيلية قد يكون للاستغفال والتمويه، وأشرح هذا فى ضوء ما قدمته، فأقول إن أخشى ما أخشاه هو أن نستدرج لمحاصرة المنتجات الإسرائيلية، بينما الخطر الأكبر يتمثل فى تدفقات كبيرة (رسميا وبالتهريب) لمنتجات الهندسة الوراثية تأتينا من أمريكا أو هولندا أو جمهورية التشيك (التى أصبحت القاعدة الصهيونية لوسط أوروبا).. أو من أى مكان آخر مشابه. إن هذه المنتجات للهندسة الوراثية المصدرة إلينا، قد تكون فى أغلبها طيبة إلا من حيث المخاطر التقليدية التى تدعو دول العالم كافة إلى الحذر وفرض القيود، ولكن ستدس داخل هذه الواردات بشكل قصدى بعض المنتجات المصنعة خصيصا لقتلنا.. لن تكون كل الذرة المهندسة وراثيا قاتلة، ولا كل الطماطم، ولا كل الأبقار، وإلا تنكشف الحكاية ويعرف السبب.. ثم إنه ليس مطلوبا أن تتحقق النتائج بطريقة كاسحة وبائية، فالتسلل الهادىء هو المطلوب. مطلوب أن ينتشر السرطان تدريجيا وفى السر، ومعه السل والفشل الكلوى وأمراض القلب والعقم.. وأمراض أخرى لا نعلمها، ونسأل الله اللطف والرحمة.

هل بوسعنا إيقاف هذا الخطر بدعم معاملنا وأجهزة الفحص والرقابة؟ مستحيل، ويجب أن نسلم بأن أعداءنا يحتفظون هنا بأسرار تكنولوجية متفوقة يستحيل علينا فك طلاسمها. إن الحل العملى هو أن نقفل الباب أمام منتجات الهندسة الوراثية جملة، متشجعين بالحملة العالمية فى هذا الشأن، وإن كنا ننفرد بأسباب أشد وأدعى للخوف.

هل كان هذا يا والى تنفيذ لسياسة الدولة؟

إذا كان هذا هو الواجب المطلوب، والذى تنبه له وزير الصحة، فما رأيكم يا أيها المواطنون فى يوسف والى الذى قرر من جانبه إسقاط أية ضوابط فى استيراد منتجات الهندسة الوراثية؟ ما رأيكم فى هذا القتل العمد وبالتعاون مع الأعداء؟

وهل كل هذا يا والى تنفيذ لسياسة الدولة؟ نحن نعلم أن كامب ديفيد فرضت على دولتنا

أن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل، وفرضت عليها إقامة قدر من العلاقات الاقتصادية والثقافية.. إلخ، وهذا ما ينفذه فعلا كل الوزراء في إطار الإلتزامات المفروضة على الدولة، فأين هذا مما تفعله يا أيها السفاح؟ هل فتحك الباب أمام أسلحة الدمار الشامل السرية يعد تنفيذا لسياسات الدولة؟ ما هذه الوقاحة؟!.

* * * * *

أيها الناس: نحن جميعا في خطر عظيم.. نحن لا ندرى حجم ما تسلل فعلا إلى أسواقنا من أسلحة الدمار الشامل السرية.. لكم أن تتشككوا في كل المأكولات والمشروبات المهندسة وراثيا، ولكن المصيبة أننا لا نعرف ما هي، ولا يدلنا أحد عليها.. نعلم الآن أنها واصلة إلى رغيف العيش، ولكن ماذا عن باقي المنتجات؟ ترى هل أنشر بهذا الفزع العام؟ نعم أنشره وقاصدا، وأكون آثما إن لم أفعل. إنني أحذر قومي وأهلي ونفسي، وأقول للكل: يجب أن تفزعوا وترفضوا استمرار هذا الحال، وهذا رد فعل غريزى تقدم عليه الكائنات التي لا تعقل، فإذا رأت الخراف والماعز أو لا مؤاخذة الكلاب، أن كل من حولها يتساقطون ويترنحون بعد تناول الطعام فإنها تعاف هذا الطعام تلقائيا وبالغريزة دون أن تدرك السبب، فكيف لا يكون رد فعلنا نحن أعلى وأصخب مع ما حبانا الله به من عقل يدلنا على سبب القتل والمرض؟ هل نظل نواصل الأكل والشرب مطمئنين مبتسمين مما هو ثابت أنه يقتل؟ وهل نصبر على بقاء القاتل في موقعه الحكومي الرفيع نائبا لرئيس الوزراء وأمينا عاما للحزب الوطني؟!.

* * * * *

إنني أختم هذه الفقرات عائدا إلى مسابقة «الشعب» وجائزتها: إذا كان والي قد فتح الباب على مصراعيه أمام الأسلحة السرية للدمار الشامل بالتعاون مع الصهاينة، فماذا نسميه؟ من ناحيتنا فإننا تخلينا عن أي تحفظ ونقول بأعلى صوت: إنه قاتل وخائن دون أدنى شك.. وإذا كان هناك من عنده أوصاف أشد فإنه مستحق لجائزتنا عن جدارة.

* * * * *

إنني أكتب هذا الكلام والأحداث تجرى أمام عيني داخل مصر وحولها. بعض هذه الأحداث هجوم علينا، وبعضها الآخر هجوم مضاد منا.. ولكن عيني المفتوحة على آخرها لم

تعد ترى شيئا من كل هذا الذى يجرى أمامها. عينى لم تعد ترى إلا يوسف والى وكوارث يوسف والى.. ولا أظن أننى وحدى فى هذا.. وحتى هذه الجهود المكثفة والمقدرة التى تبذلها القيادة المصرية من أجل عقد القمة العربية، فإننى لا أراها.. عينى المفتوحة على آخرها لا ترى أمامها إلا والى وجرائمه، ولا أعتقد أنها حالة مرضية أصابتنى وأصابت المواطنين، بل أعتقد أنه تحديد صحيح للأولويات، فالموقف من والى (بعد كل ما انفضح) أصبح معيار الجدية فى أى شيء. إنه الحد الأدنى الضرورى فى مواجهة الحلف الصهيونى الأمريكى، وبدون هذا الحد الأدنى لن يقبل أى وطنى مصرى أى حديث عن احتمالات الإصلاح، أو عن وقوفنا ضد المؤامرات الصهيونية.

وإذا كنا ندعو لعقد قمة عربية فإن كثيرا من الدول الشقيقة ستظل مترددة رغم كل الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة، بسبب الضغوط الخارجية التى تتعرض لها هذه الدول بهدف إبعادها عن المشاركة فى القمة.. ولكن إذا اتخذ قرار بتنحية والى، فستكون الدولة المصرية قد ضربت المثل فى تحدى الضغوط الخارجية، وساعتها سيسقط على الفور التردد، وتحضر كل الدول العربية إلى موقع مؤتمر القمة.

حقيقة عينى لم تعد ترى، وعقلى لم يعد يعى إلا قضية والى وكوارثه.. وهذا كما قلت فهم صحيح للأولويات، فالمهمة الأولى هى بالضرورة تنحية هذا الوالى.

نسأل الله أن يكشف الغمة، وأن يثبت أقدامنا ويوفق ولاة أمورنا.. آمين.

اسمعها يا والى مرة أخرى:
أنت خائن وقاتل.. ومرحبا بالسجن!

■ دعك من خلافنا السياسى معك.. فأنت يا والى متهم بقتل المواطنين عمدا..

هل بوسعك نفى التهمة؟ وهل ستقول إنك تنفذ فى هذا سياسة الدولة؟

■ اختلفنا مع سياسات والى والخبراء الوطنيون يقولون معنا: التعامل مع الصهاينة كان كارثة.

■ قضيتنا مع والى أخطر من أن تكون مجرد عدوان على حرية الصحافة.. وهى قضية يفصل فيها الشعب كله وليس القضاء وحده..و الدولة ستنتهى هيبتها إذا لم تبعد والى بسرعة عن مناصبه.

■ بمناسبة اقترابى من السجن أذكر أن صديقا سألنى: إذا كنت تدخل السجن فى كل عهد أليس جائزا أن يكون الخطأ فيك أنت؟!

جريدة «الشعب» ٢١ مايو ١٩٩٩.

اللهم ثبتنى وقونى.. اللهم ثبتنى وقونى.

إننى امرؤ اقترب في عمره من السبعين.. ويبدو من مجرى محاكمتنا الحالية أننى أقترب أيضا من السجن، ويدفعنى هذا إلى التأمل فى سؤال وجهه لى صديق منذ سنوات بعيدة. قال لى: لقد تابعتك وأنت تدخل السجون فى كل العهود. رأيتك تعارض وتدخل السجن أيام فاروق، ورأيتك تعارض وتدخل السجن فى عهد عبدالناصر، ورأيتك تعارض وتدخل السجن فى عهد السادات. والسؤال هو: أليس محتملا أن يكون الخطأ فيك أنت؟

لقد وجدت نفسى عائدا إلى هذا السؤال لأتامله فى مناسبة محاكمتنا الحالية فى قضية يوسف والى.. وأقول الآن بعد التأمل إننى لا أرى أننى كنت مخطئا، فمازلت أؤمن بأن ما عارضته في أغلب هذه المراحل كان يستحق الرفض والمقاومة، من منظور الوطن ومصالحه العليا، وإن اختلفت درجة الوعى عندى من مرحلة إلى أخرى بمنهج الإصلاح الصحيح.. ولكن نظم الحكم المستبدة كانت لا تطيق الرأى المخالف وقولة الحق، فكان طبيعيا وفق منطقها وأسلوبها فى الحكم أن تدخلنى السجن.

وفى المرحلة الناصرية بالذات وخاصة في الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤، كان إدخالى السجن بلا أساس، لولا نزعتها الاستبدادية، فقد كنت مناصرا بعمق وحماس لما جرى أيامها من معارك تحريرية ضد الاستعمار والصهيونية، وكذلك ما جرى من جهود تنموية وتوحيدية، ولم يكن هذا ضعفا أو نفاقا، فقد كنت أرى عن يقين أن ما يتحقق يتفق مع جوهر ماسعيت إليه طول حياتى.. ولكن رغم وضوح موقفى (وموقف الآلاف من أمثالى) ابتليت بالسجن سنوات طوال، فما حيلتى؟ مؤكد أن الخطأ كان خطأ الرئيس عبدالناصر وليس خطأ العبد لله.

ترى هل يتكرر هذا الموقف الآن، فأدخل السجن دون سبب معقول؟!

لا أقبل أن أكون فى موقع نعمان جمعة:

إن كلمة الحق الآن، ودعوة الإصلاح الآن، أصبحت تتلخص بلا مبالغة فى المطالبة بتنحية هذا اليوسف والى. هذا رأى كل الوطنيين،وإذا كان البعض يقولها على استحياء، فإننى ـ كما كنت دوما بفضل الله ـ ضمن الفريق الذى يتقدم الصفوف، مع إخوانى أبطال «الشعب»، معليا صوت الحق وراضيا بكل العواقب.

إننى أجد نفسى وسط محاكمة تفتح أمامى أبواب السجن، فهل أغير سالف عادتى، وأعدل عما عاهدت الله عليه؟ إننى أتمنى أن يكسر القاعدة التى صاحبتنى فى سنواتى الماضية، فلا أدخل السجن فى عهد مبارك مرة أخرى، كما دخلته فى العهود السابقة، ولكن هذا لن يكون بتغيير موقفى. إننى أريد أن أبقى طليقا رغم أننى أقول الحق، ولا أريد أن أكسب حريتى مقابل أن أسكت عن الحق وأكتم الشهادة.

لقد وجدت نفسى فى الأيام الماضية فى مواجهة مريرة مع نعمان جمعة.. فى هذه المواجهة كنت مع أصحابى نعبر عن ضمير الأمة، وكان هو يقف أمام المحكمة محاميا عن عدو الأمة يوسف والى، وهذا موقف لم أكن أتوقعه منه ولم أكن أتمناه له.. ترى هل يمكن أن أفعل مثله لأكسر تقليد السجن وأكسب الدنيا؟ كلا لا يمكن أن أفعل ذلك.. إننى ثابت فى موقفى، وحسبى الله.

خلافنا حاد مع سياسات والى الخادمة لإسرائيل:

إننا فى هذه المحاكمة نشارك فى أغرب قضية.. إننا فى ذروة اللا معقول، وإلا كيف يعقل أن نكتب فى حق يوسف والى كل مايثبت أمام الناس خيانته وتخريبه، فنذهب نحن إلى السجن، ويبقى هو أمام الجماهير المذهولة نائبا لرئيس مجلس الوزراء وأمينا عاما للحزب الحاكم؟!

لقد اختلفنا مع والى فى سياساته الزراعية اختلافا جذريا منذ تولى مسئولية هذا القطاع المنكوب.. ودون استطراد أذكّر بأننا عارضنا سياسات والى التى جعلتنا نستورد ٦٠٪ من القمح الذى نحتاجه (دون أسباب طبيعية أو اقتصادية تبرر ذلك)، وهذا الحال جعل مصر أول دول العالم استيرادا لهذه السلعة الاستراتيجية، وأصبح هذا تهديدا خطيرا لأمننا القومى.. ومن ناحية أخرى، فإن سياسة والى قوضت محصول القطن الذى هو الأساس لاقتصادنا القومى. فى عام

١٩٦١ كانت المساحة المزروعة قطنا ٢ر٢ مليون فدان، وفى ظل والى تم خفض هذه المساحة بشكل مدبر عاما بعد عام حتى أصبحت المساحة ٦٣٠ ألف فدان.. وهذه بكل المقاييس كارثة.

ويزيد من خطورة هذه النتائج ودلالاتها، علمنا أن هذه المصائب كانت حصاد التعاون الوثيق بين والى وخبراء الحلف الصهيونى الأمريكى.. هؤلاء الخبراء هم الذين خربوا (بدعم من والى) جهود علمائنا لزيادة إنتاج القمح، أو للمحافظة على إنتاج القطن.

ولا بأس هنا من الاسترشاد بما جاء فى مذكرة الدكتور محمد عباس (الخبير الوطنى والوكيل الأول لوزارة الزراعة سابقا) مذكرة د. عباس (يوليو ١٩٩٨) هى عن نتائج التعاون مع إسرائيل، وتقول إن الزراعة الإسرائيلية تتخصص فى الحاصلات البستانية من الخضر والموالح ونباتات الزينة والزهور وإنتاج الألبان والدواجن، وهى تملك فى كل هذا تسويقا خارجيا متميزا.. وفى المقابل فإن الزراعة المصرية تتخصص فى الحاصلات الحقلية الاستراتيجية مثل القطن والأرز والذرة والقمح والقصب والبنجر والفول والعدس والبصل والثوم وغيرها .وقد استنتج د. عباس من هذا الاختلاف أن إسرائيل لم تكن لتساعد الزراعة المصرية فى التقدم نحو المحاصيل التى تتفوق هى فى إنتاجها، حتى لا نتحول إلى منافسين لها فى الأسواق الإقليمية والدولية، بل كان المتوقع أن تحافظ إسرائيل على تفوقها، و هذا ما ثبت فعلا بعد قرابة عشرين عاما من التعاون بين الزراعتين المصرية والإسرائيلية، «ويجب أن نؤكد أن التفوق الإسرائيلى يرجع إلى إعاقة وعدم إتاحة الفرصة للجانب المصرى لكى يتطور ويتقدم فى الوقت المناسب وبالطرق المناسبة، حيث وضعت المخططات التى أوقفت التنمية الزراعية المصرية، ودعمت التنمية الزراعية الإسرائيلية».

ويستنتج د. عباس من ذلك «أن استمرار التعاون فى المجال الزراعى يهدف إلى أسباب كثيرة غير زراعية فى رأينا» (له حق!) وهذا الاستمرار فى التعاون «سيؤدى إلى كارثة للزراعة المصرية فى الأجيال القادمة.. ولو تركت التنمية الزراعية المصرية لظروفها العادية، وأتيحت لها الفرصة كاملة دون معوقات، لأصبحت أكثر تطورا وتقدما من النموذج الإسرائيلى».

رغم كل ما تقدم، بوسعى أن أضم سياسة والى إلى سياسة الحكومة فى باقى القطاعات، فكلها كانت تخضع بدرجة أو أخرى لتوجيهات الحلف الصهيونى الأمريكى.. وكلها كانت تحدث بالتأكيد خرابا كبيرا.

ولكن جرائمه تجاوزت أى خلاف سياسى:

رغم فداحة الكوارث فى قطاع الزراعة، كان بوسعى أن أقول إن خلافنا مع والى يظل فى إطار الخلاف العام مع الحكومة.. وكذلك كان بوسع والى أن يقول صراحة أو همسا إن تعاونه مع الحلف الصهيونى الأمريكى هو جزء من سياسة عامة للدولة . صحيح أنه تجاوز فى هذا التعاون كل الخطوط الحمر، فى شبكات المعلومات، وفى عدد البعثات المتبادلة، وفى فتح كل الأبواب أمام جواسيسهم.

ولكن كل هذه الانحرافات الخطيرة المرفوضة تظل كلاما فى السياسة، ولذا فإن ما طرحته حملة «الشعب» المكثفة أدخل المسألة فى إطار مختلف تماما، فبعد ما طرحته «الشعب» لم يعد خلافنا مع والى حول أولويات الإنتاج (القمح مثلا أم الفراولة)، ولم تعد مسألة خلاف حول تسعير المحاصيل وتسويقها، ولم تعد حتى حول درجة التعاون مع الخبراء الصهاينة، فحملة «الشعب» لم تثبت أن تعاون والى مع الصهاينة لم يكن غير مجد اقتصاديا وتكنولوجيا وحسب، ولم يكن خائبا فى زيادة المحاصيل الأساسية فحسب، فقد ثبت أن التعاون كان يستهدف إصابة المواطنين أنفسهم (وقبل المحاصيل) بأمراض مهلكة! وحين يصل الأمر إلى هذا الحد نكون قد دخلنا - كما قلت - فى دائرة اتهام لوالى تختلف تماما عما كنا نقوله فى السابق.

(١) حين نقرأ أن استخدام المركبات الفوسفورية والكلورايد فى الزراعة، يمثل خطورة بالغة على حياة العاملين فى الحقول، ومنهم الأطفال، وحين نقرأ أن هذه المبيدات المحرمة قد استخدمت فعلا على محصول القطن عام ١٩٩٨ على نطاق واسع.. فماذا نسمى هذا الكلام؟!

(٢) وحين نقرأ أن هناك إجماعا بين علمائنا على أن وباء الحمى القلاعية ورد إلينا عبر قطعان الماشية التى تسربت إلى مصر من إسرائيل، فماذا نسمى هذا الكلام؟!

(٣) وحين نقرأ أن الموساد يحقن حيوانات برية بالأمراض ويطلقها فى سيناء، فماذا نسمى هذا الكلام؟!

(٤)وحين نقرأ أنه ظهرت حالات الريفت فالى منذ ١٩٩٣ ، ومع الظهور المفاجئ لهذه الحالات أفتى الخبراء الإسرائيليون باستخدام أمصال حية لمقاومته، بدلا من الأمصال الميتة،

وهذا أدى إلي انتشار الإصابة بشكل واسع.. حين نقرأ هذا الكلام ماذا نسميه؟! وللعلم فإن الريفت فالى يصيب الإنسان والحيوان، وهو يسبب تهيجا مؤذيا فى العيون يهدد بفقدان البصر، وهو يسبب الغثيان والدوخة، بل ويجهض النساء الحوامل .. كيف يعقل هذا؟ وماذا نسميه؟!

(٥) وحين نقرأ أن «نصائح» الخبراء الإسرائيليين أدت إلى تفشي وباء فيروس الجلد العقدى بحيث لم نفلح حتى الآن فى القضاء عليه، وهو ما أدى إلى نفوق أكثر من ٢٠٠ ألف بقرة وجاموسة.. ماذا نسمى هذا الكلام؟!

(٦) وحين نقرأ أن سرطان الدم فى الأبقار ظهر مع رسالة بقر وصلت عبر الصهاينة إلى مزرعة فى أسيوط، وحين نقرأ أن هذا البقر لم يتم إعدامه فانتشرت الإصابات الآن فى كل أنحاء المحافظة، فماذا نسمى هذا الكلام؟!

(٧) وحين نقرأ أن الأغنام والأبقار الواردة من إسرائيل لا تخضع لرقابة بيطرية صارمة، وأن هذا أدى إلى انتقال السل الذى تحمله إلى الإنسان، فماذا نسمى هذا الكلام؟! إن الحيوانات المصابة بالدرن تنشر العدوى بسهولة عن طريق الهواء، وكذلك عن طريق ألبانها التى انتشرت فى الأسواق، والدرن المقصود لا يصيب الرئة وحدها، فهو يصيب الكلى أيضا والمعدة والأمعاء والعظام والمخ والعين والخصية والمبايض.. ويقول بعض خبرائنا إن هذه الكارثة تفوق كارثة الكوليرا والتيفود فى الأربعينيات والخمسينيات.. كيف يعقل هذا الكلام وبماذا نسميه؟!

(٨) وحين نقرأ أن مصر أصبحت مستباحة بأمر من يوسف والى كحقل تجارب للمبيدات السامة والمحظورة بسبب خطرها على الإنسان والبيئة.. حين نقرأ أن هذه المبيدات يجرى تجريبها على المواطنين فى مصر على يد شركات صهيونية، دون متابعة ولا رقابة، وأن هذه المبيدات تعرض المواطنين لكل صنوف السرطان، فكيف نعقل هذا؟ وماذا نسميه؟!

(٩) وحين نقرأ عن منتجات الهندسة الوراثية (أى المنتجات الزراعية المحورة من خلال التعامل مع مكوناتها الوراثية)، ونعلم أن هذه المنتجات مازالت طلسما تحتكر أسراره الشركات الأمريكية بمشاركة صهيونية، وحين نسمع أن الآثار المحتملة لمنتجات الهندسة الوراثية يمكن أن تكون أخطر على الإنسان من الدمار الذى تخلفه القنبلة الذرية، فكيف نطمئن فى ظل هذا الغموض إلى أن منتجات هذه الهندسة الوراثية لن تستخدم فى قتل متعمد لمجتمعات بعينها؟

وحتى إذا استبعدنا سوء الظن (وهذا غير جائز) فإن كل الدول المحترمة تضع ألف قيد قبل أن تسمح باستيراد شئ من هذه المنتجات، فكيف يتوسع يوسف والى فى استيراد الذرة المحورة وراثيا من أمريكا دون أية ضمانات ؟! وكيف يتوسع فى استيراد الماشية المهندسة وراثيا من إسرائيل؟ وكذلك الكتاكيت؟!

إلخ.. إلخ .. إلخ.

* * * * *

حين تصل الجرائم إلى هذا الحد، إلى حد قتل المواطنين بالجملة، فهذا يخرج الأمر تماما عن كونه خلاف سياسة.. إذا صدقنا أن سياسات والى فى إتلاف القطن ووقف القمح تعتبر ضمن السياسات العامة الخاطئة للحكومة، وإذا اعتبرنا تعاونه مع إسرائيل (رغم شذوذه وتوسعه) ضمن توابع كامب ديفيد التى مازالت الدولة تلتزم بنصوصها، فهل يمكن أن نعتبر أن جرائم قتل المواطنين بالأمراض المستعصية والأوبئة هى أيضا تطبيق لسياسة الدولة العامة، وتنفيذ لاتفاقاتها ؟! نحن لم نعد أمام وزير من أى نوع.. إننا أمام سفاح أو أمام «دراكولا» مصاص الدماء!.

أنت متهم يا والى بالقتل فدافع عن نفسك:

أفهم أن يتجاهل يوسف والى هجومنا على سياساته الزراعية، ويكون شأنه فى هذا شأن باقى المسئولين والوزراء الذين يتجاهلون آراء المعارضين.. ولكن حين تكون الاتهامات التى نشرها فى «الشعب» الابن المجاهد صلاح بديوى هى من قبيل ما قدمت، حين تكون الاتهامات جنائية وليست سياسية، فهنا يصبح صمت يوسف والى مستحيلا.. حين يتهم علنا بقتل المواطنين فيصمت ولا يقدم ما يثبت براءته، فإننا نصبح فى مواجهة حالة غريبة جدا لا أظن أن بلدا غير مصر قد شاهدها.. إنها حالة شاذة جدا ويستحيل احتمالها.. والمعارضة لهذا السفاح من حزب العمل، أو من جماهير الأمة كلها، لا تدخل بأى حال فى إطار المعارضة السياسية.. أية سياسة؟! إن المعارضة السياسية تصبح فى حالنا هذا ترفا لا معنى له.. إن المعارضة العارمة هنا هى مجرد صيحة فزع على حياتنا المهددة وحياة المواطنين.

إن صراخنا بأعلى صوت أمر مفهوم ومشروع.. وصمت والى عجيب.. وأعجب منه أن نكون نحن فى قفص الاتهام لأننا أزعجنا سيادته بصراخنا! إننا حتى الآن نلحظ رفضا من

والى لإجراء أى تحقيق حول الاتهامات الجنائية التى واجهته «الشعب» بها، فلا هو فضح أكاذيبنا أمام النيابة، ولا النيابة اهتمت باستطلاع رأيه حول حقيقة ما نشر.. وحتى أمام المحكمة رأينا محاميه نعمان جمعة يرفض استدعاء يوسف والى لكى يدافع عن نفسه.. إذا كان لديه ما يدافع به.. ما جبلة هذا الرجل؟!.

* * * * *

ولكن يقال إننا قسونا على الرجل وجرحنا إحساساته، ولذا وجب دخولنا السجن.. ياسلام؟! إذن اسمعها منا مرة أخرى يا والى: أنت بجرائمك السياسية والجنائية خائن ومخرب وقاتل.. وإذا كان هذا سيدخلنى السجن مرة أخيرة (إذ لا أظن أن العمر يتسع لمرة تالية) فمرحبا بالسجن فداء للوطن والمواطنين.

* * * * *

إن قضيتنا الحالية مع يوسف والى هى أخطر من أن تكون مجرد عدوان جديد على حرية الصحافة وحرية التعبير (رغم جسامة ذلك).. إن القضية تتعلق بالوطن وبحق المواطن العادى البرئ فى الاطمئنان إلى أنه لا يأكل السم فى طعامه.

ومع احترامى للمحاكم والقضاء، فإن قضيتنا هذه ليست من اختصاص القضاء وحده، حتى لو كان القانون يسمح بمحاكمة الوزراء.. إن قضية والى هى قضية تفصل فيها الأمة بكل فئاتها، وهى قضية الدولة من حيث إنها دولة، فبقاء والى فى مناصبه رغم نوع الجرائم التى يرتكبها يعنى أنه لم تعد هناك دولة.. ولكى تكون هناك دولة تضطلع بالحد الأدنى من وظائفها، ينبغى أن يصدر قرار سياسى يشفى غليل الناس.

سيادة الرئيس: باسم الله وعلى بركته تصرف.. ومن أجل أمتك اتخذ يا سيادة الرئيس القرار الحاسم الباتر.

تنحية والى تشبه فى مغزاها ونتائجها تأميم عبد الناصر للقناة.

جريدة «الشعب» ٢٨ مايو ١٩٩٩ .

معضلة الإصلاح السياسى وكيف تحل:

فى هذا المجال الحاكم، مجال الإصلاح السياسى، يدهشنى ويغيظنى أشد الغيظ أن ألحظ حال التجاهل الكامل.. إننى أفسر نزعة الاستبداد السياسى القائم بأنها ترجع (ضمن ما ترجع) إلى الضعف الشديد فى حزب الحكومة، فهو تجمع بلا فكر ولا نظام ولا جماهير، وهو فى ذيل الحكومة ولا يؤثر على سياستها أدنى تأثير.. وهذا الوضع «للحزب الوطنى» لم يكن شرا كله، فنائب الرئيس فى هذا الحزب د. مصطفى خليل، والأمين العام يوسف والى، ولو دبت الحياة فى هذا الكيان ودوره، لتحول إلى مجموعة ضغط خطيرة لصالح التطبيع مع إسرائيل!

ولكن بغض النظر عن هذا، فإن كون حزب الحكومة كسيحا ومنعزلا عن الجماهير هو الذى ألجأ الحكومة إلى فرض حالة طوارئ متصلة، فقد رأت الحكومة أن تخنق حركة الجماهير حين قدرت أنها عاجزة عن كسب تأييدها والاطمئنان إلى ولائها فى غيبة حزب لها يقوم بهذه المهمة السياسية.. وكذلك وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى محاصرة الأحزاب الأخرى، وإلى تزوير الانتخابات، لأن حزبها عاجز عن الفوز فى منافسة حرة.

إذا وضعت نفسى فى موضع أهل الحكم فإننى أفهم المأزق الذى يجدون أنفسهم فيه، ولكن إذا كان هذا الموقف قد ورطهم فى فرض قيود، فإن هذه القيود ينبغى أن تكون استثنائية، ويجب أن تكون فترة مؤقتة يعملون أثناءها على إصلاح حال الحزب الحاكم.. أما أن تظل الأنفاس مكتومة إلى أجل غير مسمى، ودون أى سعى لإصلاح الحال، فهذه مصيبة تجهض احتمالات النهضة، وتهدد استقرار النظام السياسى أمام أية هزات داخلية، أو أمام فتن واردة من الخارج.

ولكن القيادة السياسية مازالت تستسهل فرض القيود، وتستعيض بها عن المهمة الصعبة والضرورية، مهمة تربية الجماهير على النشاط السياسى والاجتماعى المنظم.. إن القيود على

النشاط الحزبى تلتها قيود على الأنشطة الاجتماعية فى النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والنوادى، والسبب أيضا ضعف الحزب الحاكم، والأحزاب الوطنية الأخرى، وبالتالى خوف الدولة من انطلاق الحركة الجماهيرية دون ضوابط مشروعة، وعلى نحو يمكن أن يستفيد منه الأعداء.

وقد تطورت الأمور مؤخرا إلى تقييد الجمعيات عموما وفق القانون الذى أصدره مجلس الشعب. إن هاجس التمويل الأجنبى لهذه الجمعيات كان واضحا وعاليا فى هذا القانون، وهذا الحذر واجب جدا من أجل تأمين الوطن.. ولكن هنا أيضا استسهلت الحكومة استخدام صلاحيتها التنفيذية، فخنقت النشاط الأهلى كله أثناء محاولتها منع الاختراق الأجنبى.

إن منهج النظام السياسى فى إدارة الدولة منهج لا يليق بمصر، وهو منهج يكبت حق المشاركة الشعبية فى تقرير شئون الوطن، وهو يهدر بالتالى قدرات مصر البشرية التى هى أثمن ما نمتلك.

* * * * *

أعلم أن الإصلاح السياسى الضرورى والعاجل مهمة صعبة ومعقدة، ولكنها ضرورية ولا ينبغى التردد فى ولوجها.. وقد شاء الله أن ييسر هذه المهمة أمام قيادة الدولة، حين برزت قضية يوسف والى.. لا تعجبوا حين أقول إن إقصاء هذا اليوسف والى هو نقطة الانطلاق الممكنة فى الإصلاح السياسى الشامل والمنشود.

تنحية والى مثل تأميم قناة السويس:

إن كل المفاسد والابتلاءات الشريرة التى تعانى منها مصر الآن يجسدها يوسف والى.. إذا كان الاختراق الصهيونى الأمريكى لمؤسسات الدولة والمجتمع هو أخطر ما نعايشه الآن، فإن يوسف والى يجسد هذا الاختراق على النحو الأمثل.. وإذا كان هذا الاختراق يفرض سياسات تفضى فى حدها الأدنى إلى تخريب الإنتاج ونشر البطالة والفساد والفقر، فإن هذه السياسات تحقق فى حدها الأعلى قتل المصريين قتلا بطيئا، من خلال نشر الأمراض الفتاكة خفية وبخفة يد.. إنها مخططات شيطانية رهيبة، ويوسف والى يجسد هذه المخططات وينفذها.

إلا أن يوسف والى ليس مجرد فرد متآمر .. إنه مؤسسة متكاملة لها فروع وشبكة علاقات

متنوعة. إنه كاذب حين يقول إنه ينفذ سياسة الدولة، فالصحيح أنه دولة داخل الدولة، ولذا فإن تنحيته ستمثل فى التاريخ حدثا يشبه فى مغزاه ونتائجه تأميم قناة السويس!

لقد كانت القناة (مثل مؤسسة والى) دولة داخل الدولة، وكانت تجسد سيطرة الأجانب على مقدراتنا، ولذا كانت سيطرة الدولة المصرية على القناة شرطا ضروريا لتحقيق الاستقلال والنهضة.. والأمر نفسه يقال اليوم عن مؤسسة يوسف والى، فتصفية الدولة المصرية لهذه المؤسسة الصهيونية شرط ضرورى لتأكيد الاستقلال والسيادة. ونعلم أن الدول الاستعمارية استخدمت أقصى درجات القمع والقوة ردا على تأميم القناة، وأحسب أن الحلف الصهيونى الأمريكى سيفعل بدوره أقصى ما يستطيع ردا على تنحية يوسف والى.

ولكن يذكر التاريخ أن تأميم قناة السويس كان المولد الحقيقى لزعامة عبدالناصر، فقد أدركت جماهير الأمة العربية، من المحيط إلى الخليج، مغزى قرار التأميم، فاجتمعت حول عبدالناصر، وسحقت معه كل المؤامرات.. وسيحدث الشئ نفسه بإذن الله إذا قرر مبارك أن يحرر مصر من مؤسسة والى الصهيونية، فالجماهير تتوق إلى هذا القرار، مدركة مغازيه وأعماقه، وستجتمع الجماهير حول منقذها على نحو تتكسر معه كل المؤامرات.

فى هذا المناخ الجديد، ستنشأ علاقة جديدة بين مبارك وأمته، وفى هذا المناخ الحار ستتمكن من إعادة بناء المؤسسات السياسية كافة على نحو صحيح، فتكون مؤسسات وطنية وشعبية ومنضبطة، تحقق الاستقرار الحقيقى والنهضة.

لهذا قلت إن إقصاء هذا اليوسف والى هو نقطة الانطلاق الممكنة فى الإصلاح السياسى المنشود.. ولكن ترى هل تتحقق هذه الآمال الكبيرة؟ أسأل الله أن يحدث.

* * * * *

إن نصرنا الله تكون أبواب الإصلاح قد انفتحت على مصاريعها، وإن انتهت المعركة لا قدر الله بسجننا نحن مع بقائه هو فى مناصبه، فإننا نتقبل هذا السجن راضين.. ولكن مؤكد أنه يعز علينا أن تصل قوة الصهاينة فى بلدنا إلى حد أن يدخلوا السجن كل من يهاجمونهم ويفضحونهم.. فظيع أن تصل الأمور إلى هذا الحد، ولكن أفظع منه أن تجرى جرائم القتل والتخريب الصهيونى أمام أعيننا، ويسجل التاريخ أنه لم يتقدم من هذه الأمة من يعارض ويقاوم.

وها نحن نفعلها وإن دخلنا السجن.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

إذا بقي والي ستنهار آمال الإصلاح ..
وإذا ظن الناس أن التغيير مجرد كلام فاحذروا انفجارهم
الله أكبر: شعار العبور.. وشعار أية مواجهة للظلم والفساد.

جريدة «الشعب» ٨ أكتوبر ١٩٩٩.

كان احتفال حزبنا فى العام الماضى بنصر أكتوبر «رمضان» يتمثل من ناحية فى تحية قواتنا المسلحة الشامخة التى لم تتراخ يوما فى دعم قدراتها القتالية ردعا للأعداء،وحماية للوطن والأمة العربية.. وكان احتفالنا يتمثل من ناحية أخرى فى قسم من حزبنا على مواصلة النضال من أجل أهداف النهضة العربية الإسلامية التى أجهض تحقيقها وتعثر منذ أكتوبر ١٩٧٣ حتى الآن.

واحتفال هذا العام يأتى وسط حديث متصاعد من قيادة الدولة عن ضرورة التغيير،وندعو الله أن يأتى هذا التغيير فى الاتجاه الذى يكافح من أجله الوطنيون، تصحيحا لانحرافات جسيمة تورطت فيها مسيرتنا السابقة.

* * * * *

إن انتصار أكتوبر «رمضان» لا يأتى ذكره إلا ويقفز للعقل عدد من المبادئ التى حكمت هذه الحرب ونصرها: المبدأ الأول هو ضرورة المواجهة مع الحلف الصهيونى الأمريكى صاحب العداء الدموى الدفين لأمتنا. والمبدأ الثانى هو ضرورة التخطيط العلمى من أجل الوصول إلى ما نستهدفه.. ونذكر أن التخطيط لحرب أكتوبر «رمضان» شمل إقامة سياسات عربية ودولية ملائمة، إضافة إلى توجيه كل الإمكانات من أجل التطوير الجذرى للقوات المسلحة. أما المبدأ الثالث والحاكم، فهو أن كل التخطيط والإعداد لا يكسب الفاعلية إلا إذا حمله رجال مؤمنون ومندفعون للشهادة ثمنا لتحقيق النصر، وهذا المبدأ الأعلى لخصته صيحة العبور الداوية: الله أكبر.

هذه المبادئ الثلاثة ينبغى أن تكون دائما فى العقل والقلب إذا أردنا الآن أن نحقق فى الداخل انتصارات تشبه ما حققناه فى أكتوبر ١٩٧٣ .. هذه المبادئ الثلاثة ينبغى أن تكون فى العقل والقلب حتى نغير بها ما بأنفسنا، ونغير بها بالتالى أوضاع مصر كلها على نحو يرضى عنه الله ورسوله.

وفى مناسبة الحديث الحالى عن التغيير، فإن حزب العمل يشهد الله والناس على أنه لم

يقصر في واجب الجهاد من أجل الإصلاح استكمالا للمغزى العظيم لحرب أكتوبر «رمضان» وقد دفعنا في هذا كل ما يتطلبه الجهاد من صبر وتضحيات.. ومؤكد أن بنود الإصلاح التى شرحناها دوما للأمة وبإصرار، أصبحت تحظى بفهم وتأييد من غالبية المواطنين الصالحين، وقد ظهر هذا فى الترحيب العام بما تطرحه برامج الرئيس مبارك الحالية، فبنود الإصلاح كما يقدمها الرئيس تقترب كثيرا مما دعونا إليه، وهذا أمر نرتاح له من غير شك.

إننى أركز هنا على خمس نقاط محورية جاءت فى خطب الرئيس، وتجمعت بشكل قاطع فى خطابه الأخير بعد حلف اليمين، هذه النقاط هى : أهمية الاستقلال التكنولوجى، وهذا أساس للتنمية الاقتصادية الجادة المستقلة. والنقطة الثانية هى تأكيد دور القطاع الخاص الوطنى.. «الوطنى».. فى التنمية. والنقطة الثالثة هى محاصرة الفقر تحقيقا للتكافل الاجتماعى. والنقطة الرابعة محاربة الفساد بسيف القانون. أما النقطة الخامسة، والتى تعتبر فى الحقيقة المدخل الوحيد لولوج ما تقدم، فهى النقطة الخاصة بالديمقراطية السياسية.

لقد تناول خطاب الرئيس الأخير فى أكثر من موضع قضية الديمقراطية السياسية، وكانت إشاراته لدور الأحزاب والنقابات واضحة وصريحة على نحو غير مسبوق، فى إطار من الحرص الوطنى يحمى تطورنا الديمقرطى.

قال الرئيس: «مهمة مؤسسات المجتمع المتمثلة فى الأحزاب والنقابات والاتحادات وجمعيات النشاط الأهلى، أن تساعد على توسيع حق المشاركة، وأن تكون طرفا أساسيا فى عملية الارتقاء المستمر بقدرات المواطنين، وأن تحافظ على كيانها الوطنى، وتعمل على تحقيق التجانس بين أهدافها وبين مقتضيات الصالح العام، كيلا تكون أداة فى أيدى قوى وجماعات خارجية».

إننا نرحب بهذه الصياغة المركزة والمحكمة لمفهوم التطوير الديمقراطى المستهدف فى المرحلة الحالية.. ولكن بقى أن نرى التنفيذ وهذا هو الأهم بطبيعة الحال.

* * * * *

إننى أكتب هذا المقال ومعالم التشكيل الوزارى الجديد لم تتضح بعد، ومؤكد أن هذا التشكيل سيكون الدليل الأول على مدى الصلابة فى نية التغيير والإصلاح فى المجال السياسى أو فى غيره من المجالات.. ومؤكد أيضا أن أعين الأمة، وأعين أعداء الأمة، مصوبة بالذات نحو عدد من الوزراء على رأسهم يوسف والى، فالأمة ستنهار ثقتها فى كل دعاوى التغيير والإصلاح إذا بقى هذا اليوسف والى فى موقعه.

وقد جاء فى الخطاب الأخير للرئيس عهد قاطع بأن «أصون حرية الرأى، وأنتصر لصحافة وطنية حرة ومسئولة، تحافظ على شرف الكلمة ومصداقيتها».. هنا أيضا أقول إن هذه الكلمات ستتهاوى وتتهاوى معها كل آمال الإصلاح الوطنى، ما لم تترجم فى إفراج فورى عن أبطال «الشعب» المسجونين: مجدى أحمد حسين وصلاح بديوى وعصام حنفى.. وكذلك ستتهاوى هذه الكلمات وتتهاوى معها كل آمال الإصلاح، إن لم تلغ على الفور عقوبة الحبس فى جرائم الرأى والنشر.

* * * * *

لقد ذكرت من قبل، وأكرر اليوم، أن التغيير فى مصر له مفهومان: مفهوم وطنى، ومفهوم مضاد يتبناه الصهاينة والأمريكان، وإذا أخذت الدولة بالمفهوم الوطنى «بأى قدر» فإنها تكون قد دخلت حربا أشد هولا من حرب أكتوبر «رمضان» وإن اختلفت وسائلها، وهى حرب نواجه فيها نفس الأعداء الذين واجهناهم عام ١٩٧٣ : الحلف الصهيونى الأمريكى.

لقد انطلقت بعد قرار العبور معارك ضارية.. وقرار الإصلاح الشامل «إذا صدر» ستنطلق بعده أيضا معارك ضارية.. هل نتصور مثلا أن النهابين سيستسلمون فى وداعة إذا صدر قرار حاسم بمحاربة الفساد؟ إنهم لن يستسلموا، بل سيشنون هجوما مضادا شرسا يقوده الحلف الصهيونى الأمريكى. ولكنى أذكر فى المقابل أن القوى الإسلامية والوطنية لن تستسلم بدورها إذا لم تتخذ قرارات جريئة تحارب النهب والفساد، إن الناس لم تعد تحتمل استمرار المظالم والفقر ووقف الحال.. إذا ظن الناس أن وعود الإصلاح ليست إلا كلاما فإنها ستنفجر.. إذا ظلت القيود الحالية مفروضة تمنع الأنين والاحتجاج، فإن الناس ستنفجر!

إن حركة الإصلاح ـ بالحكومة أو بغيرها ـ هى بالضرورة معارك ضارية بين أهل الحق وأهل الفساد والضلال.. وحركة الإصلاح بهذا المعنى تستدعى فى وعينا المبدأ الثالث من مبادئ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد ذكرت فى بداية المقال أن «العبور» لم يكن ممكنا إلا بفضل رجال مؤمنين اندفعوا للشهادة طلبا للنصر، ومثل هذا نقوله عن تحقيق الإصلاح.. لقد قلت إن هذا المبدأ تلخص فى لحظة العبور فى صيحة «الله أكبر».. وأقول المثل فى حربنا الحالية من أجل الإصلاح، فصيحة الله أكبر يتركز فيها كل عزمنا، ويتركز فيها إيماننا بنصر الله لمن ينصره.. هذا الشعار: الله أكبر.. يرفعه الآن كل أبناء الأمة المؤمنين الوطنيين وهم يخوضون معارك الإصلاح.

مقالات
مجدى أحمد حسين

ما هذا الذى يحدث فى مصر؟
نتهم نائب رئيس الوزراء
بالخيانة العظمى.. والحكومة صامتة!

■ الحكومة مطالبة بالرد على اتهاماتنا الخطيرة لنائب رئيس الوزراء.

■ الاتهامات الأربعة الرئيسية:

١ . تسليم جميع المعلومات عن القطاع الزراعى لإسرائيل.
٢ . ربط شباب الحزب الوطنى بالأحزاب الإسرائيلية والموساد.
٣ . السوء المتعمد فى اختيار المشروعات القومية وعلى رأسها توشكى وترعة السلام وشرق العوينات بالتعاون مع إسرائيل.
٤ . ضرب الحاصلات الاستراتيجية.. وتخريب التربة والمياه بالتقاوى والمبيدات الإسرائيلية.

■ مطلوب محاكمة شعبية للداعية الإسرائيلى يوسف والى.. المسئول الأول عن خراب مصر الزراعى.

■ يوسف والى هو الذى يروج لحكاية أصله اليهودى.

جريدة «الشعب» ٢ فبراير ١٩٩٩.

بات من المحال.. أن يستمر هذا الحال.. غير المعقول.. ولا المقبول.. بعد كل هذه الحملة الصحفية الرهيبة التي يتولاها زميلنا المجاهد / صلاح بديوى.. حول كوارث د. يوسف والى.. وعلاقاته التى تجاوزت كل الخطوط الحمراء مع الصهاينة والأمريكان.. أن تستمر الحياة.. وكأن شيئا لم يكن.. على أساس أن فى مصر حرية صحافة، وهى على كل حال«وجهة نظر».. «لاتفسد للود قضية».. فى حين أن الوقائع الدامغة المنشورة والموثقة بالمستندات تفسد للود ألف قضية و قضية.

وإذا كان د. يوسف والى قد تهرب من الرد حتى الآن.. فهذا ديدنه .. الذى عودنا عليه عندما يواجه باتهامات كبرى.. إلا أنه يشمر عن ساعد الجد ويرسل الردود لجريدة «الشعب» فى «المسائل التافهة».. بل أحيانا يتدخل ويرسل الردود ردا على حملات صحفية لا تخصه (كما فعل خلال حملتنا ضد وزير الداخلية السابق).

إذا كان هذا ديدن «والى».. وتكتيكه للحفاظ على نفسه وموقعه.. تجنبا للدخول فى معارك خاسرة.. فإن الأمر لم يعد يحتمل صمت حكام البلاد.. و د. الجنزورى رئيس الوزراء.. فلابد من الرد رسميا على ما تنشره «الشعب» من أسانيد ووثائق .. أو إعفاء الوالى من مناصبه.

إن د. والى اقدم نائب لرئيس الوزراء.. وأمين عام الحزب الحاكم .. ووزير الزراعة منذ عام ١٩٨٢ (أى منذ ١٧ عاما!!).. وكل هذا المناصب الخطيرة لا يمكن أن يستمر فيها.. وهو محاط بكل هذا القدر من الشبهات.

وكان د. محمد حلمى مراد.. رحمة الله عليه.. قد وصف منذ سنوات أعمال وتصريحات د. والى بأنها «خيانة وطنية»..ودعا فى١٩٩٤/٢/٢٢ على صفحات جريدة «الشعب» إلى «محاكمة شعبية للداعية الإسرائيلى يوسف والى.. المسئول الأول عن خراب مصر الزراعى».

وفى مقالين آخرين اعتبر د. حلمى مراد أن ترويج د. يوسف والى لمشروع الشرق أوسطية

تمكينا لإسرائيل فى تحقيق حلمها الصهيونى التوسعى يشكل جريمة «خيانة عظمى».. وها هى السنون تمر.. ويرحل المجاهد حلمى مراد عن عالمنا.. بينما «والى» لا يزال فى موقعه .. وها هو د. محمد عباس وكيل أول وزارة الزراعة يوضح بصورة علمية موثقة.. كل ما أشار إليه د. حلمى مراد فى سلسلة مقالاته.

على مدار سنوات عديدة لم نكن نعبث حينما حذرنا من جرائم «والى» وأفعاله فى حق الوطن.. وهاهى الأيام تكشف صحة كل حرف كتبناه.. فهل يمكن لهذا الوضع أن يستمر ؟! إنه أمر لا يمكن لأى عاقل أن يقبله.

* * * * *

(١) فى هذه الموجة الأخيرة من حملتنا ضد «والى».. توقفت كثيرا أمام الحلقتين الأولى والثانية.. وظننت ـ ربما لسذاجة ـ أنها القارعة.. فالحديث الموثق بالمستندات كان يدور حول شبكة الكمبيوتر التى يقوم الإسرائيليون بإقامتها فى وزارة الزراعة .. بما يعنى أن العدو الصهيونى تمكن أو كاد يتمكن من كل المعلومات المتاحة فى مصر عن أهم قطاع اقتصادى فى مصر (الزراعة).. فنحن أمام عمل يحمل شبهة التجسس أو تسهيل التجسس لأخطر عدو لمصر.. والمعروف أن التجسس فى العالم يتخطى الاقتصار على الأسرار العسكرية المباشرة.. وأنه يشمل كل القطاعات الاقتصادية الحيوية.. بل ويمتد إلى قياسات الرأى العام.. وماذا يقول الناس على المقاهى؟! وأن أبسط قواعد الأمن القومى.. ألا يسمح بشركة أجنبية.. أو دولة أجنبية بامتلاك قاعدة كل بيانات قطاع حيوى (كقطاع الزراعة) ؟! حتى لو كانت هذه الشركة الأجنبية من دولة غير معادية لمصر.. لأن خروج هذه المعلومات من مصر يزيد من احتمال وقوعها فى يد الأعداء.. أما أن تكون الشركة من إسرائيل، التى تناصب مصر العداء (رغم اتفاقيات كامب ديفيد).. وتتحدث صراحة عن احتمالات الحرب المقبلة مع مصر.. بل وتوجه قسما من صواريخها على مدار الساعة ومن الآن تجاه أهداف مصرية.. فهذا ما لا يمكن قبوله وطنيا .. ودينا.. وعقلا!!

إن اللعبة التى يستند إليها «والى» دائما ..هى ادعاؤه أنه ينفذ سياسة الدولة الرسمية..ونحن نتساءل.. بالنسبة لشركة الكمبيوتر الإسرائيلية بالتحديد: هل أخذ د. والى موافقة مجلس الوزراء ؟! هل أخذ رأى الجهات السيادية والمسئولة عن الأمن القومى؟! نشك فى ذلك، لأنه لم يصدر بيان رسمى حتى هذه اللحظة.. فإن شبهة التجسس تحيط بالدكتور

والى!! وشبهة الضعف والعجز وازدواجية السلطة.. تحيط بالنظام السياسى ككل!! ويقول الرأى العام فى الشارع المصرى إن د. والى مفروض على النظام.. ولكن إلى متى يقبل الرأى العام هذا التفسير المؤلم.. خاصة بعد كل مانشر؟!

(٢) النقطة الثانية فى الحملة الأخيرة تتعلق بالتخريب الزراعى.. حقا لقد أشرنا إليها من قبل كثيرا.. إلا أنها هذه المرة على لسان الرجل الثانى فى وزارة الزراعة .. وعلى رأسها تخريب المحاصيل الحقلية (القطن ـ القمح ـ الذرة).. تنفيذا لتوجيهات أمريكية.. وكان الأستاذ /عادل حسين قد شرح أبعاد هذه الاستراتيجية المخربة فى كتابه «الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية».. وهو الكتاب العمدة فى هذا المجال.. وواصل متابعة الجريمة على صفحات جريدة «الشعب» حتى وقت قريب.. وتتمحور حول تدمير مؤسسة القطن.. باعتباره العمود الفقرى للاستقلال الاقتصادى المصرى.. تدمير مؤسسة القطن فى مختلف مراحله (زراعة ـ صناعة ـ تجارة خارجية).. والأرقام الواردة فى دراسة د. محمد عباس دامغة فى هذا المجال.. وتكشف الأكاذيب الإحصائية.. التى ينشرها «والى» فى كل الصحف الرسمية.. فى صورة إعلانات مدفوعة الأجر.. وتأخذ شكل الملاحق المنتظمة.. وهو الأمر الذى لا تقوم به أى وزارة أخرى فى مصر بهذا الحجم .. وهو تبديد للمال العام.. وفيما يضر الصالح العام.

والتخريب يأخذ شكل تقليص الزراعات الاستراتيجية (القمح ـ الذرة ـ القطن) لصالح أنواع من الفاكهة والخضروات (بتقاوى إسرائيلية) وتفيض عن حاجة السوق.. ورديئة الصنف وغير صالحة للتصدير!!

وفى هذا المجال يقول د. محمد عباس حقائق مذهلة على سبيل المثال:

- صادرات مصر الزراعية لا تصل إلى مليون طن من جميع المنتجات وتستورد فى المقابل ١٢ مليون طن (أى نجاح إذن يتحدث عنه «والى» بعد ١٧ سنة).
- مصر هى المستورد الأول للقمح فى العالم !! حيث تستورد ربع إنتاج الولايات المتحدة.. وتسبق فى ذلك اليابان، وسكانها ضعف سكان مصر ولا تتوافر بها أراض زراعية، وتسبق بلاد كثيفة السكان أيضا كإندونيسيا!!
- باكستان (ضعف سكان مصر) اكتفت من الأرز وتصدره.. فى ظل عجز مصر عن التصدير.

ويمتد التخريب إلى التقاوى والمبيدات المشبوهة الواردة من إسرائيل.. التى أضرت الأرض الزراعية (وتسببت فى رفض أوروبا للبطاطس المصرية) وأضرت بالثروة السمكية وسممت البحيرات! فهل أخذ د. والى موافقة مجلس الوزراء والقيادة السياسية على هذا التخريب؟ وهل وافقت القيادة السياسية على المحو الوراثى للسلالات المصرية الأصيلة من الأقطان فائقة الطول؟وهل وافقت على سرقة الأقطان المصرية لزراعتها فى أمريكا وإسرائيل ثم طرد مصر من أسواق القطن العالمية وطردها من اللجنة الاستشارية الدولية للقطن؟!

كل واقعة من الوقائع السابقة كافية وحدها لمحاكمة يوسف والى أو طرده من الوزارة، ولكنه باق.. باق.. ولتشرب الأمة بأسرها من البحر!

(٣) المشروعات القومية الكبرى!

ويفك لنا د. محمد عباس ـ وكيل أول وزارة الزراعة - طلاسم المشروعات القومية الكبرى وعلى رأسها مشروع توشكى.. لنجد أصابع والى تفك لنا كثيرا من الألغاز.. وتؤكد كل حرف كتبناه ضد هذا المشروع.

- ففى البداية (الثمانينيات) تبنى «والى» سياسة نابعة من تقارير أمريكية ضد التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى.. وركز على حكاية (الصوب والبيوت الزجاجية).. وبعيدا عن المحاصيل الاستراتيجية.
- عندما ضغطت القيادة السياسية على ضرورة التوسع الأفقى. اتجه «والى» إلى أسوأ المواقع.. وعندما كتبت فى إحدى المقالات مذكرا بأبرز اعتراضاتنا على مشروع توشكى والتى كتبناها عام ١٩٩٥ .. لم أكن أعرف أن دراسة د. محمد عباس تتضمن نفس وجهة نظرنا .. حيث يقول بالحرف الواحد:

«إن التوسع فى استصلاح الأراضى فى أطراف الصحراء وفى المناطق البعيدة مثل الوادى الجديد وشرق العوينات سوف يخلق زراعة عالية التكلفة منخفضة العائد، كما سيخلق مجتمعات تحتاج إلى مياه الشرب والصناعة والرى بكميات كبيرة أعلى من الكميات المخطط لها وذلك لطبيعة التربة وارتفاع حرارتها وحرارة الجو والتغيرات غير الملائمة للمناخ، كل ذلك سوف يؤدى مستقبلا إلى التنافس على المياه باستخداماتها الثلاثة: الآدمية والزراعية والصناعية، وقد يؤدى ذلك إلى صراع داخلى على المياه بين شمال البلاد وجنوبها إلى جانب أن نوعية الإنتاج بهذه المناطق ليست هى المحاصيل الاستراتيجية التى يريدها المجتمع،وبذلك فإننا ننتقل

مع مرور الأيام من الزراعة المنتجة المستمرة فى الدلتا والوادى إلى زراعة منخفضة الإنتاجية غير مستمرة خارج الدلتا والوادى، الأمر الذى يشكل خطورة قومية ومسئولية تاريخية وسياسية أمام الأجيال القادمة».

ويشير تقرير «الشعب» إلى أن «والى» هو صاحب اختيار مكان توشكى.. وهو الذى كان وراء توجيه ترعة السلام إلى شمال سيناء بدلا من وسطها حيث التربة الأجود!! وهذه واضحة، لأن شمال سيناء هو الطريق المؤدى إلى إسرائيل، إن لم يكن اليوم فغدا. كما يحذر د. محمد عباس من نوعية المياه المتجهة لترعة السلام حيث تتضمن مياه صرف ملوثة.

وإذا كان توجيه الترعة إلى شمال سيناء واضحا فى مغزاه السياسى التخريبى، فإن توجيه الأنظار إلى منطقة توشكى لا يبدو بنفس الوضوح.. إلا إذا كان المقصود توجيه العمران الجديد إلى أقصى الأماكن بعدا عن الكيان الصهيونى.. وكذلك الاستمرار فى حكاية زراعة الكانتلوب وما أشبه بدلا من المحاصيل الاستراتيجية، ويشير كثير من العلماء إلى أن البدائل الأفضل فى التوسع الأفقى هى فى الساحل الشمالى والدلتا ووسط سيناء والصعيد.. ويحدد د. محمد عباس أفضلية التوسع الأفقى فى المناطق المتاخمة مباشرة للدلتا والصعيد ..(كما ذكرنا) وليس فى أبعد نقطة صحراوية!!

ألسنا إذن أمام عملية تخريبية كبرى.. توجه طاقات البلاد إلى المكان الأسوأ.. بدلا من توجيهها فى الاتجاه الصحيح؟ وهل تسمح امكانيات البلاد بترف الوقوع فى هذه الخطيئة الكبرى؟! وإذا كان بإمكاننا أن نوفر ٥ر٥ مليار م٣من المياه لماذا لا نوجهها إلى سيناء .. التى إذا تم استيطانها بعدة ملايين.. نكون قد أمناها استراتيجيا من مخاطر الغزو الإسرائيلى تأمينا كاملا.. لأن إسرائيل غير قادرة على احتلال منطقة يسكنها من ٣ ـ ٥ ملايين إنسان .. وقد كانت سيناء معرضة سابقا للسلب.. وعدة مرات.. لأنها منطقة شبه خالية من السكان.. أو بمعنى أصح ذات كثافة سكانية ضئيلة.

(٤) تخريب الحزب الوطنى الحاكم:

خلافاتنا مع الحزب الوطنى عميقة ومعروفة ونحن نعارض هذا الحزب معارضة جذرية.. ونرى أن ضعفه وهشاشته وراء تخلف الحياة السياسية والديمقراطية فى البلاد.

ولكن هذا التقدير فى حدود أنه حزب مصرى.. وإذا كان «والى» مفروضا على مصر فى مجال الزراعة، فهل هو مفروض أيضا فى مجال الحزب الوطنى الحاكم.. كأمين عام؟!

إن موقع أمين عام الحزب الحاكم فى أى بلد يضعه فى مصاف أوائل المرشحين لتولى رئاسة الدولة فى أى وقت، كما أنه موقع مؤثر على خيارات الترشيح للانتخابات العامة والمحلية وأنشطة الحزب الحاكم ما بين الانتخابات.. وهنا نتساءل: هل وافقت الهيئات القيادية بهذا الحزب على مشروع والى لتربية كوادر«السلام» الذى يشترك فيه أعضاء من الحزب الوطنى مع الإسرائيليين المنتمين للموساد ؟ وكيف يتطور هذا المشروع ليصبح تنظيما سياسيا خارج سيطرة الدولة.. ومفرخة لعملاء إسرائيل فى مصر؟

كما ذكرت فإن كل واقعة من الوقائع السابقة كافية لمحاكمة أو عزل «والى» من منصبيه (الزراعى والحزبى)، ولكن لعبة «والى» قائمة على أنه ينفذ السياسة العامة للدولة فى مجال التطبيع.. وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد..

ولا شك أن «والى» أخذ الضوء الأخضر من القيادة السياسية فى بداية الأمر.. على أنه سيمارس التطبيع بحرية أكبر من الوزارات الأخرى مع إسرائيل.. وأن الدولة فى أول عهد الرئيس مبارك بدأت ترفع شعار إقامة «علاقات عادية مع إسرائيل».. بمعنى إقامة تطبيع ولكن ليس علاقات خاصة.. ويمكن أن نتصور حدوث توزيع أدوار فى هذا المجال.. بين الوزارات والقطاعات المختلفة.. فهناك قطاعات لا تتعامل ابدا مع إسرائيل (وعلى رأسها القوات المسلحة).. وهناك قطاعات تتعامل بفتور.. وهناك قطاعات تتعامل بتوسع أكبر.. وبالتأكيد فإن الزراعة كانت فى المجال الأخير..ولكن بالتأكيد أيضا فإن يوسف والى استغل هذا الضوء الأخضر.. وتجاوز كل الخطوط الحمراء.. فبالغ فى حجم الوفود الزراعية المسافرة لإسرائيل.. وربط كل قطاعات الزراعة فى مصر بإسرائيل.. وأخيرا جاء بشركة إسرائيلية فى الكمبيوتر لبرمجة جميع معلومات القطاع الزراعى حتى تكون تحت تصرف إسرائيل.. فماذا بقى يا إخواننا فى الحكم لتزيحوا هذا الشخص عن موقعه؟!

إن كل رد فعل «والى» عن هذه الاتهامات الخطيرة.. انحصر فى بعض (البغبغة) فى مجلس الشعب.. حول أنه ينفذ سياسة مبارك!! بالإضافة إلى قوله إن جريدة «الشعب» تتهمه بأنه من أصل يهودى فى حين أنه من أصل عربى!!

وهذه لا يمكن أن نسميها إلا (بغبغة) لأنه استهبال وهروب من الاتهامات الأصلية .. كذلك فإن حملتنا الراهنة لم تشر من قريب أو بعيد لحكاية الأصل اليهودى لوالى. والأمر حقيقة لا يشغلنا .. لأن التاريخ يؤكد أن أكثر من خدم اليهود لم يكن يهودى الأصل!! ومع

ذلك فإنه لأمر ما وربما على سبيل الفخر فإن «والى» هو المسئول الأول عن انتشار بل وتأكيد شائعة أصله اليهودى (والتى لم يذكرها الأستاذ صلاح بديوى في سلسلته الراهنة) عندما رد منذ سنوات في حديث صحفي مع الأستاذة سناء السعيد .. على سؤال لها حول أصله اليهودى.. رد ردا عجيبا بقوله (إن الإسلام يجب ما قبله).. وكأنه يريد أن يؤكد أصله اليهودى.. أو يترك الشائعة تنتشر.. أو كأنه رأى أنه ليس من اللائق التنصل القطعى من أصله اليهودى لأن اليهودية ليست تهمة!.

إن الأصل اليهودى لسيادته لا يهمنا فى كثير ولا قليل ولم نذكره فى حملتنا الراهنة التى تدخل شهرها الثالث.. وسط صمت مخيف من الدولة..

ولا يعنينا موقف «والى» فى شئ.. ولكن يعنينا موقف القيادة السياسية والحكومة ممثلة فى د. الجنزورى.. لقد أعلن الرئيس مبارك منذ أيام فى مؤتمر «دافوس» أن التطبيع متوقف مع إسرائيل بسبب توقف عملية السلام.. لذلك نحن نريد تصريحا رسميا من د. الجنزورى يؤكد فيه أن القطاع الزراعى مستثنى من هذه السياسة. ونريد تصريحا من قيادة الحزب الوطنى عن موقفها من دورات الكوادر المشتركة بين الحزب الحاكم فى مصر.. وحزب الليكود بزعامة نتنياهو.. وحزب العمل الإسرائيلى.. وعلاقة هذه الدورات بالموساد الإسرائيلى.

ونطالب بتصريح رسمى عن حكاية شبكة الكمبيوتر الإسرائيلية فى وزارة الزراعة.. إذا لم تتم تصفية هذه الأوضاع .. فإن هذا يكشف حالة مخيفة من العجز السياسى .. وحالة خطيرة من ازدواج السلطة.. لا يمكن أن تؤدى إلى استقرار.. بل ستؤدى إلى تخريب الجبهة الداخلية.. وستؤدى إلى مزيد من انفضاض الناس عن النظام ككل.. فى وقت يعرف فيه القاصى والدانى أن الاختراق الأمريكى ـ الصهيونى لا تحتكره وزارة الزراعة..وأن برامج المعونة الأمريكية قد اخترقت مجالات عديدة فى البلاد.. كذلك فإن بعض المنظمات غير الحكومية المشبوهة.. والتى يلعنها الإعلام الرسمى فى الصباح.. تتعامل معها الجهات الرسمية فى المساء!! (وسنعرض لنماذج من هذه الاختراقات قريبا التى توضح كيف أصبحت السفارة الأمريكية دولة داخل الدولة).

ولكن الوضع فى وزارة الزراعة اصبح على رأس جدول أعمالنا.. لأنه أصبح شبيها بمشروعات تسليم المفتاح.. ولكن بشكل عكسى.. حيث قمنا نحن بتسليم مفاتيح القطاع الزراعى بكل ما له من خطر.. للأمريكيين والإسرائيليين. وقد قاومنا ذلك على مدار السنين

الماضية.. والجديد اليوم هو التقرير الشامل الخطير لوكيل أول وزارة الزراعة المصرية.. الذى كان أشبه بالبرواز النهائى لهذه الصورة البشعة للاختراق الصهيونى ـ الأمريكى فى هذا المجال.. والذى وصل ليس فقط إلى العظم بل إلى النخاع.. وهو فى الحقيقة بمنزلة عريضة اتهام موثقة ليوسف والى.

والأمر هكذا لم يعد يحتمل الحلول الوسط. فإما أن تعلن الدولة موافقتها الكاملة على كل ما يقوم به والى.. وأن تقنعنا بأن هذا فى مصلحة الوطن .. وإما أن تعزل والى .. وكفى خرابا على مدار ١٧ عاما؟! أما الاحتمال الثالث.. فهو استمرار الصمت وهذا يعنى سقوطا مريعا لهيبة الدولة المصرية.

إن صدق التوجه الحكومى نحو مواجهة الخطر الخارجي الأمريكى ـ الصهيونى هو الآن على المحك.. لأن الحكم إذا كان غير قادر على مساندة العراق فى مواجهة العدوان الظالم الذى يتعرض له للعام التاسع على التوالى.. فلن يكون مقبولا منه أن يتخاذل فى مجال الدفاع عن الزراعة المصرية.. التى كانت ولا تزال هى أساس وجود مصر كدولة وحضارة منذ فجر التاريخ.. إن التفريط فى الزراعة المصرية معناه التفريط فى مصر.

* * * * *

وسيظل قدرنا أن نواجه الفساد.. الذى تكشف الأيام مدى ارتباطه العضوى بالاختراق الصهيونى ـ الأمريكى.. وسواء تكلمت الحكومة أو لم تتكلم .. فسنظل نقاوم.. بكل ما نملك من قوة .. غير عابئين بالمخاطر.. لأن الحياة فى وطن مستعبد لا تطاق.. والموت فى سبيل الحق سيكون بإذن الله راحة من كل شر.. وزنزانة السجن أفضل من سجن الدنيا فى هذا الوطن الذى تحارب فيه بعض أطراف الدولة الأحزاب والقوى الوطنية وتضيق عليها.. وتحاول تخريبها من الداخل.. بينما هى عاجزة عن تقويض تجمعات وأحزاب العدو الإسرائيلى ـ الأمريكى على أرض مصر.

ما المخاطر التى ستتعرض لها مصر إذا تمت إقالة والى وتصفية الشبكة الصهيونية ؟!

■ الصحف دعت لاستقالة وزير النقل بسبب وفاة مواطنة واحدة.. فماذا عن وزير يعرض أمن الوطن بأسره للخطر!

■ والى يسلم مقدرات الزراعة المصرية لعدو يستنزف مصر.. ويستعد لضربها عسكريا!

■ حرب الهندسة الوراثية بدأت.. ولا يمكن مواجهتها بأمثال والى.

■ قرار د. الجنزورى .. هل هو بداية المواجهة ؟!

جريدة «الشعب» ٩ مارس ١٩٩٩.

لايزال الذهول ينتابنى.. وأنا أتابع التدفق الهائل للمعلومات والوقائع فى حملة«الشعب» الكبرى والمتواصلة ضد الشبكة الصهيونية المتغلغلة فى مصر.. ورأس هذه الشبكة فى الدولة «يوسف والى».. و فى القطاع الخاص.. صبور! وكلاهما ينتهج نفس التكتيك الموحد.. عدم الرد المباشر على ما ينشر ضدهما من اتهامات.. والقيام بحملة إعلانية مدفوعة الأجر لتلميع شخصيهما.. بصورة بريئة.. وغير متصادمة مع حملة «الشعب».. ودون الرد على أخطر ما فيها من معلومات.

وليس هذا منبع الذهول.. ولكن موقف الحكم هو الذى يثير الدهشة.. فكل واقعة ننشرها أكثر فداحة من أختها.. وما من مجيب.. وكأن المقصود أن نصاب نحن والقراء بالملل.. ولكن هيهات، فإن من يتصدى لمثل هذه المعارك.. لن يغمد السيف حتى يصل إلى نتيجة .. فإذا كان الهدف هو صيانة الوطن من التغلغل الأجنبى.. فمن الذى سيصيبه الملل ؟! وأنه ﴿لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ سورة يوسف أية ٨٧.

نحن بالفعل نقاوم دولة داخل الدولة.. دولة أنشئت بأموال المعونة الأمريكية التى طالما قلنا إن مضارها أكثر من فوائدها.. إن كان لها فوائد.. دولة أنشئت كنتيجة حتمية لمساومة كامب ديفيد.. ولسياسة الانفلات الاقتصادى برعاية الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية التابعة لها.. دولة أنشئت على مدار قرابة عشرين عاما.

لقد رفضنا دوما هذه السياسات التى ولدت دولة داخل الدولة ..دولة تعمل لمصلحة إسرائيل وأمريكا.. على حساب أخص وأبسط مصالح الوطن..

وإذا كانت الدولة الأصلية تحاول جاهدة منذ عدة أعوام الفكاك من الأسر الإسرائيلى ـ الأمريكى.. فلا سبيل أمامها إلا الالتحام والانحياز للإرادة الشعبية فى مصر.. والعالم العربى ـ الإسلامى.. وفى مقدمتها البلدان المحيطة بمصر : ليبيا ـ السودان.. ثم البلدان المناوئة لمشروع الهيمنة الصهيونية الأمريكية.. ولدى الحكم فى صفوف الشعب المصرى العريق.. وصفوف

الأمة العربية ـ الإسلامية .. عمق استراتيجى لا ينفد.. ومباركة إلهية لانهاية لرعايتها.. إذا نحن اتقينا الله.. وانتفضنا على هذه الشبكة السرطانية التى تنخر فى جسد وعظام مصر .. ومصر هى العمود الفقرى لأمة العرب.. وإحدى الركائز الأساسية لأمة الإسلام.. لاسبيل أمام الدولة المصرية الأصلية.. إلا أن تنتفض مرة واحدة لتصفية هذا الاختراق الصهيونى.. لأن للأسلوب التدريجى البطئ ـ أكثر مما ينبغى ـ مضار كثيرة.. فالعدو يستيقظ ويتأهب ويعد الخطط والمكائد المضادة فى فسحة كافية من الوقت..

أما الدولة المصرية فتعزل نفسها عن شعبها وأمتها.. لأن موقفها ليس واضحا بصورة كافية.. وهو الأمر الذى لا يساعد على حشد الإمكانات وتفجير الطاقات.. وشحذ همم جموع النخب والجماهير.. للتصدى لمكائد الأعداء.

إذا واصلت الدولة ترددها.. واعتمادها المنهج البطئ والتدريجى ـ أكثر مما ينبغى ـ ستكون أشبه بالطبيب المعالج.. الذى يعالج المرض بمعدلات بطيئة.. لا تتناسب مع الحالة المتردية للمريض.. فتكون النهاية.. الوفاة.. ولن يشفع للدولة فى ذلك حسن النية.. أو القول بأن الوفاة جاءت نتيجة خطأ غير مقصود.. فهذا الدفع قد يكون مفيدا فى القضايا الجنائية الفردية.. ولكنه لا يصلح دفعا فى حالة الأمم.

حقا إن الأمم لا تموت.. ولكن هزيمتها.. فى الصراع مع أعداء الخارج بمنزلة موت مؤقت.. وانكسار يحتاج إلى جيل جديد.. ليعيد تضميد الأوضاع المنكسرة.

ولا شك أيضا أننا أصبنا بحالة انكسار.. فى أعقاب كامب ديفيد.. وتعثرت النهضة المصرية.. وانعزلت مصر عن أمتها.. وطاح الأعداء فى مختلف الأركان حروبا وحصارا وتجويعا.. بينما مصر عاجزة عن نجدة الأشقاء.. ولكن كما ذكرنا، فإن السنوات القليلة الماضية كشفت نارا تحت الرماد.. وأن البنية العامة لأجهزة الدولة.. لا يزال لديها قدر من جهاز المناعة.. وبغض النظر عن مدى تقدير عمق هذه الصحوة.. فإننا فى كل الأحوال مجابهون خلال الأعوام القليلة القادمة بتحديات كبرى.. ولا يشغل أمريكا وإسرائيل عن الاستدارة لمصر.. بما تستحق من مجابهة .. تخمد أنفاس مقاومتها لعقود قادمة.. لا يشغلهما إلا الشديد القوى.. وهو الانشغال الأكبر بإنهاء المقاومة العراقية..ورغم ما يبدو من أن العراق بعيد جغرافيا.. إلا أنه يمثل خط الدفاع الأول عن مصر.. يليه سوريا.. كذلك فإن الحلف الصهيونى ـ الأمريكى منشغل بالقوة الإيرانية الصاعدة.. وبسوريا الصامدة..ومصر قد تجد نفسها فى لحظة واحدة أمام

صدام مسلح بسبب المكائد العدوانية ضد سوريا (كما حدث فى الأزمة التركية).. أو بسبب البداية العسكرية الفعلية لتقسيم العراق.. أو أمام ضربة اقتصادية (على الطريقة الآسيوية أو الروسية).

إن مصر فى قلب المخاطر والتحديات مهما بدا الأمر عكس ذلك على السطح.. بسبب الحالة الإعلامية التخديرية.. التى تشغل الناس بالترفيه وسفاسف الأمور.. فى أغلب الأحيان.

وقد أشرت مرارا إلى التقارير العسكرية الرسمية الإسرائيلية التى توقعت حربا مع مصر فى عام ١٩٩٩. ومؤخرا جاء فى أحد التقارير المرفوعة لوزارة الخارجية الأمريكية أن احتمال وقوع حرب مصرية ـ إسرائيلية خلال السنوات العشر القادمة احتمال مرجح بسبب الخلافات الجوهرية فى العلاقات بين مصر والكيان الصهيونى.. خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم الأمنية.. وتشير الاستطلاعات الإسرائيلية إلى أن غالبية الصهاينة يرون أن السلام القائم بين البلدين مجرد هدنة سياسية مؤقتة.

وقد لاحظنا بالفعل منذ عام ١٩٩٦.. أن مصر قادت اجتماع القمة العربية الذى كان من قراراته وقف التطبيع مع العدو الصهيونى.. وتم تفسير ذلك بالنسبة لمصر التى تعقد معاهدة مع إسرائيل.. بوقف التوسع فى التطبيع على الأقل.

وكان أن قاطعت مصر مؤتمر الدوحة للسوق الشرق أوسطية..وتم تجميد وضرب مفهوم الشرق أوسطية.. الذى كان يستهدف الهيمنة الإسرائيلية الاقتصادية على المنطقة. وأصبحت سياسة تجميد التطبيع سياسة معلنة للدولة المصرية.. وتوقفت حركة رجال الأعمال المصريين إلى إسرائيل.. وتجمدت كثير من أوجه التعاون كمشروع الريفييرا.. والغاز الطبيعى.. إلخ.. وفى المقابل زادت النغمات المصرية الداعية للسوق العربية المشتركة، وبدأت بالفعل عملية تخفيض الجمارك بنسبة ١٠٪ سنويا بين البلدان العربية.. واستجابت لذلك ١٤ دولة، بالإضافة لتوجهات أخرى على المحور الإسلامى والأفريقى والأوروبى والآسيوى..

وقد أشرت مرارا إلى أن التحرك على كل هذه المحاور عظيم.. ولكنه سيكون محدود الأثر.. إذا لم يتواكب مع نهضة إنتاجية زراعية ـ صناعية.. لأن الولوج فى التكتلات الإقليمية والعالمية لن يقوم على الأخذ دون العطاء.. وجاء تقرير البنك المركزى الأخير ليشير إلى حالة الانهيار المتواصل فى الميزان التجارى.. الذى حقق أرقاما قياسية فى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات لتحقيق أكبر عجز فى التاريخ المصرى! بالإضافة للعوامل التى تهدد ميزان

المدفوعات وعلى رأسها انخفاض أسعار البترول.. وإيرادات القناة.. وتحويلات العاملين بالخارج.. وهو ما يؤكد أن البلاد تحتاج إلى انتفاضة حقيقية لإصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية.. بمعنى الوثبة الكبرى للأمام .. في دفعة واحدة.. وهذا لن يتأتى بدون أقصى تفاعل شعبى.. وهذا لا يمكن أن يحدث فى ظل السياسة الراهنة.. التى تؤكد أن «كل شئ تمام».. وأنه لاتوجد مخاطر وشيكة ومحدقة بمصر.. من الحلف الصهيونى ـ الأمريكى.

يقول المثل الشعبى (لا ينفع العليق وقت السفر).. ولكن حكومتنا لا تأخذ بهذا المثل.. الذى يعنى أن الدابة لابد أن تتغذى بصورة منتظمة دائمة.. حتى تكون جاهزة وقت السفر.. أما إذا تركنا الدابة هزيلة .. فإن تغذيتها «بوجبة دسمة» لحظة السفر.. لن تفيد.. وستسقط الدابة فى الثلث الأول من الطريق على أفضل الأحوال!

وبما أننا فى صراع حضارى شامل.. وليس مجرد مواجهة عسكرية.. وبما أننا نواجه غزوا شاملا فى شتى المجالات.. فلابد من الاستعداد أيضا على مختلف المحاور.. ومن وقت مبكر.. وإعداد الشعب لهذه المواجهة حتى تتحقق نهضتنا الحضارية بالتحالف والتعاون الوثيق مع الأمة العربية ـ الإسلامية..

ونعود مرة أخرى إلى النقطة التى وصلنا إليها فى مجال التطبيع.. حيث أعلنت سياسة رسمية عن تجميد هذه العلاقات.. خاصة مع تعثر ما يسمى (المسار الفلسطينى ـ الإسرائيلى).. بالإضافة للتجمد الأسبق على المسارين اللبنانى ـ السورى.. وعلى خلاف مانشره البعض فإن الأرقام الصادرة عن مصر وإسرائيل تشير إلى تراجع فى حجم المبادلات التجارية.. فى الفترة الأخيرة.

وفى ظل هذا المناخ.. والمواقف الصريحة المعلنة للرئيس مبارك فى مؤتمر دايفوس.. الذى كان مقصودا به إعادة استدراج مصر لمشروع الشرق أوسطية.. نجد يوسف والى منطلقا كالقطار لا يلوى على شئ ولا يخشى من شئ.. بل يشعر بالحماية الكافية وهو يتعامل مع الصهاينة.. وكأن القطاع الزراعى دولة داخل الدولة..وبحيث جعل اليهود يشرفون على هذا القطاع من الألف إلى الياء.. وحتى مرحلة التسويق والتجارة الخارجية.

هل يمكن لوطنى أن يفعل ذلك مع دولة نتوقع أن نصطدم معها عسكريا فى أى وقت منذ هذا العام..ولعشر سنوات قادمة؟!

وإذا نحن صرخنا من هذا العبث والاستهتار بأمن واقتصاد ومقدرات الأمة.. لانجد أذانا

صاغية.. وبينما نحن ننشر الوقائع الدامغة واحدة تلو أخرى.. دون أى رد فعل جدى من الحكومة يرتفع لمستوى خطورة هذه الوقائع.. هل تتوقعون من الناس إلا الإحباط.. بينما هم زادكم الوحيد للمقاومة إذا كنتم تريدون المقاومة ؟! هل تتوقعون من الناس إلا أن يصدقوا تخرصات والى.. عندما يقول إنه حصل على ضوء أخضر من القيادة السياسية لارتكاب هذه الجرائم.. أو عندما يقول فى بعض المجالس (ما أنا إلا قطعة شطرنج تحركها القيادة السياسية!!).. ألا تتوقعون من الناس أن يرفضوا التحليل الذى نقوله نحن عن ازدواج السلطة!! ويقولون لا بل هى سلطة واحدة.. وسياسة واحدة.. ومتفق عليها!

الشئ الإيجابى الذى تحقق خلال الأسابيع القليلة الماضية.. هو اتساع دائرة الحملة على سياسة «والى» الزراعية الفاشلة والمدمرة.. فتشارك الآن جرائد المعارضة جميعا بدرجات متفاوتة فى نشر أخبار ومقالات تدين هذه السياسة (الوفد ـ الأحرار ـ العربى ـ الأهالى).. وأيضا بعض الجرائد المستقلة .. وتمتلىء صفحات الشكاوى بصراخات المزارعين.. وعلى رأسهم المشاركون فى مشروع مبارك لشباب الخريجين.. وتتدفق علينا الشكاوى والرسائل.. ومصائب «والى» بدأت أنباؤها تفرض نفسها حتى على الجرائد الحكومية.. والتى نشر بعضها قرار يوسف والى بإقصاء المسئولين عن زراعة القطن والإرشاد الزراعى..وغيرهما ككبش فداء لكارثة انخفاض إنتاج محصول القطن هذا الموسم إلى ٤ر٤ مليون قنطار.. بينما كان «والى» يصرخ ـ فى الصفحات المدفوعة الأجر ـ من خزانة الدولة ـ بأن الإنتاج ٦ ملايين قنطار!

دعونا مرة أخرى نتوقف عند أخطر الوقائع التى لا تزال تفصيلاتها تتدفق إلينا.

شبكة المعلومات الزراعية تحت إشراف الموساد :

على مختلف محاور التطبيع الزراعى.. يمكن لوالى وعصبته أن يتحدثوا بأى حجج.. عن عظمة إسرائيل... و مجدها الزراعى.. وضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية فى هذه المجالات.. ربما يتصور البعض أن هذه الأمور تحتمل المناقشة ووجهات النظر.. ونحن بطبيعة الحال لا نقبل هذا المنطق.. أما الأمر الذى لا يختلف عليه مصريان.. فهو رفض شبكة المعلومات التى تقوم بتأسيسها شركة إسرائيلية (واجهة الموساد.. وهى لا يمكن أن تكون إلا كذلك!).. وأن هذه الشبكة تشمل جميع قطاعات اقتصادنا الزراعى.

حتى لقد تصورت ـ لفرط السذاجة ـ أن «الشعب» قدمت خدمة جليلة للأمن القومى.. وأن الحكومة لابد أنها أوقفت عمل هذه الشركة الإسرائيلية المشبوهة فى وزارة الزراعة بمجرد

أن نشرنا عنها منذ أكثر من شهرين..ولكنني فوجئت مؤخرا بأن المشروع مستمر على قدم وساق.. وكأن شيئا لم ينشر.. بل يجرى العمل بمعدلات أسرع للانتهاء من الشبكة وربطها بإسرائيل عبر القمر الصناعي الإسرائيلي (عاموس).. وهو القمر الذى وصفنا انطلاقه بأنه كارثة على أمننا القومي.. لتخلفنا فى هذا المجال.

وأكثر من ذلك وجدنا الشبكة المعلوماتية الإلكترونية تمتد للمكتبة الزراعية المصرية ومركز البحوث الزراعية.. وبنك الائتمان الزراعي بكل فروعه.. وربط عملية التسويق الزراعي للمنتجات المصرية بهذه الشبكة.

وفى أول استجابة رسمية نشعر بها على حملتنا.. علمنا بقرار د. كمال الجنزورى بتشكيل اللجنة الدائمة لنقل وتنمية التكنولوجيا برئاسة سيادته، ومن مهامها: تحديد المؤسسات المحلية والأجنبية التى يمكن التعامل معها والاستعانة بها فى هذه المجالات.

فهل سيكون من مهام هذه اللجنة العمل بأثر رجعى.. ومراجعة المشروعات التى بدأت بالفعل كمشروع الشبكة الإسرائيلية بوزارة الزراعة؟!

نرجو هذا.. فإذا كانت الدولة الأصلية تحتاج لبعض الالتفاف من أجل محاصرة «الدولة داخل الدولة» فلا بأس ومرحبا.. ولكن السرطان.. يحتاج فى النهاية إلى البتر.. وأنا أطالب د. الجنزورى بأن يضع المسألة كالتالى: ما الفوائد التى ستعود على مصر فى حالة إقصاء يوسف والى عن موقعه الذى تربع عليه منذ ١٩٨٢ .. وأقصد الفوائد المادية والمعنوية (مع ملاحظة أن إعطاء أمل حقيقي للشعب فى التحرر والاستقلال.. مكسب لايقدر بمال.. ولايحسب بأرقام!).

وأيضا أن يطرح سؤالا موازيا: ما الذى سيحدث لمصر.. وما المخاطر التى ستتعرض لها من الحلف الصهيوني - الأمريكى.. إذا تم إقصاء والى ؟! وأن يعد خطة المواجهة لهذه المخاطر.. وربما يكون الوقت الآن مناسبا أكثر بينما الولايات المتحدة مشتتة على أكثر من جبهة فى المنطقة.

سياسة مناهضة لسياسة الدولة:

تنفرد «الشعب» بنشر الاجتماعات السرية (البعيدة عن الأضواء) التى ينظمها والى داخل مصر وخارجها.. سواء فى إطار التطبيع الزراعي المباشر مع العدو.. أو من خلال شبكة بيريز

التى يتم من خلالها إفساد مجموعات من شباب الحزب الوطنى. والإعلام الرسمى لا يغطى هذه الاجتماعات المشبوهة (رغم أنه يغطى كثيرا من التحركات غير المهمة للوزراء).. وهى اجتماعات فاضحة بالفعل.. من حيث تركيبة الحاضرين أو من حيث جدول الأعمال.

فتركيبة الحاضرين إسرائيليين ويهودا.. وأمريكيين.. وممثلين عن يوسف والى.. ويبحثون فى جدول أعمال مناهض لسياسة الدولة الرسمية.

فالاجتماع السرى بالغردقة يبحث«الخطة التنفيذية لتحديد أولويات الإنتاج الزراعى فى مصر».. وماذا يبحث إذن مجلس الوزراء المصرى؟! وهم بالطبع يؤكدون على أولوية زراعة الفواكه والزهور.. على حساب المحاصيل الحقلية الاستراتيجية (القمح ـ القطن ـ الذرة).. بالخلاف مع رأى كل الخبراء المحترمين فى المجال الزراعى.. وبالخلاف مع السياسة المعلنة للدولة.. وبالطبع فإن والى ينفذ ما تتفق عليه هذه الاجتماعات المشبوهة.. لا ما يتفق عليه مجلس الوزراء، وهو الأمر الذى أدى مثلا إلى انخفاض المساحة المنزرعة قطنا من ٢ر٢ مليون فدان عام ١٩٦١، إلى ٦٣٠ ألف فدان (كما يقول رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى ـ محمد إدريس).

وفى هذه المؤتمرات المشبوهة.. تم بحث (حل الصراع العربى الإسرائيلى من خلال بناء السلام).. وهذا هو شعار الإسرائيليين (بيريز أو نتنياهو على السواء).. فى حين أن السياسة الرسمية للدولة تقول بوقف التعاون لحين التسوية الشاملة التى تتضمن الانسحاب من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية.. والمفارقة المضحكة المبكية أن هذا الموضوع جرى بحثه بالتزامن مع الاحتفالات الكبرى بذكرى مرور ٢٥ عاما على حرب أكتوبر والتى اتسمت بالتعبئة الوطنية.. وبداية التنبيه باحتمالات تجدد النزاع المسلح.. وأن حرب أكتوبر.. ليست بالضرورة آخر الحروب . وتزامنت هذه المناقشة المشبوهة عن بناء السلام بالتطبيع الاقتصادى ـ والتى جرت فى شرم الشيخ ـ مع اشتعال الأزمة السورية ـ التركية!!

وفى هذه الاجتماعات المشبوهة تجرى دراسة إقامة شبكة مياه مشتركة بين مصر وإسرائيل وفلسطين والأردن.. بينما السياسة الرسمية للدولة تقول: لا نقطة ماء واحدة لإسرائيل!

وتناقش هذه الاجتماعات المشبوهة.. حقوق الإنسان.. ولا أدرى ماهو محل حقوق الإنسان من الإعراب فى العلاقة بين مصر وإسرائيل.. بينما ترفض الحكومة المصرية مناقشة مثل هذه القضايا حتى مع الولايات المتحدة.

وتناقش هذه الاجتماعات تطوير السياحة بين مصر وإسرائيل (بعيدا عن وزارة السياحة المصرية!) والتدريب الزراعي.. وشبكة المعلومات المشتركة (التي أوشكت على الانتهاء).. وتوطين اللاجئين الفلسطينيين.. وهذا أيضا يتعارض مع السياسة الرسمية للدولة التي لم تقل أبدا بتوطين الفلسطينيين في البلاد العربية.

وفي هذه الاجتماعات تجرى مناقشة مشروعات سخيفة تحت عنوان (حقول الفراولة من أجل السلام).. إن الذي يقبل هذه الشعارات الساذجة.. أي الحصول على شتلات الفراولة من إسرائيل لزراعتها في مصر لتحقيق السلام.. لا يمكن إلا أن يكون شخصا من اثنين: إما ساذج ومفرط في السذاجة، وإما عميل!.

رهن الزراعة المصرية بإسرائيل:

كان من الممكن تحمل أو التغاضي عن بعض المعاملات مع إسرائيل.. إذا جرت في بعض المجالات المتفرقة المنعزلة.. وحتى لا تبدو مصر وكأنها قد ألغت كامب ديفيد تماما.. ومن جانب واحد.. ولكن الطامة الكبرى.. أن والي يتعاون مع الصهاينة بمنتهى الجدية والإخلاص.. بحيث يمكن أن نقول بثقة.. إن العلاقات المصرية الإسرائيلية في الزراعة، لا تدانيها أي علاقة اقتصادية لمصر بأي بلد عربي أو إسلامي.. فنحن أمام حالة عالية من التكامل.. وتتحول بصورة متسارعة إلى حالة اندماجية! من الواضح أن والي ينفذ السوق الشرق أوسطية في المجال الزراعي.. بدلا من التعاون الزراعي العربي.. وهو ينفذ الشق السياسي لهذه السوق .. من خلال الحزب الوطني.. بربط شريحة من شبابه وقياداته بأحزاب إسرائيل تحت ما يسمى شبكة السلام..التي لايمكن إلا أن تكون تابعة للموساد.

إن الاهتمام العدائي بمصر ليس من قبيل التخيلات.. أو الاستنتاجات.. بناء على عداوات الماضي.. فالتقرير الرسمي لوزارة الخارجية المصرية عن جرائم إسرائيل تجاه مصر خلال عام ١٩٩٨ .. يؤكد أن السياحة لم تكن إلا ستارا لأعمال تخريبية داخل مصر.. حيث تم ارتكاب ٣٧٩ مخالفة جنائية: تهريب مخدرات ـ عملات مزورة ـ تهريب أسلحة ـ تهريب بضائع، ومنذ كامب ديفيد أعلنت مصر عن ضبط ٢٠ قضية تجسس إسرائيلي على مصر.. كما أن تهريب المخدرات والعملات المزورة والأسلحة.. ليست من أعمال السائحين الهواة!

المهم.. لو عدنا إلى الزراعة .. سنجد أن كل العمليات الإنتاجية الزراعية أصبحت مرهونة بإسرائيل في كل حلقاتها.. ولا يمكن أن يكون هناك غفلة وتفريط واستهتار (ولا نقول خيانة

حتى لا نجرح مشاعر البعض!!) أكثر من ذلك.. حتى ولو لم تكن الحرب وشيكة مع إسرائيل.. أو خلال عشر سنوات.. فحتى ـ وهذا افتراض جدلى ـ إذا كنا سندخل مع الكيان الصهيونى فى مباراة سلمية اقتصادية.. نكون قد خسرنا هذه المباراة قبل أن تبدأ.. وفشلنا فى السلم والحرب على السواء!

عندما تتم محاصرة والى فى بعض المجالس.. يدعى كذبا أنه لا يستورد تقاوى ولا مبيدات من إسرائيل.. وينسى سيادته أنه هو الذى أعلن ذلك أمام مجلس الشعب حين تغزل فى التفاح والموز الإسرائيلى، وقال لا عيب فى الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية فى مجال زراعة الفواكه. ونقلها لمصر.. وكل فلاحى مصر.. يعرفون التقاوى الواردة من إسرائيل فى مختلف الزراعات.. كما أن إسرائيل تكشف على شبكة الانترنت قدرا من هذا التعاون.. ومن بينه شتلات إسرائيلية لشرق العوينات وتوشكى.. إلخ إلخ.

وتقول جريدة الأحرار ـ كمجرد مثال - (إن نوعية أصناف بذور القطن التى تعطى إنتاجا متدنيا عادت وزارة الزراعة لتوزعها مرة أخرى، ومثال ذلك البذرة ٨٦ جيزة التى زرعت فى كفر الشيخ العام الماضى ولم تعط عائدا يذكر.. وهم يوزعونها الآن فى محافظة الدقهلية.. ولا نعرف لصالح من يتم ذلك؟ إن انخفاض الإنبات وبالتالى تدهور المحصول.. جاء نتيجة استخدام البذرة منزوعة الزغب المعاملة بمادة الجاوشو الحمضية، وهى فكرة اقترحها الخبراء الصهاينة الذين ما زالت الوزارة تتعاون معهم) (د. رزق شريف).

وفى جريدة الوفد ٩٩/٣/٧ نقرأ التالى:

(صرح مصدر مسئول بمديرية زراعة المنوفية بأنه تم استيراد بذور قطن فاسدة من إحدى الدول المجاورة (إسرائيل!!) لزراعتها هذا العام فى الموسم الجديد. أكد المصدر أنها نفس التقاوى التى تمت زراعتها العام الماضى وأدت إلى ضعف الإنتاجية التى وصلت إلى قنطارين للفدان.. أحجم عدد كبير من الفلاحين عن زراعة القطن بسبب هذه البذور الفاسدة، وتوقع المصدر انخفاض المساحة المزروعة من ٣٥ ألفا إلى ٢٠ ألف فدان).

وتربط وزارة الزراعة بين الحصول على أراض زراعية.. وبين سفر الخريجين إلى إسرائيل للتدريب.. ثم مد هؤلاء بتقاوى إسرائيلية لزراعتها.. ليجدوا أنفسهم فى دائرة صهيونية كاملة. تقول بعض المصادر إنه تم تسفير ٤ آلاف خريج وكادر وموظف بوزارة الزراعة خلال ١٨

عاما.. بينما تشير الصحف الإسرائيلية إلى أن العدد يصل إلى ٩ آلاف بواقع ٥٠٠ فى العام الواحد . كذلك فإن بنك الائتمان الزراعى.. يحابى المطبعين مع إسرائيل فى مجال التسهيلات الائتمانية دون غيرهم.

وفى هذه المناطق يكثر الخبراء الإسرائيليون فى المزارع المختلفة على طول طريق مصر الإسكندرية الصحراوى.. وبعض محافظات الدلتا.

وتعقد دورات للتدريب فى مجال الرى والصرف يحاضر فيها خبراء إسرائيليون.. مع أن مصر أعرق دولة فى مجال الرى (صرح د. محمود أبو زيد ـ وزير الرى - عندما كان رئيس معهد البحوث المائية.. بأن مصر طورت الرى السطحى.. وترفض الانبهار بما يسمى التفوق الإسرائيلى فى مجال الرى.. وأضاف أن الإسرائيليين جاءوا للتعلم من تجارب مصر الحديثة فى تطوير الرى السطحى)!.

وأخيرا تأتى حلقة التصدير.. بدعوى شطارة الإسرائيليين فى هذا المجال.. وهو نفس ما حاولوه فى مجال السياحة.. تصوروا عندما نرهن صادرات مصر الزراعية والتسويق السياحى بإسرائيل.. نكون قد أعطينا إسرائيل الأنشوطة التى تشنقنا بها بدون إطلاق رصاصة واحدة.

وأشارت حملة «الشعب» إلى التاجر اليهودى الذى يحتكر تصدير الأقطان المصرية طويلة التيلة الممتازة.. وإلى عملية ربط الصادرات المصرية من خلال ما يسمى البورصة الزراعية عبر الشبكة الإلكترونية الإسرائيلية ..إلخ إلخ.

وقد أشرنا من قبل إلى الانهيار العمومى للصادرات المصرية.. ومن بينها الصادرات الزراعية.. وهذه نتيجة طبيعية عندما نترك «والى» على رأس هذا القطاع الحيوى.. الذى يسلم مفاتيحه لليهود.

الحرب الزراعية ـ الغذائية كيف سندخلها؟!

كشف المؤتمر العالمى الذى عقد منذ أيام فى أمريكا اللاتينية.. المعركة الكبرى التى بدأت فى العالم بين أمريكا والأنجلو سكسون (أستراليا ـ كندا) وبين بقية العالم.. حول مسألة الأمن الغذائى.. وبالتحديد حول المنتجات الزراعية المحورة وراثيا (عبر الهندسة الوراثية) التى استفاض فى شرحها «للشعب» العالم المصرى الكبير د. طلعت الإبراشى. فى هذا المؤتمر رفضت الأغلبية الساحقة من دول العالم قبول التداول الحر للسلع المحورة وراثيا (٥٠ مليار دولار من

صادرات المحاصيل الأمريكية من هذا النوع)..ويجمع العلماء الشرفاء فى العالم على خطورة هذه المحاصيل على صحة البشر.. ويؤكدون ارتباطها بانتشار السرطان وأمراض أخرى.

إن الحرب من خلال التلاعب فى الجينات بدأت فى العالم.. وهذه الصناعة الشيطانية تحت السيطرة الأمريكية ـ الأنجلوسكسونية ـ اليهودية.. وفى هذا المناخ هل يمكن أن نترك «والى» فى هذا الموقع الحساس يتلاعب بصحة ملايين المصريين.. بالسلالات الزراعية المصرية الأصيلة والممتازة.

معدلات الإصابة بالسرطان فى مصر فى تزايد مستمر.. ووصلت أرقام المصابين بأنواع السرطان المختلفة فى مصر إلى ١٠٠ ألف مريض.. كما يؤكد أساتذة المعهد القومى للأورام، ويزداد هذا العدد سنويا بمعدل ١٢ ألف حالة .. و١٠٪ من المصريين مصابون بأمراض متنوعة فى الكبد .. إلخ إلخ..وكل مصرى عاش قبل مجىء يوسف والى إلى وزارة الزراعة.. وما جاء معه من الصوب.. والهرمونات.. والشتلات الإسرائيلية .. كل مصرى عاش قبل عام ١٩٨٢.. يعرف الفرق الساحق بين طعم كثير من الخضروات والفواكه زمان.. وبين هذه الأنواع البلاستيكية التى لا طعم لها.. وهو ما أطلق عليه «الشعب» (خيار والى ـ طماطم والى)..

وقد شرح د. طلعت الإبراشى الدائرة الجهنمية.. التى تبدأ بتقاوى تحقق نتائج باهرة فى العام الأول.. ثم نتائج مدمرة فى العام الثانى.. وعندما تذهب إلى المصدر الخارجى يقترح أسمدة ومبيدات حشرية من نوع معين.. وهكذا ترتهن البلد بالشركات الأجنبية فى كل حلقات الإنتاج: «التقاوى ـ المبيدات ـ الأسمدة».

والطابع الشيطانى متأصل أصلا فى هذه الشركات الأمريكية ـ الإنجليزية لأسباب تجارية.. أى لتعظيم الأرباح.. فما بالكم لو ارتبطت عملية تعظيم الأرباح بأغراض سياسية خبيثة معادية ؟! وفى آتون هذه المعركة العالمية الكبرى.. هل يمكن أن يكون المسئول الأول عن الزراعة فى مصر .. مرتهنا بإسرائيل ومسلما مقدرات البذور والتقاوى ومختلف شئون الزراعة المصرية لأعداء مصر.. وأعداء الله!.

إن بقاء والى فى موقعه بعد كل ما ذكرناه سبة فى جبين الحكومة.. إن والى هو عنوان الفشل بغض النظر عن الارتهان بإسرائيل.. و إذا كانت صحف الحكومة تطالب وزير النقل بالاستقالة لأن سيدة واحدة سقطت من دورة مياه القطار.. فمتى ستطالب بإقالة والى الذى

عرض بالفعل صحة الملايين للخطر.. وعرض الاقتصاد الزراعى بأسره للتدهور الشامل؟ واكتفى بالصحفات الإعلانية الملونة التي ينشر فيها الأكاذيب.. وأموال هذه الإعلانات ستأكلها قيادات الصحف الحكومية نارا يوم القيامة.. لأنها أموال حرام.. لترويج الحرام والكذب والتدليس على الشعب والحكام.

فما بالنا ونحن لسنا إزاء وزير فاشل ..على مستوى الأداء الفنى فحسب.. بل هو يعرض أمن المواطنين والوطن لأكثر المخاطر شدة! وبقاؤه فى منصبه بعد كل ذلك.. وبعد إجماع الشعب ضده .. هو دعوة للإحباط .. واليأس .. أو دعوة للثورة على الجميع.

وفى المقابل فإن إقالته.. ستعنى بالفعل فتح صفحة جديدة من الأمل .. حيث لن يختلف اثنان ساعتها على أن الحكم جاد.. فى تعديل المسار.. نحو تنمية مستقلة.. وتحرر وطنى حقيقى من ربقة التبعية، وعليكم إذن أن تختاروا بين الجنة.. والنار.

يوسف والى يحترق.. بسبب تطورات الصراع فى المنطقة وليس بسبب حملة «الشعب»

■ عهد كامب ديفيد فى طريقه للأفول.. لذلك يأفل نجم يوسف والى.

■ إجماع صحف مصر على إدانة يوسف والى.

■ الجيروزاليم بوست تشكو من حملة «الشعب» ضد والى.

■ الأهرام العربى تؤكد: التقاوى الإسرائيلية أفرزت أمراضا جديدة للزراعة.

■ وجيه أبو ذكرى فى الأخبار: الاستعانة بخبراء إسرائيل فى الزراعة أدت إلى سلبيات لا تعد و لا تحصى.

جريدة «الشعب» ٢٧ أبريل ١٩٩٩.

عهد كامب ديفيد في طريقه للأفول.. لذلك يأفل نجم يوسف والى.. وليس في هذا الحكم أى مبالغة.. لأن مصر هي مركز وزعيمة العرب، وهي أحد المحاور الأساسية في العالم الإسلامي.. ولكن جوارها الجغرافي مع إسرائيل.. يجعلها في خط الدفاع الأمامي عن أمة العرب والمسلمين.. حقا إن الشعب الفلسطيني هو أكثر من دفع ثمن المشروع الصهيوني.. ولكن يبقى أن مصر هي المنوط بها القيام بالدور الأول في استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني.

في حقبة كامب ديفيد.. ساد في الإعلام الرسمي المصرى حديث انهزامي خطير.. حول أن مصر لم يعد باستطاعتها.. ولا ينبغي لها.. أن تواصل التضحية من أجل فلسطين والعرب والمسلمين..ورغم ما في هذا القول من أنانية تتنافى مع أبسط مفاهيم العقيدة الإسلامية.. وروح القومية العربية.. إلا أن هذه الرؤية كانت تضرب بالأساس في المصالح المصرية المباشرة، والأمن القومي المصرى.. لأن قوة مصر ونهضتها ومصالحها الوطنية وثيقة الارتباط بوطنها العربي وعالمها الإسلامي. وقلنا مرارا إن نزع مصر من دورها العربي والإسلامي هو بمنزلة قص شعر شمشون الذى تكمن فيه قوته.

في عهد كامب ديفيد.. تم الترويج للعلاقات الثلاثية الآثمة (المصرية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية) كبديل لارتباط مصر بالعروبة والإسلام. وتعددت الدوائر التي تم الترويج لها عن عمد لنزع مصر من تربتها الطبيعية.. فالحديث عن ارتباط مصر (بعد إسرائيل وأمريكا).. بأوروبا كدائرة ثانية..والمتوسطية (نسبة إلى البحر المتوسط).. والشرق أوسطية.. والعولمة.. كل هذه الدوائر كانت تستهدف استبعاد مصر عن دوائرها الطبيعية : العربية ـ الإسلامية ـ الأفريقية ـ الآسيوية.. انتهاء بعالم المستضعفين الشامل (دول الجنوب .. أو العالم الثالث سابقا)..

في عهد كامب ديفيد.. حيث تصدرت العلاقات الثلاثية (المصرية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية) .. كان لابد أن يبزغ نجم بعض المسئولين.. وعلى رأسهم يوسف والى.

والآن فإن عهد كامب ديفيد .. إلى أفول.. ولابد أن تأفل نجومه بطبيعة الحال، بداية هذا العهد كان بزيارة السادات للقدس المحتلة فى نهاية عام ١٩٧٧ ، ويمكن أن نؤرخ لنهاية هذا العهد بمطلع عام ١٩٩٦ حين فاز حزب الليكود برئاسة نتنياهو بالحكم فى إسرائيل.

ورغم رفضنا المبالغات التى تنسج فى وسائل الإعلام عن دور نتنياهو فى إغلاق سبيل «السلام».. إلا أننا أقررنا بفضل نتنياهو من زاوية واحدة.. أنه عجل بكشف الموقف الإسرائيلى.. من التسوية «السلمية» النهائية.. أى أن مجئ نتنياهو للحكم اختصر بضع سنين.. كى يدرك الجميع.. أن إسرائيل لا تريد سلاما .. إلا أن يكون سلاما إسرائيليا مفروضا.. من موقع الهيمنة والتسلط بالتحالف مع كل القوى الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، وفى ظل الاحتفاظ بأكبر قدر من الأراضى المحتلة.

لقد ثبت للجميع أن إسرائيل لن تتخلى عن القدس.. ولا معظم الضفة الغربية.. ولا حتى الأجزاء الأكثر أهمية فى غزة.. وأنها لا تنوى الانسحاب من الجنوب اللبنانى أو الجولان.. ولا تنوى الموافقة على قيام دولة فلسطينية حقيقية .. ولا تنوى التخلى عن تفوقها العسكرى التقليدى أو فوق التقليدى (صواريخ وأسلحة دمار شامل:كيماوية وبيولوجية ونووية).

وثبت أن الفروق بين حزبى العمل والليكود فروق بسيطة فى الدرجة وليست فى النوع .. وأن موقف حزب العمل الإسرائيلى أقرب إلى المناورة الكلامية منه إلى أى شئ آخر.. وبالتالى فنحن على خلاف التحليلات الرسمية العربية.. لا يهمنا كثيرا أن يفوز الليكود أو العمل فى انتخابات ١٧ من مايو القادم.. لأن ساعة الحقيقة قد حانت.. فقد انتهت كل مواعيد اتفاقية أوسلو.. ولا يوجد أى طرف فى الساحة الإسرائيلية مستعد للتفاوض حول القدس.. أو حول الدولة الفلسطينية (وأنا أعنى الدولة الفلسطينية الحقيقية.. وليس دولة أشبه بالفاتيكان أو موناكو).. أو حول الضفة الغربية (الليكود يطالب بـ ٥٥٪ من الضفة، والعمل بـ٤٥٪!!).. أو حول المستوطنات اليهودية التى تشغل ٣٠٪ من قطاع غزة.. ولا يوجد أى طرف فى الساحة الإسرائيلية مستعد للانسحاب من الجولان.. إلا مقابل شروط مذلة لن تقبلها سوريا.. وكذلك لا يوجد استعداد للانسحاب من لبنان.. إلا أن يكون اضطراريا.. وكذلك لن تنسحب إسرائيل من الجولان إلا عندما تخشى على نفسها من البأس العربى الذى يمكن أن يهددها.

ونحن لا نتحدث عن يوم أو أسبوع أو شهر.. فنوايا إسرائيل أصبحت مكشوفة وثابتة.. منذ عام ١٩٤٨ .. وآخر جولة معها تمتد من عام ١٩٦٧ حتى الآن.. حيث كانت هى المبادرة

بالعدوان والتوسع.. ولا تزال متمسكة بالأراضى المحتلة بعد مرور ٣٢ عاما.. بل أعلنت ضم الجولان والقدس رسميا لدولة إسرائيل الكبرى.. التى لا نعرف ولا يعرف العالم بأسره ما حدودها النهائية.

وفى عهد كامب ديفيد.. قالوا لنا فى الإعلام الرسمى.. إن العرب قد أخطاوا وإن مشكلتهم الأساسية أنهم لم يأتوا إلى فندق مينا هاوس للتفاوض حول أراضيهم المحتلة.. ولكنهم أضاعوا الفرصة.. ولم يأتوا إلى «مينا هاوس» لتسلم مستحقاتهم .. وانه بالتالى«على نفسها جنت براقش».

ورغم سطحية هذه الرؤية.. وعدم واقعيتها .. وسهولة دحضها.. إلا أن الأيام كانت كفيلة بذلك.. فى مدريد..و فى أوسلو.. والنتيجة لا تزال تقترب من الصفر الكبير.. فعندما جاء العرب إلى موائد المفاوضات لم يجدوا مستحقاتهم تنتظرهم.. لأن لا أحد يأخذ مستحقاته فى الصراعات الإقليمية والدولية إلا بالقوة.

ومنذ عام ١٩٩١ (عام مدريد) حتى الآن (١٩٩٩) لم يحصل العرب على شئ يذكر.. فالحكم الذاتى الفلسطينى لا يزال خاضعا للحصار والاحتلال الإسرائيلى.. الذى يحيط به إحاطة السوار بالمعصم. والاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية لم ترجع أى أراض تذكر للأردن، ولو عادت الضفة الغربية للأردن كما كانت قبل ١٩٦٧ .. لكان افضل بما لا يقاس من بقائها تحت الاحتلال الإسرائيلى.. وحتى الشق المتعلق بالمياه فإن إسرائيل لا تلتزم به قبل الأردن .

وفى المقابل توسعت إسرائيل باحتلال جنوب لبنان من خلال حربين كبيرتين (١٩٧٨) ثم حرب ١٩٨٢ حيث وصلت القوات الإسرائيلية إلى أول عاصمة عربية (بيروت).

وإذا نظرنا من وجهة نظر أنانية (مصرية قطرية ضيقة الأفق).. فهل أمنت مصر مكر إسرائيل؟! لا شك أن كامب ديفيد تحولت إلى هدنة عسكرية.. ولا شك أن مصر التقطت بعض الأنفاس.. ولكن مع الأسف لم تستغل هذه الهدنة للاندفاع فى نهضة اقتصادية شاملة.. لأنها كانت مقطوعة الأوصال مع دوائرها الطبيعية (العربية ـ الإسلامية.. إلخ .. إلخ). وإسرائيل لم تفتأ تكيد لمصر.. وتضعها فى اعتبارها كخطر استراتيجى رئيسى.. وقد أكدت ذلك ـ وليس هذا سوى مجرد مثال أخير ـ نشرة المعلومات الأمنية البريطانية (فورين ريبورت) فى عددها الأخير حيث قالت: (إن تقديرات وتقارير قادة قسم الاستخبارات العسكرية التابع للجيش الصهيونى تعتبر مصر أخطر من إيران ـ من الناحية العسكرية ـ على

إسرائيل رغم أنهم يقولون إن إيران تشكل خطرا وتهديدا رئيسيا للدولة العبرية، ودعت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إلى ضرورة استعداد إسرائيل بمنتهى الجدية لمصر، خصوصا أن السلام القائم مع مصر يمر بوضع حرج للغاية، كما أن الجيش المصرى - كما قالوا - يمر بعملية تحديث وعصرنة تخيف إسرائيل!).

ويعد تقرير فورين ريبورت تأكيدا لما سبق نشره فى بعض التحليلات الإسرائيلية حول استعدادات حربية إسرائيلية لمواجهة ما يزعمون أنه تقوية القدرات العسكرية المصرية.

وإسرائيل لا تنتظر الصدام المسلح مكتوفة اليدين.. أو مكتفية بمجرد الاستعداد العسكرى.. فلقد استغلت كل عمليات التطبيع.. كى تنخر وتخرب فى المجتمع المصرى.. وهناك الكثير من الدراسات وأيضا التحقيقات الصحفية التى تحدثت عن ذلك بإسهاب وبحشد هائل من المعلومات.

والعام الأخير وحده (١٩٩٨).. شهد - وفقا للتقارير الرسمية - حوالى ٣٠٠ حادث إجرامي ضد مصر من خلال السياح الإسرائيليين.. وهذه الحوادث الإجرامية تضمنت على سبيل المثال ترويج عملات مصرية وأمريكية مزيفة - تهريب أسلحة وذخائر - تهريب مخدرات - تجسس.

وقد عملت الخطط الإسرائيلية على كل المحاور : اختراق الاقتصاد المصرى (من خلال الخصخصة) - التآمر على الوحدة الوطنية.. نشر الفسق والرذيلة.. وقد تكاملت هذه الخطط مع الاختراق الأمريكى للمجتمع المصرى على ذات المحاور.. تحت مظلة المعونات الأمريكية. وقد رصدنا وأيدنا التحولات فى السياسات الرسمية المصرية فى المجال الدولى والعربى.. وكل الشواهد الموضوعية تشير إلى أن هذه التحولات تتصاعد إيجابيا فى الطريق الصحيح.. كل الشواهد تؤيد أن عهد كامب ديفيد إلى أفول. بسبب الظروف الموضوعية.. والاستيقاظ الذى يتزايد فى الأوساط الرسمية المصرية والعربية.. فى مواجهة الحقائق العنيدة.. فالحلف الصهيونى - الأمريكى لا يضمر لنا سوى الشر، والشر يشمل الحكام والمحكومين .. ونرى الآن كيف يعانى حكام الخليج الأمرين من الوجود العسكرى والاستنزاف الأمريكى لموارد بلادهم.

ولا شك أن التحول الرسمى المصرى والعربى بطئ.. وهو الأمر الذى يصيب الناس بالإحباط.. ولكن الأوضاع الشعبية تظاهر التصلب الرسمى العربى وتحاول أن تدفعه إلى الأمام.

لا شك أن موقف النظامين الإسلاميين فى المنطقة: السودان وإيران يتسم الآن بالاستقرار والثبات أكثر من أى وقت مضى.. ولا شك أن الموقف السورى أكثر تصلبا.. والصمود العراقى معجزة بشرية بكل المقاييس.. ولا شك أن ليبيا تحررت من الحصار رغم المخاطر التى لا تزال محدقة (ضغوط أمريكية تستند لوقائع محاكمة المتهمين الليبيين).. ولاشك أن بعبع الدولة الفلسطينية يقض مضاجع الإسرائيليين والأمريكيين.. حتى إذا تم تأجيله لعدة شهور.

أما ما نقصده بالحركة الشعبية.. فهى تتمثل أساسا فى المقاومة الإسلامية بلبنان.. والمقاومة الإسلامية في فلسطين.. بينما تبقى الحركة الشعبية فى باقى البلاد العربية فى حالة كمون ولكنها قابلة للاستدعاء فى أى مواجهة مع الحلف الصهيونى ـ الأمريكي (لنتذكر الحركة الشعبية فى مصر خلال العدوان الأمريكى على العراق قبيل رمضان).

لا نقول الآن.. إن الأحوال قد تحسنت تماما.. أو أن الحال المائل قد انعدل..بصورة مطمئنة.. ولكننا نرصد اتجاه حركة التاريخ فى لحظة محددة.. وأنه سائر لا محالة.. إلى المواجهة العربية الإسلامية مع الحلف الصهيونى الأمريكى.

* * * * *

فى إطار هذه اللوحة العامة نعود إلى مسئولنا الكبير (يوسف والى).. ونقول.. إن دوره قد احترق.. و لم يعد له مستقبل.. وفقا لكل هذا التحليل.. وليس بسبب حملة «الشعب» ضده.. لأنه كان نجما فى مرحلة تأفل أو كادت.

ولا يعنى هذا ما يردده البعض من أنه كان مجرد مسئول ملتزم بالسياسة العامة للدولة.. وقد فندت هذا القول فى مقالات سابقة بالمقارنة بين سياسته وسياسة باقى الوزراء بدون استثناء تقريبا..

كما أننا نرفض هذا التبسيط المخل للأمور.. فكل وزير.. وكل مسئول.. له مساحة من حرية الحركة واتخاذ القرار.. وإلا ما كان مسئولا.. وأما العبارة الشهيرة التى يقولها الوزراء (وفقا لتوجيهات السيد الرئيس) . فليست إلا من قبيل العبارات الإنشائية أو المجاملة أو المنافقة .. لأن الرئيس ـ أى رئيس ـ لا يمكن أن يجد وقتا ولا جهدا لمتابعة الأعمال اليومية لشتى الوزارات والمصالح الحكومية.

وكما ذكرت من قبل.. فإن قدرا من التطبيع لا شك أنه مسموح به .. وأن قدرا من

التطبيع الزائد نسبيا في المجال الزراعي.. لاشك أنه كان متفقا عليه.. ولكننا نزعم ـ ومعنا كل القوى الوطنية ـ أن يوسف والى (استقلع) فى المجال الزراعى مع إسرائيل.. وتجاوز كل الخطوط الحمراء.

* * * * *

بسرعة شديدة تمت إحالة قضيتنا مع يوسف والى إلى محكمة الجنايات.. وبسرعة أشد تم تحديد أول جلسة لهذه المحاكمة فى ١٥ من مايو القادم.. ونحن نرحب بهذه السرعة.. لأن القضية ملحة بالنسبة إلينا.. ونريد الفصل فيها.. كقضية وطنية.. لانستهدف بها إلا صالح البلاد.. وأمنها القومى فى ظل تربص العدو الصهيونى بها كما أسلفنا الحديث.

وهي قضية كل المصريين.. كما توضح ذلك بجلاء الإشارات المنشورة فى الصفحة الأولى بهذا العدد.. ونحن نطالب كل القوى الوطنية بالتضامن مع حزب العمل و جريدة «الشعب».. وليس لمجرد مناصرة حرية الصحافة ـ رغم أن هذا البعد صحيح وقائم ـ ولكن بالأساس لأنها قضيتنا جميعا.. التى قاتلنا وكتبنا فيها جميعا.

والآن جاءت ساعة الحسم.. فلتتجمع الصفوف.. كل الصفوف الوطنية داخل وخارج الحكم لحسمها.

وأواصل اليوم الحديث بلسان الآخرين .. لأننا أوضحنا بلساننا الكثير والكثير.. أواصل الحديث بلسان الآخرين لنؤكد أن قضيتنا مع يوسف والى ..هى قضية مصر بأسرها.. ولكى نؤكد أن موقف والى غير قانونى.. عندما حاول أن يتصيد «الشعب» دون باقى الصحف و«حزب العمل» دون باقى الأحزاب.. و«قيادات الجريدة والحزب» دون باقى الخلق!

ولكننى أبدأ بالإسرائيليين فهم «خير» شهود فى هذه القضية..

- نشرت فى العدد الماضى صفحات من مذكرات موشيه ساسون أخطر سفير إسرائيلى فى مصر.. ولم أعلق عليها.. ولكننى أذكر بالوقائع الرئيسية التى جاءت بها:

* إن مصر الرسمية وعلى رأسها رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية قاطعت حفل الاستقبال الذى أقامه السفير الإسرائيلى بمناسبة العيد القومى للكيان الصهيونى.. احتجاجا على اغتيال أبى جهاد.. ولم يحضر سوى يوسف والى..

* إن ساسون تغزل فى شخصية يوسف والى.. ووصفه عدة مرات بالصديق (أو صديقنا) ووصفه بالزميل.. رغم أن يوسف والى ليس من العاملين بالسلك الدبلوماسى حتى يكون زميلا مهنيا لساسون ! ووصفه بالعظمة والعبقرية وشهد له بأنه رجل مؤمن ومتصوف.. ثاقب النظر.. ولكنه وصفه أيضا بأنه رجل غامض.. ولاحظوا أن يوسف والى هو الذى نظم حفلا لوداع السفير الإسرائيلى رغم أنه ليس وزير الخارجية!!

* كشف ساسون أن والى طلب منه الحضور ليأخذ رأيه فى نوعية الموز الذى يصدره لبريطانيا.. وهذا حقيقة شئ مقزز .. كما أن ساسون ليس خبيرا زراعيا..

* كشف ساسون.. أن إسرائيل خيرت يوسف والى .. بين توسيع مشروع المزرعة النموذجية فى «جميزة».. إلى عشر مزارع مجاورة.. وبين العمل فى الأراضى الجديدة.. وكتب أن يوسف والى زايد عليه .. وطلب منه أن تستمر إسرائيل فى المزرعة النموذجية، وأن تتوسع فى عشر مزارع مجاورة، وأن تعمل أيضا فى الأراضى الجديدة (حيث اقترح النوبارية).. أى أن يوسف والى كان يقدم للإسرائيلين أكثر مما يطلبون.. فبماذا يمكن أن نصف ذلك ؟!

● ونشرت جريدة جيروزاليم بوست الإسرائيلية مؤخرا تقريرا عن العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بمناسبة مرور ٢٠ عاما على اتفاقية السلام، جاء فيه ما يؤكد رؤيتنا:

(كيف يمكن للسلام أن يفلح وينمو ومصر لم تتعامل مع إسرائيل فى ٢٢ مجالا ورد ذكرها فى الاتفاقية عدا المجال الزراعى، حيث يتم إيفاد حوالى ٥٠٠ مصرى سنويا للحصول على دورات تدريبية فى إسرائيل، كما يستخدم بعض الفلاحين المصريين تقنيات الرى الإسرائيلية)... فالجريدة تؤكد ما نقوله.. وهو أن وضع وزارة الزراعة أصبح وضعا شاذا !! ثم تضيف الجريدة الإسرائيلية:

(بل إن هذا التعاون لم يسلم من هجوم الإعلام المصرى فقد تحول وزير الزراعة المصرى «يوسف والى» إلى فريسة سهلة وهدف لهجوم الحملات الصحفية الشرسة، وخاصة من جريدة «الشعب» وهى من كبريات الصحف المصرية المنتقدة لسياسات الحكومة الاقتصادية والسياسية.. وهى واسعة الانتشار حيث يبلغ عدد قرائها ٢٠٠ ألف قارئ.. وعلى سبيل المثال قامت «الشعب» مؤخرا بعرض رسم كاريكاتورى يرسم اسم يوسف والى على شكل «ثعبان» ورسم آخر يصور والى وهو يطعن سكينا فى قلب خريطة مصر، بالإضافة إلى

المقالات الكثيرة التى رصدتها الجريدة لاتهام والى بالخيانة واعتباره عضوا فى الشبكة الصهيونية التى تتعاون مع إسرائيل لتحقيق الطموح الإسرائيلى للسيطرة على مصر).

ثم تواصل الجريدة الصهيونية لتؤكد رؤيتنا حول تدهور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بينما يظهر والى وسياساته فى مجال الزراعة كنتوء غير مفهوم ! فتقول:

هناك إصرار واضح من مصر على إبعاد إسرائيل من الصورة، فالحكومة المصرية تواصل تجنب التعاون بين البلدين بحجة انتظار حلول السلام الكامل فى المنطقة. وأخر ما فعلته الحكومة المصرية تجاه إسرائيل هو إحباط المحاولة الإسرائيلية لتحقيق تعاون مع مصر فى مجال السياحة الإقليمية بحلول عام ٢٠٠٠، وعندما التقى مبارك بالملك عبدالله الثانى فى طابا لتوثيق تعاون البلدين فى مجال الطاقة أكد الجانب المصرى أن إسرائيل ستظل بعيدة عن أى تعاون حتى تحقيق السلام. كذلك قادت مصر حملة ناجحة لمقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادى الذى يروج للتعاون العربى الإسرائيلى.

وتؤكد جريدة «جيروزاليم بوست» أن جريدة «الشعب» لا تنفرد بالعداء لإسرائيل.. ولكن سائر الصحف القومية والحزبية تشاركها فى هذا العداء فتقول:

إن الإعلام المصرى مستمر فى تصعيد المشاعر العدائية تجاه إسرائيل، فعندما أعلنت إسرائيل مؤخرا أنها لن تمد الأردن بحصة المياه المتفق عليها فى اتفاقية السلام نشرت مجلة أكتوبر المعبرة عن النظام الحاكم مانشتات تقول فيها «حرب المياه بدأت فى المنطقة»، كذلك أبرزت الإصدارات الحكومية من الصحف قصصا وهمية ـ على حد تعبير جيروزاليم بوست ـ عن رفض مصر طلبات إسرائيلية بالمشاركة فى مهرجانات وأسواق دولية تقام فى القاهرة سنويا.

* * * * *

● ثم انتقل إلى الجرائد والمجلات القومية.. وأبدأ بالأهرام العربى فى عددها الصادر فى ٣ من أبريل عام ١٩٩٩، حيث نقرأ العنوان التالى: (التقاوى الإسرائيلية أفرزت أمراضا جديدة للزراعة).. وتحت هذا العنوان فى التحقيق الذى كتبته من القاهرة: حنان حجاج ـ حياة حسين ـ نجوى عبدالله عن الهندسة الوراثية نقرأ:

وبرغم الأحلام الوردية التى ترسمها الهندسة الوراثية، إلا أنها لا تخلو من بعض الكوابيس

التى تصنعها المنظمات والدول فى العالم، وبالطبع لن تفوت إسرائيل هذه الفرصة لتحقيق أغراضها فى المنطقة، فقد أكد عدد من أصحاب المزارع المصرية أن بعض النباتات التى زرعت بتقاوى مستوردة من إسرائيل كانت رديئة وافرزت أمراضا جديدة لم تكن موجودة من قبل.. وقال أحدهم لـ«الأهرام العربى» إن ما يقال عن استخدام إسرائيل للهندسة الوراثية فى حرب ضد العرب ليس خطأ أو من قبيل تفسيرنا التآمرى للأمور، بل حدث فى مزرعتى، وأنا من رجال البحث العلمى.. بمعنى أننى أستطيع أن أصل إلى نتائج علمية حيث استخدمت بذور فراولة وكنتالوب إسرائيلية وظهرت أمراض لم تكن موجودة من قبل، وقد ناقشت أصحاب المزارع المجاورة فى الأمر واكتشفت أن لديهم نفس النتائج، لذلك توقفت عن استخدامها.

* * * * *

● وفى جريدة الأخبار ١٩٩٨/٦/١٢ كتب الأستاذ وجيه أبو ذكرى تحت عنوان (هل يعقل أن إسرائيل تساعدنا فى الزراعة؟!) يقول: (فى مصر مركز علمى وبحثى من أفضل المراكز البحثية الزراعية فى العالم أجمع، هو مركز البحوث الزراعية، هذا المركز قدم لمصر حلولا لكثير من المشاكل الزراعية أهمها التوسع الرأسى فى زراعة المحاصيل الزراعية، وعلى قمة هذه المحاصيل القمح، حيث استطاع عالم مصرى هو الدكتور عبد السلام جمعة، وفريق من الباحثين فى المركز أن يزيد إنتاجية الفدان من القمح من أربعة أرادب للفدان إلى أربعة وعشرين أردبا للفدان ، أى من يملك فدانا واحدا تحول ـ فى إنتاجه للقمح ـ إلى ستة أفدنة!!

المركز يضم ثلاثة آلاف وخمسمائة ما بين باحث وعالم. ولا أدرى هل هناك اهتمام من وزارة الزراعة المسئولة عن الإنتاج الزراعى فى مصر بتلك الأبحاث القيمة فى شتى المجالات، وأقولها وكلى حسرة إن معظم هذه الأبحاث حبيسة فى المركز القومى للبحوث الزراعية بينما بعض هذه الأبحاث يطبق الآن فى العالم.

* * * * *

ورغم كثرة العلماء المصريين المكدسين فى المركز القومى للبحوث الزراعية، فإن هناك حلقة مفقودة بين زراع الأرض الجديدة وهؤلاء العلماء فى الزراعة، إن أصحاب المزارع الكبيرة

يستعينون ـ سرا أحيانا ـ بخبراء زراعة من إسرائيل لزراعة أرض مصرية والمساهمة في تنمية مصر (!!) ولا يكلفون انفسهم الاستعانة بعلماء الزراعة عندنا.

فماذا حدث بعد الاستعانة بخبراء من إسرائيل؟

الآثار السلبية كثيرة.. لاتعد ولا تحصى..

أولا: تم تبوير الأراضي الجديدة بعد استصلاحها.

ثانيا: زيادة تكلفة الزراعة زيادة كبيرة. وحدث مثلا.. أن استعان أحد أصحاب المزارع بخبير إسرائيلى وزرع أربعة عشر ألف فدان قمحا.. وفى لحظة حاسمة رفض الخبير الإسرائيلى رى هذه الأفدنة حتى مات الزرع!!.

ومثال آخر.. كان لدينا تجارة رابحة فى إنتاج البيض.. وكانت مزارعنا غزيرة الإنتاج .. ثم تم استيراد البيض الإسرائيلى.. وأغرقت السوق المصرية به ونزلت بأسعاره حتى يقضى على إنتاج مزارعنا، وللأسف نجحت خططهم من خلال فساد المستوردين.. وبعض المسئولين فى الأجهزة الحكومية!!.

* * * * *

مثال آخر .. هل تذكرون الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام الموجود الآن فى السجون المصرية ؟ لقد جاء يتجسس على خطط التنمية فى مصر ومدى جديتها.. وهل التنمية فى مصر تخرجها من عنق الزجاجة وتنطلق بعد ذلك إلى آفاق كثيرة منطلقة على قاعدة اقتصادية قوية.

* * * * *

اعذرونى.. إنى أشك فى «الجيران الجدد» أشك فى أى عمل مخلص لمصر، أشك فى خبراء إسرائيل فى أى موقع على أرض مصر، ليس سرا أنهم لا يريدون لهذا الوطن الخير).

* * * * *

اكتفى هذا العدد بهذا القدر.. وأود الإشارة إلى أن هذه المقتطفات من أرشيف الصحف.. وليست من أرشيفى الشخصى.. وليست من أرشيف جريدة «الشعب».. فلم استخدمهما بعد..

ولكن من أرشيف الوطنيين الشرفاء من أعضاء وغير أعضاء حزب العمل.. الذين انشأوا غرف عمليات تطوعية .. لإمدادى بهذه المواد.. وهى من علامات الصحوة .. والدماء التى تتدفق فى عروق الوطن.. هذا الوطن الذى لن ينكسر أبدا بإذن الله أمام الطغيان الإسرائيلى الأمريكى.

* * * * *

ويبقى فى النهاية.. أننا أمام قضية سياسية وطنية كبرى.. ولسنا أمام مسألة قضائية قانونية.. مع خالص تقديرنا واحترامنا للقضاء المصرى.. إننا نطالب وننتظر من القيادة السياسية أن تحسم الأمور مع الشبكة الصهيونية.. بما يتناسب مع حجم التحديات التى تواجهها مصر.لقد عاثوا فى بلادنا فسادا على مدى عقدين من الزمان.. والأمر لم يعد يحتمل المزيد.. فهم ﴿لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلاًّ وَلا ذِمَّةً وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾ صدق الله العظيم.

الخيانة ـ وفقا لتعريف المعاجم العربية ـ لا تكفى لوصف سياسة يوسف والى

■ اتهام كبار المسئولين فى اليونان وروسيا وباكستان بالخيانة لم يهدد حرية الصحافة فيها.

■ نحن لم نقل إن والى يعمل فى نفس خلية عزام عزام .. ولكن سياساته أكثر خطرا على مصر.

■ «أدمون هل» نائب رئيس البعثة الأمريكية يشيد بوالى باعتباره متمردا على سياسة الدولة المصرية.

■ هذه هى كوارث سياسات والى فى أسبوع واحد!

■ صوت الأمة: عشق الصهاينة استولى على قلب يوسف والى!

■ القضاء المصرى حكم بالبراءة لكتاب وصفوا وزيرا بأنه خائن وحمار!

جريدة «الشعب» ٤ مايو ١٩٩٩.

الخيانة.. هذه الكلمة أو الصفة.. هل هى التى حرفت حملة «الشعب» ضد د. يوسف والى وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء وأمين عام الحزب الحاكم؟ هل هى الكلمة التى أعطت الخصوم فرصة لتطعن «الشعب»؟ هل هذه الكلمة هى التى وضعت «الشعب» فى وضع قانونى حرج؟ هل هذه الكلمة.. هى التى هددت حرية الصحافة وأعطت خصومها سلاحا لضربها؟!

هذه الأسئلة امتنعت عن الإجابة عليها ..طوال الأسابيع الماضية.. وتولى عنى كتاب محترمون آخرون. هذه الإجابات..ولكن لأن هذه الأسئلة لا تزال مطروحة من بعض حسنى النية.. أرى أن أضيف اليوم بعض الكلمات.. والنقاط:

أننى لم أعلق على الحملة التى بدأها الزميل المجاهد صلاح بديوى إلا بعد مرور عدة أسابيع.. بدون أى رد فعل من الحكومة أو يوسف والى .. وقد سميت الأشياء بمسمياتها.. وهذا واجب الصحافة الوطنية الملتزمة.. وقلت إن الوقائع المنشورة فى هذه الحملة - بالإضافة لما ينشر على مدار سنوات فى الإعلام المصرى عموما - يعنى أن يوسف والى يتعمد الإضرار بالوطن .. وهذا ما أطلق عليه د. محمد حلمى مراد فى عام ١٩٩٤ (خيانة وطنية)!

أننا لسنا من هواة استخدام الألفاظ الحادة ضد كبار المسئولين..وإنه على مدار عقدين من الزمان.. لم نفعل ذلك إلا مرات محددة تعد على أصابع اليد أو اليدين.. عندما فاض بنا وبالشعب الكيل.. وعندما كانت الخلافات جوهرية حول المصالح الوطنية.. ونحن من مدرسة ترفض شعار «الخلاف لا يفسد للود قضية» عندما تكون مصالح الوطن العليا والشعب المصرى.. فى خطر.. من وجهة نظرنا.. من وجهة نظر الرأى العام الذى يحث عمن يعبر عن مواقفه.

لذلك استقر فقه محكمة النقض المصرية.. على عدم الاعتداد بحدة الألفاظ الموجهة إلى مسئول حكومى .. إذا كانت الوقائع المنسوبة إليه صحيحة.. لأن حدة الألفاظ من شيمة

الغيورين على الصالح العام.. خاصة عند انتفاء أية دوافع أو ضغائن شخصية.. وصدرت عبر التاريخ أحكام بالبراءة فى حق كتاب استخدموا أقذع الألفاظ ضد رؤساء وزراء ووزراء.. ومن بينها «الخيانة» أو وصف رئيس الحكومة بالحمار (هو وحماره يتراكبان)!!

وقد اعتادت البلدان التى تشهد حرية صحافة وتعددا حزبيا مثل هذه الحملات الحامية الوطيس.. وخلال هذا العام وحده.. قرأنا نقلا عن وكالات الأنباء اتهامات صحفية لرئيس وزراء روسيا السابق بالخيانة، واتهام رئيس وزراء اليونان بالخيانة.. واتهام بى نظير بوتو بالخيانة.. إلخ إلخ.. ولم نسمع فى هذه البلدان الثلاثة أن أيا من الصحفيين الذين وجهوا هذه الاتهامات السياسية الصحفية.. قد تم تحويله إلى محكمة الجنايات.

أننا عندما كتبنا ضد يوسف ما كتبنا.. كان ذلك مشفوعا بمئات الوقائع والمستندات والتقارير.. التى لم يفندها أحد حتى الآن .. وبالتالى فإن كتاباتنا واتهاماتنا هى من قبيل الاتهامات السياسية الجادة وليست من قبيل الأحكام القضائية.. وكل البلدان الديمقراطية تعرف الفرق بين هذين المستويين المختلفين من الأحكام.. ولا يعنى وجود قضاء إلغاء حق السياسيين والصحفيين فى إصدار احكامهم السياسية والأدبية على الخصوم السياسيين سواء فى الحكم أو المعارضة (هل احتاجت الحركة الوطنية قبل الثورة لحكم قضائى كى تتهم الملك فاروق بالدعارة والخيانة؟!).

أننا لم نقل فى كل ما كتبناه أن يوسف والى.. يعمل فى خلية واحدة مع عزام عزام.. ولم نقل أنه جاسوس يجمع المعلومات.. ويرسلها سرا إلى إسرائيل عبر الميكروفيلم.. فلسنا جهة أمنية، تملك التأكد والتوثق من ذلك بالنسبة لمسئول كبير أو أى مواطن مصرى آخر..

ولكننا نرى أن دور يوسف والى لخدمة إسرائيل.. هو أخطر وأجل من هذه الأدوار الصغرى.. فهو مثلا يساعد إسرائيل على جمع المعلومات علنا وبمنتهى «الشرعية» من خلال شبكة الكمبيوتر .. وهذا ما أكدته نشرة الغرفة التجارية الأمريكية (بيزنيس مانثلى).. التى قالت:

(قام وفد مصرى برئاسة فؤاد أبو هدب أحد كبار وزارة الزراعة المقربين جدا من الوزير والى بزيارة إسرائيل والإشراف على برنامج يهدف للربط ـ من خلال شبكة كمبيوتر ـ بين المزارع المصرية وعدد من المؤسسات الزراعية عبر شكبة معلومات إقليمية متكاملة. وعند اكتمال هذه

الشبكة سوف يتمكن المزارع المصرى الجالس فى حجرة كمبيوتر فى منطقة مريوط الزراعية من استشارة أستاذه الإسرائيلى السابق).

لم يكن إذن ما نشرته «الشعب» يحتمل التشكيك.. فهناك شبكة معلومات إقليمية متكاملة.. تتم بين وزارة الزراعة ومؤسساتها الزراعية مع إسرائيل.

ويوسف والى يخدم إسرائيل.. بفتح أبواب مصر على مصراعيها أمامها.. من خلال البوابة الزراعية.

إن السياسات الخاطئة.. أخطر من التجسس.. واتهام والى فى وطنيته لا بديل له.. إلا اتهامه بالغباء والغفلة والعبط وهذا ما ننزهه عنه. إذ أننا نقدر ذكاءه.. وإن كنا لا نصل إلى حد وصفه بالعبقرية.. كما وصفه موشيه ساسون سفير العدو الإسرائيلى فى مصر!!

والدور المتميز والواعى ليوسف والى فى خدمة الخط الإسرائيلى ـ الأمريكى.. وضد الحكومة المصرية.. نقرأه فى شهادة أدمون هل نائب رئيس البعثة الأمريكية، والتى نشرت فى الأهرام بالنبط العريض فى ١/٤ /١٩٩٥.. فى الصفحة الإعلانية ليوسف والى نقرأ فى الأهرام هذا العنوان المفزع على ٦ أعمدة:

(أدموند هل : د. والى فى طليعة الإصلاحيين الحكوميين لأنه بدأ فى قيادة التحرر الزراعى مبكرا رغم سياسة رسمية كانت تتسم بالتحكم والتدخل).. وهكذا نجد فى صحيفة الأهرام التى تسمى الصحيفة الرسمية.. شهادة أمريكية لوالى بأنه يتحدى السياسة الرسمية للدولة.. وتحت هذا العنوان المفزع الذى يتحدى السيادة الوطنية نقرأ الفقرة التالية:

(وأكد السيد أدموند هل نائب رئيس البعثة الأمريكية أن مناخ السياسات الزراعية فى مصر بدأ فى التحسن، وقد تحقق ذلك بالقيادة ذات المستوى الرفيع.. قيادة الدكتور يوسف والى لقطاع الزراعة المصرية).

لاحظوا أنه لا يتحدث عن الحكومة ولا عن سياستها .. ولكن عن يوسف والى الطليعى المقدام.. ويواصل السيد هل حديثه:

(فى يوم الأثنين الماضى حينما كنت بصحبة الدكتور والى فى انتظار مقابلة السيد آل جور نائب الرئيس الأمريكى، قصصت على الدكتور والى واقعة، كان بعض مسئولى السفارة يقومون بإطلاع مكتب نائب الرئيس على تفاصيل الإصلاح الاقتصادى فى مصر.. والمعوقات

والحساسيات السياسية وغير ذلك. وقال أحد موظفى البيت الأبيض «إذن فالأمر مستحيل» وكان ردنا عليه: الأمر ليس كذلك، فنحن نعرف أن الإصلاح ممكن لأن الدكتور يوسف والى قد نجح فى تحقيقه فى القطاع الزراعى».. لقد كان الدكتور والى فى طليعة الإصلاحيين الحكوميين.. لقد تحدث عن تحرير الزراعة فى الوقت الذى كان فيه التحكم والتدخل هو السياسة الرسمية.. ومنذ بداية الثمانينيات قام هو ومعاونوه بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الجهات المانحة ببذل جهود مخلصة لإصلاح السياسات الزراعية.

ويضيف السيد هل أن إنجازات والى تمثلت فى أن المزارع لم يعد ملزما بالتركيب المحصولى (وكأن هذا لصالح الاقتصاد المصرى!!).. و لم يعد المزارع ملزما بشراء الأسمدة من الحكومة.. ولم يعد هناك حظر على واردات مكونات الأعلاف).

وهكذا اشار السيد هل إلى أسباب الكوارث التى تحياها الآن فى عام ١٩٩٩ الزراعة المصرية فى مختلف مجالاتها.

فى العلاقات الدولية كثير من العجائب.. وهنا يحضرنى مقال للكاتب الراحل أحمد بهاء الدين.. الذى اشار فيه إلى هذه القصة التى يقول إنها خيالية.. القصة تدور فى بلد شيوعى ما.. وعلى رأس السلطة طبعا سكرتير عام الحزب، ورفيق نضاله القديم رئيس الوزراء. ومن حين لآخر تثور شبهات لدى الحزب أن رئيس الوزراء على صلة بالمخابرات الأمريكية! ويتحرى الحزب هذا الأمر سرا فى كل مرة، ولكنه لا يعثر على شبهة دليل.

(ويبلغ رئيس الوزراء سن الشيخوخة فيطلب من زميله وصديقه سكرتير عام الحزب أن يسمح له بالتقاعد والسفر للإقامة فى أيامه الأخيرة فى الخارج، ولأول مرة يفاتح سكرتير الحزب بالسر ويستحلفه ألا يقول لأحد.. ويفاجأ به يقول له: نعم كنت من سنوات طويلة أعمل لحساب المخابرات الأمريكية! وذهل الرجل وقال له: ولكن كيف؟! لقد راقبناك بشدة مرات كثيرة! وقال الرئيس المستقيل: لقد قابلتهم مرة واحدة وطلبوا منى طلبا واحدا فقط! وهو: أنه كلما خلا منصب فى الدولة مهما صغر.. وقدمت لى عدة أسماء مرشحة لكى اختار من بينها.. أن أختار أسوأ المرشحين)!

ورغم أن الأستاذ أحمد بهاء الدين يقول إنها قصة خيالية.. لايبدو لى أنها كذلك.. فقد قرأت قصة واقعية عن مسئول كبير بالاتحاد السوفيتى اعترف بعد انهيار هذه الدولة العظمى.. باعترافات شبيهة.. وقال إن دوره كان أن يتخذ القرار الأسوا!.

إن استراتيجية إسرائيل الطويلة الأمد تجاه مصر.. قائمة على حتمية الصراع والصدام.. لذلك فإنها لم تستغل هذه المساحة المتاحة (الزراعة) لتقديم واجهة جميلة لإسرائيل.. تكون أساسا للدعاية للكيان الصهيونى وإقامة سلام حقيقى.. مع «أولاد العم الشطار»!!

لذلك فإن السياسات الصهيونية تجاه الزراعة المصرية تغلب عليها الإضرار بمصر.. لا تقديم طعم بصورة ذكية لإقامة السلام الإسرائيلى مع مصر.. والآن فإن يوسف والى يحصد ثمار الفشل فى كل مجال.. وأصبح موقفه ضعيفا.. فى الأسبوع الماضى وحده..طفحت الصحف بكوارث والى.. وليست كلها بعيدة عن أصابع إسرائيل.. وسأكتب العناوين فقط:

* ألمانيا توقف استيراد الطماطم والفلفل من مصر لإصابتها بالمبيدات (العالم اليوم ١٩٩٩/٤/٢٩).

* الاتحاد الأوروبى أوقف استيراد الفول السودانى من مصر (بعد البطاطس) لإصابته بمرض (الافلاتوكسين) المسبب للسرطان!! (الجمهورية ١٩٩٩/٤/٢٩).. وكذلك باقى الصحف القومية.

* الاتحاد الأوروبى أصدر قرارا بإيقاف استيراد الأسماك من مصر لعدم توفيرها البيانات والتشريعات المطلوبة.. الأمر الذى سيؤدى إلى خراب الشركات المصدرة للأسماك (الوفد ١٩٩٩/٤/٢٢).

* منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة كشفت فى تقرير أخير لها قيام وزارة الزراعة المصرية برش محصول القمح المصرى بمبيد حشرى سام. التقرير أكد أن المبيد المعروف دوليا باسم «سومى» يؤدى إلى الإصابة بالأمراض السرطانية والفشل الكلوى.

مصادر قريبة من وزارة الزراعة أكدت أن الرش بالمبيد السام يتم إجباريا من قبل المديريات الزراعية بواقع ٨سم مكعب للفدان (العربى ١٩٩٩/٤/٢٥).

* ٦٠ ألف مواطن لجأوا للقضاء لحل مشكلاتهم مع وزارة الزراعة.. وبذلك تكون وزارة الزراعة ضربت الرقم القياسى فى عدد الدعاوى المقامة ضدها (العربى ١٩٩٩/٤/٢٥).

* يقول د. عبد المعطى شاهين ـ أستاذ الخضر بالمركز القومى للبحوث ـ إن مصر كانت تصدر ٢٠٠ ألف طن ـ أى حوالى أكثر من ٥٠٪ ـ من إنتاج البصل فى السبعينيات. وأخذ الإنتاج فى التناقص حتى وصل إلى نسبة متدنية فى أوائل التسعينيات وهى ٢٦ ألف طن!! (العالم اليوم ١٩٩٩/٤/٢٨).

* بسبب تقاعس الطب البيطرى والزراعة: انهيار صناعة الدواجن فى القليوبية (الأحرار ١٩٩٩/٥/٢).

* «انخفاض مساحة القطن بنسبة ٣٠٪». اعترف مصدر مسئول بوزارة الزراعة بانخفاض المساحات المزروعة بالقطن على مستوى المحافظات بنسبة ٣٠٪ . قال المصدر إن إجمالى المساحة التى تمت زراعتها خلال الموسم الجديد وصلت إلى ٦٢٠ ألف فدان بعد هروب المزارعين إلى زراعة الأرز، خاصة بعد تحرير تجارة القطن وتكبيدهم خسائر جسيمة الموسم الماضى (تذكروا تصريحات السيد «هل» التى اشرنا إليها عن تحرير التجارة الزراعية!!) «الأحرار ١٩٩٩/٤/٢٦».. وفى نفس العدد نقرأ:

* بالمخالفة للقانون: الإصلاح الزراعى يبيع اراضى المنتفعين لأوقاف البحيرة.

* جمعية وهمية تحاول الاستيلاء على ٢٣٠٠ فدان بالقنطرة شرق.

* قررت نيابة طوخ الإفراج عن مدير الإدارة الزراعية ومدير المخازن بكفالة مع سرعة ضبط وإحضار مسئول البذور بنفس الإدارة بعد الإستيلاء على ١٥٦ ألف جنيه قيمة تقاوى الذرة.

* مؤتمر علمى يؤكد ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان إلى ٧٠٪ عن معدلاتها السابقة وأن أهم أسباب ذلك تلوث البيئة. (للزراعة نصيب الأسد فى هذا المجال) (الجمهورية ١٩٩٩/٤/١٧).

* وحول كارثة البطاطس كتبت الأهالى فى ١٩٩٩/٤/٢٨ موضوعا بعنوان (مطلوب وقف استيراد التقاوى) جاء فيه أن مرض العفن البنى نتج عن استيراد تقاوى لا تحمل علامات الجودة.

* وفى نفس العدد نقرأ موضوعا مذهلا عن الحالة المأساوية لحديقة الحيوان بالإسكندرية وكيف تحولت إلى خرابة! فى ظل سياسة الخصخصة التى يرعاها والى بدعم من أمريكا!.

* أزمة فى بحيرة ناصر (شركة التسويق ترفض تسلم الأسماك والصيادون يهددون بالإضراب) (الأحرار ١٩٩٩/٤/٢٨).

* وفى نفس العدد نقرأ: الهموم تحاصر أراضى الاستصلاح بالشرقية. أصحاب النفوذ وضعوا أيديهم على الأراضى ومنعوا المستصلحين من استغلالها.

* خضروات وفاكهة الجبل الغربى تصيب أهالى سوهاج بتسمم بكتيرى (الجمهورية ٢٨/٤/١٩٩٩).

* مقال فى صحيفة الأهالى عن مطاردة الفلاحين فى القليوبية (٢١/٤/١٩٩٩).

* ترعة السلام للمستثمرين والآبار المالحة للفقراء (الأهالى ٢١/٤/١٩٩٩).

* وزارة الزراعة فى قفص الاتهام: ٦٫٣ مليار متر مكعب حجم العجز المائى بمصر سنويا (العربى ٢٨/٤/١٩٩٩).

* مزارع الأسماك بدمياط فى خطر.. نفوق آلاف الأطنان بسبب المياه والأقفاص الملوثة (الأحرار ١/٥/١٩٩٩).

* عباس الطرابيلى ـ رئيس تحرير الوفد ـ يكتب مقالا عن اختفاء الفواكه التقليدية وكثير من أنواع الأسماك (الوفد ١/٥/١٩٩٩).

* عشرات المزارعين بالوادى الجديد يصرخون من سحب الأراضى التى يزرعونها منذ عام ١٩٩٤ (الوفد ٢٨/٤/١٩٩٩).

* تدمير بحيرة البرلس (الأسبوع ٢٦/٤/١٩٩٩).

* فى أسيوط: شباب الخريجين راحوا ضحية خلافات وهمية.

* بحيرة قارون على وشك التحول إلى بحر ميت (الأسبوع ٢٦/٤/١٩٩٩).

* مريوط تبحث عن حل.. ضرورة وقف الملوثات التى تحاصرها من كل جانب.. (الأهرام ٢٦/٤/١٩٩٩).

* فى المعصرة بأسيوط.. الأرض ماتت عطشا (الجمهورية ٢٧/٤/١٩٩٩).

* الرديسات هجرها الشباب.. وسكنتها الأشباح.. البنوك منحت الشباب القروض وأحالتهم للمحاكم (الجمهورية ٢٥/٤/١٩٩٩).

* فى لجنة الزراعة بمجلس الشعب: فلاحو الحزب الوطنى يتهمون الحكومة برفع أسعار السماد وزيادة الأعباء على الفلاحين.

* مخاوف من مهاجمة الأمراض لمحصول القمح (الأهالى ٢١/٤/١٩٩٩).

* ومازال البحث جاريا عن المسئول الذى سمح باستيراد أبقار من أيرلندا الجنوبية المصابة بمرض جنون البقر (الوفد ١٩٩٩/٤/٢٩).

* مقال للزميل سليم عزوز يطالب د. الجنزورى بالتدخل لحل أزمة الصيادين فى بحيرة ناصر.. نظرا لانشغال يوسف والى بجرجرة صلاح بديوى إلى ساحات المحاكم (الأحرار ١٩٩٩/٤/٢٩).

* فى الفيوم: الأراضى الزراعية مهددة بالبوار بقرية العوامى (الأحرار).

* الأرض الزراعية قاربت على الانتهاء فى القليوبية (الأحرار ١٩٩٩/٤/٢٩).

* وفى نفس العدد نقرأ عن التعديات على أراضى شمال ترعة السلام والحسينية.. وأن إنتاج القمح فى الشرقية سيقل عن العام الماضى بحوالى ٢١٧ ألف طن وذلك على لسان وكيل وزارة الزراعة بالمحافظة، الذى يؤكد أيضا أن محصول الفول سيئ فى هذا العام. وأضاف محمد لاظ ـ وكيل وزارة التموين ـ أن المعدلات المعلنة لإنتاج الفدان أعلى من المعدل الفعلى، حيث تم الإعلان عن ١٨ أردبا للفدان بما يخالف الواقع. (طالما ذكرنا أن وزارة الزراعة تزور فى المعلومات والإحصاءات!!).

* تشريد ٤٥٠ أسرة والاستيلاء على ٣ آلاف فدان فى بحر البقر (الحقيقة ١٩٩٩/٤/٢٤).

* * * * *

اعتذر لقارئى العزيز.. فقد أطلت عليه دون أن أدرى.فلم أكن أتصور أن عرض عناوين ما نشرته بعض الصحف القومية والحزبية خلال الأسبوع الأخير وحده.. سيأخذ كل هذه المساحة.. ولكن ألا ترون معى.. أن الكارثة اصبحت شاملة؟ وعندما تقرأ هذه الجردة.. وهى ليست إلا مجرد عينة عشوائية فى أسبوع واحد.. خاصة خلال هذه الأيام حيث قرون استشعار وزارة الزراعة تعمل بكل قوتها.. وبكل ما تملك من مال.. لمنع نشر ما يضر السيد الوزير النائب الأمين العام !! عندما تقرأ هذه الجردة لما نشر فى أسبوع واحد.. أليس رد فعلك التلقائى.. هو أن تضرب يدك على صدرك.. قائلا: يا خبر أسود..

لماذا لا يغلى الدم فى عروقنا ؟! ولماذا لا نستصرخ القيادة السياسية أن توقف هذا الوزير النائب الأمين العام..عن جريمة القتل الجماعى.. ونشر السرطان (حسب معامل الاتحاد الأوروبى).. وتدمير كل بحيرات مصر.. وذبح الثروة السمكية.. وتشريد الخريجين من أراضى

وهم الاستصلاح الزراعى.. وصراخ فلاحي الحزب الوطنى فى مجلس الشعب من أسعار الأسمدة (التى قال السيد أدموند هل إن من منجزات والى أنه ضرب احتكار الحكومة للأسمدة لصالح القطاع الخاص).

لماذا لا نصرخ بكل ما نملك من قوة عندما نقرأ عن تسمم أهالى سوهاج من الفواكه والخضروات المصابة بالتسمم البكتيرى ؟! لماذا؟ ثم لماذا؟! من يحاسبنا على حدة ألفاظنا إذن.. حاسبونا على حدة ألفاظنا.. ولكن من يحاسب الذين يقتلون «الشعب».. ويسممون ما يأكل ويفتحون الطريق أمام العدو ليعيث فسادا فى أرضنا..و ليمكنه من حل مشكلاته الاقتصادية.. على حساب اقتصادنا الزراعى.. وصحة المصريين.

إن المعنى المعجمى لكلمة خيانة يضيق عن وصف هذه الوقائع الخطيرة.. إن المعجم بأسره يعجز عن وصفها..

فى المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية.. وجدت أن خان الشئ معناه ـ نقصه ـ .. وخان الأمانة (لم يؤدها) وخان فلانا: غدر به، فهو خائن، وخان النصيحة: لم يخلص فيها.

والحقيقة أن المعجم الوجيز أحبطنى فلجأت إلى المعجم الوسيط، فوجدت نفس التعريفات ومازلت ابحث عن كلمة معبرة أكثر لوصف ما يجرى فى قطاع الزراعة.

*****

ويقول الأستاذ أمين عز الدين فى صحيفة (العربى) فى مقال بعنوان (السجل الوضيع لجرائم أهل التطبيع :جماعة إسرائيل فى مصر): وقد يتصور أهل التطبيع ـ الآن ـ أنهم بمنأى عن تهمة الخيانة بعد أن وفر لهم نظام السادات نوعا من الحصانة القانونية من خلال تطبيق اتفاقيتى كامب ديفيد، ولكنهم لا يدركون أنه قد تستجد ظروف أو متغيرات تؤدى إلى معاملتهم كخونة لبلادهم، ففى حالة نشوب حرب بين مصر واسرائيل ـ وهو أمر غير مستبعد ـ و فى حالة قيام إسرائيل بالعدوان على مصر وهو أمر يجب أن نتوقعه من دولة تتسم بالغدر، فى هذه الأحوال سيكون من المحتم أن نصنف أهل التطبيع ضمن الفئة الخائنة أو الطابور الخامس للعدو.

وكان الأستاذ أحمد أبو الفتح قد كتب فى جريدة الوفد فى ١٩٩٨/١١/١٢ يقول:

هل من الوطنية أن نفتح أبواب مصر لإسرائيل الدولة العنصرية ذات اليمين المتطرف؟

هل من الوطنية أن نستعين بإسرائيليين تحت ستار أنهم خبراء؟

هل من الوطنية أن نفتح لهم بورصتنا ومشروعاتنا تحت اسم الاقتصاد الحر؟

هل الإسرائيليون يتمنون الخير لمصر؟!

الله يهدينا إلى الوطنية ويحمى مصر من أطماع أعداء مصر وأعداء الإسلام والمسيحية.

وحتى د. نعمان جمعة ـ نائب رئيس حزب الوفد ـ الذى قيل إنه محامي والى كان قد صرح لـ «الشعب» فى ١٩٩٦/١/١٢.. بأن إسرائيل لا تضمر لنا إلا السوء وتصر على اتجاهها العدوانى. وفى ذلك إنذار لحكومتنا وكل الحكومات العربية لكى تعيد النظر فيما يسمى بالسلام والتطبيع والسوق الشرق أوسطية وتبادل الزيارات والأفواج السياحية، فكل ذلك يتعارض مع الحرب التى تصر عليها إسرائيل ضد مصر.. ومن ثم فأنا اقترح على الحكومة المصرية سحب السفير المصرى وطرد السفير الإسرائيلى.

وفى جريدة (صوت الأمة) بتاريخ ١٨ من ديسمبر ١٩٩٦ كتب سامى عبد الخالق، وعلى الفاتح تحقيقا مطولا عن أصدقاء إسرائيل فى مصر جاء فيه:

(علاقات البعض بالصهاينة تطورت وكما فى قصص الغرام، من الصداقة إلى الحب ثم العشق الذى استولى على قلوب مسئولى وزارة الزراعة تجاه الإسرائيليين، بداية بالوزير يوسف والى الذى شجع على إيفاد العديد من الوفود الزراعية إلى إسرائيل حتى تجاوز عدد هذه الوفود أكثر من ٦٠٠ وفد زراعى ضمت أكثر من ١٠ آلاف شخص، العشق الذى استولى على قلب الوزير تجاه الصهاينة فرض سيطرته أيضا على قلوب كبار موظفى وزارته.. إلخ إلخ).

* * * * *

إن مصر كلها تئن من جرائم التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى.. وهناك غضب مكتوم .. بدوافع وطنية وقومية وإسلامية.. سينفجر .. إذا بقى الوالى فى مكانه.. وعلى طول ريف مصر.. فى الأراضى القديمة والجديدة.. يتزاوج هذا الغضب الوطنى ـ القومى ـ الإسلامى.. مع الغضب من تدهور الأحوال المعيشية لقطاع عريض من المزارعين والفلاحين ملاكا ومستأجرين.. من الخراب الزراعى الذى أصبح عنوانا لسياسة والى الصهيونية.

أما الإنجاز الوحيد لوالى.. أنه فى موسم الانتخابات «يعفو» عن الغلابة المديونين لبنك الإئتمان الزراعى.. ويسقط الغرامات عن زارعى الأرز.. و يتصالح مع كل المعتدين على الأراضى الزراعية.. وكل ذلك لحسابات انتخابية صغيرة.. أما الإنجاز الدائم لوالى فهو التلاعب بكردون المدن والقرى.. ليعطى من يريد حق تحويل أراضى زراعية إلى أراضى بناء.. وكأنه يعطيه بذلك الملايين.

* * * * *

سنقاتل ضد هذه السياسات المدمرة .. وسننتصر بإذن الله.. وذلك شأن كل من يجاهد لنصرة قضية عادلة..

أما أنتم يا فلاحى مصر.. يا ملح الأرض.. فإننى لا أملك إلا أن أذكركم بقولة جمال الدين الأفغانى.. لماذا لا تستخدمون محراثكم .. لشق صدور جلاديكم..

وهذه ليست دعوة للعنف .. ولكن دعوة للعمل الجماهيرى المنظم والسلمى.. دفاعا عن الحقوق.. ومقاومة للطغيان، وحيث يتضافر الظلم الاجتماعى مع الغزو الأجنبى الصهيونى.

الحرب البيولوجية الإسرائيلية بمساعدة والى لإهلاك الحرث والنسل

- تقرير المبيدات السرطانية الصادر عن جهاز المحاسبات يكفى وحده لإقالة والى.
- دراسة علمية: المبيدات أدت لإنتشار أمراض الكبد والكلى والسرطان والعجز الجنسى.
- جرائم القتل التى يرتكبها والى أخطر من بذاءات زكى بدر.. فمتى يقال؟!
- يوسف والى هو الذى أكد أنه كان صهيونيا.
- شهداء ومصابو عمليات والى العدوانية تجاوزوا المليون مواطن.

لأن الحملة ضد جرائم يوسف والى فى مجال الزراعة والصحة والبيئة.. تستهدف الصالح العام.. فإننا نكتشف كل يوم جديدا.. وتتبلور تصوراتنا.. ومن زوايا جديدة. من خلال متابعاتنا أصبح واضحا أننا مستهدفون بحرب بيولوجية إسرائيلية لإهلاك الحرث والنسل.. وأن إسرائيل كما ذكرت من قبل لم تستهدف من التطبيع الزراعى تقديم نموذج للتعايش والتعاون بين الكيان الصهيونى ومصر.. بقدر ما استهدفت النيل من سلامة المجتمع المصرى.. باعتبار أن كامب ديفيد هدنة مؤقتة.. وليست خيارا سلاميا استراتيجيا لإسرائيل.. فإسرائيل بتكوينها العدوانى تدرك أن مصر هى عدوها الأول.. باعتبارها القوة الأولى فى المنطقة القادرة على مواجهتها.. ووقف ثم دحر مشروعها العدوانى.. إن لم يكن اليوم فغدا..

وقد ركزنا فى فترات سابقة الاهتمام على دور إسرائيل فى تهريب المخدرات لمصر وكذلك السلاح.. والعملات المزيفة.. وأيضا دورها فى بعض العمليات الإرهابية التى نسبت إلى الجماعات الإسلامية.. لضرب السياحة المصرية.. وتوجيه ضربة اقتصادية مؤثرة للبلاد.. وأصابع الاتهام تشير إلى إسرائيل فى حادثين رئيسيين: فندق أوروبا ـ مذبحة الأقصر. وقد ثبت فى إحدى قضايا التجسس الإسرائيلى التى ضبطت فى مصر.. أن إسرائيل كانت تطلب معلومات حول قوة الحراسة الأمنية حول الفنادق.. ومواعيد تبديل الحراسات.

أقول انشغلنا بكل هذه القضايا.. بينما يتضح لنا أن جبهة الزراعة هى الجبهة الرئيسية لحرب إسرائيل ضد مصر.. بفضل التعاون مع يوسف والى..

وقد انصرفت الأذهان أيضا فى الفترة الماضية إلى الحرب البيولوجية المباشرة.. بمعنى استخدام الجراثيم والفيروسات فى صورة عبوات قتالية.. فى حين أن الحرب البيولوجية يمكن أن تأخذ شكل تسريب المواد السامة والضارة بالصحة من خلال العلاقات الاقتصادية «البريئة».. وهذا ما حدث بالفعل فى العلاقات مع إسرائيل فى المجال الزراعى.

أما عن دور يوسف والى.. فأحسب أن الوقت قد اقترب لكشف الغموض الذى يحيط

بملفاته.. وأكتفى الآن بما قاله الأستاذ سعد كامل فى جريدة الأخبار فى ٢١/ ١٩٩٩/٣ وهو من المدافعين الأشداء عن يوسف والى.. وعن التطبيع.. ولكن ماذا قال هذا المدافع (وخلال دفاعه بالذات)؟

قال:

(إننى لا أعرف د. والى ولا أعر ف ما فى أعماقه من آراء، بل لم أتعاطف معه لغموضه والتزامه الصمت والبعد عن الجماهير (الفلاحون مثلا) بل وكانت الشبهات تحوم حوله دائما، لأنه على صلات مريبة وغير معلنة مع إسرائيل (شائعات) ومع ذلك أرفض أسلوب مجلة الشعب فى الاتهام بالخيانة والعمالة دون حكم قضائى).

وهكذا نجد أن من الأقلام القليلة التى دافعت عن يوسف والى.. هذا القلم الذى يصفه بالغموض (نفس الصفة التى وصفه بها سفير إسرائيل موشيه ساسون) والتزام الصمت.. والبعد عن الجماهير.. والفلاحين خصوصا.. رغم أنه وزير الزراعة!! ويضيف أن الشبهات تحوم حوله دائما، لأنه على صلات مريبة وغير معلنة مع إسرائيل.. وإن كان فتح القوس بعد ذلك وقال (شائعات)..

ويبقى كلام يوسف والى.. هو الأهم.. فقد صرح مرتين للزميلة سناء السعيد بأنه كان يهوديا ثم أسلم.. ومع ذلك فإنه يتهمنا نحن بأننا وراء ترويج ذلك!! قالت له: هل أنت يهودى؟! قال لها: إن الإسلام يجب ما قبله..

وفى مرة ثانية قالت له: هل أنت صهيونى؟! فرد قائلا «الإسلام يجب ما قبله».

وعن اتهامه من قبل د. حلمى مراد بالخيانة الوطنية والتحالف مع إسرائيل قال بالحرف الواحد:

د. حلمى مراد عالم محترم ولكن قد تكون لديه معلومات غير دقيقة.

سناء السعيد: لماذا تلتزم الصمت وأين ردود فعلك؟

يوسف والى: هناك إنسان يدخل فى المشكلة وتكون لديه فلسفة للخروج منها وهذه نظرية عمرو بن العاص. أما معاوية فكان يقول أنا لن أدخل مشكلة فقط، وهذه هى النظرية التى أتبناها، وهى تفسر لك السبب فى أننى التزم الصمت ولا أرد كما تقولين.

سناء السعيد: ولكن هناك حدا أدنى من الصبر، ألا ينفد صبرك وألا تضايقك الحملات المستمرة عندما تصفك بأنك حليف لإسرائيل؟

يوسف والى: لا تضايقنى أية حملات. ولا أرد على أحد وليقل من شاء ما يشاء، فكله يدرج فى اللعبة الحزبية. ولكن عن نفسى لا أدخل فى عملية الفعل ورد الفعل.

سناء السعد: بلغ الهجوم حدا لاذعا إلى درجة وصفك بالصهيونى؟

يوسف والى: هنا أقول زودوها حبتين.. ومع ذلك فإننى أرد قائلا «إن الإسلام يجب ما قبله»! (علامة التعجب لسناء السعيد).. نشر هذا الحديث بمجلة المصور بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٩٣.

وإذا نحينا جانبا هذه الثقافة الإسلامية العجيبة عن عمرو بن العاص الذى لديه فلسفة حل المشكلة.. ومعاوية الذى لا يدخل فى المشكلة أصلا!! فإن أهم ما يلفت الانتباه.. هو قوله «إن الإسلام يجب ما قبله».. رغم أن السؤال يتعلق بالصهيونية (وهى مذهب سياسى عنصرى لا يعتنقه كل اليهود.. وكان وراء تأسيس الكيان الصهيونى).. ولم يكن السؤال يتعلق باليهودية كدين.. الذى ينطبق عليه الرد (الإسلام يجب ما قبله)..

وهكذا فإن يوسف والى قال صراحة: نعم لقد كنت صهيونيا.

من حق كل الوطنيين المصريين أن يتزعجوا من سلوكيات يوسف والى.. على هذه الخلفية.. عندما لا يجدون ما يشغله إلا الترويج لتكنولوجيا إسرائيل.. وعظمة إسرائيل.. حتى لو أدى ذلك للإضرار بالمصلحة الوطنية.. وهنا تحضرنى روايتان لشخصين من الثقات:

١ـ الرواية الأولى: تتعلق بزيارة عارضة قام بها واحد من كبار الصحفيين لمكتب يوسف والى.. وأثناء تواجده بالمكتب.. دخل أحد العاملين بالوزارة متقدما بالتماس ليوسف والى.. للحصول على ثمن تذكرة طيران لحضور دورة تدريبية فى أحد البلدان الغربية.. لأن دخله لا يسمح له بشراء التذكرة.. وبدون مناسبة تحول د. والى لإقناعه بضرورة السفر لإسرائيل حيث لن يتكبد أية مصاريف.. وسيستفيد أكثر علميا وماديا.. وهنا حاول الموظف المسكين أن يتهرب من هذا العرض المفاجىء.. إلا أن الوزير بكل ثقله ظل يقنعه بهذا الأمر لمدة طويلة ربما ١٥ أو ٢٠ دقيقة.. دون أن يهتم بمشاهدة الضيف لهذا الحوار العجيب.. ورغم أن الضيف صحفى.. واستمر يوسف والى فى ضغطه على مرءوسه المسكين حتى اضطر للموافقة.

٢ـ أما الرواية الثانية: فهي على لسان صحفي مخضرم آخر..بدأ في حديثه معي معترضا على حملة «الشعب» على أساس أن والي ينفذ سياسة الدولة.. ولكنه عاد وأقر في نهاية الحوار.. بأن والي يتعامل مع اليهود بحب وود واضحين.

* * * * *

وعلى أية حال.. فإننا لن نتصيد كلمة أو تصريحا أو رواية.. فالأعمال أشد جلاء من كل التصريحات والروايات.. ولنعد إذن للحرب البيولوجية التي تشنها إسرائيل علينا منذ قرابة عقدين من الزمان.. وكيف كان والي مساعدا أمينا في هذه الحرب.

الحرب البيولوجية:

والحرب البيولوجية التي لا تأخذ شكل العبوات الحربية ليست غريبة على تاريخ الصراعات البشرية.. وقد ظهرت دراسات علمية وتاريخية حول هذا الأمر.. لا أريد التفصيل فيها حتى لا نخرج عن موضوعنا.. ولكن لابد من الإشارة السريعة لتقريب الأمور إلى عقل إى إنسان مصرى طيب لا يستوعب هذا الأسلوب الشيطاني في الصراع.

ففي دراسة «شلدون داتسي» وهو مؤرخ اجتماعي وأستاذ التاريخ الزائر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة يتحدث عن الارتباطات بين تحرك الأوبئة ومظاهر التسلط الاستعمارى (كتاب الأوبئة والتاريخ: المرض والسلطة والإمبريالية).

وقد ضرب مثلا باستخدام الغزاة الأوربيين لفيروس الجدرى في الإجهاز على السكان الأصليين لأمريكا (٩٠٪ منهم)..

فقد أمر الجنرال سير جيفرى أمهرست ـ قائد الجيش البريطاني في أمريكا الشمالية عام ١٧٦٣ ـ بأن ترسل البطاطين وملاءات الأسرة المحملة بالجدرى إلى من تبقى من الهنود الحمر لتعجل بفنائهم.. أو بثور الجدرى التي أرسلت في علب من القصدير من مونتريال قبيل وباء الجدرى الذى ساد البلاد في عام ١٧٥٧.

بعد هذا الوباء الكاسح انفصمت عرى القبائل وتبعثر النظام الإدارى لها وصارت معتمدة على المنح التي يفيض بها عليها الرجل الأبيض.

وفي ظل الحكم البريطاني للهند ترك الحكام الكوليرا لتتوطن فيها لمدة١٣٠ عاما حصدت خلالها ٢٥ مليونا من الهنود.

وتقول الدراسة إن الأوبئة نتيجة مباشرة للاستعمار الأوروبى ولولا مساعدته فى نشرها بتصرفاته الخاطئة عن مقاومتها لما انتشرت هذا الانتشار.

ويقول سير باتريك مانسون رائد الأمراض المتوطنة:

(لولا المرض لكانت أفريقيا فى مقدمة الدول المتحضرة فى العالم. كلنا يعرف ماذا كانت عليه مصر وماذا أصبحت عليه قارة أفريقيا الآن التى هدمتها الأمراض العجيبة والخطيرة).

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى كان واضحا أن الأوروبيين يسعون للتوازن السكانى مع عالم الجنوب.. فكانت أعداد السكان تتزايد بسرعة فى أوروبا بمعدلات تصل إلى ٦٪ فى العام، ولكنها كانت ثابتة لا تتزايد فى أفريقيا من جراء الأوبئة التى لم تتم السيطرة عليها.

* * * * *

لو انتقلنا إلى أيامنا المعاصرة.. سنجد أن مرض الإيدز اللعين.. ليس إلا ثمرة هذه الحرب البيولوجية السرية.. وأنه فيروس تم تخليقه بالمعامل الأمريكية وتسرب منها من خلال التجارب التى أجريت على بعض المسجونين. ويقول د. محمد إبراهيم معوض استشارى البيئة وخبير الكوارث: إن الدول الشمالية استغلت شعوب أفريقيا كفئران تجارب.. ولم تسلم مصر من هذه الحروب أيضا. وكانت البداية عن طريق اللحوم الحية التى تم حقنها بالكثير من الميكروبات والفيروسات وتكتمت الحكومة المصرية منذ عامين (تصريحات د. معوض كانت فى عام ١٩٩٦) على هذه الصفقات المشبوهة.. وعالجت الموقف فى تحكم وتعقل إلى أن قامت جامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث وجامعة الإسكندرية بتفجير الموقف فى ندوة علمية، حيث أكد العلماء ضرورة إبلاغ جميع المسئولين بالخطر المحدق بالمواطنين من جراء هذه الاكتشافات.

العلماء كشفوا فى الندوة عن دخول بكتيريا قاتلة إلى مصر عن طريق الأغذية المستوردة.. خاصة السجق واللحوم المجمدة والألبان والدواجن، وطالبوا بإخطار الجهات المعنية وأكدوا أن هذه الميكروبات القاتلة لم توجد فى البيئة المصرية إلا عن طريق واردات الأغذية المستوردة.

وأشارت د. سهير عبدالله النقراشى إلى أن الألبان واللحوم والدواجن والخضروات أصبحت غالبيتها مصابة بنسب مختلفة من هذه الميكروبات الوافدة، والمتركزة بشكل خاص فى القاهرة الكبرى والجيزة.

وفى دراسة جامعة الإسكندرية تبين أن هذه الميكروبات القاتلة ظهرت فى ١٥٪ من عينات السجق و٤٥٪ من عينات الخس الطازج، و٢٢,٥٪ من عينات الألبان.

ويقول د. محمد معوض: إن الأمر لم يأت عن طريق المصادفة بل هو نتاج لخطط يتم تدبيرها فى الخفاء لتطوير أشكال الحروب البيولوجية التى أثبتت الأيام نجاحها وعدم تكلفتها، مشيرا إلى أن معامل الدول المتقدمة تشهد حاليا خطوات غير عادية لدفع مستوى هذه الحرب فى محاولة لاستغلال حرية التجارة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات.

* * * * *

والآن فإن مصر قد أصبحت بلدا موبوءا بالفعل.. والأمراض الفتاكة تنتشر بصورة متنوعة.. ولا توجد دراسات شاملة تربط بين هذا الانتشار الوبائى.. لأمراض السرطان والكبد والفشل الكلوى.. إلخ. إلخ.

وأصبح من أهم إنجازات الدولة إنشاء مراكز الأورام السرطانية والغسيل الكلوى.. وهو من قبيل إطفاء الحرائق الكبرى بجرادل مياه.. وتناست الدولة الحكمة الأزلية (الوقاية خير من العلاج).

ولكن التقارير العلمية أثبتت الارتباط الوثيق بين ما يجرى فى الزراعة وبين هذه الأمراض.. ولم يعد هذا الجانب يحمل أى شك..

وعندما يقول تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات إن الإرشاد الزراعى التابع لوزارة الزراعة يصنف ٣٩ مبيدا ضمن المبيدات المسببة للسرطان.. ثم يقوم وزير الزراعة باعتماد ترويج هذه المبيدات.. ألا نكون قد ضبطنا يوسف والى متلبسا بجريمة القتل.. وإذا لم يحاكم على هذه الواقعة لوحدها.. فلماذا إذن أنشأنا المحاكم؟!.

وإذا لم يقال بعد ٢٤ ساعة من نشرنا لهذا التقرير.. كما أقيل زكى بدر بعد ٢٤ ساعة من نشرنا لخطاب بذاءاته.. رغم أن القتل أشد خطرا من الشتائم.. فماذا يمكن أن يكون رد فعل الشعب المصرى الذى أصابه الذهول مما ننشره.. دون أن يجد رد الفعل السريع والمكافىء لهذه الأخطار المحدقة..

ورغم أن عمر بن الخطاب يشعر بمسئوليته عن تعثر دابة فى العراق.. فما بال حكامنا

يتأخرون فى اتخاذ قرار بوقف هذه المذبحة الشاملة لـ «الشعب».. التى يرهن عليها ألف مستند ومستند.. بل إن أحوال المرضى فى المستشفيات هى مستندات حية بأجساد البشر العليلة والمحطمة.. كيف يمكن أن يغمض لكم جفن لليلة واحدة قبل وقف هذه المذبحة؟..

والموضوع الذى نشره الزميل صبرى الديب فى جريدة العربى ٢٤/ ٦/ ١٩٩٩ .. هو وحده أيضا وثيقة إدانة.. ليوسف والى (اغتيال المصريين بالمبيدات!) وقد كشف التحقيق.. إصابة أكثر من مليون عامل زراعى بأمراض السرطان والفشل الكلوى والكبد والضعف الجنسى.. وحقن البيئة المصرية بأكثر من مليون طن لترى من المبيدات المحرمة دوليا، على مدار السنوات الماضية.

وهذه المبيدات تصنع فى إسرائيل وأمريكا وبريطانيا وألمانيا وسويسرا وهولندا وتدخل فى تصنيف المبيدات فائقة الضرر.

وقد أدت هذه المبيدات إلى زيادة مناعة آفات القطن للمبيدات (لاحظوا الأخطار المتزايدة التى يتعرض لها محصول هذا العام) وتسمم النحل والقضاء على الطيور الطبيعية الصديقة للفلاح والمقاومة للآفات، إلى جانب موت الأسماك النيلية وتلوث قنوات الرى والبحيرات والمناطق الساحلية.

وأوضح تقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن أغلب المبيدات المستخدمة فى مصر تعتبر ذات سمية مزمنة وطويلة الأجل وتتصف ببطء فاعليتها على الأنسجة وقدرتها على التراكم لحين ظهور سميتها بعد حين.. ولها تأثيرات سرطانية وأنه قد تم تقييد استخدامها داخل الولايات المتحدة منذ فترة.

وبعض المبيدات التى يستخدمها يوسف والى.. أكدت الأبحاث شدة سميتها وإحداثها للعديد من الآثار الضارة مثل الشلل العصبى المتأخر بالأطراف.

ويقول د .محمد عمرو ـ رئيس الجمعية المصرية لمكافحة المبيدات ـ : إن مشروعا بحثيا كبيرا أكد إصابة ٦٠٪ من العاملين بمصانع المبيدات بخلل فى وظائف الكبد والكلى وتأثر الأعصاب الطرفية، والعصب البصرى، والعجز الجنسى، وكذلك إصابة ٢٠٪ بأمراض الربو، و١٧٪ بأمراض تصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم. بالإضافة لأمراض جلدية وأورام بالمخ، وإصابات بالجهاز العصبى.

ويؤكد. د. على مرسى خبير البيئة وأستاذ الكيمياء بعلوم الزقازيق، إن إسرائيل واحدة من المصادر الرئيسية لتهريب المبيدات المحظورة دوليا إلى مصر.

ثم كانت ذروة التحقيق الصحفي لصبرى الديب.. هي وثيقة الإدانة الدامغة ليوسف والى.. عن شهداء العاملين بوزارة الزراعة.

الوثيقة مرفوعة من مدير مديرية الزراعة بالشرقية يعترف فيها بسقوط ٣٢ من العاملين بوزارة الزراعة فى محافظة الشرقية فقط مع انتهاء موسم القطن الماضى بعد إصابتهم بأمراض الذبحة والقلب والفشل الكبدى والكلوى والسرطان نتيجة التعرض للمبيدات.

«كما سقط من بيننا شهداء انتقلوا إلى الرفيق الأعلى بعد صراع طويل مع المرض» ومرفق طيه بيان بأسماء الزملاء الذين سقطوا خلال هذا الموسم الصعب.. برجاء الاطلاع والأمر بما يلزم..

والمذكرة تثير الغثيان لأنها تدفعك إلى الضحك المرير حتى البكاء الدامى..

كما سقط من بيننا شهداء انتقلوا إلى الرفيق الأعلى بعد صراع طويل مع المرض وتلك هى ضريبة العمل الجاد!! والمخلص!! نقبلها مؤمنين وراضين بقضاء الله دون اعتراض على مشيئته سبحانه وتعالى، مفوضين أمرنا إليه، داعين لإخواننا الذين سبقونا إلى الدار الآخرة بأن يشملهم الله عز وجل جميعا بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته جزاء لهم عما قدموه من عطاء زاخر من أجل رفاهية ورفعة شأن مصر الحبيبة.

ونود أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان لصاحب القلب الرحيم بأبنائه معالى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى على مشاركته الفعالة!! لرفع المعاناة عن كاهل الزملاء المرضى وإعانتهم ماديا. كذلك رعايته لأسر الزملاء الذين انتقلوا إلى جوار ربهم ماديا واجتماعيا.. نود أن نعرب لسيادتكم عن خالص شكرنا وعظيم امتناننا على ما قدمتموه من رعاية لأسر هؤلاء الضحايا.

(مدير المديرية)

* * * * *

والآن.. هل نبكى من هذا الخطاب أم نضحك عليه؟!

أما الضحك، فلأنه يذكرنا بتلك النكتة التراثية عن فيل السلطان الذى عاث فى أراضى الفلاحين فسادا وحطم الزراعات.. فهاج العامة وقرروا التظاهر والتوجه للسلطان.. للاحتجاج على تدمير هذا الفيل لزراعاتهم (فى إحدى الروايات أنه كان جملا وليس فيلا) وعين القوم فصيحا لهم كى يعرض شكواهم.. وهم من ورائه.. وكلما تقدم الركب فى اتجاه قصر السلطان. دب الخوف فى قلب البعض.. وتراجع البعض إلى الوراء عائدين من حيث أتوا.. وعندما وصل الركب إلى قصر السلطان نظر زعيم القوم الفصيح خلفه فلم يجد أحدا.. وهنا خرج السلطان إليه وقال له ماذا تريد؟! فقال له الزعيم: لقد جئت لأرفع لسيادتكم طلبا شعبيا.. إن فيل سيادتكم يشكو الوحدة.. ولا يمكن أن تتركه بلا زوجة.. ونحن نطالب باستقدام أنثى ليتزوجها وليرعا معا فى حقولنا..(!!).

* * * * *

واليوم فإن مدير الزراعة الذى كان من المفترض أن يقود العاملين بالزراعة لمسيرة إلى السيد الوزير.. احتجاجا على عملية القتل الجماعى.. والإبادة الجماعية.. إذا به يرسل بمذكرة يشيد فيها بتفانى السيد الوزير وحكمته ورحمته بالعاملين.. ويؤكد أنه لا اعتراض على مشيئة الله.. بالضبط كما يقول الضحية لقاتله قبل أن يتلقى طعنة سكينه (اقتلنى يا سيدى.. فإنها إرادة الله.. ولا اعتراض على إرادة الله)!!، ولكنه مسكين مدير مديرية الزراعة بالشرقية.. هل بإمكانه أن يفعل أكثر من ذلك؟! إنه يحاول الحصول على بعض الإعانات للشهداء والمرضى!! وهنا لابد أن نشير.. إلى أن القتل الفورى قد حدث لأن جرعة المبيدات كانت كبيرة.. ولكن هذا يعنى أن هذه السموم تصل بجرعات أقل إلى كل سكان مصر من خلال ما يأكلونه.. ونحن أمام إبادة جماعية للشعب..

ولعل الكليات العسكرية هى أكثر ما يعرف الحالة الصحية للشعب المصرى من خلال المتقدمين إليها.. كما قال جلال غريب ـ عضو مجلس الشعب السابق ـ فى شهادته أمام المحكمة.

ماذا تريدون أكثر من ذلك؟.. نحن لسنا أمام ٢٣ شهيدا فى الشرقية وعشرات المصابين

بأمراض قاتلة.. بل أمام إصابة أكثر من مليون عامل زراعي.. وأمام تعرض الملايين لذات الأخطار..

نعم إنهم شهداء.. ولكن من القاتل.. غير إسرائيل ويوسف والى.

وتتواصل جرائم إسرائيل:

- ذكرت جريدة الأخبار فى ١/ ٩/ ١٩٩٨ ما يلى: (تقوم إسرائيل بإرسال شحنات دم ملوثة للدول العربية عبر شركتين، إحداهما نمساوية والأخرى سويسرية وذلك بعد حقنها بفيروسات الإيدز والالتهاب الكبدى الوبائى والبلهارسيا).

- فى ١٧/ ٦/ ١٩٩٩..

أعلنت حالة الطوارىء لمواجهة سوسة النخيل الحمراء التى انتشرت بشكل كبير يهدد زراعات النخيل ويضر بمحصول البلح خاصة فى الساحل الشمالي والعريش والإسماعيلية، حيث تسود حالة من السخط بين المزارعين بسبب عجز أجهزة وزارة الزراعة عن حل المشكلة نظرا لأن السوسة لديها مناعة ضد المبيدات ووسائل المكافحة التقليدية.

أكد الخبراء أن الآفة انتقلت إلى مصر عن طريق الفسائل المستوردة من إسرائيل.

(جريدة العربى)

- فى ٩/ ٦/ ١٩٩٩..

تسود حالة من القلق فى أوساط رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الزراعية وشباب الخريجين خاصة بالنوبارية والصالحية وسيناء بسبب ظهور مرض جديد يصيب المحاصيل الزراعية وأهمها الطماطم.

أكدت مصادر بمركز البحوث الزراعية أن هذا المرض يطلق عليه مرض (تشنج واصفرار أوراق الطماطم) وأن مصدره هو إسرائيل (البذور الإسرائيلية).

ويتعرض المغرب لكارثة حقيقية بسبب اعتماده على البذور الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٦ .

(العربى)

* * * * *

ونواصل فى العدد القادم.. مواصلة رسم لوحة الحرب البيولوجية التى تشنها إسرائيل علنا

على مصر.. وبمساعدة يوسف والي.. والذى يتبجح هو وأنصاره فيقولون: إنها سياسة الدولة!!

* * * * *

وأخيرا.. هل نواجه عدوا أخطر من كل الأعداء.. هو الملل؟!.

إن حملتنا تكاد تدخل شهرها الثامن.. بلا توقف.. هل سيصاب القراء والناس بالملل؟!!

العكس صحيح.. فإذا كان بلد ما يتعرض لعدوان مستمر.. فهل سيمل الناس من مقاومة العدوان طالما هو قائم ومستمر؟! العكس صحيح.. لأن الحملة أخذت أبعادا جماهيرية متواصلة.. وأصبحت حديث رجل الشارع فى كل مكان.. كل مصرى له تجربته المرة مع جرائم يوسف والي..

وكما فى حروبنا العسكرية مع إسرائيل التى خلفت شهيدا فى كل أسرة..

فهذه الحرب البيولوجية خلفت شهيدا (حسب مذكرات وزارة الزراعة).. أو جريحا مصابا بمرض عضال.. فى كل أسرة مصرية.. كل فلاح أو مزارع مصرى يعانى مما نكتب عنه.. كل صياد مصرى.. يكتوى بسياسات يوسف والي.. كل العاملين فى حقل الثروة الحيوانية.. كل العاملين فى مجال الصحة..

هل يمكن أن نترك كل هذه المجالات التى تشمل حياة المصريين جميعا، وننشغل بشىء آخر..

إننا نتعرض لعدوان سافر.. فى كل بيت.. وفى كل غرفة.. وفى كل مطبخ.. وقذائف العدو المسمومة.. كامنة فى كل ثمرة.. من ثمار الخضار والفاكهة.. إننا محاصرون بأكثر من كل الحصارات العسكرية.

إننا نعانى من استهزاء الأعداء بنا.. فنحن ندعو لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية.. بينما أمريكا وإسرائيل موجودتان فى كل بيت.. وفى كل فم.. من خلال القمح الأمريكى والذرة الصفراء المهندسة وراثيا فى كل رغيف.. وكذلك من خلال طبق السلطة.. والفواكه.. والخضار.. والبطاطس (المنتجة بالبذور الإسرائيلية) أرأيتم كيف خدعونا .. واحتلوا كل منازلنا..

والآن نحن نأكل السم.. ولا نستطيع أن نرفع شعار قاطعوا: رغيف الخبز.. قاطعوا الفاكهة والخضار!!.

هل لاحظتم حجم الكارثة التى وصلنا إليها؟..

هل لاحظتم لماذا نستمر فى حملتنا.. حتى النصر أو الشهادة؟

وليس فقط تحت شعار «حتى النصر أو الزنزانة».

* * * * *

والانتصار مؤكد ـ بإذن الله ـ لأنها ليست قضية فرد أو جريدة أو صحفى أو حزب.. إنها قضية أمة.. وغير صحيح أن الشعب المصرى سيقبل الذبح صامتا كالشياه.. ولكنه يتريث وينتظر قرارا قريبا ـ بعد كل ما نشر ـ من القيادة السياسية.

أما نحن فى جريدة «الشعب» فبإذن الله لن نغير شهادتنا عندما نصل إلى باب قصر السلطان.. حتى لو وقفنا وحدنا ونظرنا خلفنا.. ورأينا كل القوم قد عادوا من حيث أتوا..

وسنقول للسلطان أحبس الفيل.. أو اعدمه.. ولن نقول له إننا نطالب له بزوجة..

وليفعل بنا السلطان ما يريد..

لأن الله ـ فى الأصل ـ هو الذى يفعل ما يريد.

من ينقذ شعب مصر من جرائمه؟

■ والى يروج سلعا غذائية.. مخاطرها أشد من الدمار الذى تخلفه القنبلة النووية.

٢٥٪ من المصريات مصابات بالعقم.

٦ ملايين مصرى مصابون بالكبد.

١٧٪ معدل الزيادة فى الإصابة بالسرطان.

٤٠٪ معدل الزيادة فى الإصابة الفشل الكلوى.

مليون ونصف مليون طفل معاقون ذهنيا.

٥٠٪ من شباب مصر يعانى من الأنيميا.

■ والى يتحدى الجنزورى ويتجاهل لجنة مراقبة نقل التكنولوجيا من الخارج.

■ يريد أن يدخل عالم الهندسة الوراثية بمعهد لايوجد به إلا ثلاثة مختصين!!

■ كل العالم ضد السلع الأمريكية التى يروجها والى فى مصر.

■ هكذا يهيمن اليهود على لعبة الهندسة الوراثية.

■ الهندسة الوراثية تؤدى إلى سيطرة أمريكا على غذاء العالم الجنوبى.

■ أوروبا تحظر الذرة الأمريكية ووالى يدخلها إلى مصر!

■ الهندسة الوراثية = سرطان.. انهيار نظام المناعة.. تسمم.

جريدة «الشعب» ٢٥ مايو ١٩٩٩.

إننا نطالب بالحجر الفورى على يوسف والى.. والتحفظ عليه فى مكان أمين.. ومنعه من التصرف.. وإصدار القرارات.. لحين النظر فى أمر الوظائف التى يحتلها.

إن كل دقيقة جديدة تمر.. ويوسف والى فى موقعه.. معناها مزيد من الإصابات المميتة لآلاف وملايين المصريين.. إنه أشبه بالطلاب الملتاثين فى الولايات المتحدة الذين يفتحون النار على زملائهم الأبرياء دون سبب عقلانى ظاهر.. ويوسف والى يفتح النيران على ملايين الشعب المصرى منذ سنوات.. وهو حتى هذه اللحظة عاجز عن الدفاع عن نفسه بأى بيان «علمى» أو«مفبرك» عن جرائمه فى تخريب الزراعة عن طريق الإسرائيليين.. وعلى رأسها انتشار أخطر الأمراض بصورة وبائية فى البلاد.. وعلى رأسها السرطان والفشل الكلوى.. والعقم والتخلف الذهنى.

ولأن حملة« الشعب» وضعت ظهره إلى الحائط.. فهو لا يملك إلا السير فى طريقه الآثم.. وينتقل من الشر إلى ما هو أشر منه.. هو فى حالة المتهم بالقتل الذى ضبط متلبسا..

فلا يملك إلا أن يفرغ ما تبقى فى مسدسه على رجال الشرطة الذين جاءوا لإلقاء القبض عليه.. قائلا لنفسه: اللى يقتل واحد.. يقتل مائة.. يعنى هم حيشنقونى ١٠٠ مرة!!.

إن الحالة النفسية الراهنة ليوسف والى.. تجعله يندفع إلى مزيد من القرارات والأعمال الضارة بالوطن وصحة الشعب.. وهو بدلا من أن يتوارى.. يواصل طريقه.. ففى حفل احتفال إسرائيل بعيد تأسيسها يوم ١٥ من مايو(وهو بالمناسبة نفس تاريخ بدء محاكمتنا.. ويالها من صدفة!!) وقف فى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة يتلقى التهنئة بجوار السفير الإسرائيلى!! وليس هذا هو المهم.. فقد اختار يوسف والى منذ زمن أين يقف؟! ولكن الأخطر هو اندفاعه إلى مرحلة أعلى فى محاربة الشعب المصرى.. بإعلانه عن بيع ذرة أمريكية مهندسة وراثيا فى الأسواق المصرية قريبا.. ومحاولته بالتعاون مع السفير الأمريكى توريط رئيس الجمهورية للقيام بجولة فى شركات الغذاء الأمريكية التى تعمل بالهندسة الوراثية خلال زيارته المقبلة إلى

واشنطن.. حتى يكون ذلك غطاء ليوسف والى لعقد مزيد من الاتفاقات لإغراق مصر بالألبان الأمريكية المعاملة وراثيا.. وزيادة الصادرات الأمريكية من الماشية والدواجن إلى مصر.

وقد بدأت« الشعب» منذ عدة شهور تصعيد حملتها ضد جرائم والى فى هذا المجال: مجال الهندسة الوراثية.. تحسبا لهذه التطورات.. وها هى الأيام تمضى سريعا لتكشف انعدام الضمير لدى سيادته..

والهندسة الوراثية فى المجال الزراعي.. تحولت إلى معركة دولية كبرى ضد الشركات الاحتكارية الأمريكية التى تهيمن عليها.. والتى تتولاها بشكل خاص عناصر يهودية.. ونحن لا ندعو إلى الخوف من التطورات العلمية.. ولكننا ندعو إلى الحذر والى ضرورة امتلاك أسباب البحث والتقدير.. قبل أن نكون لعبة فى أيدى الشركات الأمريكية.. التى لا تستهدف إلا الأرباح الطائلة.. وتدمير الزراعات فى بلدان العالم الجنوبى.

يصف وزير البيئة الفرنسى السابق عملية تلاعب الهندسة الوراثية فى المحاصيل الزراعية بأنه« أخطر فى آثاره على الإنسان والبيئة من الدمار الذى تخلفه القنبلة النووية»!! ولكن والى وبالاعتماد على ضابط الأمان الحيوى ابن شقيقه.. ولجنة الأمان التى يرأسها.. لا يهمه أن يتعرض الشعب المصرى لقنبلة نووية!! ومن المفترض أن يكون أى مسئول فى موقع يوسف والى حريصا على الوطن والشعب.. ولا يندفع بالبلاد إلى هذا المنزلق الخطر.. دون أوسع تشاور مع العلماء الوطنيين.. ومع كل مؤسسات الدولة.. ولكن والى ـ ومنذ سنوات ـ حول قضية إدخال السلع المهندسة وراثيا إلى قضية شخصية يستميت من أجل تحقيقها.. بكل شتى أنواع التلاعب.. ودخل فى لعبة(القطة والفأر) مع مختلف أجهزة الدولة.. وعلى رأسها وزارة الصحة.. التى سبق وأن أصدرت قرارا بمنع دخول السلع المهندسة وراثيا.. ولكنه تحايل فى المذكرة التفسيرية ليفرغ القرار من مضمونه.. وعقد مؤخرا مؤتمرا بالتعاون مع جامعات أمريكية لفرض هذا الموضوع.. وقبل ذلك بدأ التعاون مع إسرائيل فى مجال الهندسة الوراثية!

الهندسة الوراثية باختصار.. تعتمد على التلاعب فى الجينات الطبيعية للنباتات.. بهدف الإكثار من مستوى الإنتاج.. وهناك مناقشة عالمية حول المخاطر الرهيبة لهذا الاتجاه على البيئة وعلى صحة الإنسان.. لم تحسم بعد.. وليس من مصلحة مصر أن تدخل كالأطرش فى الزفة فى هذا المجال.. ومن موقع المستهلك والمستورد.. قبل أن تشارك فى هذه المناقشة العالمية..

خاصة وأن بها مجموعة من أكبر علماء العالم فى هذا المجال.. ولكنهم بالطبع مستبعدون من قبل السيد «والى».

والمطبوعات الصادرة من الأمم المتحدة تنشر وجهات النظر المتعارضة ولا تحسم موقفا نهائيا.. وبالإضافة لذلك عندما عقد مؤتمر دولى حول هذا الموضوع وقف كل العالم ضد الولايات المتحدة.. وكان رأى كل العالم هو التحفظ على استيراد السلع الزراعية المهندسة وراثيا نظرا لجدية البحوث العلمية التى تشدد على مخاطرها.. بينما وقفت أمريكا ومعها ٤ دول أخرى ضد هذا التوجه.. لأن هذه الدول من كبار منتجي الحبوب.. وستخسر أمريكا وحدها من جراء هذا الموقف الدولى صادرات بزهاء ٥٠ مليار دولار سنويا.

المعركة إذن عالمية.. بين كل العالم بما فى ذلك أوروبا.. وبين أمريكا وبعض توابعها (استراليا ـ كندا ـ شيلى ـ الأرجنتين).. وهو ما يؤكد أن المصالح المالية والتجارية هى التى تتحكم فى الموقف الأمريكى.

وليس من مصلحة مصر أن تلج فى هذا المنعطف.. وهى غير مسلحة إلا بلجنة أمان حيوى تابعة ليوسف والى.. وليس لدى سيادته إلا معهد بحوث الهندسة الوراثية الزراعية الذى أنشئ بأموال أمريكية ويضم ٤٠ باحثا.. لا يوجد من بينهم إلا ٣ فقط يحملون الدرجات العلمية فى هذا المجال(أليس هذا هو التهريج بعينه. ياسيادة الرئيس؟!).

أما لجنة الأمان الحيوى التى شكلت عام ١٩٩٥ والمختصة بضمان سلامة أى سلعة مهندسة وراثيا تدخل إلى البلاد.. فهى حتى أغسطس ١٩٩٧ لم تجتمع إلا مرتين!

وبهذه الأسلحة المثلومة يريد الوالى أن يغرق البلاد بالذرة والألبان الأمريكية المهندسة وراثيا.. صحيح(اللى اختشوا ماتوا).. لن تجد فى هذا المعهد.. ولا تلك اللجنة.. العالم المصرى الجليل طلعت الإبراشى.. ولكن ستجد ابن شقيق والى.. وتجد أناسا لا تمت تخصصاتهم بصلة إلى الهندسة الوراثية!

د. محمد طلعت الإبراشى.. تعرفنا على آرائه فى هذا المجال من خلال حديث أجرى معه بجريدة الشعب.. ولكن من هو طلعت الإبراشى؟!

ستجد اسمه فى موسوعة (٥٠٠ قائد مؤثر على البشرية).. حصل على جائزة نورث كارولينا« إنجاز القرن العشرين».. وحصل على جائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٨٣ وجائزة من جامعة كامبريدج خلال ١٩٩٥ .. وتعلم على يديه علماء من مختلف دول أوروبا.

لا أريد أن أفصل فى إنجازات الرجل.. وهو من كبار علماء العالم فى مجال العلوم المتصلة بالزراعة حتى لا نخرج عن الموضوع.. ولكنها مناسبة لكى نقول.. إن المسئول الذى يتجاهل مثل هؤلاء العلماء.. ثم يتخصص في الدعاية للتكنولوچيا الإسرائيلية.. يكون مسئولا مغرضا سيئ النية وفاقدا للوطنية.

المهم أن د. طلعت الإبراشي من خلال عمله وعلمه اكتشف جرائم الهندسة الوراثية.. وأنشأ مع ١٨ عالما دوليا من مختلف أنحاء العالم رابطة لكشف المؤامرات العلمية الدولية..

ويؤكد د. الإبراشي أن هناك دراسات لا حصر لها تربط بين المبيدات والعقم الجنسي(٢٥٪ من المصريات مصابات بالعقم، وأمراض السرطان (تتزايد معدلات الإصابة فى مصر بواقع ١٧٪ سنويا) والكلى (تتزايد معدلات الإصابة بالفشل الكلوى بنسبة ٤٠٪ سنويا) والكبد (١٠٪ من المصريين مصابون بأمراض فى الكبد) وتشوه الأجنة والتخلف العقلي(تقول منظمة الصحة إن مليونا ونصف مليون طفل مصرى معاقون ذهنيا)..

ويقول الإبراشي إن صاحب فكرة الهندسة الوراثية هو وليام جاعود(أمريكي يهودى) تولى فى الستينيات رئاسة وكالة المساعدات الأمريكية، ثم تبنت الفكرة مؤسسة روكفلر وهى مؤسسة يهودية معروفة ساهمت مع وكالة المساعدات الأمريكية فى إنشاء مركزين، أحدهما لأبحاث الأرز فى الفلبين(ايدى) والثانى للقمح فى المكسيك.. والذى تغير اسمه من روكفلر إلى (سيميت) حتى لا يخطر ببال أحد علاقة هذه المشروعات بالصهيونية العالمية.

وفى سنة ١٩٧١ أنشئت مجموعة استشارية تضم ٣٠ عضوا أغلبهم من اليهود للإشراف على تلك المراكز التى وصل عددها إلى ١٨ مركزا فى مختلف أنحاء العالم، وارتبطت هذه المراكز ماديا بالبنك والصندوق الدوليين.

وعن طريق هذه المراكز تم تدمير زراعة الأرز فى جنوب شرق آسيا، وانهارت زراعة القمح فى البلاد التى أخذت بسلالة القمح المكسيكى (ومن بينها مصر).. وتم تدمير زراعة قصب السكر فى منطقة الكاريبى.. كذلك تم تدمير حزام الذرة الأفريقى العريض.. الأمر الذى فتح الطريق أمام المجاعات فى أفريقيا.

أما اليهودى (نورمان بورلوج) رئيس الفريق البحثى الذى تسبب فى دمار قمح المكسيك، فقد حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٠ !!

بل تم اختياره رئيسا للجنة الدولية لجائزة الغذاء العالمى، حيث أخذ فى توزيع الجوائز على رؤساء المراكز التى ساهمت فى تدمير المحاصيل فى بلدان العالم الثالث.

ويشير د. الإبراشي بمرارة إلي القطن طويل التيلة في مصر.. بنفس ا طريقة تم إدخال أصناف جديدة من القطن، وقيل إن القطن المصرى يستغرق فى الأرض ٩ شهور، لماذا لا ندخل صنفا جديدا متوسط التيلة لا يستغرق سوى ٦ أشهر فقط ونوفر الأرض لزراعات أخرى؟ وهكذا انتهت أسطورة القطن المصرى، والآن يزرع القطن طويل التيلة فى صحراء النقب بإسرائيل والولايات المتحدة!!

والهندسة الوراثية على مستوى العالم سوف تؤدى إلى كارثة لأن دول العالم الثالث الفقيرة لا تملك بنوكا للتقاوى وهى مكلفة جدا، وبالتالى فإن الأصناف الوطنية التى حدث لها انتخاب طبيعي على مدى ملايين السنين واستطاعت مقاومة الأمراض، هذه الأصناف تموت نهائيا وتحل محلها أصناف ضعيفة أو مريضة.. تعطى فى البداية إنتاجية عالية ثم لا تلبث أن تنهار، وإذا أرادت هذه الدول إنتاجا حقيقيا فعليها أن تشترى تقاوى جديدة كل عام من الشركات الدولية، وهذه البذور لن تعطى إنتاجية إلا إذا أخذت معها أصنافا معينة من الأسمدة وأصنافا من المبيدات وربما ماكينات، ناهيك عن التبعية السياسية والتلويح بسلاح التجويع.

ويضيف: كل الدول المتقدمة أصدرت قوانين أمان تتعلق بأبحاث الهندسة الوراثية، هذه القوانين تحرم بصورة قطعية إجراء أية تطبيقات عملية خارج حدود المعمل، لأنهم يعلمون جيدا أن أى تغيير فى الجينات الوراثية سوف يكون على حساب صفات أخرى موجودة، لكن تلك الشركات العملاقة لا تنقصها الحيلة فتستخدم أراضى وحيوانات بلدان العالم الثالث، كما حدث فى كينيا، حيث تم حقن الأبقار بجين خاص لزيادة إدرار اللبن، وهذا ما حدث بالفعل، ولكن بعد شهرين ماتت جميع الأبقار.

ويؤكد د. الإبراشي: أنا لست ضد الهندسة الوراثية كعلم ولكنه مازال عالما موحشا مجهولا، نتائجه ربما لا تظهر إلا بعد أجيال.. ولابد لشعوب العالم الثالث من الإسراع فى إصدار قوانين الأمان البيوتكنولوجى، ولابد أيضا أن تحارب ضد أى عدوان على مفرداتها الطبيعية: الإنسان، النبات، الحيوان، البيئة بأكملها، لقد جمعت المؤسسات العلمية والشركات العملاقة أنسجة للنباتات والمحاصيل والأشجار الأصلية وتحتفظ بها فى بنوك للأنسجة مثلما احتفظت بالبذور فى بنوك خاصة، فلو حدث بعد ذلك أى تدخل فى التركيب الوراثى لأى

نبات مثلا وحدث مالا تحمد عقباه، فنحن فقط الخاسرون، نحن دول العالم الثالث، أما هم فيملكون الأصل (حديث لمجلة أكتوبر ١٩٩٦/١/٧).

أين هذا التصور العلمى.. الشامل.. الوطنى.. من عبث والى الذى يخضع لمطالب أمريكا واسرائيل.. وينفذها بلا كلل أو ملل.. وبلا ضمير!!

ماذا يحدث فى العالم حول الهندسة الوراثية؟!

هذه مجرد أمثلة:

- أصدرت مؤسسة بحوث العلوم والتكنولوجيا والبيئة بالهند تقريرا أكدت فيه أن فول الصويا المعالج بالهندسة الوراثية.. والذى تستورده الهند من الولايات المتحدة فى إطار برنامج مساعدات.. ضار بصحة الأطفال ورفضت بقية دول العالم استيراده.
- فى لندن وباريس وجنيف قامت قيامة الرأى العام بسبب« أطعمة فرانكشتاين» المعدلة جينيا، حيث اندلعت المظاهرات تطالب الحكومات الأوروبية بوضع قيود على استخدام المنتجات المعدلة بالهندسة الوراثية خوفا من أضرارها على الإنسان.

  وتحظر أوروبا استيراد هذه المنتجات من أمريكا.
- فى هولندا أثبتت دراسة علمية أن الأطعمة المعدلة جينيا تمثل خطرا على صحة الإنسان، لأن الجينات المقاومة للمضادات الحيوية الموجودة فى هذه الأطعمة تتسبب فى وجود بكتيريا داخل الأمعاء لا يمكن القضاء عليها بأقوى الأدوية.
- فى بريطانيا يرفض ٦١٪ من المستهلكين شراء الأطعمة المعدلة وراثيا، وجاء رأى الأمير تشارلز موافقا لموقف الرأى العام البريطانى، حيث أعلن معارضته لهذه الأطعمة فهو يعتبر التدخل الجينى فى الأطعمة ما هو إلا عبث بالطبيعة.
- وذهب الفاتيكان وعلماء الأخلاق إلى نفس الموقف، حيث أعلن ممثل البابا فى منظمة «الفاو» التابعة للأمم المتحدة أن البابا يرى أن التلاعب بالجينات تدخل فى الشئون الإلهية.
- ٨٠٪ من الألمان يرفضون شراء أطعمة« فرانكشتاين» وهو الاسم الذى أطلق على الأغذية المعدلة بالهندسة الوراثية، وذلك تشبها بالأسطورة التى تقول(إن عالما صنع وحشا أسماه فرانكشتاين ولم يستطع السيطرة عليه).

- وفى فرنسا اضطرت الحكومة إلى وقف بيع بعض الأطعمة المعدلة جينيا بناء على رفض المستهلكين لطرحها فى الأسواق.
- فقدت أمريكا صفقة ذرة بـ ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ مع أسبانيا لأن الاتحاد الأوروبى لم يحدد بعد شروط التعامل مع المنتجات المعدلة أو المصممة جينيا.
- أثارت أبحاث العالم(أرباد بوزتاى) ضجة عالمية حين أكدت خطورة الأغذية المهندسة وراثيا على جهاز المناعة وبعض أعضاء الجسم.. وتفاقم الخوف عندما أيد كلامه العالم(رونالد فينان) وقطع بأنها قد تزيد من نسبة إصابة الإنسان بالسرطان.

ومن الناحية العلمية، فإن خطورة الهندسة الوراثية تنبع من أن معظم المورثات المستخدمة فى الأغذية يتم استنباطها من بعض الطفيليات والفيروسات ذات القدرة على غزو خلايا الإنسان وتدميرها، كما أثبتت بعض الأبحاث أنها تسبب الحساسية وحالات التسمم الجزئى وتعزز مقاومة الجراثيم للمضادات الحيوية فى الجسم.

- دعت مجلة نيتشر العلمية البريطانية الرصينة إلى تجميد الإنتاج التجارى للنباتات المعدلة وراثيا حتى يتم درس الموضوع.
- ويشير الزميل محمد فتحى فى موضوع قيم بمجلة« المصور» إلى مثال بالغ الخطورة على تلاعب الشركات الأمريكية بالهندسة الوراثية لتحقيق أرباح خرافية فى ظل احتكار محكم.. المزارع الذى يريد إنتاجا وفيرا يتجه إلى شركة مونسانتو ـ أكبر شركة أمريكية فى مجال الهندسة الوراثية والبذور غالية الثمن ـ ويطمع المزارع أن يعاود استخدام البذور التى تنتج عن زراعته، لكن الشركة الأمريكية كانت تشترط على الشارى فى عقد الشراء عدم معاودة استخدام البذور وكان يوقع على ذلك.

وإن ظل على حاجته للمحصول الوفير المميز فى العام التالى فعليه اللجوء لنفس الشركة ودفع القيمة الإضافية فى الثمن المرتفع، لأن الشركات تملك براءة حق الملكية الفكرية، منذ أن سجلت البذرة المعدلة وراثيا، وأصبحت مالكة الحق للتحكم فيها. وبالطبع كان من الصعب على الشركة متابعة تنفيذ الاتفاق إياه وهنا تفتق ذهن الشركة عن حل جهنمى.

كانت شركتان من الشركات العاملة فى حقل التكنولوجيا الحيوية قد توصلتا بدعم من وزارة الزراعة الأمريكية إلى إنتاج مورث يستخدم فى تكنولوجيا هدفها الإصابة بالعقم!! وحين

يجرى إدخال هذا المورث في المادة الوراثية للمحصول المعنى يصاب بالعقم حين يصل إلى مرحلة تكوين البذور، وبالتالى تستحيل زراعة هذه البذور، وبالطبع حصلت الشركتان المعنيتان على براءة تعطيهما حق التحكم في استخدام هذا المورث.

هنا تفتق ذهن مونسانتو عن مخططها الجهنمي: عرضت شراء الحقوق الخاصة بتكنولوجيا العقم بمليار دولار - مع عرض لشراء « دلتا» إحدى الشركتين المصنعتين - وتم قبول عرضها للتو، وأعلنت عن عزمها إدخال المورث في البذور المعدلة وراثيا التى تبيعها، وبذلك توفر على نفسها « وجع الدماغ» وإن حاول أى فلاح معاودة استخدام البذور يضيع عليه المحصول، وتضمن بذلك أن يأتيها من يريد صاغرا ويدفع ما تريد.

ومنذ حصول المعنيين على براءة مورث تكنولوجيا العقم أطلقت عليه منظمة« جرين بيس» اسم المدمر وخرجت بسيناريو يرى أن غبار الطلع الناتج عن المحاصيل الحاملة للمدمر يمكن أن يتحرك مع الريح كسحابة سامة، وأن التزاوج الذى يمكن أن يحدث بينه وبين المحاصيل العادية الأخرى وبينه وبين النباتات البرية سيؤدى إلى إصابتها جميعا بالعقم، مما سيقضى على الحياة في كوكب الأرض تماما. وشنت «جرين بيس» حربا شعواء على المدمر مطالبة المعنيين في كل مكان بإرسال احتجاجات إلى إدارة الزراعة الأمريكية.

ورغم أن هناك ثغرات علمية كثيرة فى سيناريو قيام القيامة المتمثلة فى العقم الشامل لعالم النبات، فإن مونسانتو وجدت نفسها في موقف لا تحسد عليه أمام الرأى العام، فالتكنولوجيا ممتازة من حيث آفاق التسويق، لكنها بالمعايير الاجتماعية تكنولوجيا مريضة، ناهيك عن أنها أخذت على عاتقها البت فى قضية من يتحكم فى بذور الحياة..

مازالت أمامى أكوام من المعلومات.. ولست الآن بصدد إجراء بحث علمى.. الموضوع باختصار أن هذا المجال شائك.. وقد تكون له فوائده (فى مجال الأدوية. ومقاومة الحشرات).. وله مضاره..وهو أشبه باللعب بالنار.. أو بإطلاق (جن من القمقم) دون القدرة على التحكم فيه.

وهو علم يمكن أن يستخدم فى الخير أو فى الشر.. وهذه هى أهمية أن يتصدى له علماء مسلمون ومتدينون ووطنيون، فى ظل الآية الكريمة ﴿لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾، والآية التى تقول على لسان الشيطان ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ ثم تتابع الآية ﴿ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾.

ولا يمكن الولوج لهذا المجال من باب المتلقى من أشرار العالم.. لابد من الاعتماد على علمائنا الأفذاذ أولا وأخيرا.. وفى إطار مبادئنا العقائدية.

* * * * *

ولكن هل حقا نقيم الدنيا ولا نقعدها.. بسبب صفقة ذرة من أمريكا.. واحتمال تدفق الألبان من أمريكا.. طبعا هذه ستكون السابقة الأولى وبعدها الطوفان.. ونحن نقول السابقة الأولى في المجال الرسمي.. ولكن حقيقة فإن يوسف والى أغرق البلاد فعلا بالهندسة الوراثية من خلال المبيدات والتقاوى والبذور الإسرائيلية المعاملة وراثيا.. التى أحدثت كل هذه الكوارث فى المجال الزراعى.. أما السرطانات والفشل الكلوى.. واجهاض النساء.. وعقمهن.. فقد تحولت فى بلادنا إلى أمراض وبائية أشبه بالإنفلونزا.

قبل مجئ والى لوزارة الزراعة.. كانت تمر سنوات قبل أن نسمع عن مصاب واحد من أهلنا أو معارفنا بالسرطان.. أما الآن فيمكن لكل أسرة أن تعدد حالات السرطان فيها.. وفى معارفها.. وكيف تتلقى هذا النبأ على فترات جد متقاربة لا تتجاوز أسابيع.. فى الريف والمدن على السواء.

فى ٢٥/ ١٩٩٧/٧ نشرت صحيفة محامى يوسف والى «الوفد» أن أساتذة النبات والوراثة بجامعة الإسكندرية كشفوا عن مفاجأة فى قضية شحنات القمح المستوردة من الولايات المتحدة. أكد د. نوح سليمان صبرة ـ أستاذ الوراثة بكلية زراعة الإسكندرية ـ إمكانية إصابة جينات القمح المعاملة وراثيا بأمراض التقزم والاختلال الإشعاعى والهرمونى بسبب عدم التحكم فى نسب المواد الكيماوية ومعاملات الإشعاع. وحذر نوح من خطورة التأثير الضار لجينات قمح الهندسة الوراثية، ذلك أن بروتين هذه الجينات يصيب الإنسان أو الحيوان بأمراض سرطانية كما يحدث تغييرات وتشوهات خلقية فى أعضاء وأنسجة الجسم، وأن التأثير الأكبر يحدث عند إستخدام بذور هذا القمح فى الزراعة. وأشار إلى ضرورة حظر استيراد أى شحنات تأكد بالتحليل المعملى أنها معدلة وراثيا، وطالب بإعدامها فى حالة وصولها إلى الموانئ المصرية.. وأكد نفس المعنى د.محمد عبد المقصود أستاذ علم النبات بكلية علوم الإسكندرية.. وهكذا فإن محاولات إدخال سلع غذائية معدلة بالهندسة الوراثية من أمريكا لم تتوقف خلال السنوات الماضية.. أما عن إسرائيل فحدث ولا حرج.. وهذا ما سنزيده تفصيلا فى العدد القادم..

* * * * *

والآن نقول.. لقد نشر فى الصحف أن د. الجنزورى أسس لجنة عليا تابعة لمجلس الوزراء لمراقبة إدخال هذه التكنولوجيا.. والآن فإن يوسف والى يتحدى الجنزورى.. ويصدر قرارا من لجنة الأمان الحيوى (الملاكى) بإدخال الذرة الأمريكية المهندسة وراثيا لأسواق مصر.. ويعلن عن ذلك فى الصحف.. إنه يلقى القفاز فى وجه رئيس الوزراء.. ويعلن على الملأ أنه دولة داخل دولة.. والراجل يقرب منه..

إلى القيادة السياسية.. إلى رئيس الوزراء.. إن هيبة الدولة فى الميزان.. وكل يوم يمر.. مع استمرار هذا الوالى.. يعنى مزيدا من الضحايا.. ومزيدا من هتك أسرار الأمن القومى.. وفتح أبواب حصون الوطن.. كما حدث فى بعض موانئ الشام خلال الحملات الصليبية.. وحيث دخل الأعداء أهم الحصون.. لأن بعض حراس هذه الحصون فتحوا لهم الأبواب!!.

لا تنتظروا مذبحة.. كمذبحة الأقصر.. فوالى يدير بالفعل ـ ومنذ زمن ـ أكبر عملية قتل جماعى بطئ فى تاريخ مصر.

ولسوف تسألون!

والى يتحدى مؤسسات الدولة ويصر على استيراد سلع الهندسة الوراثية

■ نطالب بقرار سيادى يوقف استيراد السلع المهندسة وراثيا من أمريكا وإسرائيل.

■ تريبتوفان المعدل وراثيا أدى إلى مقتل ٣٧ ، ١٥٠٠ حالة شلل ، ٥ آلاف حالة عجز مؤقت.

■ الهندسة الوراثية:

سموم ـ حساسية ـ تلويث للبيئة ـ تقليل القيمة الغذائية ـ إبطال مفعول المضادات الحيوية ـ تهديد المحاصيل بالانهيار الشامل.

■ الهندسة: جينات السمك فى الطماطم ـ والبكتيريا فى القمح ـ والفيروسات فى القرع!

■ التلوث الجينى أسوأ من التلوث الكيميائى أو النووى .. فهو لا علاج له.

جريدة «الشعب» ١ يونيو ١٩٩٩.

ما يحدث فى بلادنا شىء لا يصدقه عقل ؟!

فقد كشفنا فى الأعداد القليلة الماضية كيف تلاعب يوسف والى لإجهاض قرار وزير الصحة بمنع دخول السلع الغذائية المهندسة وراثيا.. بإقرار مذكرة تفسيرية تلغى مغزى القرار.. وكيف أنه أسس لجنة ملاكى (اسمها لجنة الأمان الحيوى) لتمرير قرارات إدخال هذه السلع المشبوهة.. وتجاهل اللجنة التى شكلها رئيس الوزراء لمراقبة نقل التكنولوجيا من الخارج .

والحقيقة أنه لا يوسف والى.. ولا وزير الصحة.. ولا رئيس الجمهورية ذات نفسه.. يملك هذا الحق.. هذا قرار استراتيجى يتطلب إصدار تشريع (إذا كان عندنا برلمان أصلا!!) .. بعد دراسة علمية متأنية وعلنية من العلماء الوطنيين.. وفى ظل ضمانات محكمة..

كيف يمكن أن نفسر بحسن نية إصرار والى.. على مخادعة الدولة بكل أجهزتها .. وتحدى الشعب المصرى والازدراء لمؤسساته .. بالإعلان عن عزمه التوسع فى استيراد السلع المهندسة وراثيا.. والمطلوب مننا نحن أبناء الشعب أن نقبل هذه الاستهانة.. وأن نموت صامتين.

وأنا أقولها بأعلى صوت.. لن نسمح لهذه الجريمة أن تمر كما مرت جرائم سابقة.. مهما كان الثمن.. وسنحمّل جميع المسئولين المسئولية عن ذلك.. إذا لم يوقفوا هذا الوزير النائب غير الأمين.. لسنا شعبا من النعاج.. لقد صبرنا كثيرا .. وجاء زمن المقاومة الشعبية.

إن زميلنا صلاح بديوى يكتب عن السموم التى يدخلها والى من إسرائيل وغيرها لقتل شعبنا منذ تسع سنوات.. ففى ٢٧ / ١١ / ١٩٩٠ كتب بديوى فى «الشعب» بصورة موثقة.. وعلى لسان العلماء المصريين.. إن الأسواق مغمورة سنويا بـ ٢٥ ألف كيلو جرام من الهرمونات النباتية.. القادرة على تشويه الأجنة والإصابة بالسرطان ـ ٨٠٪ من زراع الفاكهة والخضر يستخدمون الهرمونات القاتلة. الخبراء يؤكدون خطورة الهرمونات والفاو تحذر والحكومة تلغى دور الرقابة.

الآن تقولون إن صوتنا قد أصبح عاليا.. نحن صبرنا ٩ سنوات كاملة.. ولا حياة لمن تنادى.. وخلال هذه السنوات أصيب الملايين بالسرطان والفشل الكلوى وشتى الأمراض الفتاكة. وعهدا أمام الله.. فإننا إذ ندعوه أن يغفر لنا تقصيرنا طوال الأعوام الماضية، حيث لم نطور حملتنا الصحفية إلى حملة جماهيرية.. فإننا لن نصمت الآن دقيقة واحدة.. حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا. لا أفهم معنى ممارسة (النهى عن المنكر) بدون ذلك.. لا أفهم أى منكر آخر أكثر إلحاحا الآن.. وقد امتلكنا مئات الصفحات من المستندات التى تؤكد ما نقول.. فإن الصمت بعد ذلك خيانة.

ما الذى يضير والى لو أحال مسئولية إدخال السلع المهندسة وراثيا إلى مجلس الوزراء.. أو مجلس الشعب.. أو.. أو.. لماذا هذا الإصرار والتحدى؟!! فبعد كل ما كشفناه عن مغزى لقاء والى مع السفير الأمريكى.. الذى نشرته الأستاذة/ نهال شكرى محررة صفحة مصر الخضراء المدفوعة الأجر فى أهرام ١ / ٥ / ١٩٩٩ والذى جاء فيه أن السفير الأمريكى طرح خلال اللقاء مع والى إمكانية إدراج تفقد النشاط البحثى والتطبيقى فى إحدى الشركات أو الجهات البحثية المتخصصة فى مجال بحوث التكنولوجيا الحيوية الزراعية (أى الهندسة الوراثية) الأمريكية.. ضمن برنامج زيارة الرئيس مبارك القادمة إلى الولايات المتحدة وتناول د. والى أهمية تطوير التعاون بين مصر و الولايات المتحدة فى المرحلة القادمة فى مجال بحوث التكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية). وقد قرأنا فيما بعد أن السفير الأمريكى التقى مع رئيس الوزراء لبحث جدول أعمال زيارة الرئيس مبارك لأمريكا.. ولم توضح الصحف ما دار فى هذا اللقاء تفصيلا.

ولكن يوسف والى عاد من خلال صفحة نهال شكرى ـ مصر الخضراء ـ إلى ممارسة الضغط على الجنزورى والرئيس مبارك لفرض هذه البنود فى رحلة الرئيس مبارك.. وهذه أول مرة فى تاريخ الدبلوماسية نرى صفحات إعلانية مدفوعة الأجر.. تناقش كيف يجب أن يكون برنامج زيارة رئيس جمهورية مصر لأمريكا.

قولوا لى فى أى بلد فى العالم يحدث هذا؟! أن يقوم نائب رئيس وزراء بمناقشة برنامج زيارة رئيس الجمهورية على صفحات الصحف.. ما هذا الهزل الذى يحدث فى مصر؟! وما هذه الصفاقة.. صفاقة الانحياز لرغبات أمريكا. تقول الأستاذة نهال شكرى.. فى أهرام ٢٩ / ٥ / ١٩٩٩ أن د. يوسف والى التقى مساعد وزير الزراعة الأمريكى حيث طرح الجانب

الأمريكى ترحيب القطاع الزراعى الأمريكى بما طرحه السفير الأمريكى خلال لقائه بالدكتور يوسف والى أن تتضمن زيارة الرئيس مبارك القادمة للولايات المتحدة إحدى المؤسسات العاملة فى مجال التكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية) .

ما هذه الصفاقة؟! والسخافة؟! والاعتداء على السيادة المصرية.. يعنى هل أصبحت هذه الزيارة لمواقع الهندسة الوراثية ركنا من أركان مناسك زيارة أمريكا وإلا فإنها لا تجوز شرعا؟! ولماذا هذا الإلحاح الأمريكى الممجوج.. وكأنه مجرد وسيلة للإعراب عن دعم ومساندة سياسة والى المخربة.

ويتابع الإعلان المنشور المدفوع الأجر بقوله:

(وتناول د. والى فى حديثه: أن تفقد سيادة الرئيس لأحد المعاهد العلمية الأمريكية العاملة فى مجال التكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية) خلال زيارته القادمة للولايات المتحدة سيعطى دفعة قوية للتعاون القائم بين مصر والولايات المتحدة فى هذا المجال الحيوى.. وستجرى دراسة هذا الموضوع مع مساعدى سيادة الرئيس لبحث إمكانية تحقيق ذلك).

هذه وقاحة بالمفهوم الدبلوماسى.. فماذا لو رفض الرئيس مبارك.. هذا الطلب؟ ما معنى هذا الإحراج العلنى له مع دولة عظمى.. ومنذ متى تناقش ترتيبات الزيارات الرسمية فى الصحف يا والى؟

ويضيف والى (إن وزارة الزراعة المصرية أكدت حرصها المتواصل على تطوير علاقات التعاون مع الولايات المتحدة فى جميع مجالات النشاط الزراعى، وفى مقدمتها بحوث الهندسة الوراثية).. «فى مقدمتها» .. وكأنها كلمة لإغاظة الأعادى من أبناء شعب مصر!!

هذا وضع لا يمكن احتماله.. وهذه ممارسات تؤكد أن والى دولة داخل الدولة.. وأن مساندة أمريكا له أصبحت من قبيل اللعب على المكشوف.

* * * * *

ولا يعرف أبناء شعبنا ما يكفى عن الهندسة الوراثية. ولذلك أحاول تقديم جرعة عن ذلك فى كل عدد.. لإدراك حجم ومدى استهتار والى بالشعب المصرى..

وما قلناه فى العدد الماضى عن وصف وزير البيئة الفرنسى آثار الهندسة فى مجال المحاصيل

الزراعية بأنها أخطر من آثار القنبلة النووية.. هذا الكلام يحتاج إلى تفصيل.. وهو ليس كلاما إنشائيا أو أدبيا.

والحقيقة أن والى يقاتل دفاعا عن الهندسة الوراثية لأنه أغرق البلاد بها بالفعل من خلال البذور والتقاوى الإسرائيلية .. وبالأخص فى مجال الفواكه والخضراوات.. وقد كان هذا هو السبب الرئيسى للانتشار الوبائى للسرطان فى بلادنا.. وتوصف، إسرائيل عادة بأنها غول الهندسة الوراثية .. لأنها اندفعت فى هذا المجال لتعويض نقص مساحة الأراضى الزراعية فى فلسطين المحتلة.. ولكنها بدأت تكتشف مضار هذا النوع من الزراعات.. وبالتالى أخذت تركز على تصدير هذه المواد الضارة.. ولكنهم ـ وكما جاء فى صحيفة يديعوت أحرونوت ـ عندما بدأوا فى تصدير الطماطم المهندسة وراثيا لأوروبا.. فإن أوروبا اكتشفتها ورفضتها.. ولم تجد إسرائيل بعد ذلك سوقا بلهاء لمثل هذه السلع إلا السوق المصرية، ولأنه فى مصر يوجد يوسف والى!!

الجريمة وقعت فعلا والإصابات المريرة فى التربة والإنسان والبيئة حدثت.. ولكننا نقاتل لوقفها.. ومنع تصاعدها.. وهذا الوالى يحط من شأن مصر عندما يتحدث عن التكنولوجيا الإسرائيلية. أما فى الهندسة الوراثية فيتظاهر بأنه أبو العريف ويفهم أكثر من أوروبا التى تمنع دخول هذه المحاصيل إلى أسواقها.. وبينما كان والى يحاول تمرير هذه المؤامرة.. وتثبيت أن الهندسة الوراثية أهم مجالات التعاون مع أمريكا! كانت وكالة رويتر (البريطانية) تنقل نبأ عن اجتماع المنتدى الزراعى العالمى فى سانت لويس.. وتحدثت عن تزايد حالة الذعر بين المستهلكين الأوروبيين.. من زيادة منتجات المحاصيل الزراعية المهندسة وراثيا.. وناقشت الندوة مقاومة أوروبا لهذه المحاصيل. وتشير الوكالة إلى أن المسئولين الأمريكيين أعطوا الضوء الأخضر للفلاحين لزراعة المحاصيل المعدلة جينيا، بينما العديد من المستهلكين الأوروبيين يخشون أن تضر بصحة الإنسان والبيئة.

والحقيقة أنها ليست مسألة مستهلكين.. بل علماء..

د. حسن رجب الكاتب بالأخبار يبسط هذه القضية العلمية المعقدة فيقول:

(أنصار الهندسة الوراثية يقولون إنها وحدها الكفيلة بإنتاج كميات وافرة من الأغذية تشبع مليارات الأفواه الجائعة المتزايدة فى الدول النامية، وإنها ستغنينا عن المبيدات الحشرية وتقلل من

اعتمادنا على الأسمدة، وإنها ستجعل المنتجات أطول عمرا.. كل هذا جيد حتى ولو لم يكن سببه أريحية الشركات التى تقوم بالتطوير والإنتاج، وإنما بهدف تعظيم الأرباح خصوصا من الدول النامية التى ستتحول إلى التبعية والعبودية الكاملة لهذه الشركات، التى ستكون المورد الدائم لهذه البذور والتى لا تصلح للإكثار وإعادة الزراعة مثل البذور التقليدية.. ولكن المشكلة أكبر من ذلك بكثير.. المشكلة التى تقض مضجع أوروبا هذه الأيام هى التقارير العلمية التى تحذر من استخدام هذه المنتجات التى تلاعب بها الإنسان، ولا يعرف أحد على وجه اليقين كيف تتطور مستقبليا وهل سنأكل هذا الطعام أم يأكلنا.. وهل ستتحول هذه المنتجات البراقة فى يوم من الأيام إلى طعام فرانكشتاين كما يسمونه الآن فى الغرب؟

وقد يقول قائل: ولكن الهندسة الوراثية ليس فيها جديد وإنما هى امتداد لما مارسه الناس منذ قرون فيما يسمى بالتهجين.. وهذه أكذوبة كبرى.. فالتهجين كان دائما فى إطار النوع نفسه.. أما الهندسة الوراثية فلا تعرف الحدود.. إنها بعد أن توصلت إلى حل رموز الشفرة الجينية ـ وهى واحدة فى كل الكائنات ـ طورت ما يسمى بالمقصات الجينية التى تقوم بقص الأحماض الأمينية (DNA) ثم إعادة لصقها بعد إضافة مكونات وراثية جديدة، منتزعة من أى نوع من الأنواع أو الفصائل .. وهى عملية تشبه عملية التوليف «المونتاج» الذى يتم فى الفيلم السينمائى، بعملية مزج المشاهد المختلفة، التى جرى تصويرها كل على حدة، لتصنع تكوينا جديدا يعتمد على مزاج أو نزوة المخرج و«المونتير» ولا يلحظها المشاهد .. ما يرعب الناس فى أوروبا أن هذه التكنولوجيا لا يزيد عمرها على عشرين عاما ولا يعرف أحد النتائج المحتملة لكسر القاعدة، التى درج عليها البشر بأن التهجين يكون فقط فى إطار النوع وحده.. كما أن أحدا لا يعرف مدى ثبات هذه المكونات واحتمال حدوث طفرات وراثية غير محسوبة فى المنتج نفسه، وفى الإنسان ـ خصوصا الأطفال ـ الذى يأكل هذه المنتجات.. لهذا يرفض غالبية الأوروبيين هذه المنتجات.. إلخ.. إلخ).

«طعام نأكله ـ أم يأكلنا ؟! الأخبار ٢٣ / ٣ / ١٩٩٩».

وكان د. طلعت الإبراشى قد أشار فى حديثه لـ «الشعب» إلى أن الولايات المتحدة حذرة هى نفسها من منتجاتها .. وأن الحبوب المعدلة وراثيا يتم تخصيصها للتصدير!! ولشعوب يتولى أمرهم أمثال والى!

أى أنهم يحولوننا إلى فئران تجارب.. ولعل اهتمامهم بعمل دراسات مسح صحى شكل من أشكال المتابعة لجرائمهم هذه..

ماذا يقول علماء أوروبا وأمريكا المعارضون للهندسة الوراثية وهم أغلبية؟!

الهندسة الوراثية هى تكنولوجيا معملية يستخدمها العلماء لتغيير DNA (الحمض النووى للخلايا) للكائنات الحية.

وDNA هو الشفرة الجينية للخصائص المميزة للكائنات. وتعتمد الكائنات فى وجودها على المعلومات المخزنة فى DNA الخاص بها للقيام بكل العمليات البيوكيميائية: الحياة، النمو. الخصائص المميزة لأى كائن تعتمد على DNA الخاص به. ومكونات DNA لأى كائن تسمى جينات، وهى التى تحدد خصائصه ووظائفه، واكتشف العلماء كثيرا من الإنزيمات التى تغير فى تكوين DNA فى الكائنات الحية. بعض هذه الإنزيمات يمكن أن تقطع و تلصق أجزاء من DNA. وباستخدام هذه الإنزيمات تعلم العلماء أن يقطعوا جينات محددة من الـ DNA مصنعة ومعدلة باستخدام هذه الجينات.

وبهذه المعرفة بدأ العلماء فى تخليق الجينات التى اختاروها، وزرعها فى DNA الكائنات الحية. ويعتقد القائمون بالهندسة الوراثية أن بإمكانهم أن يحسنوا الأغذية التى نأكلها عن هذا الطريق. على سبيل المثال فإن الطماطم حساسة للبرودة، وهذا يقصر من موسم نموها. والسمك ـ من ناحية أخرى ـ يعيش فى المياه الباردة جدا. اكتشف العلماء الجين الخاص الذى يجعل بعض أنواع الأسماك قادرة على مقاومة البرودة.. واستخدموا تكنولوجيا الهندسة الوراثية لزرع هذا الجين «المضاد للبرودة والتجمد» فى الطماطم!!!. وهذا يمكن أن يمد من موسم نمو الطماطم !.

للوهلة الأولى يبدو هذا الأمر مثيرا لبعض الناس.. ولكن بنظرة أعمق فإنه يكشف مخاطر جمة.

ما هى هذه المخاطر؟

تكنولوجيا غامضة:

الهندسة الوراثية تنقل الجينات من كائن لآخر، فيمكن اقتطاع الجين منDNA لكائن.. ولكن عالم الهندسة الوراثية ليس لديه أى فكرة أين أو حتى ما إذا كان الجين سيزرع فى

«DNA» لكائن آخر. فعندما يزرع الجين الجديد فربما يربك وظائف الجينات الأخرى الضرورية لحياة هذا الكائن.

الآثار الجانبية:

الهندسة الوراثية أشبه بإجراء عملية جراحية بالقلب باستخدام جاروف!! العلماء لا يعرفون بدرجة كافية النظم الحيوية لإجراء جراحة «DNA» بدون خلق كائنات مهندسة وراثيا يمكن أن تكون ضارة بالبيئة والصحة. إنهم يقومون بتجارب فى أمور دقيقة جدا تنطوى على قوى هائلة للطبيعة ، بدون معرفة كاملة بالمضاعفات.

انتشار الانهيار المحصولى:

علماء الهندسة الوراثية يستهدفون تحقيق أرباح مالية طائلة من اختراع البذور المهندسة وراثيا.. وهذا يعنى أن الفلاح عندما يزرع هذه البذور فإنها كلها تصبح ذات تكوين جينى مماثل. وكنتيجة لذلك إذا نما أى خطر أو فيروس أو آفة، والتى يمكن أن تهاجم هذا المحصول .. فإن ذلك سيؤدى إلى انهيار شامل للمحصول.

(وهذا ما حدث لدينا فى مصر كثيرا مع استخدام التقاوى والبذور الإسرائيلية).

تهديد إمدادنا الغذائى:

الحشرات والطيور والرياح يمكن أن تنقل البذور المعدلة وراثيا إلى الحقول المجاورة وما خلفها، وبالتالى فإذا نتج عن المزروعات المعدلة وراثيا أى تلوث فإنه سينتقل إلى مختلف الحقول ويلوثها.

مخاطر صحية:

• عدم وجود فترة اختبار أمان كافية:

الهندسة الوراثية تغير الطبيعة الأساسية للغذاء الذى نأكله. إنها تستخدم مواد من كائنات لم تكن أبدا جزءا من الغذاء الإنسانى. وبدون اختبارات طويلة الأجل لا يستطيع أحد أن يعرف إذا كانت هذه الأطعمة آمنة أم لا.

• سموم:

الهندسة الوراثية يمكن أن تسبب طفرات غير متوقعة فى الكائن ويمكن أن تخلق مستويات جديدة وعالية من السموم فى الغذاء.

- **حساسية:**

يمكن أن تؤدى الهندسة الوراثية إلى حالات من الحساسية غير معروفة ولا يمكن التنبؤ بها لدى تناول الأغذية.

وقد أثبتت بعض التجارب أن بعض مستهلكى الأغذية المهندسة وراثيا أصيبوا بأمراض حساسية.

- **تقليل القيمة الغذائية:**

الأغذية المعدلة وراثيا يمكن أن تضلل المستهلك، فيتصور أن السلع طازجة ، فالطماطم التى تبدو مغرية ناصعة الاحمرار يمكن أن تكون منتجة منذ أسابيع عديدة، وبالتالى فقدت كثيرا من قيمتها الغذائية.

- **البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية:**

يستخدم مهندسو الجينات، الجينات المقاومة للمضادات الحيوية لزيادة حصيلة الإنتاج. وهذا يعنى أن المحاصيل تحتوى على جينات قادرة على مقاومة المضادات الحيوية. ويمكن للبكتيريا أن تلتقط هذه الجينات وتصيب الإنسان بالعدوى.. وبالتالى يصبح جسم الإنسان غير قادر على الاستفادة بالمضادات الحيوية.

- **مشكلات لا يمكن تتبعها:**

بدون علامات تجارية توضح طبيعة المنتج فإن الهيئات الصحية تصبح عاجزة عن تتبع المشكلات واقتفاء آثارها حتى المصدر. وهذه بداية انفجار المأساة.

- **الأعراض الجانبية يمكن أن تقتل:**

مات ٣٧ وأصيب ١٥٠٠ شخص بالشلل جزئيا. وأصيب أكثر من ٥ آلاف شخص بالعجز المؤقت، بحالة مرضية تسبب فيها تريبتوفان مصنع من خلال بكتيريا مهندسة وراثيا.

التلوث:

- **زيادة استخدام المواد المبيدة للأعشاب:**

يقدر العلماء أن المزروعات المعدلة وراثيا بحيث تكون مقاومة لمبيدات الأعشاب ستؤدى إلى مضاعفة استخدام هذه المبيدات.. لأن المزارعين الذى يعلمون أن محاصيلهم قادرة على تحمل مبيدات الأعشاب سيستخدمونها بحرية أكبر.

- **مزيد من المبيدات الحشرية:**

المحاصيل المعدلة وراثيا سيكون لها مبيداتها الحشرية الخاصة.. وهذه الاستراتيجية ستدخل مزيدا من المبيدات فى غذائنا وحقولنا أكثر من أى وقت مضى.

- **الإضرار بالبيئة:**

تأثير الكائنات المعدلة وراثيا على السلسلة الغذائية قد يؤدى إلى الإضرار بالبيئة المحلية، فالكائن الجديد قد ينافس بنجاح الكائنات البرية المماثلة مسببا تغييرات غير متوقعة فى البيئة.

- **التلوث الجينى لا علاج له:**

بمجرد إطلاق الفيروسات والبكتيريا والكائنات المعدلة وراثيا فى البيئة يكون من المستحيل احتواؤها أو استدعاؤها!! أو تطهير الطبيعة منها، فالتأثيرات السلبية لها لا يمكن إلغاؤها! وذلك على خلاف التلوث الكيميائى أو النووى!

* * * * *

إن أحماض DNA فى واقع الأمر غير مفهومة جيدا، ٩٧٪ من DNA البشرية غامضة ، فلا يعرف أحد أى فكرة عن وظائفها . إن عمل خلية واحدة بالغ التعقيد ولا يحيط أى إنسان به بصورة إجمالية، إلا أن شركات الهندسة الوراثية قامت بالفعل بزراعة ملايين الأفدنة بالمحاصيل المعدلة وراثيا.

وقد برزت هذه النواحى المقلقة المشار إليها بناء على تقدير الدور الأساسى الذى يلعبه DNA (الحمض الأمينى) فى الحياة والفجوات التى يعانى منها فهمنا له، والتطبيق الواسع النطاق.. استنادا إلى القليل الذى نعرفه.

إن علماء محترمين على مستوى عال فى شتى أنحاء العالم يتفقون فى كل هذه الآراء المشار إليها.

يقول العالم الأمريكى جون فاجان:

إن الهندسة الوراثية ليست طبيعية ، إنها عملية متطرفة وانقلابية ومصطنعة إلى حد بعيد لتغيير غذائنا ، وأنا أقول ذلك على أساس سنوات كثيرة من الخبرة والبحث فى الهندسة الوراثية.

شفرة كل جزء من أجسامنا ومن النبات والحيوان موجودة فى جزيئات DNA الموجودة فى الخلايا التى تشكل الكائنات، وهذه الشفرات تسمى الجينات. تستخدم الهندسة الوراثية تكنولوجيا معملية اصطناعية لقص ولصق الجينات من كائنات مختلفة لصناعة جينات جديدة مصطنعة ، وهذه بالأساس عملية الجراحة الجينية، وعندما تزرع هذه الجينات المصنعة فى خلايا النبات أو الحيوان فإنها تعيد برمجة وظائف هذه الخلايا لتغيير صفاتها المميزة لهذا النبات أو ذاك الحيوان، فإذا جرى ذلك مع كائنات منتجة للغذاء فإن نوعية الغذاء ستتعدل وتتغير، فهل هذا هو التطور الطبيعى لعمليات تطوير السلالات التقليدية؟

إن الأمر لا يبدو كذلك بالنسبة لى. حيث إن تطوير السلالات التقليدى يستفيد من إعادة إنتاج الآليات الطبيعية ويجب أن يحترم الحواجز الطبيعية بين الأنواع، أما الهندسة الوراثية فإنها تستخدم وسائل اصطناعية للاختراق العدوانى لهذه الحواجز، فالمهندسون (فى مجال الجينات) يمكن أن يعزلوا جينات من أى كائن على أرض الكوكب ويزرعونها فى أى كائن آخر على ظهر الأرض!! فعندما تأخذ جينا من سمكة وتضعه فى الطماطم، ومن البكتيريا وتضعه فى القمح، ومن الفيروسات وتضعه فى القرع، فإنك تفعل شيئا لم يحدث أبدا فى الطبيعة.

بالنسبة لمهندس (الجينات) لا توجد أية حدود عدا تقديره الخلاق والجيد، ونحن نعرف أن القدرة الإنسانية الخلاقة لا حدود لها، وقد رأينا مرارا وتكرارا أن التقدير البشرى أبعد من أن يكون معصوما من الخطأ.

وهذا يعنى أننا فى موقف تكون فيه إساءة الاستعمال شبه مضمونة!..

* * * * *

هذه جرعة علمية لا بأس بها لمواجهة تجهيل يوسف والى وعصبته .. إن الفساد والتبعية يعيشان ويتغذيان بالظلام والجهل.. ولابد من قتلهما بالمعلومات والمعرفة.. حتى لا يصدق علينا قول الشاعر:

ذو العقل يشقى فى النعيم بعقله

وأخو الجهالة فى الشقاوة ينعم؟!

والآن لابد أن ينتهى هذا الوضع الملتبس.. نحن لا يهمنا إلى متى يبقى والى؟! أم متى

يرحل؟! نحن يهمنا أن نغل يده فورا عن قتل الشعب المصرى.. وكفانا ما حدث على مدار ١٧ عاما..

لابد أن يصدر قرار سيادى.. بمنع استيراد أى مواد زراعية من إسرائيل (تقاوى ـ بذور ـ مبيدات ـ أسمدة)..

ومنع استيراد أى دواجن أو ماشية أو منتجات الثروة الحيوانية والداجنة من إسرائيل..

ومنع دخول أى سلع مهندسة وراثيا من الولايات المتحدة..

وعلى يوسف والى أن يتوقف عن استيراد الماشية من الولايات المتحدة (الأبقار الأمريكية التى وصلت إلى مصر تأكد أنها مصابة بالسرطان).

لابد أن يصدر قرار سيادى (مادام لا يوجد لدينا برلمان) بالمنع القاطع لدخول السلع المهندسة وراثيا.. وتكليف وزارة البحث العلمى.. والمركز القومى للبحوث (الذى لا يتبع سى والى).. بدراسة متأنية غير متعجلة .. لأن حياتنا غير متوقفة على هذه السلع المشبوهة.. وإذا كانت علاقتنا تتجه إن شاء الله إلى التطبيع الكامل مع السودان.. فلا حاجة بنا للحوم الأمريكية المختلطة بالسرطان والهرمونات.. ولا الذرة الأمريكية المعدلة وراثيا التى رفضتها أوروبا.. ويريد أن يفرضها علينا والى..

* * * * *

يا أهل الحكم : افعلوا أى شيء.. قولوا للشعب المصرى إن هناك دولة.. ولها كرامة.. ولها سيادة..

إن والى يتحدى مبارك.. ويتحدى الجنزورى.. ويتحدى مصر كلها.. ولم يأخذ رأى أحد فى حكاية الهندسة الوراثية.. وليست هذه إلا آخر جرائمه ..

افعلوا أى شيء.. يعيد لنا كرامتنا.. والضمانة لصحتنا.. التى أمرنا الله أن نحافظ عليها.. كى نعبده ونعمر الأرض.

افعلوا أى شيء.. وإلا فإننا سننفجر .. لن ننفجر بالمظاهرات.. ولن ندعو للعنف.. ولكننا سننفجر بالمعنى الحرفى من الغيظ.. وستتحول أجسامنا المنفجرة إلى قذيفة من الأشلاء والدماء.. لعلها توقظ أمة ارتضت الموت ذلا.. لا الموت استشهادا فى سبيل الله والوطن.

أجيبوا عن سؤال واحد:
من يبيد الشعب المصرى؟ الدولة أم يوسف والى ؟!

■ نتحدث عن إبادة الشعب.. ويحاكموننا فى قضية سب.. هل هذا يعقل؟!

■ ليس من وظيفة القضاء تحديد السياسة الخارجية والزراعية..والفصل فى قضايا الهرمونات والمبيدات والهندسة الوراثية!

■ مصر استوردت الدجاج البلجيكى المسبب للسرطان بـ ٥٦٤ مليون فرنك.

■ وزير الزراعة الأمريكى: مصر هى السوق الأولى للقمح الأمريكى.. ويجب أن تظل كذلك.

■ والى فتح السوق المصرية للهندسة الوراثية عقب لقاء مع نظيره الأمريكى.

■ رئيس معهد الهندسة الوراثية بالمنوفية يؤكد عدم إمكانية الجزم بسلامتها.

■ الصراع حول الهندسة الوراثية تحول إلى حرب اقتصادية بين أوروبا وأمريكا.. ووالى يبيع مصر لأمريكا.

■ الفرنسيون انتفضوا ضد شركة أمريكية تجرى تجارب على الكلاب.. فماذا عن إجراء تجارب على الإنسان المصرى؟

جريدة «الشعب» ٨ يونيو ١٩٩٩.
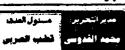
استمرار هذا الحال من المحال.. الأمة مجمعة على أن ما تنشره «الشعب» فى حملتها ضد يوسف والى هو الحق والحقيقة.. وأكدته عشرات التقارير المنشورة على مدى ١٠ سنوات.. هناك إجماع وطنى على أن الشعب تعرض ـ ولا يزال ـ إلى أكبر حملة مخربة للصحة العامة.. وأن السموم التى نشرها والى من إسرائيل وغيرها.. هى المسئول الأول عن الانتشار الوبائى للأمراض الخبيثة.

ومع ذلك فإن الحكومة لا تقول شيئا.. ووالى طبعا لن يقول شيئا.. ولكنه مستمر فى موقعه.. وفى إصدار القرارات المخربة وكأن شيئا لا يحدث حوله.. بل يدعى أنه ينفذ سياسة الدولة.. ونحن نقول: على ممثلى الدولة.. أن يقولوا.. هل حقا اتخذوا قرارا سريا بإبادة الشعب المصرى.. وأوكلوا إلى والى مهمة التنفيذ.. فى إطار السياسة التضامنية للوزارة!!

ونحن نزعم أن الدولة لم تتخذ هذا القرار.. لأن هذا الأمر لا يمكن أن نتصوره عقلا ومنطقا..ويتعارض مع النظر السليم إلى وطنية الدولة.. مع انتقادنا لها بالتردد.. وعدم الحزم الكافى مع أعداء الأمة.. ولكن الدولة مصرة على أن تضعنا ـ بصمتها ـ فى موقف «الساذج» الذى يحسن الظن بها..

وقد لمسنا إشارات الاستجابة من الحكومة عندما أعلن د. الجنزورى عن تشكيل لجنة لمراقبة نقل التكنولوجيا من الخارج.. (وقد فسرنا ذلك على أنه يستهدف ـ من بين ما يستهدف ـ وقف شبكة المعلومات الإسرائيلية بوزارة الزراعة المصرية، ووقف استيراد السلع المهندسة وراثيا.

بالنسبة للنقطة الأولى جاءنا الرد من مجلة الغرفة التجارية الأمريكية التى قالت أن السيد أبو هدب ـ المسئول الكبير بوزارة الزراعة ـ وصل إلى تل أبيب لمتابعة تطوير شبكة الكمبيوتر الإسرائيلية..

وبالنسبة للنقطة الثانية: أعلن د. يوسف والى على الملأ استيراد الذرة المهندسة وراثيا من الولايات المتحدة!! ودون الرجوع للجنة الدكتور الجنزورى.

والبلد يتجه بذلك إلى حالة من اللامعقول..

* * * * *

نحن نقول إن الشعب يأكل سموما.. وآثار ذلك بادية للعيان..

كل العلماء الشرفاء أيدونا في ذلك..

الحكومة صامتة..

ونحن نحاكم في قضية سب وقذف!!

أى سب وقذف يا سادة.. نحن نقول الشعب يأكل سموم والى.. ويصاب بالسرطان والفشل الكلوى والكبد الوبائى .. إلخ.. إلخ.. والعلماء موجودون والمعامل موجودة.. والتقارير العلمية موجودة.. هذا موضوع تبحثه المحافل العلمية وتفصل فيه.. ولا تفصل فيه المحاكم.. وأى محكمة تريد أن تفصل فى هذا الموضوع بما يرضى الله والقانون.. فلابد ـ كما ذكر أخى الأستاذ صلاح شبكة المحامى ـ أن تستدعى لجنة من العلماء لبحثه .. وهذا الأمر يحتاج لشهور ممتدة.. لأننا لا نتحدث عن مادة سمية واحدة.. ولكن عن عشرات المواد المختلفة.. من المبيدات المحظورة دوليا.. والتقاوى والبذور المهندسة وراثيا.. والهرمونات.. وشتى أشكال وألوان الحرب البيولوجية التى تشنها إسرائيل علينا ـ من خلال يوسف والى ـ ولم تدع كائنا تحت الماء أو فوق سطح الأرض.. أو حتى في الهواء.. حتى أصابته.. فقد وصل الأمر إلى استيراد ملكات نحل من إسرائيل.. ضربت إنتاجنا من العسل!!

نحن نقول إن وزيرا يقتل شعبا.. والنيابة تقول.. لقد شتمتم وزيرا.. ألم أقل إننا نتجه إلى واحدة من أسوأ مسرحيات اللامعقول..

فما بالكم .. ونحن نعود للمثول أمام محكمة.. أعلنت على الملأ أنها تميل إلى الفصل السريع في القضايا.. وأن المسألة مجرد جنحة.. فإذا كان والى.. يتعمد الإضرار بالشعب.. فهذا الأمر لا تحسمه إلا المناقشة العلمية والخبراء.. حقا لقد قال العلماء والخبراء كلمتهم من قبل.. ولكن يجب أن يقولوها فى حضرة المحكمة ويتعين أن تقتنع بها.. أو لو رأت الأمر معقدا.. فلتتنح عن نظر الدعوى.. أو تحكم بعدم الاختصاص!!

ولا نريد أن يسجل فى تاريخ هذا الوطن.. أن كتابا حوكموا فى قضية «قتل شعب» بأسره على أساس أنها قضية «سب» لشخص واحد.

* * * * *

أرجو أن تلاحظ أننا لا نكرر ما نكتبه.. ولكن نظرا لتكرار نفس النوع من الجرائم يبدو أننا نكرر.. بالضبط كما تقول الأخبار كل يوم نبأ يبدو مكررا (إن إسرائيل تقصف جنوب لبنان).. فهو ليس مكررا.. والصحيح أنها تضربها كل يوم بغارات جديدة.

نفس الشيء .. فإن يوسف والى يضربنا كل يوم.. فحتى الدواجن البلجيكية المسمومة دخلت إلى مصر.

ولاحظوا أن كل أوروبا مقلوبة الآن رأسا على عقب.. بسبب اكتشاف أن علف الدواجن البلجيكية قد أدى إلى وجود مادة تؤدى إلى السرطان.. كل دول أوروبا تحظر الإنتاج الحيوانى والداجنى البلجيكى.. وتطارد كل منتجاتها وتسحبها من رفوف المحال.. وتطارد كل المواشى بحثا عن مادة الديوكسين.. وانتقلت الحرب إلى الأسواق الأمريكية التى استوردت بعض منتجات بلجيكا.. وامتدت الحرب إلى كل أركان الأرض.. واستقال وزير الزراعة البلجيكى ومعه وزير الصحة.. أما أصحاب شركة الأعلاف فمعرضون للمحاكمة..

ولاحظوا أننا نكتب عن الهرمونات والسموم منذ عام ١٩٩٠ .. ولم يتحرك أحد فى مصر.. وهذه أكبر إهانة للشعب المصرى.. وقد شعرت بمرارة أكبر عندما قرأت عن حركة جماهيرية عارمة فى فرنسا يتصدرها علية القوم.. لأن شركة أمريكية تقوم بتجربة العقاقير الطبية على الكلاب الفرنسية.. والحركة بطبيعة الحال للتضامن مع كلاب فرنسا!!

شعب مصر وأرضها الزراعية تحولا إلى حقول تجارب لجرائم الصهيونية البيولوجية منذ ١٧ عاما.. ونحن نصرخ.. وما من مجيب..

وليس هذا هو الدرس الوحيد لكارثة الدواجن البلجيكية.. أقصد أن هذه الكارثة ليست درسا نظريا.. بل عمليا أيضا.. فقد نشرت جريدة «الجمهورية» الحكومية.. أن الدواجن البلجيكية دخلت السوق.. وصرح مسئول بوزارة التموين والتجارة الخارجية أن الوزارة لم تستوردها.. وأن وزارة الزراعة هى المسئولة عن ذلك، لأنها تعطى تراخيص استيراد لمن تريد.. بالإضافة لمسئوليتها عن الحجر الصحى.

ثم أعقب ذلك بيانات من وزارة الزراعة تنفى استيراد أى ورك دجاجة بلجيكى.. قلت فى نفسى: لعلنا ظلمنا والى ووزارة الزراعة.. من غير المعقول أن يكون والى.. بلغ به احتراف الجريمة إلى حد البحث عن السموم فى كل مكان من العالم لاستيرادها.. بل يكفى ما يأتى من إسرائيل.. ولكن مع الأسف اطلعت على تقرير من بروكسل منشور فى جريدة «الحياة»

اللندنية بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥ .. يؤكد أن مصر استوردت مؤخرا لحوم الدجاج البلجيكى بما قيمته ٥٦٤ مليون فرنك بلجيكى!!

والآن.. ألا توجد في مصر حكومة تحقق فى هذا الأمر.. لتشعر المصريين بأنهم جزء من البنى آدميين؟

* * * * *

كنت وعدت القارىء بالتركيز على السموم الإسرائيلية التى دخلت البلاد على يد يوسف والى.. ولكن جريمة استيراد السلع المهندسة وراثيا تفرض نفسها.. لأنها كارثة جديدة وشيكة.. فقد أعلن والى الزراعة.. أن الذرة المهندسة وراثيا ستباع فى الأسواق قريبا.. وأنه يسعى لتوسيع التعاون مع الولايات المتحدة فى مجال الهندسة الوراثية «أساسا».. «وفى مقدمة» هذا التعاون!!

وهو تعاون لن تكون فيه مصر إلا فى جانب المتلقى... والمستورد.. والحقيقة لقد تسربت لنا هذه السموم من أمريكا وإسرائيل.. خلال السنوات الماضية، والآن فإن والى يريد أن يفتح الباب على مصراعيه ورسميا.. بصفقة الذرة. وقلنا من قبل إن والى فرغ قرار وزير الصحة من محتواه.. بمذكرة تفسيرية.. تتحدث عن الشفافية (وهو ما يعنى ضرورة وضع بطاقة على السلعة تشير إلى أنها مهندسة وراثيا، أو ما يعنى منعها إذا ثبت أنها ضارة بالصحة).. ثم تتحدث عن معنى عكسى.. وهو عدم وضع عراقيل أمام حرية التجارة!!

هذه المذكرة الخبيثة ليوسف والى هى بيت القصيد.. وهى محور حرب طاحنة قائمة بين أوروبا وأمريكا الشمالية منذ عشر سنوات..

ثم لتمرير السلع الأمريكية المهندسة وراثيا.. أنشأ يوسف والى لجنة الأمان الحيوى تحت رئاسته.. حتى يتجاوز وزارة الصحة.. ود. الجنزورى.. وكل الحكومة!

مساء يوم الجمعة الماضى.. استمعت إلى القناة الفضائية المصرية.. وكان المتحدث هو الدكتور محمود نصر رئيس معهد بحوث الهندسة الوراثية بجامعة المنوفية.. وعضو لجنة الأمان الحيوى.. التى يرأسها والى.. وقال بالنص:

(لا يمكن الجزم علميا إذا كانت السلع المهندسة وراثيا آمنة من الناحية الصحية أم لا.. ولذلك توصلت الدول إلى وضع تكيت (بطاقة).. للتعريف بالسلعة أنها مهندسة وراثيا.. ويصبح الخيار للمستهلك فى إطار الحرية الشخصية.. وهو أمر شبيه بوضع تكيت على علبة

السجائر (بأن التدخين ضار جدا بالصحة).. والمستهلك حر.. وهناك أطباء ينصحون المرضى بالإقلاع عن التدخين.. ويعرفون مضار التدخين.. ومع ذلك يدخنون.. إنها من قبيل الحرية الشخصية).

والآن تكفينا شهادة د. محمود نصر.. التى يقول فيها إنه لا يستطيع علميا أن يجزم بسلامة هذه السلع (المهندسة وراثيا) ويقارنها بالسجائر.. ألا تكفى هذه الشهادة لوقف استيراد هذه السلع.. خاصة أنه لا توجد ضرورة وطنية لذلك.. والأسواق العالمية مليئة بالإنتاج المعتاد.. لماذا إذن وافقت لجنة الأمان الحيوى على استيراد الذرة الأمريكية المهندسة وراثيا.. وهل سيضعون بطاقة (تكيت) على الأرغفة فى المخابز تقول بذلك؟! بل حتى هذا الأمر مرفوض من أمريكا!!

والجديد أيضا أننى أطلعت على تصريحات خطيرة لوزير الزراعة الأمريكى.. كشف فيها دور يوسف والى.. فى خدمة المصالح الأمريكية.. وأن قرار والى بإلغاء الحظر على استيراد سلع الهندسة الوراثية جاء استجابة لطلب أمريكا.

فتحت عنوان «مسئول الزراعة الأمريكى يحث مصر على فتح أسواقها». كتبت كريستين هوسر لوكالة رويتر من القاهرة فى ٢٠/ ٩/ ١٩٩٧ ما يلى:

حث دان جليكمان ـ وزير الزراعة الأمريكى ـ مصر على فتح سوقها أمام الصادرات الأمريكية وقبول سلع الهندسة الوراثية، وهى القضية التى هددت صادرات أمريكا من الحبوب.

فمصر سوق كبيرة للولايات المتحدة، و٦٠٪ من وارداتها السنوية من القمح التى تبلغ خمسة ملايين طن تأتى من الولايات المتحدة.

وصرح جليكمان للصحفيين عقب اجتماع مع يوسف والى وزير الزراعة المصرى بأن «ما نريده هو التأكد من أن الأسواق مفتوحة وأنه لن تكون هناك أية حواجز أمام منتجاتنا».

وفى استجابة للضغط (lobbying) الأمريكى، تراجعت مصر مؤخرا عن القرار الذى كان يشترط إثبات أن القمح والحبوب المستوردة ليست معالجة وراثيا (وذلك فى إشارة لإجهاض قرار وزير الصحة).

وكان جليكمان قد أعلن فى خطاب فى وقت سابق «إننا والمصريون نتجه لمواصلة وربما لمضاعفة جهودنا لكى نعمل سويا بصورة علمية فى مجال قضايا الهندسة الوراثية».

«ومن الواضح أنه لا توجد أية نية لفرض أى عوائق على ذلك».

وتضيف محررة رويتر: إن المحاصيل المعالجة وراثيا تحولت إلى قضية خلافية بين أوروبا والولايات المتحدة.. التى تصر على أن هذه المحاصيل آمنة ولا تحتاج لوضع أى بطاقات «تكيت» عليها أو فصلها عن باقى السلع، وقد ضغطت الولايات المتحدة على مصر للتخلى عن شرط وضع «التكيت».

وكان القرار الوزارى المصرى قد حظر استيراد الأغذية المعدلة وراثيا حتى يثبت أنها آمنة.

والمعروف أن صادرات أمريكا الزراعية لمصر بلغت ١,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ معظمها من القمح والحبوب الغذائية الأخرى.

وأضاف جليكمان «أنا أدرك جيدا أن مصر هى السوق الأولى لأمريكا فى مجال القمح وواحدة من أكبر مستهلكى الحبوب الأمريكية».

ولاحظ جليكمان «أن مصر تعمل لتحرير تجارتها كجزء من الإصلاحات الاقتصادية الأخرى. وقد رفعت القيود عن الإنتاج، وعملت على إنهاء الاحتكار الحكومى لإنتاج وتسويق القطن والقمح والأرز والذرة، ورفعت الحظر الذى استمر تسع سنوات على استيراد لحوم الدواجن. وقال: «إن مصر برهنت على صدق عزيمتها فى إزالة إجراءات مراقبة الجودة غير الضرورية وتسهيل إجراءات التفتيش الجمركى» !!! (علامات التعجب من عندى).. ولكن جليكمان قال: «يجب على مصر أن تواصل طريقها فى اتجاه مزيد من الكفاءة والانفتاح والسياسة المستقرة».

استيراد القمح بالنسبة لمصر له اعتبار استراتيجى فى أمة يبلغ عددها ٦٠ مليون نسمة وتمثل الأرغفة المدعمة بالنسبة لهم سلعة رئيسية. ويقول الوزير الأمريكى: «إن القضية الأكثر أهمية للأمن القومى هى ملء البطن. فالناس لا يرغبون فى القتال عندما يطعمون (بضم الياء)» (انتهى النص عن رويتر).

وهكذا ينتهى وزير الزراعة الأمريكى إلى كشف الاستراتيجية الأمريكية تجاه مصر وشعبها (أطعم الفم تستح العين).. لابد من ملء بطون الشعب المصرى حتى لا يفكر فى القتال..

وإذا كان المصريون مجرد بطن كالحيوان (مع أن للحيوان أحاسيس ومشاعر!!) فى رأى

وزير الزراعة الأمريكى، فليس من المهم بأى شيء يتم به شغل فراغ هذه البطن.. هذه التصريحات الرسمية لوزير الزراعة الأمريكى هى وثيقة إدانة ليوسف والى.. واعتبرها بلاغا مفتوحا لكل المسئولين.. ولكل من يهمه الأمر.. هذه التصريحات تعنى:

١ـ أن الولايات المتحدة التى تعانى من ضائقة فى تصدير إنتاجها الهائل من الحبوب المهندسة وراثيا (بسبب المقاطعة الأوروبية).. تتلمظ على السوق المصرية الكبيرة (أكبر مستورد للقمح فى العالم بفضل وزير الإنجازات والى).

٢ـ إن تغطية احتياجات الشعب المصرى من الغذاء يجب أن تكون بالاستيراد وليس بالإنتاج والاكتفاء الذاتى.. والاستيراد أولا من الولايات المتحدة.. التى تغطى ٦٠٪ من واردات مصر من القمح (أكثر من مليار دولار) سنويا.

٣ـ أن أمريكا التى فشلت فى اقتحام السوق الأوروبية فى مجال الهندسة الوراثية، وجدت فى يوسف والى مدخلا لاقتحام السوق المصرية بهذه السلع المثيرة للجدل والرفض.

٤ـ أن إجهاض قرار وزير الصحة بمنع دخول السلع المهندسة وراثيا جاء عقب لقاء وزير الزراعة الأمريكى مع نظيره المصرى!!.

٥ـ أن موافقة والى على ذلك تمت لتحقيق المصالح الأمريكية.. لأن الهندسة الوراثية (هى القضية التى هددت صادرات أمريكا من الحبوب).

٦ـ أن وزير الزراعة الأمريكى يتحدث عن تصميم مصر وأمريكا على المضى فى طريق الهندسة الوراثية.. دون أى قرار سيادى أو تشريعى مصرى فى هذا الصدد..

٧ـ أشاد وزير الزراعة الأمريكى بسياسة يوسف والى التى خربت الزراعة المصرية.. على أساس رفع يد الدولة عن إنتاج وتسويق المحاصيل الرئيسية، ورفع الحظر عن استيراد الدواجن.. رغم أن بإمكان مصر أن تكتفى منها.. وأشاد بالتسيب المصرى فى مجال مراقبة الجودة وإجراءات التفتيش الجمركى.. وهو ما غمر الأسواق بالسلع الضارة بالصحة.. وهو كذلك ما يفتح الطريق أمام سلع الهندسة الوراثية.

٨ ـ أنه يجب ملء بطون المصريين بالأرغفة حتى لا يفكروا فى محاربة (إسرائيل).. وهو لم يقل إسرائيل (ولكن مصر لا تحارب إلا إسرائيل)! وإذا كان يقصد بكلمة «Fight»

معارضة الحاكم.. فهذا أيضا معنى كريه وغير ديمقراطى، وينم عن احتقار عميق للشعب المصرى.

* * * * *

هكذا يعمل يوسف والى لخدمة المصالح الإسرائيلية ـ الأمريكية.. والأمر لا يقتصر على صفقة الذرة المهندسة وراثيا.. فمصر تستورد سنويا من الولايات المتحدة ١٠ آلاف طن من اللحوم المعاملة بالهرمونات.

كذلك فقد نشرت عدة صحف مصرية أن مصر قد وصلتها مؤخرا صفقة أبقار أمريكية مصابة بمرض الليكوزيس المعدى الذى يصيب الإنسان بالسرطان (وهو مرض منتشر فى الولايات المتحدة بنسبة ٦٩٪).. ويضغط الأمريكيون لإدخال هذه الصفقة إلى البلاد.. وهى محتجزة منذ أسابيع بالحجر الصحى، ولولا نشر صحف المعارضة.. فلربما دخلت هذه الصفقة إلى البلاد.. ولكن لاشك أن صفقات أخرى قد دخلت البلاد من قبل.

* * * * *

وهذا ينقلنا إلى الحرب المستعرة بين أوروبا وأمريكا حول هذا الموضوع.. لنرى كيف تعمل المؤسسات الأوروبية دفاعا عن صحة شعوبها.. وعن مصالحها التجارية.. وكيف يعمل لوبى يوسف والى داخل مصر.. دون الرجوع إلى أى مؤسسة!! ودون مراعاة الله فى هذا الشعب المنكوب..

ورغم أن الحكومة المصرية لم ترد على ما ننشره منذ أكثر من ١٠ سنوات.. إلا أننى عندما أرسلت بالإنترنت طالبا وثائق من الاتحاد الأوروبى.. وصلتنى فى البريد مجانا خلال أسبوع!!.

وكانت حول الحرب عبر الأطلنطى بين أوروبا من جهة وأمريكا وكندا من جهة أخرى.. بسبب حظر أوروبا استيراد اللحوم الأمريكية والكندية المعالجة بالهرمونات.. وهو القرار الصادر منذ ١٠ سنوات.. والحرب اشتعلت بمناسبة حلول موعد تجديده.. ومحاولة أمريكا الحيلولة دون ذلك.. لأنها تخسر بذلك ما يناهز ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

مؤخرا فشلت مباحثات السيد دان جليكمان ـ وزير الزراعة الأمريكى ـ مع نظيره الأوروبى فرانز فيشلر فى دبلن.. فى إلغاء قرار أوروبا حظر استيراد اللحوم الأمريكية المعالجة بالهرمونات.. فالسيد جليكمان لا يفرض شروطه إلا على يوسف والى.

ففى المؤتمر العالمى للحوم صرح جليكمان «بأننا نعانى من أزمة هنا». واتهم جليكمان أوروبا بأنها برفضها رفع الحظر عن اللحوم الأمريكية تعرض منظمة التجارة العالمية لخطر جسيم.

وتقول نشرة «أجرا يورب» المتخصصة فى شئون الزراعة الأوروبية: إن لغة الحوار بين الوزيرين الأمريكى والأوروبى كانت حادة.. حيث قال جليكمان: إن مسألة الهرمونات تهدد بتدمير نظام التجارة العالمى برمته.. بينما أكد نظيره الأوروبى فيشلر أن الاتحاد الأوروبى ـ من حيث المبدأ ـ كان يبلغ المستهلكين الأمريكيين بأنهم يخاطرون بصحتهم بتناول هذه اللحوم المعالجة بالهرمونات والمنتجة فى بلادهم!!.

وقال إن الأدلة التى قدمها العلماء تؤكد أن هناك خطرا واضحا من هذه السلع.. ولذلك فإن وضع بطاقات (تكيت) عليها لم يعد خيارا مطروحا.

ودعا فيشلر العلماء من كلا الجانبين لضرورة مناقشة الأدلة العلمية التى يستند إليها الاتحاد الأوروبى.

وقال إن ممثلية الزراعة الأوروبية نظمت مؤتمرا حول موضوع مخاطر الهرمونات عام ١٩٩٥ وانتهى إلى أن الهرمونات يمكن أن تكون آمنة إذا استخدمت بشكل صحيح. ولكن ثبت بعد ذلك التاريخ أن هناك خطرا محققا على الصحة من جراء استخدام هذه الهرمونات من حيث المبدأ. وأضاف فيشلر أن مؤتمر عام ١٩٩٥ كان قد حذر من المخاطر المرتبطة باستخدام ما أسماه «كوكتيل» المنتجات.. فى إشارة إلى الهندسة الوراثية.

وقد وصف وزير الزراعة الأمريكى الوضع قائلا: (نحن ندرك أن حلا سلميا لهذه المشكلة هو لمصلحة كل الأطراف، ولكن ليس السلام بأى ثمن). وهكذا نجد أن المصطلحات المستخدمة هى مصطلحات الحروب.

وكانت الولايات المتحدة وكندا قد أعلنتا أنهما ستفرضان عقوبات على الاتحاد الأوروبى تصل إلى ٢٥٠ مليون دولار (عن طريق رفع الرسوم الجمركية). وأعرب وزير الزراعة الأوروبى عن خيبة الأمل من هذه الخطوة الأمريكية وقال: كنا نأمل أن الولايات المتحدة سوف تأخذ فسحة من الوقت لدراسة التقرير العلمى للاتحاد الأوروبى قبل اتخاذ إجراءات انتقامية.

أما فرانك والتر ـ مدير القسم الزراعى بمنظمة التجارة العالمية ـ فقد أدلى بتصريحات

متوازنة وأكد ضرورة مواصلة التجارب العلمية والبحثية للوصول إلى تقدير موحد لمسألة مخاطر الهرمونات، ودعا إلى الأخذ بآراء العلماء المستقلين، ودعا الحكومات إلى تأسيس هيئات وطنية مستقلة لإعلام المستهلكين حول المخاطر.. وطالب بالتوصل إلى اتفاق حول وضع بطاقات على السلع المهندسة وراثيا لإعلام المستهلك.

* * * * *

وهناك مزيد من التفاصيل حول الصراع الأوروبى ـ الأمريكى حول سلع الهندسة الوراثية.. خاصة الذرة..

لكن أكتفى الآن بهذا القدر وأقول.. إن الرؤية الوطنية الحقيقية لابد أن تجعلنا أكثر حدة من أوروبا فى مواجهة أمريكا.. لأننا لا نملك حتى الآن الوسائل العلمية الكافية لدراسة هذه المخاطر. ناهيك عن أن مخاطر الهندسة الوراثية الحقيقية لن تعرف إلا بعد مدة من الزمن.. ويقول العلماء الشرفاء أنه لا يمكن التنبؤ بها لأنها لا تزال تجارب فى بداية الطريق.

وكما ذكرت من قبل.. يجب أن ندرس هذا المجال.. وأن نقتحمه بمعرفتنا.. وبضوابطنا العقائدية.. وتشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء إلى وجود ٧٧ عالما مصريا بالخارج فى مجال التكنولوجيا الزراعية، و٧٠ فى مقاومة الآفات و٧٩ فى الهندسة الوراثية و٤٨ فى مجال فيروسات الحيوان.. وقبلهم بطبيعة الحال العلماء الأجلاء داخل مصر.. وهم متوفرون ولا يستعان بهم، أو لا يعطون صلاحيات حقيقية. ولكن ماذا نصنع لوزير زراعة مصر.. الذى لا هم له إلا الدعاية للتكنولوجيا الإسرائيلية؟! ثم يبيعنا بعد ذلك بأبخس الأثمان على أساس أننا متخلفون تكنولوجيا.

* * * * *

هذه هى القضية.. بكل رحابتها.. وأبعادها الفنية والدولية والعلمية.. وارتباطها بقضية الاستقلال الوطنى فى مجال التنمية.. وارتباطها بصحة الإنسان المصرى.. التى هى ثروتنا الأولى..

بينما مصر تتعرض لحرب بيولوجية ـ بالمعنى الحرفى والدقيق للكلمة ـ تقودها إسرائيل.. كيف يمكن لمحكمة أن تفصل فى كل هذه القضايا.. هذا تحميل الأمور أكثر مما تحتمل.. وتحميل القضاء فوق الطاقة.. وليس هذا تقليلا من إمكانيات القضاء المصرى.. ولكن احتراما

وتبجيلا له.. فالقضاء له وظيفة.. هى الفصل فى المنازعات.. ولكن القضاء ليس من دوره أن يحدد مواقف مصر الدولية.. والسياسة الزراعية.. ويبحث فى نوعية المبيدات.. والهرمونات.. والهندسة الوراثية. هذا يعنى أنه لا توجد دولة.. لا توجد معاهد علمية متخصصة ومراكز بحثية.. ولا توجد سلطة تنفيذية.. ولا يوجد برلمان.. ولا توجد وزارة خارجية.. إلخ إلخ..

إن تقزيم كل هذه القضايا الكبرى.. إلى قضية سب وقذف.. هو ذروة الأزمة السياسية الطاحنة التى تعتمل فى البلاد.

إن الشعب المصرى يرى أن يوسف والى يجب أن يكون وراء القضبان لجرائمه الكبرى.. فإذا رأى بدلا منه الأستاذ عادل حسين وصلاح بديوى والعبد لله.. والرسام المبدع عصام حنفى.. الذين لا يملكون فى هذه الدنيا إلا قلما وريشة.. ولا توجد لأحد منهم أى خصومة شخصية مع والى.. فسوف تكون قصة طريفة (مؤلمة) يتحدث بتفاصيلها وعجائبها الركبان.

ستكون حديث كل مريدى مراكز الأورام السرطانية التى يرتادها الآلاف المؤلفة من أسوان للإسكندرية..

وستكون حديث الناس حول أجهزة الغسيل الكلوى.. وفى المقابر، أما نحن فلن نخسر شيئا... لأننا عملنا بحديث رسول الله ومعناه: إذا رأى الناس الظالم فلم يضربوا على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقاب.

* * * * *

لقد رأيت فلاحى أبعدية والى.. وقد زحفوا إلى قاعة المحكمة يوم السبت الماضى.. وتعانقنا.. وشعرت كم أنا مدين لكل فلاحى مصر.. وشعرت بالأمل.. وبالثقة فى هذا الشعب العظيم، الذى لا يعطله إلا بعض أفراد النخبة المثقفة.. الذين يتكئون على الآرائك ويتحدثون عن أنه شعب غير ثورى.. فى حين أن هذا الشعب لا يحتاج إلا لقادة مخلصين أطهار فى شتى المواقع كى يقيم الدنيا ولا يقعدها.

إن الجماهير بدأت تتحرك فى كل مكان.. دفاعا عن الوطن وعن الوجود.. من أبعدية والى.. إلى السنطة إلى العريش إلى الحسينية شرقية.. وخرجوا إلى الشوارع.. وتقدموا ببلاغات للنيابة.. وجاءوا يتابعون سير القضية بأنفسهم.

إن هذا الشعب لن يهزم أبدا بإذن الله.. وستتواصل المسيرة.. وسيسقط والى.

والـــى يســـمـــم الشـــعـــب
وجريدة «الشعب» هى التى تحاكم!!

- جهاز المحاسبات يؤكد: وزارة الزراعة أدخلت البلاد لحوما فاسدة.
- والى يروج للهندسة الوراثية فى مجلس الشورى.
- وفى نفس اليوم تعلن أمريكا فرض قيود شديدة عليها!!

جريدة «الشعب» ١٤ مارس ٢٠٠٠

يؤكد العلماء الوطنيون العلاقة المتلازمة بين الانتشار الوبائى للأمراض الخطيرة.. وسياسات وزارة الزراعة.. ويوسف والى متهم بقتل الشعب.. والحكومة صامتة.. والشعب صامت.. وإن كان قد بدأ ينفجر لأى سبب عارض.. كانفجار القليوبية الذى أعقبه انفجار الشرقية بسبب حوادث مرورية.. بالإضافة لاضطرابات فى المنصورة وتقلصات فى مختلف النقابات.. ولا ندرى إن كانت هذه مقدمات لما هو أخطر أم لا.. ولكنها بلا شك رسائل واضحة لمن يفهم بأن الشعب يغلى تحت السطح.. وأن حالة الطوارئ لن تنفع أهل الحكم إذا هم لم يقدموا الحد الأدنى المقنع للشعب.. بعد أن وصل الحكم إلى درجة غير مسبوقة من الهشاشة.. بحيث أصبح يرتعد من قناة فضائية عربية.. وعاجزا عن مواجهة «سوبر ماركت» يهودى.. وبحيث أصبحت مصر هى البلد المستباح لكل مغامر.. وبقاء والى فى مواقعه هو بمنزلة الإشارة الخضراء لاستباحة الوطن.. فإذا كان من يفعل مثله فى الشعب يصبح النائب الأوحد لرئيس الوزراء.. والأمين العام للحزب الوطنى الحاكم.. والمسئول عن المشروعات القومية.. ورئيس لجنة الإنتاج.. كأن فى ذلك دعوة مباشرة للتسابق فى طريق الشر.. باعتباره طريق السلطة والصولجان والصيت والغنى: مقاعد الوزراء .. رئاسة البنوك.. والجامعات.

قلنا مرارا إن يوسف والى يسمم الشعب بالوقائع والمستندات.. ولم يعد هناك مواطن لم يتأثر أو لم ير بعينه الآثار المدمرة لهذا الهمام، ولم تكن موقعة «الخيار» إلا آخر موقعة شهدها الشعب وعانى من آثارها.

وكانت « الشعب » قد نشرت فيما سبق عن إصرار وزارة الزراعة على استيراد لحوم فاسدة من الهند .. وتم تحريك دعوى ضد الزميل صلاح بديوى فى الإسكندرية .. وقد أنصفته المحكمة إلى حد كبير.. ومنذ أسابيع قليلة صدرت شهادة أخرى من الجهاز المركزى للمحاسبات (وهو جهاز أصبح تابعا لرئاسة الجمهورية) تؤكد صحة كل كلمة نشرتها «الشعب» عن استيراد وزارة الزراعة لحوما فاسدة من الهند.. بالاختراق لتعليمات رسمية تحظر ذلك.. وقد أكل الشعب المصرى أطنانا من اللحوم الفاسدة خلال عام ١٩٩٨ .. وتم سجن

صحفيي «الشعب» لأنهم نشروا هذه الحقائق.. وتمت ترقية المسئول عن هذه الكارثة إلى رئيس بنك التنمية الزراعى.. وتم تثبيت والى فى مواقعه الشائخة.

فى الأيام الأخيرة من العام المنصرم ١٩٩٩ .. أصدر الجهاز المركزى للمحاسبات (قطاع الزراعة والرى) تقريرا أكد صحة الوقائع التى نشرتها «الشعب» على النحو التالى:

- صدرت توصيات متوالية من اللجنة العليا للسياسات الوقائية بالخدمات البيطرية برفض استيراد اللحوم من الهند نظرا لتفشى وباء الحمى القلاعية فيها.
- أصدر وزير التجارة والتموين (د. جويلى) قرارا بحظر استيراد اللحوم من الهند بناء على هذه التوصيات التى أكدتها تقارير وبيانات مكتب الأوبئة بباريس.. والتى حددت البلاد الخالية من المرض وليس من ضمنها الهند.
- ومع ذلك وافقت الهيئة العامة للخدمات البيطرية على استيراد ٥ آلاف طن لحوم مشفاة مجمدة من الهند لحساب وحدة الخدمات البستانية، بشرط سفر لجنة من الأطباء البيطريين للإشراف على إجراءات الذبح والتشفية والتجميد والتعبئة.
- انتهت لجنة السياسات الوقائية للأمراض الوقائية والمعدية التابعة للهيئة العامة للخدمات البيطرية بتاريخ ١٥ / ١ / ١٩٩٨ إلى عدم الموافقة على الاستيراد من الهند، سواء فى ذلك اللحوم المجمدة أو اللحوم الحية، نظرا للموقف الوبائى للهند.. وأشارت إلى أنه يتعين بحث الموقف الوبائى للدولة ككل وليس كولايات.
- ورغم ذلك وافقت الهيئة فى ١٦ / ٢ / ١٩٩٨ على استيراد اللحوم المجمدة المشفاة من الهند مع مراعاة بعض الشروط (سفر الأطباء البيطريين للإشراف).
- أكدت اللجنة العليا للسياسات الوقائية التابعة لوزارة الزراعة (فهى ليست طرفا معاديا.. أو حتى فى خارج الوزارة) ضرورة الاستمرار فى عدم استيراد الحيوانات الحية.. وحظر استيراد اللحوم المجمدة المشفاة من الهند الموبوءة بالحمى القلاعية.. وذلك اعتبارا من ٢٥ / ٥ / ١٩٩٨ .
- ومع ذلك أصرت وحدة الخدمات البستانية استنادا للموافقة المشروطة السابقة من الهيئة البيطرية على بداية إجراءات استيراد ٥ آلاف طن لحوم مجمدة مشفاة من ولاية أوتار براديش الهندية.

● بعد مرور أكثر من شهر دون وصول الشحنات ألغت هيئة الخدمات البيطرية موافقتها!!

● ولكنها عادت ووافقت في حدود شروط معينة.. وهى تتمثل فى سفر لجنة فنية من الأطباء البيطريين للتأكد من سلامة الشحنة قبل إرسالها. وسافرت اللجنة بالفعل إلى الهند فى أغسطس ١٩٩٨ .

● ولكن قبل سفر هذه اللجنة وردت الدفعة الأولى من اللحوم بوزن ٥٠٠ طن ودخلت ميناء الإسكندرية فى ١٨ / ٥ / ١٩٩٨ .. أى أن هذه الشحنة دخلت الأسواق دون إشراف اللجنة التى تم اشتراط سفرها لتجهيز وشحن اللحوم.. وبالتالى فقدانها لأهم شروط استيرادها. كما أن ذلك تم فى ظل الحظر الذى فرضه السيد الدكتور وزير التجارة والتموين على الاستيراد من الهند.

● رفض مكتب مراقبة أغذية الجمرك ١١٨٦ كرتونة وزنها ٢٣ ألف طن من اللحوم، تم تجهيزها وشحنها فى أغسطس ١٩٩٨ .. ويشير ذلك إلى احتمالين:

(١) أن تكون الرسالة قد تم تجهيزها وشحنها قبل وصول اللجنة.. وهذا يعنى فقدانها لأهم شروط استيرادها.

(٢) أن تكون الرسالة قد تم تجهيزها وشحنها بعد وصول اللجنة .. مما يعنى عدم قيام اللجنة بواجبها.

* * * * *

ويشير التقرير فى أجزاء أخرى إلى أن وحدة الخدمات البستانية قامت ببيع ١٤٧٠٦ كرتونة من أجزاء اللحوم الفلانك والبريسكت إلى القطاع الخاص بالمخالفة لشروط مديرية الشئون الصحية ومكتب مراقبة أغذية الجمرك.. الذى اشترط عدم طرح هذه الأجزاء للتداول المباشر.. وحصل على تعهد كتابى من مندوبى الوحدة بتصنيعها بالمجازر الحكومية التابعة للوحدة قبل الإفراج عنها.

* * * * *

والطريف أن حسابات وحدة الخدمات البستانية تتضمن إنفاق ٤٧ ألف جنيه عبارة عن مصاريف نثرية وإكراميات (الاسم اللطيف للرشاوى) أثناء سحب العينات من اللحوم المستوردة وتسويتها بدون مستندات.. بالمخالفة لأحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ .

وأشار التقرير إلى مخالفات مالية ومحاسبية عديدة ليس هنا مجال تفصيلها.. إن ما يهمنا الآن أن التقرير أكد صحة كل كلمة ذكرتها «الشعب» حول هذا الموضوع.. ويكشف الإصرار المخيف من قبل قيادة وزارة الزراعة على إدخال هذه الشحنة الفاسدة.. وكأن الدنيا قد سدت منافذها ولم تعد هناك لحوم إلا فى بلد موبوء بالحمى القلاعية.. وهو منتهى الاستهتار بحياة هذا الشعب.

ونحن نقول إن من يترك مسئولين على هذا المستوى فى مواقعهم .. بل ويرقيهم إلى مواقع أعلى .. يتحمل مسئولية أكبر أمام الله والشعب.

حديث الوطنية والخيانة:

يقول العالمون ببواطن الأمور فى وزارة الزراعة أنه لا توجد فى الحقيقة علاقات بين وزارتى الزراعة فى مصر وإسرائيل.. ولا توجد ملفات وثيقة بهذا الصدد .. وأن واقع العلاقة إنما هو علاقة سياسية بين وزارة الزراعة المصرية ومنظمات وجهات سياسية إسرائيلية (كمركز بيريز للسلام) أو وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وبالفعل إذا عدت إلى اتفاقيات التعاون المصرية ـ الإسرائيلية تجد أنها موقعة بين وزارة الزراعة المصرية ووزارة الخارجية الإسرائيلية .. وأن الوفود الشبابية المصرية التى تسافر إلى إسرائيل لا تتعامل مع وزارة الزراعة الإسرائيلية ولكن مع جهات أخرى!!

ويقول يوسف والى إنه ينفذ سياسة الدولة .. وفى هذا جزء من الحقيقة .. أما الجزء الأكبر فيكمن فى وجود مستويات من العلاقة بين والى والإسرائيليين لا يطلع عليها أحد من المسئولين المصريين. يقول البعض إن هذه مجرد استنتاجات من قبلنا.. إذن اقرأوا معنا هذه الوثيقة العجيبة التى لا يمكن أن تجدوا مثيلا لها إلا فى مصر.. وإلا بين والى وإسرائيل.. والوثيقة صادرة عن المكتب الفنى للإدارة المركزية لشئون العلاقات الزراعية الخارجية بوزارة الزراعة.. وفيما يلى نصها:

مذكرة للعرض على السيد الأستاذ الدكتور عادل البلتاجى

فى اتصال تليفونى اليوم من وزارة الخارجية «إدارة إسرائيل» استفسر السيد الوزير المفوض / فتحى حسان عن اجتماع تم عقده فى مصر بين مجموعة من القطاع الخاص الإسرائيليين ونظرائهم فى مصر تحت إشراف وزارة الزراعة المصرية، حيث طلب السيد سفير مصر فى

إسرائيل فى اتصال تليفونى عاجل موافاة سيادته ببعض تفاصيل هذا الاجتماع وما تم التوصل إليه من خلاله، نظرا لقيام الصحف الإسرائيلية بنشر تفاصيل هذا الموضوع مما يعرض سيادته إلى الحرج ، نظرا لعدم معرفة سيادته بهذا الأمر. كما أضاف السيد/ فتحى حسان أن السيد سفير إسرائيل فى مصر قد تحدث فى هذا الشأن وعرض إعطائه صورة من مذكرة التفاهم وما تم التوصل إليه من اتفاقات تم توقيعها من كلا الطرفين، الأمر الذى ترفضه وزارة الخارجية حيث تفضل الحصول عليها من الجهات المصرية المعنية، كما يرجو السيد فتحى حسان اعتبار الأمر مهما وعاجلا.

والأمر معروض على سيادتكم برجاء التكرم بالنظر.

التوقيع : عطيات المنشاوى

مديرة المكتب الفنى

* * * * *

وتشير هذه الوثيقة لحالة الاضطراب القصوى التى أصابت وزارة الخارجية المصرية.. عندما تم نشر مذكرة تفاهم فى الصحف الإسرائيلية .. ووزارة الخارجية المصرية وسفير مصر فى إسرائيل.. ورئيس إدارة إسرائيل بالخارجية المصرية كالطراطير آخر من يعلم.. وقد بلغت المهانة إلى حد أن عرض سفير إسرائيل فى القاهرة على وزارة الخارجية المصرية أن يمدها بصورة (فوتوكوبى!!) من مذكرة التفاهم.

وقد أشار تقرير عطيات المنشاوى .. إلى تعبيرات (اتصال تليفونى عاجل من الخارجية المصرية.. وأنها تعتبر الأمر مهما وعاجلا). ثم أضافت السيدة عطيات تأشيرة أخرى لعادل البلتاجى ـ وهو المسئول عن العلاقات الخارجية بوزارة الزراعة ـ تقول : (رجاء الإحاطة بأن وزارة الخارجية تلح فى طلب التقرير الخاص بذلك، ليتم إرساله إلى السيد سفير مصر بإسرائيل).

* * * * *

نتحدى أن تحدث هذه الوقائع فى علاقاتنا الخارجية.. إلا فى مجال علاقة والى بإسرائيل.

وتأكيدا لما ذكرناه من قبل عن العلاقات الشاذة بين والى واسرائيل .. وأنها غير منظمة فى إطار علاقة بين وزارتى زراعة.. يمكن أن نشير إلى وثيقة التعاون الزراعى وتطوير الاستيطان

(لاحظ التعبير Settlement) فى منطقة النوبارية .. حيث نجد الاتفاق بين وزارة الزراعة المصرية ووزارة الخارجية الإسرائيلية ومركز التعاون الدولى (ماشاف) .. دون أن يرد أى ذكر لوزارة الزراعة الإسرائيلية.

الهندسة الوراثية لوالى:

تعانى الهندسة الوراثية فى مجال الزراعة من احتضار متسارع على مستوى العالم.. ولكن يوسف والى يتحدث ـ وكأنه خارج من القبور ـ أمام مجلس الشورى عن فضائل ومزايا الهندسة الوراثية.. فهذا الوالى لا يراعى فى هذا الشعب إلا ولا ذمة.. وهو يريد أن يحول شعبنا بأسره لحقل تجارب لمواد غذائية لا يقبل أن يأكلها الأمريكيون ولا الأوروبيون.

وهو يروج إعلانات عن ازدهار الهندسة الوراثية فى أمريكا فى ٤ مارس الحالى.. وفى نفس اليوم كان الإعلام الأمريكى يتحدث عن فرض قيود جديدة على الهندسة الوراثية!!

فنقلت وكالات الأنباء ومحطات التليفزيون الأمريكية عن صحيفة الواشنطن بوست أن إدارة كلينتون تعد لإصدار قرار يضع معايير ومواصفات المحاصيل الزراعية العضوية (الطبيعية) .. بما فى ذلك فرض حظر على الحبوب المهندسة وراثيا فى المواد الغذائية المصنفة باعتبارها عضوية (طبيعية) .. ونقلت الصحيفة عن بعض المصادر قولها إن هذه الخطوة جزء من الجهود التى تبذلها إدارة كلينتون للتوصل إلى أول تعريف رسمى دقيق لمصطلح «عضوى» .. وستكشف وزارة الزراعة الأمريكية رسميا فى الأسبوع المقبل عن هذه القواعد الجديدة.

وستحظر هذه القواعد استخدام المبيدات فى المحاصيل المصنفة على أساس أنها محاصيل عضوية، وستحظر استخدام الترسبات الطينية كمخصب، وستحظر المواد المشعة، وستقيد بشكل شديد استخدام المضادات الحيوية فى حيوانات المزارع.

وبالإضافة لمحاولة إرضاء المستهلكين الأمريكيين المتزايدين الذين يشترون الأغذية العضوية (الطبيعية)، فإن هذه القواعد تستهدف أيضا نزع فتيل الصراعات التجارية مع أوروبا، التى تحظر استيراد بعض المنتجات الأمريكية بسبب المخاطر غير المحسوبة للهندسة الوراثية.

هذه القواعد الجديدة ستصدر فى وثيقة من أكثر من ٦٠٠ صفحة، وستحول إلى قانون خلال ٦ شهور ، ولكنها ستكون محلا للمناقشة العامة لمدة ٩٠ يوما ، ومن المحتمل أن تجرى عليها بعض التعديلات .

القواعد الجديدة ربما تكون الطريق ـ والحديث لا يزال للواشنطن بوست ـ لإنهاء النزاع التجارى مع أوروبا، وذلك بطرح حبوب بدون هندسة وراثية ولحوم بدون هرمونات ومضادات حيوية!!

والمعروف كما تقول وكالة «الأسوشيتدبرس» أن سوق المنتجات العضوية (أى المنتجات الطبيعية التى لا يستخدم فى إنتاجها كيماويات).. فى تزايد مستمر فى الولايات المتحدة وسيصل حجم هذه المبيعات إلى ٦ مليارات دولار هذا العام، وهذه التجارة تتوسع بنسبة ٢٠٪ سنويا على مدار العقد الماضى، ولكن استفتاءات الرأى تقول إن نصف السكان الأمريكيين يأكلون هذه المنتجات على الأقل بصورة غير منتظمة.. وأن توسع هذا السوق سيشهد قفزات كبرى فى السنوات القليلة القادمة.

* * * * *

هكذا شاءت إرادة الله أن يخزى والى فى نفس يوم ادعاءاته الفارغة أمام مجلس الشورى.. إن الأسياد لم يبلغوه بالتطورات.. لأنه فتح لهم أبواب مصر.. وهم سيظلون ينتجون بالهندسة الوراثية للتصدير للعبيد فى العالم الثالث فى بلاد كمصر.. حيث يوجد لهم وكلاء لترويج السموم وحصد أكبر الأرباح فى أقل الأوقات.

وقبل ذلك بأيام وفى ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٠ عقد مؤتمر دولى فى أدنبرة باسكتلندا فى إطار سلسلة مؤتمرات تنظمها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بعد مطالبة مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى بمزيد من المعلومات عن الأغذية المعدلة.

لاحظ الدول الثمانى الصناعية الكبرى تطلب مزيدا من المعلومات .. ولكن السيد والى لا يطلب مزيدا من المعلومات ويغرق البلاد فى الهندسة الوراثية، ويعمل بعض أفراد أسرته كموظفين فى شركة مونسانتو!! أكبر شركة لترويج هذه السلع غير المأمونة.. ويشرف على إدخال هندسة وراثية من إسرائيل وأمريكا.

وأكدت الوزيرة البريطانية فى مؤتمر أدنبرة أنه «مازال من السابق للأوان القول بأن تكنولوجيا الأغذية المعدلة وراثيا يمكن أن تحقق المتوقع منها، وأنه ينبغى عدم تعريض صحة الإنسان والبيئة للخطر».

وبمناسبة هذا المؤتمر اندلعت المظاهرات فى بريطانيا.. واعتلى محتجون سفينة محملة

بفول الصويا المعدل وراثيا وأجبروها على العدول عن محاولات إفراغ حمولتها فى بريطانيا (فول الصويا هو الذى سمم به يوسف والى بنات وأولاد مصر من خلال البسكويت المدرسى). وسنواصل الحديث عن الهندسة الوراثية حتى لا تكون مصر هى الدولة البلهاء الوحيدة في العالم .. بسبب ضعفها أمام اللوبى الصهيونى والأمريكى.. وعندما توأد بإذن الله هذه الهندسة الشيطانية فى العالم بأسره ستعرفون أننا الصوت العلنى الوحيد الذى قاتل ضدها.. ودافع عن هذا الشعب البائس.. وستذكرون كيف خرست الألسنة المأجورة .. التى استحت لأن جيوبها امتلأت بالمال الحرام للوبى الصهيونى.. وستعلمون وستقولون إنه كانت هناك رابطة عضوية بين الهندسة الوراثية والخيانة الوطنية.. وبين الهندسة الوراثية وقتل الشعب المصرى وتحويله إلى حقل تجارب لشركة مونسانتو وغيرها، ولكن ساعتها سيكون كلاما تاريخيا.. ونحن نطالب بأن نسمع صوتكم اليوم.. فسيسألكم الله عن صمتكم جميعا أيها العلماء.. أيها المفكرون.. أيها المثقفون.. يا نخبة الأمة.. تذكروا أنه لا توجد هيئة واحدة من العاملة فى الحقل السياسى أو الدعوى أو الثقافى أعلنت بيانا واحدا ضد السياسات التدميرية ليوسف والى.. هل ستقولون إن الكلام غير مؤثر؟! ولكنكم تتحدثون فى أمور أخرى كثيرة.. فهل أنتم غير جادين فى هذه الأمور التى تتحدثون فيها؟!

لماذا وصلت الغيبوبة إلى حد أن الاعتداء على حياة أمة بأسرها لا يحرك إلا نفرا قليلا للغاية من النخبة المثقفة.. على رأسها هيئة الدفاع عن «الشعب»؟! هل ماتت الأمة؟ بينما الأغلبية الصامتة ترسل تأييدها لنا سرا.. وتنتفض ضد حوادث المرور فحسب.

فى أى زمن نعيش؟! أقول لكم إن البطولة الفردية لفرد أو مجموعة ضئيلة من الأفراد لن تصلح المجتمع .. ولن نخطو خطوة واحدة للأمام.. بدون حركة جماعية للشعب.. وفى إطار منظم.. لماذا لا تجاهدون دفاعا عن كرامتكم؟! لماذا لا تشكلون فى كل قرية وكل حى لجنة ضد جرائم يوسف والى؟! ولماذا لا يتلقى رئيس الجمهورية كل صباح ١٠٠ برقية على الأقل تقول له: لا لاستمرار والى فى الحكم.. كفى ربع قرن من تخريب الزراعة واختراق اليهود.. إن مرسل البرقية لن يعتقل على الأغلب.

افعلوا شيئا لكسر كبرياء السلطة.. لتعرف السلطة أن الانحناء للشعب كرامة لها.. وليس إذلالا.

قولوا لأهل الحكم.. إن الله يحب أن يسأله العباد.. ويحب أن يستجيب لهم.. فما لحكامنا

يكرهون منا أن نسألهم أن يرفعوا عنا بعض البلاء، لماذا يستكثرون على الشعب أن يطلب ويستكثرون على أنفسهم أن ينزلوا عند رغبة الشعب.. رغم أنهم يأكلون من خير الشعب.. ومن أموال الشعب؟! وقولوا لأنفسكم.. مالنا .. بدلا من الانفجارات التى تحدث من أجل الكبارى والحوادث المرورية.. لماذا لا نشكل لجان الشعب.. لرفع مطالب الشعب.. والتى تبدأ بإخلاء الحكم من القتلة وأشباه الرجال والعملاء وكبار اللصوص ذوى الكروش الواضحة.

إن الأمواج الهادئة.. المنظمة .. المتوالية.. سيكون لها فعل السحر فى التغيير.. أما الانفجارات العشوائية فعلى شدتها تنتهى دون أن تحقق هدفا جوهريا إلا تنفيس الغضب المكتوم.

أما الذين يترددون فى الالتحاق بهذا الجهاد الشرعى العلنى ضد المنكر والباطل.. فنقول لهم تذكروا قول الله عز وجل:

﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (٢٢) لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ صدق الله العظيم.

إصرار.. وتصميم على استخدام المصريين كفئران تجارب للسلع المرفوضة عالميا

- هذه قصة صعود وهبوط شركة مونسانتو أكبر شركة أمريكية للهندسة الوراثية استهدفت احتكار الغذاء على مستوى العالم.
- الأمريكيون يرفضون منتجات شركة مونسانتو للهندسة الوراثية ووالى يتعاقد معها.
- المزارعون الأمريكيون رفضوا بذورها العقيمة باعتبارها فكرة شيطانية احتكارية.
- المقاطعة الأوروبية لفول الصويا كانت ضربة قاصمة لمونسانتو وللاقتصاد الأمريكي.
- خسائر مونسانت و بلغت ربع مليار دولار عام ١٩٩٨.. وهبوط أسهمها فى البورصة بنسبة ٥٠٪ خلال عام ١٩٩٩.
- المستهلكون الغاضبون يدمرون منشآت مونسانتو فى أوروبا وأمريكا.

جريدة «الشعب» ٢٨ مارس ٢٠٠٠.

يواصل (يوسف والي) استخدام شعب مصر كحقل تجارب (أو فئران تجارب) للمنتجات الأمريكية الغذائية المهندسة وراثيا.. وأيضا كأداة لإصلاح الميزان التجارى الأمريكى بترويج الصادرات الأمريكية حتى ولو كانت مضرة بالصحة أو غير مأمونة العواقب.

الإعلام الرسمى فى مصر لا يتابع قضية الهندسة الوراثية.. ونحن نتحمل عبء توضيح تلك القضية.

- فى أهرام ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠:

  فى صفحة مصر الخضراء (وهو إعلان مدفوع الأجر من وزارة الزراعة) قرأنا الخبر التالى: «إن وفد شركة مونسانتو الأمريكية للهندسة الوراثية زار وزارة الزراعة فى إطار التعاون المتواصل بينهما فى مجال إنتاج تقاوى القطن وفى غيره».

- وهذا ما أكده أيضا يوسف والى فى تصريحات لباب «أرض الخير» بجريدة أخبار اليوم (٢٥/ ٣/ ٢٠٠٠).. (وهذا الباب بدوره إعلان مدفوع الأجر من وزارة الزراعة).. وعلى مدار صفحة، أخذ يوسف والى يردد الدعايات التى عفا عليها الزمن حول فوائد الهندسة الوراثية التى توفر ٨٠٪ من الوقت وتخفض التكلفة الاقتصادية.. وترفع إنتاجية المحاصيل.

- وكان فى مجلس الشورى يوم ٤/ ٣/ ٢٠٠٠ قد ذكر وكأنه (إعلان مدفوع الأجر لأمريكا) أن أمريكا تنفق ١٤٠ مليار دولار على الهندسة الوراثية مما يعطيها سبقا بين دول العالم، ويوجد حوالى ٥٠ مليون فدان مزروعة عن طريق الهندسة الوراثية بها.

* * * * *

والحقيقة أن أمريكا تحتكر فعلا هذه الصناعة الوليدة ـ المشكوك فيها ـ بنسبة ٩٠٪ والـ١٠٪ الباقية تتوزع بين أوروبا وإسرائيل.. إلخ! واليوم نريد أن نروى قصة بداية نهاية هذه «الهندسة الشيطانية».. وهى شيطانية لأن العلم فيها يخضع للاعتبارات التجارية.. وبالتالى فإذا

كانت لأى بحوث علمية فوائد.. إلا أن البحوث العلمية فى الهندسة الوراثية تحولت إلى أداة فى يد عدد محدود للشركات الاحتكارية الأمريكية .. وهي بالتالي لم تعد خاضعة للأخلاقيات التي يجب أن يتحلى بها البحث العلمي.. وبهذا المعنى نسميها «الهندسة الشيطانية».. دون أن نغلق باب البحث العلمى النزيه فى هذا المجال.. وبحيث لا تتحول نتائجه إلى الإنتاج التجارى إلا بعد ضمانات كافية لصحة الإنسان وسلامة البيئة.

ولأن الهندسة الوراثية خضعت للاعتبارات التجارية السريعة.. فقد بدأت تنكشف بصورة سريعة للغاية.. وهى منذ حوالى عامين دخلت فى مرحلة بداية النهاية.. وقد أشرت سريعا إلى ذلك من قبل، ولكن اليوم أحاول تقديم تفاصيل ذلك.. وهى مع الأسف تفاصيل معروفة فى شتى أنحاء العالم، إلا فى الإعلام المصرى!!

وكنت قد أشرت من قبل إلى مؤتمرين عقدا فى عام ٢٠٠٠ :

(١) مؤتمر مونتريال: حيث وافقت ١٣٣ دولة على عدم اعتبار منتجات الهندسة الوراثية فى عداد المنتجات الداخلة فى حرية التجارة.

(٢) مؤتمر أدنبرة: الذى دعت إليه الدول السبع الكبار لجمع المعلومات ولدراسة الهندسة الوراثية.. تأكيدا على أن المعلومات والبحوث المتوافرة عنها حتى الآن غير كافية لاعتمادها كسلع طبيعية يمكن تداولها بدون ضرر.

والمعروف أن الانفجارات الشعبية الأمريكية والأوروبية فى سياتل ودافوس لم تكن بعيدة عن ذلك.. والآن نحاول أن نروى قصة شركة مونسانتو.. وهى الشركة الأولى فى مجال الهندسة الوراثية، والشركات القليلة الأخرى المحيطة بها.. لتعرفوا مع من يتعاون يوسف والى بكل هذا الإصرار.. رغم ثورة الأمريكيين عليها!!

ومرجعى الأساسى فى هذه الرواية الموثقة سلسلة تحقيقات صادرة عن وكالة (أورينت برس).

فى ٤ أكتوبر ١٩٩٩ أعلن رئيس شركة «مونسانتو» عن وقف تسويق البذور المعدلة جينيا.. وهو ما اعتبر بداية نهاية هذه الشركة العملاقة التى كانت تحلم بأن تكون المنتج الوحيد والأوحد لأغذية كل سكان العالم، وهو الحلم الذى كانت قد خطت فى تحقيقه فعلا خلال

السنوات الأخيرة، لكن لتصطدم فجأة واعتبارا من خريف ١٩٩٨ بمعارضة شرسة من جانب المزارعين والمستهلكين فى شتى أنحاء العالم.

البداية عام ١٩٨٤:

شيء أشبه بالحلم بدأ منذ ستة عشر عاما عندما افتتحت شركة «مونسانتو» الرابعة أمريكيا بين الشركات الكيميائية «مركز علوم الحياة» فى قرية «شسترفيلد» مركزا عملاقا يضم ٢٥٠ مختبرا وستة وعشرين حقلا للزراعات الاختبارية.

بذلك اتخذت «مونسانتو» وجها جديدا كليا باعتبارها الشركة الأولى عالميا ـ والوحيدة ربما ـ المتخصصة فيما كان بدأ يعرف بـ«البيوتكنولوجيا الزراعية».. ولتتخلى «مونسانتو» بذلك عن حوالى المائة عام من ريادتها فى الأبحاث والصناعات الكيميائية.

حدث ذلك فى العام ١٩٨٤، وبعد أربع سنوات فقط نجحت «مونسانتو» فى اختباراتها السرية التى أسفرت عن ولادة النبتات الأولى المخصبة والمزروعة تكنولوجيا.. وكانت تلك النبتات عبارة عن فول صويا مقاومة بدون مبيدات لآفة «رواندب» العدوة التاريخية اللدود لحقول الصويا.

عشر سنوات:

بذلك حققت «مونسانتو» ضربتها التجارية الاحتكارية الهائلة فى ميدان التسويق التجارى العالمى. حيث كان من مصلحة جميع مزارعى الصويا فى العالم شراء بذور «مونسانتو»التى تغنيهم عن هدر التكاليف الكبيرة على مواد ووسائل رش المبيدات التقليدية.. وفى الوقت نفسه شكلت تلك البذور «البيوتكنولوجية» أو المهندسة وراثيا منجم ذهب حقيقيا لشركة «مونسانتو» باعتبارها المنتج الوحيد لتلك البذور السحرية فى العالم.

بعد نجاحهم الهائل فى فول الصويا، انتقل خبراء «مونسانتو» فى الهندسة الوراثية الزراعية إلى ميدان الذرة.. فبدل رش حقول الذرة بالمبيدات القاتلة لحشرات الذرة، قاموا بتعديل الهندسة الوراثية لجينة الذرة، بحيث تحتوى فى داخلها طبيعيا على السم القاتل لتلك الحشرات والذى يفتك بها بمجرد أن تقضم شيئا من ساق أو ورق شتلة الذرة.

ونظرا لضخامة الموازنات التى كانت تنفقها شركة «مونسانتو» على أبحاثها واختباراتها التكنوزراعية فقد لزمها حوالى عشر سنوات للبدء فى تحقيق الأرباح وبأرقام خيالية بالتأكيد.

ووفق «المخطط/ الرؤية» الذى كان قد رسمه بدقة منذ البداية «روبرت شابيرو» الرئيس الأعلى لشركة «مونسانتو» وصاحب الفكرة الأساسية بتحويلها من الكيمياء إلى البيوتكنولوجيا الزراعية (البيوتكنولوجيا الزراعية هو الاسم المرادف للهندسة الوراثية).

احتكار مطلق:

عام ١٩٩٧ أصبحت «مونسانتو» جاهزة لاجتياح العالم بحسب تعبير رئيسها «شابيرو» الذى استند فى ذلك إلى توصل الشركة فى ذلك العام إلى تكوين ترسانة هائلة من «لقاحات» التعديل الجينى للبذور الزراعية.

ولإحكام مزيد من سيطرتها على هذا القطاع عمدت «مونسانتو» إلى شراء عدد من كبريات شركات إنتاج البذور الأمريكية «هولدنز سييد» و«أسغرو» و«اغروستوس» و«ديكالب»، مما جعلها تسيطر بصورة احتكارية شبه مطلقة على أهم ثلاث زراعات أمريكية (القطن والصويا والذرة) إضافة إلى عدد كبير من الزراعات الأخرى.

ومن جهتهم أقبل المزارعون الأمريكيون والأوروبيون والعالميون متهافتين على بذور «مونسانتو» المقاومة للحشرات وللأعشاب الضارة وبتكلفة أقل.

وبذلك، وإذا كانت شركة «مونسانتو» ليست أول من عمل فى أبحاث الهندسة الوراثية الزراعية، فلاشك أنها أول من أدخل تلك الهندسة إلى ميدان التجارة العالمية، حسبما يقول «جيروم فودى» مستشار الاستراتيجية الزراعية الدولية فى الاتحاد الأوروبى.

مطعم الكرة الأرضية:

بذلك، كانت «مونسانتو» قد فرضت مشيئتها الخاصة على قوانين السوق.. وهذا ما بدأ منافسوها وزبائنها الآن يصفونه بـ«الاحتكار» و«الاستعمار» وبما شابه ذلك من انتقادات لتلك الشركة التى كانت قد وصلت إلى درجة التباهى بعزمها على أن تكون وحدها «مطعم الكرة الأرضية»!

ما تخشاه شركة «مونسانتو» الآن هو قيام المزارعين فى عام ٢٠٠٠ بقطف ثمار نتائج أبحاثها العلمية بدون الحاجة إلى شراء بذورها.. وأن يعمدوا بدل ذلك إلى شراء البذور المقلدة لبذورها، والأرخص ثمنا والتى بدأت تتوافر فى الأسواق بكميات ضخمة.

وفيما يشبه الحركة اليائسة ما قبل الرمق الأخير، سعت «مونسانتو» إلى إجبار زبائنها على توقيع عقود يلتزمون فيها بعدم استخدام بذورها المعدلة جينيا لأكثر من موسم زراعى واحد، وبعدم استخدام أية مبيدات أو تقنيات وقاية زراعية أخرى غير صادرة عن «مونسانتو».. وذلك تحت طائلة الملاحقة القضائية ودفع غرامات تعويض باهظة.

والأدهى من ذلك أن «مونسانتو» سعت أيضا إلى إلزام زبائنها بالاعتراف لها بحقها فى القيام بدوريات تفتيش وتحر على حقولهم وعلى صوامع ومخازن محاصيلها للتأكد من حسن التزامهم بنصوص تلك العقود.

هذه العقود كانت الركيزة الأساسية فى أحلام «مونسانتو» بالسيطرة على لقمة عيش العالم، حسبما يقول رئيس الشركة «روبرت شابيرو».

لكن الأحلام شيء والواقع شيء آخر.. وفى الواقع واجه المزارعون الأمريكيون والعالميون غطرسة شروط «مونسانتو» بموجة غضب ورفض شاملة وعارمة أجبرت الشركة على سحب فكرة العقود المشروطة من التداول.

المستهلكون أيضا:

المزارعون الزبائن لم يكونوا الطرف الوحيد الذى كان على شركة «مونسانتو» أن تتحسب لمواجهته.. بل كان هناك أيضا العدو الأكثر شراسة: المستهلكون، ذلك أنه منذ الإعلان عن إنتاج العينة الأولى من النباتات المعدلة جينيا، تشكل عدد كبير من الجمعيات والمنظمات البيئية المدافعة عن حقوق المستهلكين والتى راحت تشن حملات إعلامية واسعة ومركزة ضد جريمة تسميم لقمة العيش التى تقوم بها شركة «مونسانتو».. وعلى أساس غياب أية براهين علمية تؤكد سلامة المزروعات المعدلة جينيا.

و فى المقابل، لم يكن لدى «مونسانتو» ما تدافع به عن نفسها سوى إطلاق شعارها الشهير «البيوتكنولوجيا السبيل الوحيد لإطعام مليارات بشر العالم الجديد».

وفى الكواليس رصدت «مونسانتو» موازنة سرية ضخمة لاستمالة المعارضين ولاكتساب المؤيدين فى مختلف الميادين الإعلامية والعلمية والبيئية والسياسية.

ضربة قاصمة.. من أوروبا:

إنما فى العام ١٩٩٨، ولدى انتفاضة الأوروبيين للمرة الأولى بوجه «مونسانتو» وقيامهم

بحظر تفريغ البواخر المحملة بفول الصويا المعدل جينيا فى الموانىء الأوروبية، أنفقت «مونسانتو» مليونى دولار على حملة دعائية مؤيدة لزراعاتها التكنولوجية، وانطلاقا من ألمانيا بصورة خاصة.

المقاطعة الأوروبية للصويا المعدلة جينيا لم تكن ضربة قاصمة لشركة «مونسانتو» الأمريكية فقط، بل للاقتصاد الأمريكى ككل أيضا.. ذلك أن المزارعين الأمريكيين ينتجون ٤٨٪ من إجمالى الإنتاج العالمى للصويا، ويصدرون ٤٠٪ من إنتاجهم إلى البلدان الأوروبية.

وفى بريطانيا وفرنسا سارعت «مونسانتو» إلى توظيف حوالى خمسة ملايين دولار لحملة إعلامية مكثفة ومضادة.. وقد جاء فى أحد شعارات تلك الحملة «٦٩٪ من الفرنسيين لا يثقون بالبيوتكنولوجيا، ٦٣٪ منهم لا يعرفون شيئا عنها، لكن لحسن الحظ أن ٩١٪ منهم يجيدون القراءة».

تكنولوجيا العقم:

على الجانب الآخر من ضفاف الأطلسى أعطت حملات «مونسانتو» الإعلامية نتائجها المثمرة.. حيث سجل خلال الموسم الزراعى للعام ١٩٩٩أن ٥٠٪ من زراعات الصويا و٣٨٪ من زراعات الذرة فى الولايات المتحدة كانت من بذور معدلة جينيا.

لكن حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، وإن كانت شركة «مونسانتو» قد حققت أرباحا هائلة من استمرار تهافت المزارعين الأمريكيين على بذورها إلا أنها خسرت الكثير من مصداقيتها وسمعتها الأخلاقية، حيث صارت توصف فى الشارع الأمريكى بعبارات مثل «ميكروسوفت لقمة العيش» و«فرانكشتاين الأطعمة».

وفى المقابل جاءت مبادرة شركة «مونسانتو» الأخيرة باعتمادها «تكنولوجيا العقم» القائمة على إنتاج بذور «عقيمة» لا تثمر سوى مرة واحدة بحيث لا يمكن استخدام بذور النبتة المزروعة بها لموسم آخر، إلى تأجيج الحملة المضادة لها حتى داخل الولايات المتحدة نفسها. وكانت «مونسانتو» قد ضمت «تكنولوجيا البذور العقيمة» إلى ترسانتها المخيفة من خلال شرائها لشركة «دلتا بين لاند» الرائدة فى هذا الاختصاص.

ومن نماذج تلك التكنولوجيا الزراعية المدمرة على سبيل المثال، إنتاج ثمار بدون بذور

إطلاقا.. وكل ذلك في سبيل غايات محضة تجارية قائمة على حرمان المزارعين من إنتاج بذورهم بأنفسهم وإجبارهم على شراء بذور «مونسانتو» كل سنة.

وإذا كانت السلطات الحكومية الأوروبية قد لجأت إلى محاربة «مونسانتو» بالطرق القانونية من خلال تشريع خاص يقضى بعدم السماح للمزارع الأوروبى بالحصول على البذور المعدلة جينيا إلا بعد مرور سنة على الأقل على تاريخ تقديم طلبه الخاص بذلك.. غير أن الشارع الأوروبى كان أكثر صرامة فى حربه ضد «مونسانتو» حيث توالت بكثافة ملحوظة أعمال المظاهرات الاحتجاجية الحاشدة وقيام الجماهير الغاضبة باقتحام مراكز فروع «مونسانتو» الأوروبية وإحراقها وإتلاف كميات ضخمة من بذورها الفرانكشتانية!

وحتى داخل الولايات المتحدة نفسها، تعرضت منشآت «مونسانتو» المطلة على نهر الميتسورى لأعمال عنف وتخريب مماثلة.

العد العكسى:

رئيس «مونسانتو»، «روبرت شابيرو» يعترف بأن العد العكسى لموت وإفلاس هذه الشركة العملاقة قد بدأ فعلا منذ العام ١٩٩٨، حيث سجلت خسارة مقدارها ربع مليار دولار مع وصول أرقام عملياتها إلى ٨,٦ مليار دولار.

ومما يزيد من تفاقم أزمة هذه الشركة، أنها فشلت فى استقطاب شركاء فاعلين مثل «أيركان هوم برودكتس» و«ديون دى نيمرز».. إضافة إلى خسارتها لفرصة العودة إلى ماضيها الكيميائى الطليعى بعدما كانت قد باعت نفسها كشركة كيميائية لكى تتفرغ للهيمنة على لقمة عيش الكرة الأرضية المعدلة جينيا.

هذا التراجع الكوارثى لوضعية شركة «مونسانتو» يتجلى بصورة واضحة من خلال انحدار قيمة سعر صرف أسهمها فى بورصة نيويورك والذى خسر حوالى ٥٠٪ خلال الفترة الواقعة بين سبتمبر ١٩٩٨ وأكتوبر ١٩٩٩.

المستهلكون هم فى طليعة الحركات الاحتجاجية ضد «مونسانتو» داخل الولايات المتحدة وخارجها.. وأخشى ما تخشاه هذه الشركة الآن هو تفاقم الأمور بحيث تؤدى تلك الضغوط الاحتجاجية إلى تشكيل حظر أمريكى على منتجاتها على غرار الحظر الأوروبى.

من هنا الكلام اللافت للنظر الذى أعلنه «هندريك فيرفاى» المدير العام لشركة «مونسانتو»

فى أواخر عام ١٩٩٩ والذى قال فيه: «لقد حان لنا أن نضع مسألة مخاوف المستهلكين فى طليعة سلم أولوياتنا وحتى قبل مسألة الأرباح المالية».

وبالمعنى نفسه جاء كذلك كلام «شاد هوليداى» المدير العام لشركة «ديون دى نيمرز» الحليفة لـ«مونسانتو» والذى قال فيه: «إن أول ما علينا أن نفكر فيه الآن هو الاعتراف بجدية مخاوف الناس من الأخطار المحتملة التى يمكن أن تنجم عن البذور المعدلة جينيا».

وبدورها اعترفت شركة «نوفارتس» السويسرية بمشروعية مخاوف المستهلكين وقررت التوقف عن استخدام عناصر غذائية معدلة جينيا فى صناعة المأكولات المخصصة للأطفال الرضع والتى تباع تحت اسم ماركة «بوبر» الشهيرة.

رغم ذلك، لا يزال لدى شركة «مونسانتو» عدد ـ ولو قليل ـ من الحلفاء الذين يقفون إلى جانبها ويدافعون عنها.. منها مثلا «مؤسسة روكفلر» الأمريكية الشهيرة.

لكن رغم ذلك فقد عتب رئيس «مونسانتو» «روبرت شابيرو» خلال البيان الذى أذاعه فى الرابع من أكتوبر عام ١٩٩٩، على مؤسسة روكفلر لوقوفها ضد تكنولوجيا «البذور العقيمة» التى كانت «مونسانتو» تعول على تحقيق أرباح خيالية من خلالها.

وبإيعاز من «مونسانتو» وقف عدد من الخبراء وأساتذة الجامعات الأمريكية أمام منبر الكونجرس الأمريكى ليشيدوا بإنجازات التكنولوجية البيولوجيا والتعديل الجينى للمنتجات الزراعية باعتبارها الضمانة الوحيدة لإطعام جميع أفواه الستة مليارات بشرى المحتشدين على أرض هذا الكوكب.

* * * * *

وهكذا كانت «مونسانتو» وراء عدد من البحوث المزورة التى تبيض وجه الهندسة الوراثية.. ولا تتحدث عن سلبياتها.. باعتبارها خطوة إلى المجهول .. لا يمكن الاندفاع بسهولة لتطبيقها فى المرحلة التجارية والاستهلاكية.. قبل مزيد من التجارب العلمية.

* * * * *

ولكن إذا كان العالم يتجه إلى التضييق على الهندسة الوراثية ورفضها.. وأن هذا التحول انتقل من أوروبا إلى أمريكا.. فلماذا يترك أهل الحكم.. يوسف والى يمثل بأجساد الشعب

المصرى؟ .. ولماذا في ظل هذا الغليان العالمى ضد الهندسة الوراثية ـ الذى أخذ شكلا رسميا من ١٣٣ دولة فى العالم ـ يأتى فرانكشتاين مصر (والى) ينهش بأنيابه.. فى جسد الشعب المصرى؟.. وهل يتصور الحكام أنهم سيحصلون على شهادة براءة إذا صمتوا وتركوا والى يعيث فسادا؟

ألم تعلن وزارة الزراعة على الجميع فى إعلانات رسمية أنها استوردت بالفعل كميات هائلة من الذرة المهندسة وراثيا منذ قرابة العام.

وما معنى أن تواصل إعلانات وزارة الزراعة تبييض وجه شركة «مونسانتو» بينما هى تغرق أو بدأت تغرق فى موطنها الأصلى.. لانكشاف أهدافها الشيطانية.. وما علاقة هذا الإصرار الإجرامى بالوطنية المصرية؟!

استجواب «والى» أمام محكمة الجنايات

مجدى حسين يواجه «والى»: لهذه الأسباب.. وبهذه المستندات اتهمناك بالخيانة والقتل

- والى يعجز عن الرد ويهرب من المواجهة ويلتزم الصمت!
- أنت مسئول عن تسميم تلاميذ المدارس بالبسكويت المهندس وراثيا!
- أنت مسئول عن كارثة الخيار الأخيرة!
- هل يعمل أقاربك مع شركات الهندسة الوراثية الأمريكية ويستوردون المبيدات من إسرائيل؟!
- ماهى علاقتك بالوكالة اليهودية؟!
- هل يصح أن يقول مسئول مصرى لولا إسرائيل ما أكلنا موزا وتفاحا؟!
- لماذا قذفت بشباب مصر فى أحضان عاهرات الموساد؟!
- لماذا استخدمت ٣٢ مبيدا ساما.. وأطعمتنا لحوما ملوثة وكافأت من أطعمنا هذه اللحوم!
- لماذا لا تبلغ وزارة الخارجية المصرية باتفاقاتك مع إسرائيل ؟!
- والمحكمة ترفض توجيه ٩٩٪ من الأسئلة لوالى!

جريدة «الشعب» ١٤ مارس ٢٠٠٠

واصل يوسف والى موقفه المتهرب من القضايا الملحة التى تشغل الأمة حول مستوى عدم الاطمئنان لسلامة الموارد الغذائية.. التى تهدد صحة الشعب.. وكذلك واصل تهربه بشأن علاقته الخاصة بإسرائيل..

بل لقد واصل أسلوبه الذى يتبعه منذ عام ١٩٨٦ بعدم الرد على أية اتهامات .. أية وقائع، حتى وإن جاءت فى مستندات وزارة الزراعة، أو الجهاز المركزى للمحاسبات.. ورفض التعليق على أية مستندات «وأية وقائع» حتى وإن جاءت منشورة فى صحف حكومية .. أو على لسان مسئولين مصريين.. أو على لسان كبار العلماء المصريين.

حضر يوسف والى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ـ فى محكمة الجنايات أخيرا.. وبعد حكم محكمة النقض .. ولكنه سعى لأن يكون حضورا شكليا لسد الثغرة القانونية فى الحكم الجديد.. فالمفروض أنه يمثل أمام المحكمة للاستجواب «والأصل فى الاستجواب أن يجيب عن الأسئلة الموجهة إليه» لا أن يرفض الأجابة عن جميع الأسئلة فى موضوع الدعوى.

وهكذا فقد كان حضور والى أمس إلى المحكمة حضورا شكليا لا يستوفى الشروط القانونية لمعنى «استجواب الشاهد».. ولا يستوفى ـ وهذا هو الأهم ـ المعنى السياسى المتمثل فى ضرورة قيام نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمين العام للحزب الوطنى.. بتبرئة ساحته من الاتهامات السياسية الموجهة إليه.. والتى يدعى أنها أساءت له.. وإنها غير صحيحة.. إذن فما هى الحقيقة؟

يتصور سيادته أن الاعتصام بالإنكار والنفى والصمت دون شرح أو دليل يمكن أن ينقذ سمعته السياسية.. وبينما كانت مصر كلها تنتظر ماذا سيقول والى للرد على اتهامات «الشعب» القاسية إذا به لا يقول شيئا.. وإذا به لا يقدم إلا ابتسامات صفراء.. وعندما تم نهره بسبب هذا الاستخفاف.. التزم حدوده .. وكف عن الابتسام.. وإن ظل على موقفه فى عدم الإجابة على أى سؤال.

فالأمر كان مثيرا للسخرية.. نحن نتحدث عن ضحايا يوسف والى فى مجال الفشل الكلوى والسرطان.. وهو يبتسم ويضحك ولا يرد.. وقد حمت المحكمة يوسف والى من الأسئلة التى تساقطت عليه كالمطر.. وهو لا يحير جوابا.. وكان حريا به إذا كان يدرى معنى منصبه كنائب أوحد لرئيس الوزراء.. وأمين عام الحزب الوطنى.. ألا يسعد بأن تحميه المحكمة.. وترفض توجيه ٩٩٪ من الأسئلة له.. وأن ينبرى سيادته للدفاع عن وجهات نظره.. وليفند مزاعمنا..

ولكن لاذ بالصمت.. وأطرق.. ونظر فى الأرض.. ولم يجب بكلمة واحدة.. كتلميذ فاشل فى المدرسة.. بينما الأسئلة تتعلق بمصير أمة.. وصحة ٦٥ مليون مصرى.

ظهرت المباغتة الشديدة فى حضور والى.. قبل استكمال الاجراءات القانونية العادية والمعتادة.. وإصراره وإصرار المحكمة على أن يسأل فى هذه الجلسة.. رغم غياب محامين أساسيين عن «الشعب» لأداء فريضة الحج وعلى رأسهم الأستاذ عادل عيد..

ونظرا لانغماس الأستاذ مجدى أحمد حسين فى هذه الموضوعات .. فقد تولى من الذاكرة.. ومن واقع حفظه للمستندات .. عشرات من الأسئلة الحاسمة ليوسف والى.. حيث لم يجب عن سؤال واحد..

وفيما يلى هذه الأسئلة:

• **مجدى حسين:** ما هى السياسة الرسمية للوزارة فى مجال الهندسة الوراثية؟

. **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** لماذا ترأس لجنة الأمان الحيوى وأنت غير متخصص فى الهندسة الوراثية.. ولا يليق بمنصبك أن ترأس لجنة فنية؟

. **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** هل أدخلت سيادتك صفقة ذرة مهندسة وراثيا من أمريكا؟!

. **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** ما هى مسئولية وزارة الزراعة عن تسمم التلاميذ من أكل البسكويت المعالج وراثيا (من خلال مكون الفول الصويا به)؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** ما هو تعليقك على قرار وزير الصحة بمنع دخول السلع المهندسة وراثيا؟!

- **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** ماذا دار بينك وبين وزير الزراعة الأمريكى الذى حضر إلى مصر بعد صدور قرار وزير الصحة؟

- **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** هل تم عقب هذه الزيارة لوزير الزراعة الأمريكى إدخال صفقة قمح مهندس وراثيا من أمريكا؟

- **والى:** (يبتسم).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** ألا تعلم أن جرائد «العربى والوفد والأهالى وصوت الأمة» قد اتهمتك فى وطنيتك؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** ما هى مسئوليتك عن كارثة الخيار الأخيرة؟ وإذا كان الخيار بريئا كما قلت فى مجلس الشورى فمن المجرم؟

- **رئيس المحكمة:** يعترض على كلمة «المجرم».

- **مجدى حسين:** أقصد إذا كان الخيار بريئا فمن المتهم إذن؟

- **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين** مداعبا رئيس المحكمة: لقد سبق وأن حذرت الهيئة الموقرة من أكل السلطة (الخيار ـ الطماطم) وها هى الأيام تثبت صحة تحذيراتى!!

• **مجدى حسين:** ما هو رأى سيادتكم فى وثيقة صادرة عن وزارة الزراعة تكشف إنزعاج وزارة الخارجية المصرية لأنها تعرف أخبار الصفقات التى تعقدها أنت «أيها النائب» مع الإسرائيليين من الصحف الإسرائيلية أو من السفارة الإسرائيلية فى القاهرة دون أن تبلغها أنت بها (أطلع رئاسة المحكمة على الوثيقة)؟

ـ **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا ولا ينظر إلى الوثيقة).

ـ **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** سيادتكم أرجو أن توافق على توجيه سؤال واحد ولا ترفض كل الأسئلة.

ـ **رئيس المحكمة:** أسئلتك خارج موضوع الدعوى.

• **مجدى حسين:** أعتقد أن كل الأسئلة متصلة بالدعوى .. كما أننى ألوم السيد نائب رئيس الوزراء على تهربه من الإجابة عن كل الأسئلة.. لأن هذا لن يفيده أمام الرأى العام.. كما أن من واجبه أن يجيب.

ـ **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا، ظهر على ملامحه على فترات متقطعة علامات الغيظ والضجر ولكنه يعود لرسم ابتسامته الصفراء والالتزام بصمت القبور).

• **مجدى حسين:** لقد قلت تحت قبة البرلمان لولا إسرائيل ما أكلنا موز وتفاح هل هذا كلام يصح أن يقوله مسئول وطنى؟

. **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا).

. **رئيس المحكمة:** ماذا تقول.. قال فى مجلة المصور.

• **مجدى حسين:** لا يا أفندم قال فى مجلس الشعب هذا الكلام ومسجل بالمضبطة وهذا هو الذى استفز د. حلمى مراد ـ رحمة الله عليه ـ فى ذلك الوقت وأتهم والى بالخيانة الوطنية.. وكذلك فعلت صحف أخرى؟

ـ **د. محمود السقا:** (دفاع الشعب).. نحن نأكل التفاح من عهد الفراعنة .. ولا نحتاج شيئا من إسرائيل.

• **مجدى حسين:** نشرت جريدة الوفد حملة صحفية حول الشباب المصرى الذى تقوم وزارة الزراعة بتسفيره لإسرائيل .. حيث تعرض عليه فتيات الهوى والخمور ويتم تعليمه اللغة العبرية

رغم قصر الزيارة (أسبوعين أو ثلاثة) ولا يتعلمون شيئا حقيقيا عن الزراعة.. لماذا عندما نشرت هذه الأنباء لم توقف سفر الوفود إلى إسرائيل؟

- **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** ما تفسيرك للتعتيم الإعلامى الرسمى الذى صاحب زيارة وزير الزراعة الإسرائيلى أخيرا لمصر حيث لم يلتق بأحد إلا بسيادتكم؟!

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** لماذا استلمت ٣ مرات إعلانات قضائية من الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامى يسميك فيها (جوزيف موشيه ميزار) إذا لم يكن اسمك كذلك بالفعل؟!

- **والى:** (لا يبتسم).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** إلى أى جامعة تنتسب كأستاذ لكلية الزراعة؟

- **والى:** (لا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** لماذا انتقلت من جامعة القاهرة إلى عين شمس؟

- **رئيس المحكمة:** ما علاقة هذا بالقضية.

• **مجدى حسين:** لأن انتقاله من جامعة القاهرة لأخرى مرتبط باتهامه بقضية أمنية...

- **رئيس المحكمة:** ....

• **مجدى حسين:** هل سبق اتهامك أو القبض عليك فى قضية سياسية خلال سنوات الخمسينيات؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** ما هى علاقتك بالوكالة اليهودية العالمية؟

- **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** لماذا تتعاون وزارة الزراعة المصرية مع الوكالة اليهودية التى أسست إسرائيل؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** ما سر علاقتك الخاصة بشيمون بيريز المنتمى للوكالة اليهودية؟

- **والى:** (يبتسم).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** لماذا لم ترد عليه عندما أعلن أن إسرائيل نقطة نظيفة وسط واقع عربى قذر؟! وما هو تعليقك على هذا كنائب رئيس وزراء مصر؟

- **والى:** (يضطرب ولا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** لماذا تعقد الاتفاقات مع وزارة الخارجية الإسرائيلية والمركز التابع لها (الموشاف) ولا تعقد الاتفاقات مع وزارة الزراعة الإسرائيلية؟

- **رئيس المحكمة:** (بعد الاستفسار عن الفارق بين الموشاف والموساد) أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** هل يوجد تعاون فى الهندسة الوراثية مع إسرائيل؟

- **والى:** (يبتسم ولا يحير جوابا).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** (يعترض على مواصلة حجب أسئلته رغم أنها فى صلب الموضوع).

- **رئيس المحكمة:** أنت ليك أننى أثبت لك أسئلتك ولكن توجيهها من عدمه فى يدى أنا.

- **مجدى حسين:** (ينظر إلى المحامين ليتدخلوا) المحامون يشيرون أنه لا وسيلة أمامهم لإثناء رئيس المحكمة عن مواصلة رفضه).

- **مجدى حسين:** تقول سيادتك فى تصريحات صحفية إنك لا تستورد مواد كيماوية زراعية وبذورا من إسرائيل بينما الإعلانات فى طريق مصر ـ إسكندرية الصحراوى تشير إلى بيع هذه السلع الإسرائيلية .. ومنافذ البيع على الطريق الصحراوى .. والإعلانات باللغة العبرية!

. رئيس المحكمة: (مداعبا) هل تعرف اللغة العبرية.

• مجدى حسين: لا ولكن الإعلانات مكتوبة بالعبرى والعربى والإنجليزى.. حتى نتهود وتتعود أعيننا على رؤية اللغة العبرية على الحوائط.

. رئيس المحكمة: أرفض توجيه السؤال.

• مجدى حسين: سيادتك تقول إن أسئلتى خارج موضوع الدعوى.. طيب ألم يشتكى يوسف والى الآن من تناولنا لحكاية شبكة الكمبيوتر.

. رئيس المحكمة: نعم.

• مجدى حسين: سؤالى الآن حول شبكة الكمبيوتر؟!

. رئيس المحكمة: تفضل.

• مجدى حسين: ذكرت مجلة الغرفة التجارية الأمريكية فى أحد أخبارها أن أبو هدب وهو مسئول بوزارة الزراعة المصرية سافر لإسرائيل لإحكام شبكة كمبيوتر بين مصر واسرائيل .. وحتى يتمكن المزارع فى المريوطية من الاتصال بأستاذه فى تل أبيب.. فكيف يقول د. يوسف والى إننا نخترع قصة هذه الشبكة؟

. رئيس المحكمة: أرفض توجيه السؤال.

• مجدى حسين: هل يصح إدخال خبراء إسرائيليين فى مراكز البحوث الزراعية؟ (قدم مستند لرئيس المحكمة).

. والى: (لا يحير جوابا ولا ينظر إلى المستند).

. رئيس المحكمة: أرفض توجيه السؤال.

• مجدى حسين: هل يقوم أحد أشقائك باستيراد مواد كيماوية من إسرائيل؟

. والى: (لا يحير جوابا).

. رئيس المحكمة: أرفض توجيه السؤال.

• مجدى حسين: أنت تقول أحيانا أن المواد الضارة تأتى بالتهريب فلماذا لا يصدر الإرشاد الزراعى بوزارتكم تحذيرا للفلاحين من استخدام هذه المواد القادمة من إسرائيل بالتهريب؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** ولكنك تدافع عن المنتجات الإسرائيلية وتقول إنها عظيمة ولم يثبت منها أى ضرر (حديثك للأستاذة / سناء السعيد)؟!

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** كيف تسمح بمزارع سمكية قائمة على تنمية الأسماك بالهرمونات رغم أن ذلك محظور فى معظم دول العالم وعلى رأس ذلك أوروبا؟!

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** ماهى الإجراءات التى تتخذها لوقف حقن الماشية بالهرمونات واللحم المهرمن ممنوع دوليا الآن وبالأخص فى أوروبا؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** ما موقفك من دراسة تقول أن جميع مزارع الدواجن تربى الدجاج بالهرمونات.. وأن ذلك أدى إلى كثير من الأمراض للرجال والنساء، وعلى رأسها السرطان واختلال الذكورة والأنوثة.. وانتشار العجز الجنسى لدى الرجال.. ويمكن الرجوع إلى المتخصصين فى كل هذه الأمور؟

- **رئيس المحكمة:** (بعد مداعبات حول العجز الجنسى) أرفض توجيه السؤال.

- **د. محمود السقا** (دفاع الشعب) : بعد ما سمعنا اليوم من الصعب علينا أن نجد شيئا نأكله.

• **مجدى حسين:** سيدى المستشار من غير المعقول أن ترفض توجيه هذه الأسئلة المتعلقة بالسمك واللحوم والدواجن .. إننى شخصيا لدى فضول شديد لسماع دفاع وزير الزراعة.. والرأى العام قلق للغاية وينتظرنا اليوم؟

- **رئيس المحكمة:** من حقى أن أرفض توجيه الأسئلة إذا كانت خارج الموضوع.

• **مجدى حسين:** كل هذه الأسئلة خارج الموضوع؟! منذ قليل كان يوسف والى يشتكى من أننا نسميه «قاتل».. ونحن نسميه «قاتل» بسبب هذه الوقائع، وإذا أثبت سيادته إننا نتبنى وجهة نظر خاطئة علميا أو أن مصادرنا غير سليمة.. فإننا على استعداد للاعتذار لسيادته ونشر

الحقائق على لسانه.. ولكنه لا يمكن أن يظل يلوذ بالصمت هكذا منذ عام ١٩٨٦ .. بينما الضحايا يتساقطون حولنا فى كل الأسر.

- **رئيس المحكمة:** يعنى أنتم تتهمونه بأنه «قاتل» بسبب هذه الهرمونات.

• **مجدى حسين:** طبعا وبسبب المبيدات الضارة وكل السموم الأخرى، نحن لا نشتم ولا نسب أحدا بكلام مرسل.. وما نقوله مستند لرأى ودراسة أعلى الكفاءات العلمية فى مصر؟

- **رئيس المحكمة:** (يطلب من كاتب الجلسة إثبات هذا الكلام) أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** أعلن د. يوسف والى أن المناطق الزراعية الجديدة فى توشكى وشرق العوينات ستقوم على الزراعة النظيفة بدون كيماويات ضارة وستكون المنتجات للتصدير.. ومعنى ذلك أن يظل شعبنا المصرى يأكل أكلا ملوثا فى الوادى القديم فهل هذا مقبول من سيادته!

- **والى:** (يواصل الابتسام).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** (موجها حديثه لوالى).. **أرفض أن تواصل سيادتك ابتساماتك الساخرة.. أنت لا تريد أن تجاوب عن سؤال واحد وأنت إذا كنت سياسيا حقا لطلبت من رئيس المحكمة أن ترد.. وإذا لم تكن تريد أن ترد فأنت الخاسر ولكن توقف عن توزيع الابتسامات الساخرة؟!**

- **رئيس المحكمة: لا توجه الحديث للشاهد.**

• **مجدى حسين: أنا الآن أوجه الحديث لسيادتكم لعل الشاهد أن يتوقف عن السخرية بهذه الابتسامات الساخرة، نحن نتحدث عن مصير الملايين، وعليه أن يحترم المحكمة.**

- **رئيس المحكمة:** أنظر إلى المحكمة ولا تنظر إليه.

• **مجدى حسين:** سأفعل ذلك (والى التزم بعدم الابتسام حتى نهاية الجلسة).

• **مجدى حسين:** صرح وزير زراعة إسرائيل مؤخرا بأن إسرائيل لم تؤثر فى زراعة أى بلد فى العالم مثل تأثيرها فى الزراعة المصرية.. هل مواقف إسرائيل العدائية من مصر التى وصلت إلى إسقاط الطائرة المصرية، وضرب العرب والمسلمين (لبنان وفلسطين) تسمح لك بهذه العلاقة الوثيقة مع إسرائيل والتى لا مثيل لها مع أى دولة أخرى؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** هل سبب خلافك مع وزير التموين السابق أحمد جويلى يرجع إلى أنه كان يكشف عدم صحة أرقام الإنتاج الزراعى التى تعلن عنها؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** ما هو تعليقكم على تقرير جهاز المحاسبات الذى أدان استخدام وزارة الزراعة لـ ٣٢ مبيدا ساما ومحظورة دوليا؟

- **رئيس المحكمة:** (ينظر إلى والى) ويقول أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** (يمسك فى يده آخر تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات) هذا تقرير عن إدخال وزارة الزراعة لآلاف الأطنان من اللحوم الهندية الفاسدة ، هل سمع سيادة النائب عن هذا التقرير وهل رد عليه؟ وهل يهمه أمر أن يأكل المصريون ٥ آلاف طن لحم فاسد؟ ولماذا تمت مكافأة صاحب هذه الصفقة وترقيته إلى رئيس بنك الائتمان الزراعى؟

- **والى:** (ينزل عليه سهم الله).

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** لماذا يقول عنك السفير الإسرائيلى ساسون فى مذكراته المنشورة أنك صديقه وصديق إسرائيل؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** لماذا تأخذ رأى ساسون فى الموز المصرى قبل تصديره رغم أنه ليس مهندسا زراعيا؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **مجدى حسين:** لماذا قمت بإعداد حفلة لتوديعه وأحضرت له تورتة طولها متر واحد على هيئة علم إسرائيل الذى يرمز لـ «من النيل إلى الفرات هذه بلادك يا إسرائيل» وبأى قلب فعلت ذلك رغم دماء العرب والمسلمين المهدرة كل يوم فى فلسطين ولبنان؟ ولماذا تنظم هذا الحفل وأنت لست بوزارة الخارجية وليست هذه مسئوليتك؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

• **مجدى حسين:** يقول كبار العلماء والمتخصصين أن ارتفاع نسبة الفشل الكلوى بصورة وبائية يرجع إلى المبيدات الزراعية كسبب رئيسى.. ما تعليقك على ذلك؟

- **رئيس المحكمة:** أرفض توجيه السؤال.

- **رئيس المحكمة:** هل لديك أسئلة أخرى لقد مر وقت طويل.

• **مجدى حسين:** أنا أريد أن أكرر نفس السؤال بالنسبة للسرطان وقد أصبح لدينا أطفال مصابون بالسرطان.. وأيضا أمراض الالتهاب الكبدى الوبائى وشتى أمراض الكبد.. وكبار العلماء والمتخصصين يحملون الزراعة المصرية مسئولية أساسية فى هذا المجال.

فى النهاية وقد رفضت كل أسئلتى يا سيادة الرئيس أقول يكفينى أنه لم يرد على سؤال واحد.. وكان واجبه يحتم عليه ذلك، ومسئوليته تحتم عليه ذلك، وإن كان قد أرسل منذ سنوات ردا على ما ننشره لكنا نشرناه له فى مساحة مضاعفة وفقا للقانون وإلا لتعرضنا للحبس ٣ شهور.

ولكنه لايزال يلوذ بالصمت رغم أنه لا يملك خيار الصمت فى أمور تهدد الشعب بأسره، وهو اليوم لا يتصرف كرجل مسئول عندما يلتزم الصمت.

والشعب يطالب بتوضيحات شافية عن كل ما تنشره الصحف وليس جريدة «الشعب» فحسب.. وليفعل ذلك فى أى مكان.. ليصدر بيانا وينشره فى الصحف . ولكنه سيادة الرئيس يلتزم الصمت فى كل مكان .. وفى الصحف والتليفزيون، والآن أمام المحكمة، وفى البرلمان، ولا ينشر إلا الإعلانات المدفوعة الأجر التى لا تسمن ولا تغنى من جوع كمصر الخضراء وخير بلدنا.

نحن نريد أن يلتزم أمام المحكمة بالرد على هذه الاتهامات الخطيرة هنا أو فى أى مكان.. ولا يواصل التهرب من الإجابة.

فاضل الكيل.. أوقفوا هذا الوزير عند حده

صلاح بديوى

شركة «إسرائيلية» تنشىء شبكتى معلومات فى وزارة الزراعة والحزب الوطنى بالاتفاق مع والى

- ماذا جاء فى رسالة من إميليا موسرى الإسرائيلية إلى د.يوسف والى حول تدريب الكوادر، وزيارة الخبراء اليهود لمصر؟
- رسائل حارة وغامضة لـ «يوسف والى» تفضح التعاون بين الطرفين.
- (النحال) .. الرجل الغامض بالوزارة يتدرب بمعرفة إسرائيل بـ ٣٤ ألف دولار.
- الخبراء الصهاينة مسحوا قطاعات الوزارة وحصلوا على جميع المعلومات.
- الشبكة صممت على غرار الإنترنت لسهولة ربطها «بإسرائيل».
- جامعة تل أبيب تختار كوادر الشبكة وتنفق عليهم بسخاء.
- المشروع يربط قطاعات الوزارة والتعاونيات ومعاهد البحوث «بالموساد».
- الجانب الصهيونى يدير الشبكة ويسيطر على عمليات البرمجة.

جريدة «الشعب» ١٥ ديسمبر ١٩٩٨.

كلف د. يوسف والي إحدى الشركات «الإسرائيلية » بالإشراف على تركيب وتصميم شبكة «معلومات زراعية موحدة وتدريب كوادرها» وذلك إثر الانتهاء من تركيب شبكة مماثلة لحساب الأمانة العامة للحزب الوطني، نفذتها جهات «إسرائيلية» أيضا، مع ملاحظة أن د. يوسف عبدالرحمن (وكيل أول الوزارة «٣٨ عاما» وسكرتير الوزير الخاص) وكاتم أسراره المتعلقة بشئون التطبيع هو المختص بالإشراف على شبكتي المعلومات في الوزارة والحزب.

تأتي اتصالات وزير الزراعة التي تخطت الخط الأحمر مع الصهاينة في أعقاب احتفالات مصر بمرور ربع قرن على انتصار أكتوبر ـ رمضان المجيد . وفي وقت يذكر فيه بالفخر والزهو والاعتزاز بدور رجال المخابرات المصرية الذى تخطوا المستحيل لضرب نشاط الموساد في مصر والوطن العربي، ومنع عناصره من الحصول على أية معلومات مهما كان حجمها أو درجة أهميتها عن أحوال بلادنا في السلم قبل الحرب.

إلا أن وزارة الزراعة المصرية وبالتحديد منذ عام ١٩٨٢ ، وهو العام الذى تولى فيه الوزير الحالي موقعه ، فتحت الباب على مصراعيه أمام التطبيع، ففي وقت تخلصت فيه الوزارة من معارضي التطبيع وطردتهم من عملهم مثلما حدث للمهندس محسن هاشم ورفاقه، أغدقت الوزارة بالأموال والمناصب على مؤيدى التطبيع إلى درجة كونوا فيها لوبي بالوزارة يقوده شخص يتولى حاليا قيادة كل القطاعات الحساسة بالوزارة.

ولم يكتف دعاة التطبيع بالوزارة بما أتاحوه من فرصة لخبراء العدو ليحصلوا من خلال التعاون الزراعي المشترك مع هذه الوزارة على كم هائل من المعلومات الاستراتيجية عن المجتمع المصرى وأسماء الموظفين والباحثين بالمعاهد الزراعية، إنما اقترحوا على الوزير قيام شركات إسرائيلية بتصميم شبكة المعلومات الزراعية الموحدة، وإذا حدث ذلك فإن أسرار مصر ـ ممثلة في أمانة الحزب الحاكم ووزارة الزراعة ـ سوف تصب أولا بأول في جهاز الموساد الإسرائيلي الذى يدفع بعملائه بعشرات الأساليب والحجج للنفاذ داخل قطاعات الدولة والمجتمع المصرى.

هذه الشبكة تمثل كارثة على مصر نكشف جانبا منها فيما يلي:

سيدة الموساد:

فى ٢٢ من شهر يوليو الماضى بعثت سيدة الأعمال ذات العلاقة المعروفة بدوائر الموساد «إميليا موسرى» المسئولة الإسرائيلية المرتبطة بالموساد، الشريك الإدارى لشركة NMED الإسرائيلية التى تعمل بمجالات الكمبيوتر برسالة لنائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية! نقتطف سطور المقدمة منها كى تدلنا على عمق علاقة المسئول المصرى باليهود.. تقول السيدة موسرى فى مقدمة خطابها:

«معالى الدكتور/ يوسف والى

نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى - الدقى - القاهرة - مصر.

أملى أن يكون كل شىء على ما يرام، وأنا على يقين أن الأجتماع السنوى للحزب كان ناجحا (وتقصد مؤتمر الحزب الوطنى العام الذى عقد بجامعة القاهرة) .. وأكرر شكرى على تخصيص الوقت لمقابلتنا فى هذه الفترة الصعبة (فى إيماءة منها على تفضيل والى مقابلتها ووفدها رغم انشغاله بالمؤتمر) ونحن نجل ذلك ونقدره أبلغ تقدير .. وبخصوص الزيارة الأخيرة، أعتقد أننا قد حققنا الأهداف المرجوة من الزيارة سواء من جانب شركة فورسوفت أو من جانب جامعة تل أبيب».

انتهت مقدمة خطاب موسرى ولكن ما الحكاية؟

الحكاية ملخصها أن د. يوسف والى قرر العام الماضى تشييد شبكتين للمعلومات، الأولى فى وزارة الزراعة والثانية فى الأمانة العامة للحزب الوطنى حتى يستطيع تنظيم معلومات الحزب والوزارة بحوزة لوبى شبابى مؤمن بالتطبيع شكله د. والى فى الحزب والوزارة منذ أعوام، ويقوده د. يوسف عبد الرحمن والذى عهد إليه د. يوسف والى بكل أسرار ومسئوليات الوزارة والأمانة العامة للحزب الوطنى المتعلقة بالتطبيع. وتقوم شركة فورسوفت «الإسرائيلية» التى تمثلها كاتبة الرسالة بتبنى عملية إنشاء الشبكتين المعلوماتيتين وبعد أن أكتملت شبكة معلومات الأمانة العامة للحزب الوطنى باتت الشركة «الإسرائيلية» حاليا تضع الملامح النهائية للانتهاء من شبكة معلومات وزارة الزراعة وتدريب كوادرها، فما طبيعة الشبكتين؟

شركة إسرائيلية:

ووفق العرض الذى قدمته شركة إسرائيلية NMED والتى تعمل كجهة استشارية لتطوير

نظم المعلومات بوزارة الزراعة ، تقوم بتنفيذ هذا المشروع حاليا شركة برمجيات إسرائيلية تسمى «فيروسوفت» بالتعاون الفنى مع جامعة تل أبيب، والعرض يشمل ربط جميع المستويات بالوزارة فى جميع قطاعاتها الفنية والمالية والإدارية والخدمية بل ومعاهد الأبحاث والمعامل المركزية، المكتبة القومية الزراعية بشبكة كمبيوتر واحدة بهدف سرعة وكفاءة ما أسمته بنقل المعلومات، ونفس الوضع ما حدث بالنسبة لربط أمانات وكوادر وقيادات ودراسات ومؤتمرات الحزب الوطنى بمختلف الأقاليم والمحافظات بالأمانة العامة بالقاهرة .

وتقوم مندوبة من الشركة «الإسرائيلية» منذ عدة سنوات بزيارة كل موقع فى وزارة الزراعة وتتعمد ارتداء المينى جيب فى جميع زياراتها بهدف جمع كل كبيرة وصغيرة من المعلومات عن الوزارة وجميع الوحدات والإدارات التابعة لها بحجة عمل تحليل جيد للنظام المقترح قبل تقديم عرض الأسعار.

ومن اللافت للنظر أن المندوبة «الإسرائيلية» يرافقها فى زياراتها لقطاعات الوزارة السيدة زينب عبد الرحمن حسنى (شقيقة د. يوسف عبد الرحمن) وذلك لتسهل عمل المندوبة ، حتى لا تقابل بمن يعترض طريق جمعها للمعلومات ، وفى حال انشغال د. زينب عبدالرحمن فإنها تنيب عنها من تثق به لمرافقة السيدة الإسرائيلية.

وتعتمد الشركة الإسرائيلية لتنفيذ شبكة المعلومات بالوزارة على وجود بنية أساسية من أجهزة الكمبيوتر ومعدات شبكات الاتصال فى القطاعات المقترح ربطها بالشبكة، وستعمل الشركة المنفذة على استكمالها وتأسيس الشبكة بالوزارة.

اللجنة الملعوب:

وقد أصدر د. يوسف والى قرارا بإنشاء لجنة استشارية محلية عليا لشبكة المعلومات بالوزارة تشرف عليها الحاجة زينب عبد الرحمن، تكون مهمتها تنفيذ المقترحات الإسرائيلية وإنشاء البنية الأساسية طبقا لما ورد فى عرض الشركة الإسرائيلية ، والتى تسمى (NMED) بالتفصيل ولكن دون الإشارة لعرض الشركة الإسرائيلية، وقد قامت هذه اللجنة فعلا بوضع تصورها الخاص لما يجب أن تكون عليه الشبكة، والمحزن فى الموضوع أن بعض أعضاء هذه اللجنة ليس لديهم صلاحيات وليس لديهم علم بالمخططات التى يدبرها الثلاثى د. والى ود.يوسف عبدالرحمن والحاجة شقيقته وتقوم بتمويل الشبكة إحدى جهات التمويل الأجنبية،

تبادل المعلومات والمعروفة باسم انترنت، وذلك يؤكد طبيعة ما يخطط له الاعداء من تجسس، ويعنى ذلك الاستفادة من تقنيات شبكات المعلومات الدولية لبناء شبكة واسعة بما يتيح تبادل المعلومات والبيانات سهولة ويسر بين أجزاء الشبكة كما يزعمون، وتم وضع خطة متكاملة للتدريب تهدف إلى الارتقاء بالقدرات الفنية والتحليلية للعاملين فى جمع وتبويب وإدخال البيانات وإعداد البرامج الخاصة بالشبكة، وينتظر الانتهاء من الشبكة خلال الأشهر القادمة وتصل تكاليف إنشاء الشبكة إلى مليون و ٤٦٥ ألف دولار ، وسوف يتم تدريب جميع كوادر الشبكة من الشباب والذين يتم انتقاؤهم بمعرفة الخبراء الإسرائيليين ، كما يؤكد خطاب مرسل للنحال من ٣ أساتذة بجامعة تل أبيب، وذلك حتى تعود هذه الكوادر لإدارة شبكة المعلومات التي يتم إنشاؤها بوزارة الزراعة وهؤلاء الشباب أعضاء الشبكة يحظون برعاية خاصة من د. يوسف والى.

اميليا ثانية:

تقول إميليا موسرى فى رسالتها المشبوهة للوزير د. يوسف والى والتى سبق وأن نشرنا مقدمتها: يسعدنى أن أحيطكم علما بأن السيد حسن عبدالله النحال وهو من المسئولين ببنك التنمية والإئتمان الزراعي المصرى قد تم قبول ترشحيه للالتحاق بالبرنامج التنفيذى MBA كيلوج ريكاتى، وتم اعتماد وتوفير الدعم المالى للمصروفات الدراسية (٣٤) ألف دولار أمريكى، والآن سوف يقوم مختص بترتيب بقية إجراءات إقامته فى إسرائيل.. ولقد أوضحت لمعاليكم استعدادى الشخصى وإمكانية أن أتابع بنفسى هذا الموضوع للتأكد من توافر أفضل ظروف العمل والإقامة للطالب.

وتمضى المسئولة «الإسرائيلية» بالشركة المنفذة للشبكة تقول لـ د. يوسف والى عن نفس الشخصية، والذى يبدو من رسالتها مدى اهتمام والى به باعتباره كادرا مهما وجهود المسئول المستميتة لإرضائه تقول «وسوف أبذل ما فى وسعى لترتيب الإعاشة والعمل له فى إسرائيل» حيث يجب أن أتابع موضوع نفقات الإعاشة مع جامعة تل أبيب، وأعتقد أن ذلك ممكن، أما بخصوص العمل أعتقد أن أفضل الاقتراحات هو أن يتم تعيين النحال منسقا لمشروع الشبكة إذا ما تمت الموافقة على التعاون مع شركة فيروسوفت ـ أرسل الخطاب «قبل الموافقة» ـ ومن ثم يمكن له العمل مع مجموعة فرميولا فى إسرائيل للتنسيق والإشراف بين الجانبين المصرى والإسرائيلى وهذه فرصة فريدة له للعمل مع أكبر بيت للبرمجيات فى إسرائيل والتدريب

تبادل المعلومات والمعروفة باسم انترنت، وذلك يؤكد طبيعة ما يخطط له الاعداء من تجسس، ويعنى ذلك الاستفادة من تقنيات شبكات المعلومات الدولية لبناء شبكة واسعة بما يتيح تبادل المعلومات والبيانات سهولة ويسر بين أجزاء الشبكة كما يزعمون، وتم وضع خطة متكاملة للتدريب تهدف إلى الارتقاء بالقدرات الفنية والتحليلية للعاملين فى جمع وتبويب وإدخال البيانات وإعداد البرامج الخاصة بالشبكة، وينتظر الانتهاء من الشبكة خلال الأشهر القادمة وتصل تكاليف إنشاء الشبكة إلى مليون و ٤٦٥ ألف دولار ، وسوف يتم تدريب جميع كوادر الشبكة من الشباب والذين يتم انتقاؤهم بمعرفة الخبراء الإسرائيليين ، كما يؤكد خطاب مرسل للنحال من ٣ أساتذة بجامعة تل أبيب، وذلك حتى تعود هذه الكوادر لإدارة شبكة المعلومات التي يتم إنشاؤها بوزارة الزراعة وهؤلاء الشباب أعضاء الشبكة يحظون برعاية خاصة من د. يوسف والى.

اميليا ثانية:

تقول إميليا موسرى فى رسالتها المشبوهة للوزير د. يوسف والى والتى سبق وأن نشرنا مقدمتها: يسعدنى أن أحيطكم علما بأن السيد حسن عبدالله النحال وهو من المسئولين ببنك التنمية والإئتمان الزراعي المصرى قد تم قبول ترشحيه للالتحاق بالبرنامج التنفيذى MBA كيلوج ريكاتى، وتم اعتماد وتوفير الدعم المالى للمصروفات الدراسية (٣٤) ألف دولار أمريكى، والآن سوف يقوم مختص بترتيب بقية إجراءات إقامته فى إسرائيل.. ولقد أوضحت لمعاليكم استعدادى الشخصى وإمكانية أن أتابع بنفسى هذا الموضوع للتأكد من توافر أفضل ظروف العمل والإقامة للطالب.

وتمضى المسئولة «الإسرائيلية» بالشركة المنفذة للشبكة تقول لـ د. يوسف والى عن نفس الشخصية، والذى يبدو من رسالتها مدى اهتمام والى به باعتباره كادرا مهما وجهود المسئول المستميتة لإرضائه تقول «وسوف أبذل ما فى وسعى لترتيب الإعاشة والعمل له فى إسرائيل» حيث يجب أن أتابع موضوع نفقات الإعاشة مع جامعة تل أبيب، وأعتقد أن ذلك ممكن، أما بخصوص العمل أعتقد أن أفضل الاقتراحات هو أن يتم تعين النحال منسقا لمشروع الشبكة إذا ما تمت الموافقة على التعاون مع شركة فيروسوفت ـ أرسل الخطاب «قبل الموافقة» ـ ومن ثم يمكن له العمل مع مجموعة فرميولا فى إسرائيل للتنسيق والإشراف بين الجانبين المصرى والإسرائيلى وهذه فرصة فريدة له للعمل مع أكبر بيت للبرمجيات فى إسرائيل والتدريب

العملي، ثم تمضي المسئولة الإسرائيلية قائلة عن نفس النحال لوزير الزراعة. «وأعتقد أن معاليكم قد تجدون من المناسب إخطار رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والإئتمان الزراعي عن قبول النحال في هذا البرنامج موضحا له الفوائد التي ستعود على البنك من وراء تلك الفرصة، بالإضافة إلي ذلك ـ والكلام للسيدة موسرى ـ فإن جامعة تل أبيب قد أبلغت النحال بأنه في حاجة إلي دورتين تدريبيتين مكثفتين في اللغة الإنجليزية بالقاهرة ودورة تدريبية مكثفة في الرياضيات لمدة أسبوعين في تل أبيب.

زيارة مفيدة جدا:

ثم تنتقل موسرى لمشروع الشبكة فأشارت «وجدت شركة فيروسوفت الإسرائيلية أن زيارة وفدها للقاهرة كانت مفيدة جدا وشيقة للغاية.. لقد كان هناك اتفاق جماعي بأنه من الضروري البدء في عمل تحليل للنظام يهدف إلى إنشاء شبكة معلومات فعالة لدعم الوزارة في تخطيط وتنفيذ السياسات الزراعية،وذلك يحتاج لزيارة وفد من شركة فيروسوفت مصر لمدة مرتين لإعداد مقترح لعملية تحليل النظام لعرضه على معاليكم. وقد تم إعداد جدول زمني للزيارة بالتعاون مع السيدة زينب عبدالرحمن على النحو التالي:

٢٨ من أغسطس ١٩٩٨ وصول الفريق ومقابلته المهندسة جيهان من المكتبة الزراعية، لمناقشتها عن الاحتياجات الفنية للعمل، الخاصة بتحليل النظام وهي مهندسة يقترح الصهاينة تعيينها نائبة لرئيس اللجنة الاستشارية للشبكة.

٢٩ من أغسطس عام ١٩٩٨ زيارة إلى إحدى المحافظات، وقد اقترحت زينب عبد الرحمن زيارة محافظة الفيوم بلد د. يوسف والي لدراسة كيف تتم عملية جمع المعلومات بالنسبة لمنافذ توزيع البذور والأسمدة وكيف يتم نقلها إلى قاعدة بيانات وحدة مستلزمات الإنتاج بالبورصة، وزيارة لإحدى التعاونيات الزراعية حيث يتم تجميع البيانات الخاصة بوحدة الاقتصاد الزراعي، وكيف يتم نقل هذه البيانات.

أما برنامج الزيارة الثانية فهو كالآتي:

١٤من سبتمبر ١٩٩٨ يقوم وفد شركة فيروسوفت بعرض التقرير المبدئي على معاليكم لمناقشته والموافقة عليه.

وفي ٣٠ من سبتمبر تعديل المقترح بناء على ما تم الاتفاق عليه إذا ما اتفقت جميع الأطراف، يتم تعيين النحال كمنسق للمشروع والبدء في تنفيذ الدراسة (وبدأ بالفعل التنفيذ وفق المخطط).

وتختتم أميليا موسرى رسالتها للدكتور يوسف والى بقولها «يتعين على أن أرسل لمعاليكم فاكسا فى القريب العاجل لمناقشة موضوعى ندوة التسويق الدولى. وبعض الأفكار الخاصة بأستكمال ندوة تكنولوجيا المعلومات بناء على طلب المشاركين بتلك الندوة فى جامعة تل أبيب وتختتم رسالتها بالقول:

ينبغى أن أحيطكم علما بزيارتى القادمة للقاهرة على أمل مراجعة كل ما سبق، وبعثت المسئولة الإسرائيلية رسالة أيضا لـ د. يوسف عبدالرحمن تحمل نفس المضمون.

الخطورة هنا:

وفى قراءة للعرض المقدم من شركة فيروسوفت لـ د. يوسف والى نستخلص ٧ نقاط مهمة وهى:

١ ـ الشبكة مفروض أنها تدعم متخذى القرار بالوزارة والمستوى التنفيذى.

٢ ـ خطوات المشروع تتضمن تحليل النظام، التطبيق، التشغيل.

٣ ـ وصف تفصيلى للأنشطة والعمليات التى تتضمنها كل خطوة من خطوات تحليل النظام.

٤ ـ التكنولوجيا المتعلقة بمعدات الاتصال والنظم وقواعد البيانات وأدوات التطوير.

٥ ـ تعريف خطوات عملية التنفيذ مثل الإعداد والاختبار والتكامل والتدريب والتنفيذ، والمتابعة والصيانة.

٦ ـ فريق تحليل النظام:

ـ مدير المشروع اخصائى أول تحليل النظم «الشركة الإسرائيلية».

ـ أربعة أو خمسة خبراء محترفين (الاتصالات، قواعد البيانات.. إلخ).

ـ مدير الجانب المصرى، خبير فنى من الجانب المصرى، محللو نظم من الجانب المصرى.

ـ ويلاحظ فى العنصر السادس أن الصهاينة يهيمنون تماما على إدارة الشبكة وبرمجة معلوماتها فى حين نسبت للمصريين دورا ثانويا وهذا معناه انتقال جميع معلومات الشبكة للكيان الصهيونى ولجهاز الموساد بشكل أو بآخر وفق تأكيدات من خبراء المعلومات لـ «الشعب».

وأخيرا خطة المشروع المتعلقة بالهدف والميزانية ودراسة الجدوى.

وهنا أتوقف لأقول: لا يعنينا أن تصبح شبكة كمبيوتر الأمانة العامة للحزب الوطنى تحت تصرف الصهاينة. وإن كان ذلك يهدد الأمن القومى، ولكن وزارة الزراعة وقطاعاتها هى ملك لكل المصريين وليست تخص شلة من المنتفعين .. لذا فضلت التركيز على شبكة معلومات وزارة الزراعة والتى يعترف الصهاينة بأنهم حصلوا على معلومات عن كل صغيرة وكبيرة فى قطاع الزراعة قبل الشروع فى إقامتها تحت ستار تحليل النظام عبر معرفة مكونات النظام وعناصره والبيئة المرتبطة به ونظم دعم إتخاذ القرار والموارد المتاحة... إلخ.

وقائع جديدة فى عريضة اتهام د. يوسف والى بالعلاقات الخطيرة مع الصهاينة

■ الوزير بعث ٦٥٦ قيادة بوزارته للمستوطنات الصهيونية بالأراضى المحتلة.

■ ضبطنا د. يوسف والى متلبسا بإقامة مشروع إسرائيلى مشبوه لزراعة القمح فى شرق العوينات.

■ وزارة الزراعة تخطط لإرسال ٥ آلاف قيادة تحتية أخرى لتلقى التدريبات بالكيان الصهيونى.

■ احذروا.. تل أبيب تخطط لتوزيع ٥٠ ألف طن من تقاوى القمح على مزارعين من مصر والأردن بهدف تخريب زراعتهما.

■ العدو الإسرائيلى يخطط لإقامة معسكرات تطبيع بإيطاليا لأطفال عرب وصهاينة.

■ نحن ننفرد بنشر أسماء قيادات أرسلتها الوزارة لتل أبيب.

جريدة «الشعب» ١ يناير ١٩٩٩.

وقائع جديدة فى عريضة اتهام د. يوسف والى بالعلاقات الخطيرة مع الصهاينة

- الوزير بعث ٦٥٦ قيادة بوزارته للمستوطنات الصهيونية بالأراضى المحتلة.
- ضبطنا د. يوسف والى متلبسا بإقامة مشروع إسرائيلى مشبوه لزراعة القمح فى شرق العوينات.
- وزارة الزراعة تخطط لإرسال ٥ آلاف قيادة تحتية أخرى لتلقى التدريبات بالكيان الصهيونى.
- احذروا.. تل أبيب تخطط لتوزيع ٥٠ ألف طن من تقاوى القمح على مزارعين من مصر والأردن بهدف تخريب زراعتها.
- العدو الإسرائيلى يخطط لإقامة معسكرات تطبيع بإيطاليا لأطفال عرب وصهاينة.
- نحن ننفرد بنشر أسماء قيادات أرسلتها الوزارة لتل أبيب.

جريدة «الشعب» ١ يناير ١٩٩٩.

٦٥٦ مهندسا زراعيا أرسلهم د. يوسف والى إلى تل أبيب مؤخرا، وقابلهم المستوطنون اليهود هناك بسيل من الهتافات ضد مصر وقياداتها، ويمثل هؤلاء المهندسون الدفعة الأولى من ٥ آلاف زراعى من القيادات التحتية للوزارة، يخطط والى لإرسالهم لتلقى دورات تدريبية فى المستوطنات الإسرائيلية، فى وقت أبلغ فيه د. يوسف والى سلطات الإحتلال الإسرائيلى أن مصر لا تمانع فى تطوير ما أسماه بالتعاون مع «إسرائيل» لا سيما بمجالات الزراعة والتعليم والبيئة. فى وقت تكشف فيه معلومات لـ«الشعب» موثقة بأن وزارة الزراعة المصرية نفذت بالفعل مشروعا مشبوها لزراعة القمح مع خبراء يهود بشرق العوينات بدعم من شركة أمبريلا الإيطالية، والتى تخطط لاستضافة أطفال من الكيان الصهيونى والأردن ومصر لديها فى مدرسة بروما لتلقى دورة حول ما يسمى بثقافة السلام.

وتركز برامج التعاون الزراعى الصهيونى مع مصر والأردن ودول المنطقة - حاليا - لتوفير مصادر مياه جديدة.

تفاصيل ما سبق نعكسها فى التحقيق التالى:

عاد من فلسطين المحتلة مؤخرا أضخم وفد زراعي مصرى يضم ٦٥٦ مهندسا زراعيا من محافظات بنى سويف والإسكندرية والبحيرة والفيوم وكفر الشيخ، إثر دورة تدريبية قضوها فى مستوطنة تسمى «بورخيل» وهى مستوطنة خصصها الصهاينة لاستضافة الوفود المصرية. وكان د. يوسف والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة - قد أصدر قرارا بسفر هذا الوفد الضخم أوائل الشهر الماضى، وذلك بهدف المشاهدة والاطلا ع على تكنولوجيا زراعات الصحراء الحديثة والتمرين عليها عبر المشاركة فى تشييد المستوطنات الإسرائيلية الجديدة بالصحراء، حيث تعهدت وكالات معونة صهيونية أمريكية وأسكندنافية بتمويل بعثات وزارة الزراعة المصرية إلى الكيان الصهيونى.

وخلال وجود الوفد المصرى فى فلسطين المحتلة، قام جهاز الموساد بنشر عناصره من النساء المشبوهات وسط الشباب بهدف استقطاب وتجنيد ضعاف النفوس من هؤلاء الشباب، ونشر الإيدز بينهم. ووصل الأمر إلى أن قامت تلك العناصر من النسوة بالتحرش بهؤلاء الشباب لإغرائهم وتدمير من يرفض الابتزاز لصالح الموساد.

ولقد عاد معظم هؤلاء الشباب محطمين نفسيا بعد زيارتهم تلك، وهم يصبون جام غضبهم على وزير الزراعة وجميع المسئولين الذين أجبروهم على الذهاب مع كوادر التطبيع التى وضعها د. يوسف والى فى مواقع مسئولة بالوزارة لإغواء مثل هؤلاء الشباب بالتطبيع، ويشير شهود العيان إلى أن الشباب المصريين بهذه البعثة ثاروا على المسئولين عنها وطالبوا بقطع الزيارة والعودة لمصر فورا، وهو ما جعل الصهاينة يلجأون للاعتذار لهم.

هذا، وفى تصريح خطير أدلى به مصدر مسئول بوزارة الزراعة رافق البعثة قال لـ«الشعب»: بمجرد وصول الوفد المصرى الضخم لمشارف المستوطنة حيث أماكن الإقامة، فوجىء الوفد بتظاهرة ضخمة تضم غلاة من اليهود المتطرفين تهتف ضد مصر ورئيسها حسنى مبارك فى ظل تظاهرة إعلامية كبيرة، وهى الهتافات التى تم احتواؤها وأصدر الموساد تعليمات للصحافة الإسرائيلية بالتعتيم عليها .. وهدد د. يوسف والى أعضاء الوفد بتشريد أى مهندس منهم يهرب أسرارها. وظل غلاة المتطرفين يهتفون بطرد الوفد المصرى، وهم يهتفون اطردوا القتلة مؤيدى الإرهاب. اطردوا رجال مبارك وأبو عمار، لاتعلموهم أو تمنحوهم التكنولوجيا.

القائمة السوداء:

والمدهش أن سلطات الإحتلال الإسرائيلى قامت بتنظيم زيارات سياحية للوفد المصرى على امتداد الـ ٣ أسابيع التى قضاها الوفد المصرى بالكيان الصهيونى فى مختلف أرجاء فلسطين والأراضى العربية المحتلة مثل الجولان وايلات (أم الرشراش المصرية المحتلة)، ولمنطقة الحدود المصرية الفلسطينية، وقال الخبراء الصهاينة «للمصريين» انظروا الخضرة والحدائق اليانعة تنتشر فى النقب على امتداد الحدود مع سيناء بينما أرض سيناء المقدسة والتى تعتبر امتدادا لها صحراء قاحلة، بجانب الزيارات التى قاموا بها للقدس المحتلة وتل أبيب.

ومن أهم المسئولين الذين حرص والى على إرسالهم للكيان الصهيونى خلال الفترة

الماضية كل من: المهندس زراعى (شحاتة الصافى ـ مدير مكافحة الآفات بالنوبارية، وأحمد حمام ـ مسئول قسم الإحصاء، ويونان أكلاديوسن ـ مسئول حيازات الملكية بالنوبارية أيضا، وفضل الله إبراهيم فضل ـ مدير مديرية الزراعة بها (وسبق له السفر ٣ مرات)، وسعيد سلامة ـ مدير البساتين، وحسين العكرومي ـ مدير المتابعة، وجمعة أبو العلا ـ مدير الإرشاد الزراعى، وجمعة محمود ـ مدير الأراضى والمياه، وم. نشأت فوزى ـ مفتش إرشاد زراعى). وقال بيان مهم أصدرته جمعية مقاومة التطبيع بوزارة الزراعة برئاسة المهندس محسن هاشم إن شبابا من قرى أدم واليشع سافروا يوم السبت ٢٩/ ٨ الماضى بدورة تدريبية «لإسرائيل». حيث حرص د.يوسف والى على إطلاق أسماء أنبياء ورسل بنى «إسرائيل» ـ عليهم السلام ـ على قرى الخريجين، وهؤلاء الأنبياء ـ رضوان الله عليهم ـ براء من «إسرائيل» الحالية.

مخطط خطير:

واختتمت الجمعية بيانها بالإعلان عن قائمة شرف تضم السادة المهندسين: محمد غباشي ـ مدير الإنتاج الحيوانى بالنوبارية، وحسن العثمانى ـ مفتش إرشاد النوبارية، والسيد أمين ـ مهندس إرشاد بنفس المنطقة.. وذلك لرفضهم السفر للكيان الصهيونى محذرا الوزير من الإقدام على اضطهادهم.

وتشير تقارير وزارة الزراعة إلى أن هذه الأعداد الضخمة من المهندسين الزراعيين الذين تم تسفيرهم يمثلون الدفعات الأولى من جميع قيادات وزارة الزراعة التحتية بالمراكز والمحافظات من مديريات الزراعة والإرشاد والتعاونيات.. والتى يخطط لوبى التطبيع فى وزارة الزراعة لإرسال ٥ آلاف مسئول منهم للكيان الصهيونى خلال الأعوام الثلاثة المقبلة تحت ستار وهم أنهم يكتسبون خبرة زراعة الصحراء، وتنفيذ مشروعات مصر القومية حيث يستغلهم العدو للتطبيع وفى مهام تهدد أمن الوطن.

هذا وعلمت «الشعب» أن الوفد الزراعى المصرى سافر معه إلى الكيان الصهيونى أكثر من ٢٥٠ شخصية تمثل رجال أعمال ينتمون لشبكة التطبيع التى أقامها والى بمصر، حيث استغل الصهاينة وجود الوفد للإحتفال بذكرى زيارة الرئيس الراحل أنور السادات للكيان الصهيونى والتى أدت لإبرام اتفاقية كامب ديفيد المشئومة . حيث أقيمت الاحتفالات بنفس

المستوطنة التى يقيم فيها الوفد الزراعى المصرى، وأقسم الصهاينة بالانتقام من الذين يحاولون القضاء على نهج السادات ورابين السلمى.

وكان د. يوسف والى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ـ قد بادر بإبلاغ سلطات الاحتلال الإسرائيلى بأن حكومة مصر لا مانع عندها من استمرار التعاون بمجالات التدريب والتعليم والبيئة بين الطرفين ، ولم يكتف والى بذلك، بل كثف التطبيع إلى الدرجة التى اعترف فيها قادة العدو الإسرائيلى خلال الاحتفال المشار إليه سابقا بأن وزارة الزراعة المصرية هى رائدة التطبيع مع كيانهم وأن ٤٠٠ مهندس مصرى كانت ترسلهم سنويا لتلقى التدريب «بإسرائيل» طوال الأعوام الماضية حسبما أفاد بعض الذين اشتركوا فى هذه الزيارات!

وبدأت زراعة القمح:

من جهة أخرى: بدأت شركة «باريلا» الإيطالية الصهيونية متعددة الجنسيات بالترتيب مع معهد شيمون بيريز الصهيونى للسلام، تجربة زراعة القمح بالفعل والاستعانة بخبراء إسرائليين ومصريين فى منطقتى شرق العوينات بمصر والنقب المحتل، وذلك ضمن مشروع لزراعة أقماح الديورم الإيطالية الصلبة، حيث تتعاون الشركة مع مصر وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية، ويتردد أن تقاوى أقماح هذه الشركة والمهجنة بمعرفة خبراء الهندسة الحيوية والجينات وزراعة الأنسجة النباتية الإسرائيليين هى التى تسببت فى تفشى الآفات بمحصول القمح وانخفاض إنتاجه فى العام الأخير، بعد أن قامت وزارة الزراعة المصرية بخلطها بالأقماح المصرية.

وتم الصيف الماضى حصاد هذه الأقماح وينتظر أن تزرع مساحات واسعة منها بمصر فى مطلع العام المقبل، بيد أن مصادر قالت لـ«الشعب» إن مركز بيريز طلب من والى إقامة مزرعة قمح على سبيل التجارب تسقى من مياه ترعة السلام جنوب العريش.

وفى هذا الإطار بدأت شركة باريلا الإيطالية المشبوهة تنفيذ مخطط صهيونى يتضمن إرسال مجموعة كبيرة من الشباب صغيرى السن من العرب (فلسطينيين ـ مصريين ـ أردنيين) والإسرائيليين أيضا إلى إيطاليا لمدة أسبوعين للمكوث فى معسكرات تعلمهم ثقافة السلام على أيدى خبراء صهاينة وآخرين متصهينين.

معسكرات مشبوهة:

تم الاتفاق على أن ترسل أول مجموعة تتكون من ٢٨ فلسطينيا وإسرائيليا تتراوح أعمارهم ما بين ١٤، ١٢ عاما في منتصف يوليو المقبل إلى إيطاليا لقضاء أسبوعين في معسكر السلام بمدرسة باريلا، وتستهدف باريلا من وراء ذلك خلق جيل من القادة الشباب يؤمن بالتطبيع وثقافته والمؤاخاة بين العرب واليهود، أي إفساد الأجيال العربية، حيث توفر للشباب بالمعسكرات الأكل والشرب والجنس.

وسوف يتيح برنامج باريلا لهؤلاء الشباب الأكل والشرب معا.. والمشاركة في المسكن واللعب معا والاستمتاع بالوقت ومناقشة القضايا وتبادل الأفكار وتنمية صداقات فيما بينهم.

تقول وثيقة معدة عن هذا اللقاء بالنص «رولا وساليت وجال ومحمد ورزان وبارون يتبادلون التليفونات.. والوقت الممتع، ويقولون لبعضهم إلى اللقاء في مطار بن جوريون، ويستطيع هؤلاء الشباب بعد ذلك تبادل الرسائل والصور عبر الإنترنت» ولم تقتصر تحركات الصهاينة الممثلة في مركز شيمون بيريز على شركة باريلا الإيطالية إنما امتدت أيضا إلى شركة أخرى متعددة الجنسيات تدعى أندرياش، وفي ٦ من يوليو عام ١٩٩٨ أصدر صاحب الشركة دواين أندرياش مع شيمون بيريز إعلانا يتعلق بتحديات ما أسموه الأمن الغذائي التي تواجه الشرق الأوسط ومن ثم استعد أندرياش لتمويل النمو الزراعي برعاية مركز شيمون بيريز.

وعن طريق زراعة الصحراء، تخطط أندرياش لدعم ما تسميه بتعاون عربي «إسرائيلي» في مجالات الاقتصاد والزراعة والصحة والتنمية الاجتماعية.

وتشير المعلومات الواردة من الكيان الصهيوني أن مركز شيمون بيريز يعتمد في تعاونه مع باريلا الإيطالية لزراعة القمح بمصر على مركز فولكان الحكومي الصهيوني وهو المعهد الذي سبق أن جاء صومانيل بوهاريلز مدير وزارة الزراعة الإسرائيلية السابق والكادر القيادي بمركز شيمون بيريز حاليا بخبرائه لتطوير زراعة د. يوسف والي ونقلوا لمصر وزراعتها الأمراض في شتى المجالات.

ويعتزم مركز بيريز إنتاج ٥٠ ألف طن من الأقماح الديورم وتعميم زراعتها على مصر وتركيا والمغرب والسلطة الفلسطينية، وهو ما يهدد بتخريب زراعات هذه البلدان.

إنهم يتطلعون لمياهنا :

وتحت عنوان «الشرق الأوسط والبحر المتوسط وبرامج تنمية الصحراء» تشير وثيقة مهمة إلى البرامج التي تركز على زيادة الإنتاج والأراضي الخصبة عبر إيجاد الحلول والوسائل المناسبة للتغلب على مشكلة الصحراء.

وهذه المشروعات يهتم معهد جونسون للسلام بجامعة سان دياجو بتمويلها في مصر واسرائيل والسلطة الفلسطينية وقطر ومراكش وتونس وتركيا وتحظى هذه المشروعات برعاية خاصة من الرئاسة الأمريكية والرئيس كلينتون، وسوف يتم التركيز على برامج تنمية المياه من كل النواحي أو المجالات عبر استغلال التقدم التكنولوجي والتحكم في البيئة وتنمية وإعادة استخدام مصادر مياه جديدة.

بالأرقام والإحصاءات والوثائق:

هذا هو دور «والى» فى تدمير القطن المصرى لصالح الصهاينة والأمريكان

■ البحوث المشتركة كان هدفها نقل الخبرة لإسرائيل وأمريكا.

■ بعد نجاح تجارب الأبحاث.. سرقوا أقطاننا وزرعوها فى النقب وكاليفورنيا.

■ والخطوة الثالثة: انتجوا بذورا محوا فيها وراثيا ما يميز الأقطان المصرية.

■ تطور خطير: واشنطن تحذر مصر من زراعة القطن لحساب أقطانها.

جريدة «الشعب» ٢٢ يناير ١٩٩٩.

يا حضرات القراء .. ما وصفكم لمن يفعلون هذا:

بعد تولى والي: الأمريكان والصهاينة حصلوا على نتائج ٣٠ ألف بحث واستطلاع ميدانى لمختلف قطاعات الزراعة بمصر! ما ننشره في هذه الحلقة.. خطير خطير.. خطير.

ولو راجعتم الرسم البيانى ستجدون تاريخ بدء وإنتاج أمريكا واسرائيل للقطن طويل التيلة يرتبط بالأبحاث المشتركة ونقل السلالات المصرية، وعلى حساب القطن المصرى تحديدا.

تفاصيل هذه الجريمة الجديدة نضمها إلى عريضة اتهام د. يوسف والي ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ـ وقائع خطيرة جديدة تتعلق بضلوعه في المخطط الصهيونى الأمريكى لتدمير محصول القطن ببلادنا تجارة وزراعة،.. هذه الوقائع شرحتها بالتواريخ والأرقام دراسة د. محمد عباس ـ وكيل أول الوزارة ومفوض مصر الزراعى بواشنطن ـ حول «أزمة الزراعة المصرية» وهى الدراسة التى رفعها الرجل لجهات سيادية بالدولة.

وإذ نعرض هذه الوقائع فليس أقل من أن تتحرك الحكومة لوقف هذه السلسلة من الجرائم، إن لم يكن إحالة وزير الزراعة وكبار معاونيه للمحاكمة.

اللجنة إياها:

كتبت لجنة «هولمز» الأمريكية المشكلة بقرار من الرئيس الأمريكى عام ١٩٨١ لدراسة أحوال قطاع الزراعة المصرى في تقريرها ما يلى «يجب على مصر أن تقلص مساحات القطن من مليون وستمائة ألف فدان وقتها إلى نصف مليون فدان.. وتهتم بتحسين سلالات أقطانها بالاستعانة بالخبرات الأمريكية بحيث تنتج هذه السلالات المحسنة أمريكيا عائدا إنتاجيا أكبر للفدان وتمكث في الأرض فترة لا تتعدى الـ ٥ أشهر بدلا من السلالات المصرية التى تمكث ٧ أشهر.

وقتها ـ كما تشير التقارير ـ كانت مصر تنتج أكثر من ٧ ملايين قنطار من القطن تصدر منها أكثر من ٤,٥ مليون قنطار منها ما يقرب من مليونى قنطار قطن طويل التيلة، وكانت

الولايات المتحدة أولى الدول المتهالكة على استيراد كميات من القطن المصرى فائق الطول الممتاز، والذى كانت بورصات القطن فى العالم وكبريات شركات القطن والغزل الدولية تتهالك أيضا للظفر بكميات منه. ولم تكن واشنطن تنتج سوى أقطان رديئة قصيرة التيلة.

وقتها كان البروفيسور د. يوسف والى كما يسميه الأمريكان والصهاينة قد تولى موقعه كوزير للزراعة، واطلع على التقرير الذى وضعته اللجنة التى كانت تضم مسئولين كبارا بوزارة الزراعة الأمريكية ودبلوماسيين متخصصين بالخارجية واعضاء فى لجنة الزراعة بالكونجرس الأمريكى. ومعظم هؤلاء المسئولين كانوا من الخبراء اليهود الذين وضعوا خصيصا باللجنة ليؤهلوا قطاع الزراعة المصرى للتطبيع مع إسرائيل، ولم يكن والى مؤهلا سوى للانبهار بما ورد بالتقرير فالأمريكان يقولون إن سلالات أقطانهم قصيرة التيلة يمكن أن توجد بها صفات تمنع الآفات من إصابة القطن المصرى.واشترط تقرير اللجنة الأمريكية على مصر أن تستورد مليون قنطار من الأقطان الأمريكية قصيرة التيلة لسد أى عجز فى إنتاجها المحلى من القطن إثر تخفيض إنتاجها، وبالفعل استوردت مصر هذه الكميات.

المعونات القذرة:

فى أوائل عام ١٩٨٤ لم يكن مضى على التطبيع سوى ٣ أعوام وعلى وجود د. يوسف والى بالوزارة سوى عامين فقط، وبدأت المساعدات الأمريكية الموجهة والمشروطة تصل لوزارة الزراعة على ذمة مشروع يسمى «النارب» وهو مشروع خاص بما يسمى دعم واشنطن لبحوث زراعية تستهدف تطوير البنية التحتية والمعاهد والسلالات والبحث العلمى بوزارة الزراعة المصرية، حيث اختار خبراء يعملون فى هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة بأنفسهم باحثين واداريين وأساتذة جامعات اشترطوا توافر صفات معينة فيهم ليعملوا معهم، وأغدقوا عليهم الأموال.. وكله باسم المعونة أو المساعدات الممنوحة لمصر، تلك الأموال التى لم يهتم هؤلاء الأشخاص المصريون سوى بالحصول عليها، والمدهش أن من اختارهم الأمريكيون للمشاركة بهذه البحوث باتوا يتلقون الحقد من بقية زملائهم غيرالمدركين للمخطط الأمريكى الصهيونى، وتؤكد دوائر بوزارة الزراعة لـ«الشعب» أن هؤلاء العلماء الأمريكيين نجحوا فى الحصول على نتائج أكثر من ٣٠ ألف بحث ودراسة واستطلاع ميدانى حول الأوضاع المختلفة لقطاع الزراعة واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية والداجنة والمياه بمصر.. ومن بين هذه البحوث والدراسات تم تشكيل مجموعات عمل صهيونية وأمريكية ومصرية من معهد القطن بمركز

البحوث الزراعية، وقامت المجموعات باختبارات على تقاوى الأقطان الأمريكية قصيرة التيلة وتطعيمها بالأقطان المصرية فائقة الطول، وزراعتها فى مزارع تجريبية بالجيزة والنوبارية والجميز والصالحية ، وتم استنباط شتلات وتقاوى لهذه الأقطان المستحدثة من بين الصنفين أسموها الأقطان «البيما» وتعنى «أقطان البحوث الإسرائيلية المصرية الأمريكية المشتركة» وتمت هذه التجارب على امتداد أعوام ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧.

محوروراثى:

ووقتها أعلن د. يوسف والى فى صفحاته الإعلانية مدفوعة الأجر بالصحف أن رجاله أنتجوا سلالات أقطان جديدة أطلق عليها للأسف اسماء يحاول التمسح فيها بقيادة كبيرة بالدولة للتغطية على جريمة البحوث المشتركة.. هذه الأصناف التى استحدثوها بعد تجارب استمرت أعواما تسببت بعد أن زرعتها وزارة الزراعة المصرية فى محو وراثى للسلالات المصرية الأصيلة من الأقطان فائقة الطول، وذلك ما يعرفه علماء الزراعة بمصر جيدا وأكدوه فى دراساتهم وأبحاثهم.

ولم تقتصر نتائج هذه البحوث على ذلك ، بل وتسببت فى طفرات أدت إلى تحول آفات ثانوية كالذبابة البيضاء إلى آفة أصيلة تهاجم نباتات القطن وتفتك بها وكان من الممكن التغلب على كل ذلك لو لم يتضح لخبراء مصر أن حكاية هذه البحوث ماهى إلا مؤامرة أمريكية صهيونية تمرست واشنطن على ارتكابها ضد دول العالم الثالث بهدف نقل أفضل سلالاتها سواء كانت نباتية أو حيوانية أو حتى بشرية للولايات المتحدة، وهو نوع من الحرب الحديثة التى تشنها واشنطن من أجل الحفاظ على هيمنتها.

إن تفاصيل هذه المؤامرة تكشفت عندما فوجئت القاهرة بواشطن تبدأ فى عام ١٩٨٨ زراعة سلالة الأقطان «بيما» المصرية طويلة التيلة المطورة بالبحوث المشتركة فى كاليفورنيا وعدد من المناطق الأمريكية التى تماثل البيئة المصرية، وذلك لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة، وبعد أن نقل العلماء الأمريكان نتائج البحوث المشتركة إلى بلادهم أو بمعنى أصح سرقوها مقابل بعض عشرات الملايين من الدولارات التى أنفقوها فى بحوثهم المشتركة بمصر وقالوا أنها لمصلحة مصر. وبعد هذا التاريخ بعامين أو أكثر أى فى عام ١٩٩٢ تبعتها «إسرائيل» بتطبيق نتائج بحوث «البيما» فى أراضى النقب المحتل وزراعة القطن هناك، والمهم أن هذه الجريمة ـ والتى كان يستحيل حدوثها لولا البحوث المكثفة التى قام بها الأعداء فى بلادنا

على نباتات القطن وظروف بيئتها وزراعتها وخصائصها وأنواع سلالاتها - تمت بعلم د.يوسف والى وجميع مساعديه ووافقوا على زراعة «البيما» فى فلسطين المحتلة والولايات المتحدة. بيد أننى أشك أن تكون القيادة السياسية بمصر كانت على دراية أوعلم بهذه التسهيلات التى ترقى إلى درجة التواطؤ.

النتاج المر:

وفى عام ١٩٩٦ ، وبينما انهار إنتاج القطن المصرى لأقل من ٥ ملايين قنطار لأول مرة منذ من عهد محمد على أواخر القرن الماضى، وقفز الاستهلاك من القطن (٦ ملايين قنطار) وأصبحت مصر تستورد مليون قنطار من القطن الأمريكى الردئ قصير التيلة، وتنتج مليونا ومائتى ألف بالة من القطن طويل التيلة باتت صادراتها لا تتعدى الـ ٢٠٠ ألف بالة.

وعلى الجانب الآخر، قفز إنتاج الولايات المتحدة، والتى زرعت القطن «البيما» لأول مرة عام ١٩٨٨ إلى ٥٨٠ ألف بالة صدرت منها ٤٥٠ ألف بالة، أى أن الراكد من القطن المصرى طويل التيلة منذ عام ١٩٨٨ يبلغ مليون بالة سنويا بفضل سياسة د. يوسف والى، مع العلم أن القطن طويل التيلة لا تصنعه المصانع المصرية غزلا ويصدر خاما.. أما المفاجأة الأخطر لمصر فكانت نجاح إسرائيل فى إنتاج ٥٠ ألف بالة من القطن طويل التيلة استخدمت منها عام ١٩٨٦ حوالى ٢٠ ألف بالة وصدرت ٣٠ ألفا. ويتضح من قراءة الأرقام السابقة التى أنقلها عن إحصائيات وردت بدراسة د. محمد عباس - وكيل أول وزارة الزراعة ومفوض مصر الزراعى بواشنطن - أن خروج مصر من أسواق القطن العالمية وطردها من اللجنة الاستشارية الدولية للقطن فى العام الماضى تم بشكل ثابت على أيدى الأمريكان والصهاينة الذين أستولوا على أسواقنا بعد أن سرقوا سلالاتنا من الأقطان الأصيلة طويلة التيلة.

وقاحة واشنطن:

وللأسف فإن وقاحة الأمريكان وصلت إلى الدرجة التى جعلت وزارة الزراعة الأمريكية تحذر مصر من التوسع فى زراعة القطن عندما نشرت الصحف مؤخرا عن نوايا للتوسع فى زراعة القطن وزيادة الإنتاج . وذلك حرصا منها على مصالح الفلاحين فى الولايات المتحدة الذين تستورد مصر منهم مليون قنطار من القطن قصير التيلة، وهذا الكلام أكده لى وكيل أول حالى لوزارة الزراعة ومستشار لـ د. يوسف والى.

ولم يخجل السيد وزير الزراعة أن يعلن قبل أسبوع فى مجلس الشعب بأن إسرائيل سبقت

مصر فى تحقيق إنتاجية عالية لفدان القطن محاولا إظهارها بأنها متفوقة وأنه يستعين بها تكنولوجيا، والوزير يعى أنه كلما دافع عن التعاون مع إسرائيل ـ على حد قول أحد الخبراء ـ حظى بتقدير خاص من واشنطن ساعد على بقائه فى موقعه بالوزارة والحزب الوطنى.

وقد قال لى وزير الزراعة صراحة إنه أرسل بالفعل وفودا لزيارة القطن الذى يزرع بأسلوب الشتل عبر الرى بالتنقيط فى النقب المحتل، وأنه يحاول إقناع المسئولين عن الزراعة فى إسرائيل بمساعدة مصر على نقل هذه التقنيات التى يرى والى أنها عالية الجدوى.

أكذوبة القطن الإسرائيلى:

وحتى لا يحلو لـ د. يوسف والى الاستمرار فى ترديد هذه الأكذوبة فإننا نبلغه بأن اليهود أوشكوا على التوقف عن زراعة القطن حاليا نظراً لضعف المياه ومحدوديتها لديهم وهو يعرف ذلك. والسعر الباهظ الذى يتكلفونه من جراء زراعة القطن، ويكفى أن نشير بأن فدان القطن الصهيونى كان يتكلف أربعة أضعاف تكاليف نظيره المصرى. وهنا نقول إنه لا مجال لترديد التفوق الوهمى لإسرائيل فى زراعة القطن. مع العلم بأن المساحات المحدودة التى زرعت بالكيان الصهيونى أشرفت عليها وخططت لزراعتها ومولتها وزارة الزراعة الإسرائيلية لا لشئ إلا لتمكن أنصار التطبيع من ترديد ما يقوله د. والى.. ورغم كل ما فعلوه بالقطن المصرى فإن اليهود لا يزالون يحاربونه بكل قوة فى الأسواق العالمية عبر سيطرتهم على بورصة القطن الدولية، وذلك كمقدمة لمحاولة التسلل لمصر وشراء شركات القطن، والسيطرة عليه زراعة وصناعة وتجارة، ويكفى أن نشير إلى أن صاحب المصنع الذى كان يعمل به عزام عزام جاسوس إسرائيل بمدينة العاشر من رمضان بات لديه فى الوقت الراهن مصنعان آخران .

هذا مع العلم بأن محصول القطن المصرى هذا العام لم يكد إنتاجه يصل إلى ٤ ملايين قنطار، ونحن بدورنا نناشد د. كمال الجنزورى ـ رئيس الوزراء ـ تشكيل لجنة محايدة لبحث سبل إنقاذ محصول القطن المصرى زراعة وتجارة وصناعة.

الاستراتيجية الفاشلة لزراعة قمح المكرونة والكنتالوب الإسرائيليين فى شرق العوينات!

■ خطة إسرائيلية لتصفية خبرائنا الزراعيين وإغراق مصر بتقاوى القمح الملوث.

■ والى يتجه للزراعة التجريبية للقمح بمشاركة الصهاينة فى سيناء..
والسلالات المصرية مهددة بالمحو الوراثى.

■ طوال ٦ أعوام لم يكف إنتاج الكنتالوب أسر العاملين بالمزرعة... فجأة بات يصدر لأوروبا.. لماذا؟

■ البورصة الزراعية شكلت غطاء لرجال التطبيع وخبراء العدو لممارسة نشاطهم بمصر.

■ الخبراء الإسرائيليون الذين استعان بهم والى جمعوا أكبر كم من المعلومات خلال تنفيذهم للدراسات الجدوى.

جريدة «الشعب» ٢ فبراير ١٩٩٩.

هذه هى التفاصيل الكاملة لأكذوبة الكنتالوب «جاليا» والقمح «الديورم».. الإسرائيليين صناعة وزراعة وتجارة.. ننشرها كاملة بالصورة والمستند والمعلومة من شرق العوينات، ونوضح خلالها كيف قدم د. يوسف والى وزير الزراعة وكبار مساعديه فى شبكة التطبيع تقارير مزيفة حول إنتاج وهمى استهدفت دعاية إعلامية فقط لسياسة زراعية باتت تهدد حاليا أمننا القومى على جميع الأصعدة ،حتى أن د. يوسف والى لم يكفه ما فعله ويتجه حاليا لإقامة مزرعة مشتركة للقمح مع الصهاينة فى أودية العريش بسيناء وفيما يلى التفاصيل:

مزرعة إسرائيلية:

اقيمت المزرعة النموذجية الإسرائيلية فى منطقة شرق العوينات منذ عدة أعوام، عندما تولى الإرهابى يعقوب تسور منصب وزير زراعة العدو «الإسرائيلى» واستهدف الصهاينة من وراء تشييد المزرعة إبهار خبراء د. يوسف والى بقدراتهم (الكاذبة) فى زراعة أشد المناطق قحالة بالعوينات، وليس تدريب هؤلاء الخبراء. وظل خبراء العدو الإسرائيلى فى هذه المزرعة يزرعون الخيار والكنتالوب والزهور والخوخ والمشمش والكوسة والبرقوق، وينتجون من هذه الزراعات ثمارا خرافية وبدوره ينشر د. والى الصفحات الإعلانية التى يستأجرها أسبوعيا فى صحف قومية، تارة أنه أنتج ثمرة كوسة وزنها ٥ كيلو جرامات، وأخرى ثمرة كنتالوب طعمها كالعسل، وثالثة حبة مشمش رائعة المذاق. وطوال الـ ٦ أعوام الماضية من عمر المزرعة الإسرائيلية المقامة على مساحة ٤٠٠ فدان فقط فى شرق العوينات لم يكن لإنتاجها أو لشتلاتها أو لتجارب زراعة الأنسجة التى تجرى بها أى دور يذكر فى تطوير زراعة مصر سواء كانت محاصيل تقليدية أو تجارية.

وكل إنتاج هذه المزرعة والتى لا تتخطى مساحتها الـ ٤٠٠ فدان كان لا يكاد يكفى أسر العاملين بها من خبراء صهاينة ومصريين. وعبر هذه المزرعة نجح الصهاينة فى جمع أكبر كم

من المعلومات عن منطقة شرق العوينات ونجحوا فى استدراج عدد من كوادر وزارة الزراعة وربطهم بنوع من الانبهار بالتقدم التقنى الإسرائيلى المزعوم.

وعندما أتجه د. يوسف والى إلى تكوين ما يسمى بشركة البورصة الزراعية، وساهمت فيها وحدة الخدمات البستانية التى يقودها د. يوسف عبدالرحمن ـ وكيل أول وزارة الزراعة ورجل وسكرتير الوزير المعجزة ـ جاء اتجاهه نابعا من تكوين شركة يهيمن عليها رأس المال الخاص المؤيد للتطبيع مع إسرائيل بحيث تتولى شركة البورصة الزراعية التنسيق مع الشركات الإسرائيلية فى تصدير الحاصلات البستانية بقيادة رجل التطبيع المعروف على أبو جازية فى القيام بهذا الدور، وعجزت أجهزة وزارة الزراعة المصرية أيضا عن تصدير منتجات مصر من الخضر والفاكهة بسبب القيود التى وضعتها الدول الأوروبية فى وجه المنتج المصرى بجانب اكتساح الموالح والتفاح والزهور والموز والبطاطس والخضروات الإسرائيلية لنظيرتها المصرية بهذه الأسواق، وعندما طلب د. يوسف والى من الصهاينة مساندته فى التصدير فوجئ بهم يرفضون ويخبرونه بأن المنتج المصرى ملوث وترفضه الأقطار الأوروبية، وأن العيب ليس فى بذورهم وشتلاتهم والمواد المخصبة التى زودوا بها مصر إنما العيب فى أن المزارعين بمصر لم ينفذوا تعليمات الخبراء الإسرائيليين.

حكاية البورصة:

عندئذ كان من الصعب سياسيا أن تستعين وحدة الخدمات البستانية أو إدارة البساتين التابعة بخبراء إسرائيليين لإدارتها والإشراف على زراعة مصر، فاتجه د. والى كما قلنا من قبل إلى تكوين البورصة الزراعية وعهد لـ د. يوسف عبدالرحمن بإدارتها بحيث تتولى استقدام الخبراء الإسرائيليين لزراعة أراضى المستثمرين المساهمين بالبورصة ومشاركتهم لرجال أعمال صهاينة فى زراعة هذه الأراضى بحيث يضمن هؤلاء المستثمرون قيام الشركات الإسرائيلية بتصدير المنتج المصرى، وبالفعل لم يتوان د. يوسف عبد الرحمن فى ربط هذه البورصة بقائمة من المؤسسات والشركات الإسرائيلية العاملة فى مجالات الزراعة والتجارة والاستثمار الزراعى، ورأينا كيف حول العقيد متقاعد عساف ياجورى قبل أسابيع شحنة تقاوى بطاطس كانت متجهة للعراق لحساب هذه البورصة فى عملية قرصنة قذرة.

ومن ثم فإن أخر الإحصائيات تشير إلى وجود عدة مئات (٥٠٠، ٨٠٠) من الخبراء

الزراعيين الإسرائيليين دخلوا مصر خلال العام الماضى، وعملوا لدى مستثمرين ورجال أعمال كبار. وما كان لهم أن يدخلوا أو يعملوا بمصر لولا التسهيلات التى قدمها لهم د. يوسف عبد الرحمن.

وعندما أصدر الرئيس مبارك قرارا ببدء عمليات الاستثمار فى مشروع شرق العوينات جاء الدور على المزرعة الإسرائيلية والتى كانت تحولت إلى منطقة شبه مهجورة إلا من بعض العاملين التابعين لوزارة الزراعة، عندئذ هرع الخبراء الصهاينة إلى شرق العوينات بناء على طلب د. يوسف والى ووضعوا الخطط لإحياء المزرعة بسرعة وتحويلها إلى مشتل زراعى على مساحة ألفى فدان يكون مركزا رئيسيا لتزويد منطقة شرق العوينات بالشتلات والبذور والتقاوى، وتدريب المئات من الكوادر المصرية المشرفة على هذا المشروع.. وقيادات المشروع أيضا، وتصميم دراسات الجدوى حول هذا الأمر، وبدوره تدخل معهد شيمون بيريز لدى إحدى مؤسسات البنك الدولى وأقنعها بتمويل دراسات الجدوى والبحوث التى يتولى معهد شيمون بيريز تنفيذها مستعينا بخبراء زراعة واقتصاد إسرائيليين تابعين لحكومة نتنياهو، وبالفعل وصل هؤلاء الخبراء إلى المنطقة حيث أقيمت لهم استراحات هناك. ولجأ إليهم رجال أعمال لهم دور رائد فى التطبيع الزراعى مع إسرائيل، حيث يستعينون بهم الآن فى تنفيذ مشروعات زراعية يتم وصفها بالكبرى فى العوينات، لا أعتقد أن هؤلاء الخبراء سيتركون الفرصة لمصر لتقيمها بالفعل إذا كانت كبرى .

دعاية صهيونية

ولعل أخطر ما ترصده «الشعب» حول هذه المشروعات هو البعد الدعائى لها والذى اتخذ شكلا خطيرا، وعلى أعلى مستوى.. عن استصلاح واستزراع مساحات وهمية من الأراضى الصحراوية، وتصدير المنتج مباشرة من منطقة العوينات إلى أوروبا، وهذا فكر صهيونى بحت كانت تفعله إسرائيل عندما أقامت مزرعة فى منطقة اسمت ياميت فى شمال سيناء على ١٥٠ فدانا فقط، وقالت أنها تصدر الزهور والفاكهة منها مباشرة لأوروبا، محاولة بذلك تحطيم معنويات المصريين.. وأقامت أيضا مزرعة فى نويبع، وبمجرد مغادرة الإسرائيليين اختفت هذه المزارع واستبدلت بزراعة الذرة والقمح والطماطم فى شمال سيناء. ومصر عدد سكانها ٧٠ مليون مواطن نبحث لهم عن غذاء وليس عدة ملايين كما هو الحال بالنسبة للمستوطنين

الصهاينة فى فلسطين، وما استصلح وزرع بالفعل فى منطقة شرق العوينات حاليا لا يتخطى ٤ آلاف فدان منها ألف فدان زرعها أبطال قواتنا المسلحة، وألف فدان أخرى زرعها أحد المستثمرين. أما مزرعة وزارة الزراعة فمعظم ما يوجد بها عبارة عن شتلات وأشجار ٥٠٪ منها يتم نقلها من القاهرة جوا بمعرفة وزارة الزراعة كلما زار مسئول كبير منطقة العوينات.

وحدوتة الكنتالوب:

أما عن حكاية الكنتالوب الإسرائيلى من نوع «جاليا» الذى زرعه رجال التطبيع على مساحة ٤٠٠ فدان بالعوينات واهتموا به عبر خبراء إسرائيليين وخبراء وزارة الزراعة وزودوه بالتربة الصناعية والمخصبات ليكون نموه مخضرا، ومع قرب إنتاجه اتفقوا مع شركات إسرائيلية على أن تسوق إنتاجه الخالى من الكيماويات بأوروبا، فإنه لعبة إسرائيلية بحتة نفذها الخبراء اليهود لصالح رجال التطبيع ولإظهار مدى نجاح زراعة الكنتالوب فى شرق العوينات وكأن مصر تبذل الأموال الباهظة من أجل زراعة الكنتالوب والمشمش والبرقوق، ثم هل زراعة الـ ٤٠٠ فدان بالكنتالوب «جاليا» هى ما يجعل المسئولين يزعمون أنهم «جابوا الديب من ديله فى شرق العوينات» وطالما أدعى د. يوسف والى من قبل نجاح زراعة الصوب فى جزيرة الدهب والنوبارية والصالحية لكن فى النهاية فشلت زراعات الصوب والمحاصيل التجارية عموما كما ستفشل مثل هذه الزراعات فى العوينات، وما فعلوه فى زراعة الكنتالوب (٤٠٠ فدان فقط) والترويج لتصديره مباشرة لأوروبا فعلوه أيضا فى زراعة مساحات تصل إلى مائتى فدان من القمح الإسرائيلى فى شرق العوينات لكنهم حصدوا ثمار القمح بدون دعاية ولم يصدروا لأوروبا ولم نعلم به نحن فى مصر نظرا للتعتيم الإعلامى عليه، ولأن وزارة الزراعة خشيت أن تقول للرأى العام أن الخبراء الإسرائيليين بدأوا فى تخريب محصول القمح المصرى، وهو ما سبب تذمرا واسعا وسط الباحثين المصريين بمجالات تطوير سلالات القمح.

تصفية العلماء:

ولقد نجح د. عبد السلام جمعة (أبو القمح العربى ورفاقه) فى مركز البحوث فى تطوير سلالات قمح جيدة جدا قفزت بإنتاج مصر من ٩ أرادب إلى ١٨ أردبا خلال عقد واحد، وكان ينتظر أن يصل الإنتاج لأكثر من ٢٠ أردبا.. وهو ما سبب انزعاجا كبيرا للدوائر المعادية لمصر ، والتى نجحت فى إجبار مصر على عدم التوسع الأفقى فى زراعة القمح، لكنها لم

تنجح فى تصفية الباحثين الذين طوروا سلالات القمح، وكان لابد من تصفيتهم، لأن واشنطن التى تعتبر مصر أكبر مستورد للقمح منها (٤ ملايين طن) وأكبر مستورد للقمح فى العالم (٧,٥ مليون طن) والرقم الأخير يمثل ربع إنتاج واشنطن من القمح، لا يمكن أن تسمح لمصر التابعة اقتصاديا لها أن تعتمد على نفسها فى زراعة القمح، وهى الرسالة التى استغلها د.يوسف والى جيدا عندما طرح على القيادة السياسية (كما يزعم) إشراك «إسرائيل» فى بحوث تطوير سلالات القمح بمصر.

ملحوظة (١) يعرف د. يوسف والى أن مصر لا تحتاج إلى كوادر بشرية بهذا المجال وأنها تعتمد على خبرائها الوطنيين بنجاح).

والى يعرف أن الولايات المتحدة عندما يقال لها إن «إسرائيل» سوف تشارك مصر فى زراعة القمح بشرق العوينات فإن واشنطن توافق على الفور وتدعم ذلك على أساس أنه تطبيع، لذا لعب بهذه الورقة جيدا.

وثائق مهمة:

وكان سيناريو الزراعة المشتركة للقمح قد انتهت دوائر إسرائيلية من إعداده، وطرح شيمون بيريز عبر معهده شعار القمح من أجل ما أسماه السلام لتنفيذه بعدة دول بالمنطقة بخبرة إسرائيلية ودعم من إحدى الشركات الإيطالية متعددة الجنسيات . حيث تولى خبراء إسرائيليون ومصريون إقامة سلسلة مزارع لإنتاج القمح الديورم بالنقب وشرق العوينات .

وتشير وثائق معهد شيمون بيريز إلى أن التطبيع بالمجالات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل عام ١٩٩٩ يتضمن Wheat in the service of peace أى القمح فى خدمة السلام.

وتنص هذه الوثيقة على أن شركة باريلا المانترا (S. P. A) ومركز شيمون بيريز هدفهما إمداد مشروع القمح فى خدمة السلام ليشمل عدة دول بالمنطقة، بعد النجاح الذى شهدته زراعة حقول تجريبية من المحصول فى مصر وإسرائيل، والخطط تجرى حاليا لتجريب زراعة حقول بدولتين أخريين فى المنطقة، وسوف يتم استخدام أحدث أنواع التكنولوجيا بهدف زراعة مساحات تكفى لإنتاج ٥٠ ألف طن من تقاوى القمح الديورم بهدف تعميم زراعة هذا النوع من القمح فى منطقة الشرق الأوسط.

ملحوظة (٢) الوثيقة تؤكد المخطط الصهيونى الذى ينفذ عبر معهد شيمون بيريز، ليس من

أجل زراعة القمح لتوفير الغذاء، ولكن من أجل زراعة قمح صهيونى ملوث من خلال تجارب يتم تدمير ما أنجز من بحوث وتقدم فى مجالات تطوير سلالات تقاوى القمح على أيدى العلماء الوطنيين بمصر.

وفى وثيقة أخرى حول الزراعة جاء أن التعاون ما بين دول المنطقة من خلال اللقاءات التى تتناول تأمين الأمن الغذائى والتنافس فى تحقيق ذلك يخلق إنتاجا زراعيا يخدم السلام، واستراتيجية الإدارة الزراعية تنتهج تبنى الحلول التى تعتمد على التكنولوجيا مثل «الأجريبولوجى والبيوتكنولوجى».

ملحوظة (٣) وبالطبع فالوثيقة الإسرائيلية تشير إلى تعاون قوامه الهيمنة الإسرائيلية الكاملة من خلال انفراد العدو بامتلاك التكنولوجيا التى يصدرها لبقية دول المنطقة فى إطار التطبيع الذى يحاول الصهاينة فرضه علينا حربا أو سلما.

التدريب المشبوه:

ملحوظة (٤) ويشير شيمون بيريز إلى أن معهده انتهى حاليا من التفاوض مع معاهد البحوث الإسرائيلية مثل كلية الزراعة بالجامعة العبرية ومنظمة البحوث الزراعية الإسرائيلية المعروفة بمركز فولكان، وجامعة بن جوريون بالنقب، وتتولى هذه المعاهد تدريب المبعوثين من دول المنطقة ومنها مصر على أساليب الزراعة الحديثة لاسيما القيادات الزراعية، حيث يعمل المركز على توفير الفرص بالمعاهد الإسرائيلية من خلال الدعم الدولى الذى يتلقاه المركز.

ملحوظة (٥) يأتى هذا الدعم من المراكز والمؤسسات الصهيونية وهيئات المعونة الدولية المتعاطفة معها لتشجيع التطبيع.

وفى هذا الإطار تم حصاد أول تجربة لزراعة القمح بمصر بمعاونة الخبراء الإسرائيليين وشركة إيطالية متعددة الجنسيات، حيث زعم رجال التطبيع أنها كانت ناجحة ، وهى التجربة التى طلب الخبراء الصهاينة تكرارها فى منطقة أودية العريش بسيناء على أساس أنها امتداد للنقب الفلسطينى المحتل والذى تمت زراعة تجربتين من نبات القمح به وقال الصهاينة إن القمح نجح نجاحا كبيرا.

محو وراثى:

إن ما يخشاه خبراء مصر في القمح هو أن تؤدى التقاوى الإسرائيلية المعاملة بأسلوب زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية إلى ارتكاب جريمة محو سلالات القمح المصرية وراثيا بعد القطن، ودخول تقاوى قمح يحاول والى ورجال التطبيع التوسع فى زراعتها فى مصر. وهو ما يهدد بتدمير القمح المصرى. بل إن معلومات ترددت بقوة بأن تقاوى قمح «إسرائيلى» وزعتها وزارة الزراعة بعد استيرادها من الخارج تمت زراعتها وألحقت أضرارا فادحة بمحصول القمح المصرى فى العام الأخير.

والى هنا نتوقف بعد أن شرحنا بالتفصيل أكذوبة زراعة الكنتالوب الخرافية فى منطقة شرق العوينات وخطرها على المشاريع القومية، ودور د. يوسف والى فى تزويد كبار المسئولين بمعلومات خاطئة عن زراعة الكنتالوب والقمح الإسرائيليين بهذه المنطقة. الأمر الذى بات يشكل تهديدا بالغا لاقتصادنا وبالتالى لأمننا القومى كما سبق أن أوضح دكتور محمد عباس فى دراسته التى عرضناها من قبل، وهو ما يستدعى إعادة النظر فى السياسات الراهنة.

«الشعب» تخترق شبكة المعلومات «الإسرائيلية» في وزارة الزراعة المصرية

■ وثيقة للموساد عن ٨ قطاعات زراعية مصرية مصدرها شبكة «والى - بيريز».

■ إميليا فاتنة «الموساد» اللعوب.. قصصها مع د. يوسف والى ورجاله تلوكها الألسن وتسجلها وثائق رسمية.

■ شركة «فيروسوفت» «الإسرائيلية» تكمل شبكة معلومات د. يوسف والى منتصف العام الجارى.

■ ٦ خبراء «إسرائيليين» يقودون الشبكة.. ومنسقها المصرى وكوادرها يتدربون بجامعة تل أبيب.

■ «الموساد» جمع بيانات مهمة عن البنية التحتية للزراعة والمجتمع المصرى ونظم دعم اتخاذ القرار بالوزارة!

جريدة «الشعب» ٢٣ فبراير ١٩٩٩.

إن ما يفعله يوسف والى وشلة المنتفعين من حوله الآن يفوق كل ما استطاع «الموساد» أن يحصل عليه من معلومات إستراتيجية عن مصر على مر سنوات النزاع، وإن ما حصل عليه عزام عزام وغيره من عشرات بل ومئات الجواسيس الذين دفع بهم «الموساد» ليعتبر معلومات هايفة وتافهة مقارنة بما نقدمه لهم اليوم على صينية من فضة يحملها يوسف والى، أليست هناك لجنة للأمن القومي المصرى؟.

هكذا قال لى إحدى الشخصيات المرموقة العاملة فى مجال المعلومات بوزارة الزراعة، وهو يطلعنى على دراسة جدوى حول شبكة المعلومات التى انتهت من إعدادها منذ أيام شركة فيروسوفت الإسرائيلية لحساب وزارة الزراعة بمصر وبالتعاون الفنى مع جامعة تل أبيب، بعد أن قامت شركة «إسرائيلية» أخرى تسمى NMED أى شركة الشرق الأوسط الجديد للتنمية بالمشاركة أيضا فى إعداد دراسات جدوى لإنشاء هذه الشبكة، حيث تقود هذه الشركة فتاة «الموساد» اللعوب (٣٥ عاما) إميليا موسرى والتى تربطها علاقات وثيقة بـ د. يوسف والى، وكبار مساعديه، وتعمل الشركة الأخيرة كجهة استشارية لوزارة الزراعة المصرية، فى حين تقوم شركة فيروسوفت بتنفيذ الشبكة ووفق ما لدينا من معلومات زودنا بها المصدر الذى غضب عليه د. يوسف والى قبل أيام. فإن إميليا موسرى هذه (والتى تحرص دائما على ارتداء الميكروجيب) لم تترك «خرم» يتبع أى قطاع بـ وزارة الزراعة إلا وزارته خلال الأعوام الماضية مع مساعديها لجمع المعلومات، ولم تترك مسئولا بالوزارة إلا وأقامت معه حواراً وصلة إن أمكن.

وهذا الكلام دفع «الشعب» للحصول خلال جولتها على التفاصيل الكاملة لدراسة الجدوى التى تقوم الشركة «الإسرائيلية» حاليا على ضوئها بإقامة نظام البرمجيات لشبكة المعلومات، وخلال هذه الحلقة نلقى الضوء على جانب من هذه الدراسة، وكانت «الشعب» قد تطرقت إلى فضح مخطط إنشاء الشبكة من قبل وحذرت من إقامته دون جدوى.

أصدر د. يوسف والى قرارا بتعيين حسن عبدالله النحال الموظف ببنك التنمية والإئتمان الزراعى منسقا عاما لمشروع شبكة المعلومات الذى تم تنفيذه مؤخرا، وذلك لاستغلال فرصة وجوده منذ شهور فى الكيان الصهيونى (لتلقى تدريبات بجامعة تل أبيب) حتى يقوم بالتنسيق بين وزارة الزراعة ومجموعة «فرميونا» بإسرائيل التى قامت باستكمال برامج شبكة المعلومات، وكانت «الشعب» قد أشارت من قبل لقيام عميلة الموساد إميليا موسرى بتوفير ٣٤ ألف دولار أمريكى نظير تدريب هذا الموظف بعيدا عن الروتين المصرى وإبعاد أى شبهة عنه!

ملحوظة (١) سبق أن أوصى د. يوسف والى صديقته إميليا موسرى عميلة الموساد خيرا بالنحال باعتباره كادرا مهما يعلق د. يوسف والى عليه أمالا كبيرة فى هذه الشبكة، حيث سافر النحال ومعه بعض المتدربين لمعرفة سبل عمل نظم معلومات شركة فيروسوفت التى شيدت الشبكة المصرية.

وتلقت «الشعب» معلومات خطيرة تفيد بأن طاقما من أخطر رجال وسيدات الموساد السريين قاموا تحت مظلة إنشاء الشبكة بإعداد أخطر وثيقة تضم معلومات عن ٤ مجالات بقطاع الزراعة المصرى. تتضمن ٨ قطاعات، وهذه المعلومات تخضع حاليا للفحص من قبل لجنة رفيعة المستوى من خبراء الموساد، أمر بنيامين نتنياهو رئيس وزراء العدو الصهيونى بتشكيلها، وهذه المعلومات تتعلق بالإجابة عن الأسئلة التالية التى جمعها هؤلاء الخبراء بالوثيقة المشار إليها.

ملحوظة (٢) ١ـ تحديد الهدف من شبكة المعلومات.

على سبيل المثال.. ما قواعد ووظائف وأهداف النظام؟ وما البيئة المحيطة التى سيعمل النظام فى إطارها).

٢ـ ما مكونات النظام؟ وما عناصر النظام المرتبطة بالبيئة المحيطة.

على سبيل المثال أيضا الخدمات للزراع، التمويل، البيع، الشراء، الإرشاد، المعلومات، شبكة الاتصالات، ونظم دعم اتخاذ القرار الممثلة فى الأفراد والمعلومات، والعلاقات التبادلية بين مكونات النظام.

٣ـ ما الموارد المتاحة؟

مثل العمالة الماهرة، نظم نقل البيانات، خطوط التليفونات العادية والرقمية، والكابلات والأنظمة، البرامج، الميزانية إلخ.

٤ـ البيانات ذات الصلة بالموضوع (إقامة الشبكة) ومن الذى يقوم بتجميعها.

ملحوظة (٣) سوف تقوم هذه الشبكة بدعم متخذى القرار بوزارة الزراعة مثل الوزير ومساعديه من رؤساء الأقسام والقطاعات والمستوى التنفيذى ومدهم بجميع مصادر المعلومات.

وقالت مصادر بـ مكتب د. يوسف والى لـ «الشعب»: إن الهيكل القيادى لشبكة المعلومات حاليا يضم ٦ خبراء إسرائيليين منهم مدير مشروع الشبكة، والباقون خبراء محترفون فى الاتصالات وقواعد البيانات، وينتمون للشركة التى تقوم بتشييد الشبكة بجانب خبير فني يعمل مديرا للجانب المصرى (النحال) وثلاثة محللى نظم أيضا، وسوف تشرف الشركة الإسرائيلية لمدة الـ٣٠ شهرا المقبلة على هذه الشبكة.

معلومات جديدة عن الشبكة:

سألت مساعد د. يوسف والى الأيمن (وأحتفظ باسمه) ما شبكة المعلومات الزراعية؟

قال الرجل: إن فكرتها تم بلورتها فى شكل نهائى فى شهر مايو عام ١٩٩٨ بعد أن لوحظ بواسطة خبراء التطبيع تضارب وعدم دقة أو تكامل المعلومات الزراعية المصرية نظرا لتعدد جهات جمع وإعداد تلك البيانات، وصعوبة توفير بيان سليم يعتد به فى اتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية وتخطيط السياسات الزراعية، وظهرت هذه المشكلة بصورة جادة مع التفكير فى إنشاء البورصة الزراعية.. وهو ما جعل المنتجين والمصدرين عاجزين عن اتخاذ القرارات السليمة.

ملحوظة (٤) لاحظ أن البورصة الزراعية فكرة «إسرائيلية» تجمع لإخراجها لحيز الوجود رجال أعمال مصريون وصهاينة من دعاة التطبيع.

ويستطرد المسئول الكبير قائلا: لذا قرر د. يوسف والى إنشاء شبكة المعلومات وشكل لجنة لهذا الغرض وضع على رأسها الحاجة زينب عبد الرحمن (شقيقة د. يوسف عبد الرحمن المشرف على البورصة الزراعية) وذلك بالقرار رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٦.

وفور تشكيلها قامت اللجنة الاستشارية لشبكة معلومات وزارة الزراعة بوضع خطة متكاملة لتحقيق ٦ أهداف منها: حصر وتصنيف قواعد المعلومات بمعرفة شركتى الشرق الأوسط

الجديد وفيروسوفت الإسرائيليتين وتحديث وتطوير قواعدها ورفع كفاءة الأجهزة المتاحة بالوزارة، وإعداد البرامج التدريبية المتخصصة، ووضع أسس خطة متكاملة لربط قطاعات الوزارة بشبكة حاسبات آلية حديثة.

وأسأله وماذا عما تم تنفيذه فى الوقت الراهن من هذه الشبكة؟

تم عمل حصر كامل لقواعد المعلومات المتاحة بمختلف قطاعات الوزارة بواسطة الخبراء الإسرائيليين وتم تقسيم شبكة المعلومات إلى ٨ محاور تتضمن: البورصة الزراعية، والأراضى، والمياه، والبيئة، والمناخ، والتعدد الزراعى، الإنتاج الحيوانى والداجنى، والإنتاج النباتى بشقيه الحقلى والبستانى، البحوث والإرشاد، البنك الزراعى وفروعه وقطاع المكتبات.

يعد المحور النباتى أهم محاور الشبكة حدثنى عنه؟

يقول الرجل: يتيح هذا المحور لمستخدم الشبكة الحصول على المعلومات من مصدرين هما: قطاع الشئون الاقتصادية، والإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، ويلاحظ أن جميع المحاور تم ربطها ببعضها.

إستراتيجية الفراولة:

وبالنسبة لمجال الحاصلات البستانية، فإن الشبكة تتيح للمستخدم بيانات فورية ودقيقة عن أسواق تصدير الخضر والفاكهة فى مصر وجميع أنحاء العالم، ودراسات حول الطلب عليها والعراقيل التى تعوق تدفقها إلى الأسواق الخارجية.

وتوجد قاعدة بيانات حديثة بالشبكة عن منتجى ومصدرى الحاصلات البستانية فى مصر وفق اسم المنتج والمساحة المزروعة والأصناف المزروعة وعمر الأشجار.. وتوجد قاعدة بيانات لأكثر من ٣٠٠٠ منتج للفراولة و١٢٠٠ منتج للعنب (ولا تعليق) و٥٠٠ منتج للزهور و٥ آلاف منتج للكنتالوب.

وأفاجىء المصدر المغدور به من قبل د. يوسف والى بسؤال عن مصادر معلومات الشبكة بمجالات الحاصلات البستانية؟

بعد صمت قال: يتم الحصول على المعلومات عن طريق مجموعات ذات اتصال فورى ووثيق داخل أسواق التصدير نفسها.

ملحوظة (٥) هنا يتأكد لنا ارتباط الشبكة الزراعية المصرية بشبكات زراعية «إسرائيلية» لا سيما فى البورصة الزراعية.

ومن المنافذ الصهيونية التى تتعامل معها شبكة وزارة الزراعة بمصر بعد «أجريديف» الإسرائيلية فى لندن، مجلس الحاصلات البستانية وإياكوس بفرنسا، وحدة المعلومات التسويقية وديكو ميركادو بأسبانيا، ومركز التجارة العالمى بجنيف، ومركز تنمية الواردات بأمستردام ووزارة الزراعة الأمريكية.

خطة المستقبل:

وأسأله أيضا عن ملامح خطة العمل المستقبلية بالشبكة؟

يقول: تستند الشبكة على أحدث نظم بناء شبكات تبادل المعلومات والمعروفة باسم إنترنت ويعنى ذلك الاستفادة من تقنيات شبكات المعلومات الدولية internet فى بناء شبكة واسعة wide Area Neturesh بما يتيح تبادل المعلومات فى سهولة ويسر بين أجزاء الشبكة كما يتيح تطوير قدرات الشبكة لاستيعاب أكبر قدر من المعلومات والبيانات.

وتم تخطيط الشبكة بحيث تتيح تبادل المعلومات والبيانات بين أجزائها مباشرة أو بينها البعض من خلال الحاسب الرئيسى للشبكة.

ووفقا للخطة التى يجرى تنفيذها حاليا، يتوقع اكتمال أجزاء الشبكة فى مايو المقبل بتكاليف تقدر بمليون و٤٦٥ ألف دولار بخلاف ٤٤٤ ألف دولار صيانة سنوية.

وما أهم البرامج التى تستخدم فى الشبكة؟

يقول المسئول: برامج التشغيل بمختلف أنواعها unhix, windows, dos novel, Nouell windowont برامج الاتصال وبرامج قواعد البيانات orcale, synos وبرامج نظم المعلومات erc view, Srcbifo وفى مجال التدريب، التدريب الداخلى on hond teoininj التدريب الخارجى (فى دولة خارجية) وهى إسرائيل out of the contey وهكذا تقترب الشبكة من الإنشاء ولا يخشى والى ورجاله من أى فضيحة لمخططاته.

«الآتوت» مشروع أمريكى - صهيونى خطير لتخريب زراعة مصر

- شبكة والى - بيريز تخرج لسانها للجميع وتعقد اجتماعا سريا فى الغردقة يحدد مستقبلنا فى زراعة الفراولة والزهور والكنتالوب.
- الوزير يؤسس تنظيما جديدا بأسم جمعية «هيا» يضم رجال أعمال التطبيع وتدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- «الآتوت» يسلم قطاع الحاصلات البستانية زراعة وتجارة وصناعة للصهاينة!
- دبلوماسيون أمريكيون وإسرائيليون يشاركون والى جولاته الميدانية ويحضرون مؤتمر الغردقة.

جريدة «الشعب» ٥ مارس ١٩٩٩.

نكشف فيما يلي تفاصيل ما دار من مناقشات في مؤتمر الغردقة المشبوه، والذى خطط فيه خبراء صهاينة وأمريكيون لتخريب زراعة مصر عبر مشروع يسمى بـ «الآتوت» تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويشارك فيه رجال أعمال ينتمون لشبكة والى ـ بيريز للتطبيع، تحت رئاسة د. يوسف عبدالرحمن ـ وكيل أول وزارة الزراعة، ومدير مكتب د. يوسف والى وكاتم «أسراره» والمتطلع لخلافته (لا قدر الله لوالى بالاستمرار، أو لعبد الرحمن بالخلافة).. المؤتمر أعطى الأولوية لزراعة الكنتالوب والزهور والفراولة والعنب والبطيخ والإسبرجاس والكاكا والبيكان.. إلخ في مصر، والوكالة الأمريكية وعدت رجال الأعمال بالمشروع بدعم مفتوح، ما داموا قد التزموا بزراعة هذه المحاصيل تحت إشراف وبمشاركة رجال أعمال وخبراء «إسرائيليين».

ومن جهته كرم د. يوسف والى رجال الأعمال الذين التزموا بشروط مشروع «الآتوت» واستعانوا بالخبرات الإسرائيلية، واعتمدوا على مستلزمات الإنتاج وارد تل أبيب، وبدأ سلسلة زيارات لشركاتهم.

وفيما يلي نكشف تفاصيل ما دار من مناقشات في مؤتمر الغردقة المشبوه، كما ذكرنا من قبل، مع شرح لمشروع «الآتوت» المشبوه وتداعياته.

مؤتمر سري مشبوه:

اختتمت صباح يوم الأحد الماضي في مدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر اجتماعات أخطر مؤتمر عقده الحلف الصهيوني ـ الأمريكي لمواصلة المخططات الرامية لتخريب المستقبل الزراعي لمصر، بعد مناقشات مكثفة بدأت مساء يوم الخميس الماضي وخطط لها أن تكون سرية في مكان اللقاء بفندق الإنتركونتيننتال، إلا أن جريدة «الشعب» التي أبلغت بمكان اللقاء تمكنت من اختراق هذه اللقاءات المشبوهة التي شارك فيها ١٥٠ خبيرا و(عالما) ورجل أعمال ومسئولا معنيين بقطاع الزراعة. عقد اللقاء تحت شعار «وضع الخطة التنفيذية لتحديد

أولويات الإنتاج الزراعى بمصر»، ونظم هذا المؤتمر مشروعا يسمى «الآتوت» المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والذى خصص له مبلغ ٦٠ مليون دولار فى مرحلته الثالثة. وترأس جلساته د . يوسف عبد الرحمن ـ وكيل أول وزارة الزراعة، ومدير مكتب د. يوسف والي ـ بحضور د. صلاح بهاء الدين منسق البرامج بهذا المشروع، ومدير معهد بحوث البساتين.

ومن أبرز الشخصيات التى شاركت بالمؤتمر ديفيد تالمر مستشار وزارة الزراعة فى مصر (وهو إسرائيلى الجنسية) لشئون زراعة الكنتالوب، بجانب ١٧ خبيرا أمريكيا وباحثا معظمهم من اليهود تم اختيارهم من جامعة كاليفورنيا، بجانب رجل أعمال أمريكى الجنسية وزوجته الأردنية وزوج ابنته «أمريكى» بالإضافة إلى ٥ خبراء في التسويق من هولندا يعملون بشركات صهيونية ومصرية، وثلاثة خبراء من شيلي.. كما شارك فى المؤتمر ممثلون عن شركة البورصة المصرية واتحاد منتجي ومصدرى الحاصلات البستانية، ومثل القطاع الخاص جمعية «هيا» وشركتا تكنوجرين وبيكو، ولفيف من الشركات المصرية المنتمية لشبكة والى ـ بيريز للتطبيع، و٦ خبراء وأساتذة بالجامعات المصرية يعملون لدى رجل الأعمال الأمريكى السابق الإشارة إليه.

الآتوت.. مشروع خطير:

ومشروع الآتوت الذى يستضيف هذا المؤتمر هو مشروع تموله هيئة المعونة الأمريكية، ويلعب هذا المشروع دورا خطيرا فى مستقبل الإنتاج الزراعى لمصر، وتبنى على نتائجه متغيرات استراتيجية فى غاية الخطورة على الأمن الغذائى لمصر، ويترأس المشروع د. يوسف عبد الرحمن، وهو من كبار فرسان التطبيع، ويعتمد هذا المشروع تماما على الخبرة والتقنية الصهيونية الأمريكية التى تقدم لرجال أعمال التطبيع، ويكفى أن أشير إلى أن د. عبد الرحمن وصلت ثقة «والى» فيه إلى أن عهد له بإدارة مواقع يفترض أن يديرها أكثر من عشرة من وكلاء الوزارة.

وكما تشير مصادرنا بوزارة الزراعة، فإن د. يوسف عبد الرحمن بات يذهب «لإسرائيل» بمعدل مرتين شهريا منذ فترة، بالرغم من المواقع الحساسة التى يشغلها.

المهم أن هذا المؤتمر الذى يضم المشاركين بمشروع الآتوت من خبراء ورجال أعمال ومسئولين، انتهى بوضع خطة مستقبلية لمدة ثلاثة أعوام تحدد أولوية قيام مصر بزراعة محاصيل

تصديرية مثل العنب والفراولة والكنتالوب والمانجو والاسبراجاس والكاكا والزهور والبيكان والبطيخ، ونقل التكنولوجيا التى تمكن الزراع بمصر من النهوض بمثل هذه الزراعات.

والمدهش أن المحاصيل المطلوب زراعتها هى التى لا تضع واشنطن وأوروبا أية قيود على استيرادها من مصر، وهنا يظهر ترابط المخطط. فاتجاهات المناقشة بمؤتمر الغردقة اتجهت نحو ضرورة عزوف مصر عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية واتجاهها للزراعات الحديثة التجارية مثل الزهور.

ولم تأت زيارة د. يوسف والى صباح يوم الأحد الموافق ٢١ / ٢/ ١٩٩٩ لمقر شركة تكنوجرين سوى تشجيع لها، لأنها تحولت إلى مركز لتوزيع المستلزمات الزراعية الصهيونية باعتبارها وكيلا لعدة شركات «إسرائيلية» فى مجالات التقاوى والبذور والأسمدة فلقد ساهم ممثلون عن هذه الشركة فى مؤتمر الغردقة بشكل واضح، وأبدوا تعاطفا هائلا مع تجربة «إسرائيل» الزراعية فى فلسطين المحتلة.

وفى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عرض د. يوسف عبد الرحمن على «شاشة» ما أسماه بسجل للمنظور التاريخى لتنمية الزراعة البستانية بمصر من أزوريس حتى مشروع الآتوت (مشروع استخدام ونقل التكنولوجيا الزراعية)، وأوضح المسئول خلال عرضه كيف فتح د.يوسف والى زراعة مصر أمام الزراعات «الحديثة» بداية من نظم زراعة الصوب والبيوت الزراعية واستخدام أساليب ونظم الرى الحديثة، وإعادة فتح الملكية الشخصية لـ٥ آلاف فدان، واستعرض د. يوسف عبد الرحمن بإسهاب دور هيئة المعونة الأمريكية فى تمويل البحوث التى تتناول معظم قطاعات الزراعة المصرية، لا سيما مشروعات البحوث الثلاثية المشتركة مع «إسرائيل».

وأوضح عبد الرحمن كيف اتجهت وزارة الزراعة فى عهد «والى» نحو زراعة أنواع جديدة من المحاصيل.. وتحرير قطاع الزراعة والتعاون المكثف مع الولايات المتحدة «وإسرائيل».

أما الخبراء الأمريكان واليهود المشاركون باللقاء فأبدوا رغبتهم فى الدخول فى زراعات مشتركة بسيناء وجنوب الوادى مع رجال أعمال من مصر وإسرائيل!

وقال لهم د. يوسف عبد الرحمن: إن د. يوسف والى ليس لديه مانع تجاه أى استثمارات إسرائيلية مع مصر، وركز هؤلاء الخبراء على ضرورة زراعة هذه المناطق بالمحاصيل التجارية التى تدر عائدا كبيرا مثل الفاكهة والزهور.

وقد وضع الصهاينة والأمريكان فى ختام اجتماعاتهم نظاما لإنتاج وتسويق الحاصلات البستانية يتكون من ضمان الجودة والسلامة، والتعامل الجيد مع هذه المنتجات وتدريب الصهاينة للباحثين والمهنيين والمنتجين والمديرين والمشرفين والعمال والمصدرين والمسوقين المصريين، وذلك لتعظيم ما أسماه الخبراء الصهاينة والأمريكان بالإنتاجية والجودة والقيمة.

ووضع المشاركون بلقاء الغردقة المشبوه مكونات للنظام من مجموعة الرؤساء الإداريين وعمليات المراقبة والتقييم ونظم توصيل المعلومات وتبادل المهارات التى تخضع لخبراء صهاينة وأمريكان.

مخطط خطير:

وطرح المشاركون بهذا المؤتمر إقامة نظام أبحاث تطبيقية لتناول المشاكل التى تعوق نمو صناعة إنتاج المحاصيل البستانية فى مصر يعتمد بالأساس على أبحاث مشتركة يشارك فيها الصهاينة بالطبع.

وخلص المؤتمر إلى ضرورة إنشاء نظام معلومات فعال خاص بصناعة المحاصيل البستانية، يقوم بتقديم المعلومات اللازمة فى الحال للمنتجين والمصدرين والباحثين وصانعى القرار، وهو النظام الذى تمثله البورصة الزراعية والمرتبطة بشبكة معلومات وزارة الزراعة، والتى تقوم شركة «إسرائيلية» بإنشائها حاليا.

وذكر مصدر مسئول بوزارة الزراعة أن مشروع نقل التكنولوجيا المسمى بالآتوت تستهدف هيئة المعونة الأمريكية من وراء تقديم الدعم اللازم له - وللعام الثالث على التوالى - تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال بمصر فى الابتعاد عن الزراعات الاستراتيجية والاتجاه إلى الزراعات التجارية مثل الفاكهة، وعلى نطاق واسع.. واشراك رأس المال اليهودى والصهيونى فى نظام بورصة زراعية مصرية تهيمن على عمليات تسويق هذه الزراعات وتشارك فيها بشكل واسع.

ويقدم هذا المشروع ٦٠ مليون دولار فى مرحلته الثالثة لتطوير شركة البورصة الزراعية وتطوير مشروعات رجال الأعمال المساهمين فيها، ومعظمهم من رجال الأعمال المتعاملين بشكل علنى مع شركات ومؤسسات «إسرائيلية»، وعندما زار د. يوسف شركة تكنوجرين الوكيلة لأربع شركات «إسرائيلية» فى توزيع منتجاتها حاليا بمصر لفت نظرى أنه قام بافتتاح ثلاجة ضخمة خصصتها الشركة لتخزين شتلات الفراولة والثمار المجمدة، وكان بصحبة د.يوسف والى نائب السفير الأمريكى ومسئول بالسفارة الإسرائيلية مع عدد من رجال

الأعمال والخبراء المصريين والإسرائيليين والأمريكيين العاملين بمشروع نقل التكنولوجيا «الآتوت» وهذه الثلاجة استوردها وقام بتركيبها خبراء صهاينة وأمريكان، وهم نفس الخبراء الذين شاركوا فى مؤتمر الغردقة، وعلمت «الشعب» أن ممثلين عن السفارتين الأمريكية والإسرائيلية بالقاهرة شاركوا باجتماع الغردقة أيضا بدعوة من وزارة الزراعة المصرية.

يذكر أن مزارع شركة تكنوجرين مساحتها ٧٥٠ فدانا مزروعة بالفراولة وشتلاتها والكنتالوب والخس الأفرنجى والموز، بجانب الخيار والفلفل الملون، هذا وتعقد شركة تكنوجرين فى منتصف الشهر الجارى ندوة عن طرق زراعة الموز الوليامز يحضرها خبراء صهاينة.

تصريحات سافرة لوالى:

وفى تصريحات سافرة أدلى بها الوزير بخصوص دور مشروع «الآتوت» المشبوه التمويل تفاخر د. يوسف والى باستعانة القطاع الخاص المصرى بخبراء أمريكان وصهاينة من خلال هذا المشروع، ويشير الوزير إلى أن هذا المشروع «الآتوت» سوف يرسل مجموعات من رجال القطاع الخاص إلى الخارج لدراسة كيفية التعامل مع المنتج بالأسواق الخارجية، وبالطبع تأتى «إسرائيل» فى طليعة هذه الدول، فلقد اشترطت واشنطن نظير تمويل المشروع استيراد التكنولوجيا والخبرات من واشنطن وتل أبيب.

وعبر المشروع الأمريكى المشبوه لنقل التكنولوجيا والمعروف باسم «الآتوت» سوف يتم إنشاء مزارع بيولوجية تعتمد على «الآتوت» فى زراعة الأصناف وعمليات التصدير، وذلك فى سرابيوم، كما قام المشروع ذاته بتأسيس جمعية مشبوهة اسمها «هيا» لتنمية الصادرات وتضم عددا كبيرا من كبار منتجى القطاع الخاص الذين لهم علاقات وثيقة بأمريكا وإسرائيل.

ومؤخرا زار د. يوسف والى مزرعة الفراولة الجديدة على مساحة ٩٠ فدانا بسرقاس مثل فراولة فلوريدا وكاليفورنيا وكمازوزا وروزالندا وردلندزهوب، وكبارلا، وأمر بزيادة مشاتل الفراولة إلى ٢٦٠ فدانا وزيادة أصناف الفراولة المزروعة بشتلات الأصناف الجديدة ١٠٠٪ من ٢٢٦ إلى ٤٢٤ فدانا. وإعداد ١٥ كادرا إعدادا جيدا على أيدى خبراء صهاينة لمتابعة عملية زراعة الفراولة وإدخال زراعة الفراولة فى مناطق رفح ووادى الصعايدة وشرق العوينات، لتقييم مدى نجاحها فى تلك المناطق.

فى تطور بالغ الخطورة:

شبكة التطبيع تغتال «الهيئة الزراعية المصرية» فى عيدها المئوى

■ يوسف والى نفذ توصيات خبراء «واشنطن وتل أبيب» وسلم ممتلكاتها لبورصة التطبيع.

■ التجربة «الإسرائيلية» المصرية المشتركة الوحيدة مع خبير بالهيئة أكدت نوايا العدو لتدمير سلالاتنا.

■ وحدة الخدمات البستانية ذات طابع خاص.. قرار أصدره والى للتغطية على مشروعاته المشبوهة مع «إسرائيل».

■ آخر صفقاتها الإجرامية.. البورصة تدخل أنواعا من المبيدات الممنوعة والمحرمة دوليا.. والمسببة للسرطان.

هل تعلم «عزيزى القارىء» أن فى مصر هيئة زراعية أقدم من وزارة الزراعة، مضى على إنشائها مائة عام، وسمعتها الدولية «مثل الطبل» وأن د. يوسف والى قام بتصفيتها مع كوادرها، واغتالها نهائيا فى وضح النهار، وفى الذكرى المئوية لإنشائها، وذلك تنفيذا لتعليمات هيئة المعونة الأمريكية وخبراء «إسرائيل» بعد أن وقفت كوادر الهيئة الزراعية عقبة أساسية أمام المخطط الصهيونى الأمريكى نحو السلالات المصرية زراعية كانت أم حيوانية! وهل تعلم أن الوزير لم يكتف بتصفية هذه الهيئة بل استباح ممتلكاتها وسلمها لبورصة التطبيع الزراعية..

و«الشعب» عزيزى القارىء تكشف لك جريمة الاغتيال التى أوشكت الشبكة الصهيونية على تنفيذها بفخر وشجاعة تحسد عليهما وسط صمت أو عدم وعى من الأجهزة السيادية وجميع القوى الشعبية فى بلادنا.. وإليك التفاصيل:

كان من المفترض أن تحتفل وزارة الزراعة فى عام ١٩٩٨ بذكرى مرور ١٠٠ عام على إنشاء الهيئة الزراعية المصرية التى أنشئت عام ١٨٩٨ وقبل إنشاء وزارة الزراعة نفسها بـ ١٥ عاما، لذا كان وزير الزراعة دائما يتولى بجانب موقعه رئاسة الهيئة، والتى كان يعين رئيسها بقرار جمهورى.

ومثلت الهيئة حائط صد يحافظ على السلالات النباتية والحيوانية المصرية ويطورها، كما مثلت حائط صد لمواجهة أية أخطار تحدق بزراعة مصر، وترمومترا يتولى قياس نقاوة وسلامة مسلتزمات الإنتاج الزراعية المستوردة، وظلت محطات غربلة التقاوى وتربية الخيول ومنافذ التسويق ومحطات الهندسة الزراعية تخضع لهذه الهيئة.

وعندما جاء د. يوسف والى لموقعه الحالى فى يوم أسود من أيام شهر سبتمبر عام ١٩٨٢ حاول أن يخترق مع رجال التطبيع هذه الهيئة ويخضع كوادرها وعلماءها ومنشآتها للإشراف الأمريكى الصهيونى من خلال مشروعات بحوث وتجارب مشتركة، مستغلا موقعه الوزارى،

وبالفعل فرض هذا التعاون على كوادر الهيئة الذين اكتشفوا أن اليهود هدفهم الهيمنة وتدمير السلالات المصرية، فتكاسلوا عن عمد فى تنفيذ مشروعات التطبيع.. تكاسلوا وقاموا بدور عندما يكشف عنه تفصيليا سنتأكد أن هؤلاء الخبراء لا يقلون فى وطنيتهم عن الدور الذى يلعبه خبراء مدرسة الرى المصرية ضد كل من يحاول العبث بمياه النيل.

المخطط المؤامرة:

لذا استشاط د. يوسف والى غيظا فى ذكرى مرور مائة عام على تأسيس هذه الهيئة وأصدر تعليمات بتنفيذ مخطط وضعه رجال التطبيع بتصفية هذه الهيئة وإلحاق مشروعاتها بإدارات أخرى تابعة للوزارة، بل وبشركات قطاع خاص.. ويوم يكتب التاريخ سوف يسجل كما قال لى أحد العلماء هذا الصمت فى ميزان سيئات ليس د. يوسف والى ورجاله فحسب، بل وفى ميزان سيئات المسئولين والقوى السياسية الصامتة، والعلماء والمفكرين الذين وقفوا صامتين - كما يقول هذا العالم - فى مواجهة مخطط د. يوسف والى لتصفية هذه الهيئة.

وقبل أن أتعرض لمخطط التصفية الذى أوشك حاليا على الانتهاء أعود بالذاكرة للوراء عندما أصيب د. يوسف بإحباط من جراء رفض رجال الهيئة التعاون مع الصهاينة، وتخلى طواعية عن رئاسة الهيئة لعدد من رجاله حتى إنه عين على رأس هذه الهيئة ١٠ مسئولين فى عهده.

وحاول بعض هؤلاء الذين عينهم والى مع كوادر الهيئة الزراعية المصرية فرض السيطرة الإسرائيلية، كما تسميها ويسميها د. يوسف والى - بالتعاون - بمجالات البحوث والتدريب وإكثار السلالات، وقال لى أحد كوادر الهيئة إن الخبراء الإسرائيليين حاولوا تنفيذ مشروع لتحسين السلالات - كما يزعمون - مع الهيئة، وقاموا بحقن التربة المصرية بمادة سماد بيضاء معينة واكتشفنا - والكلام لمحدثنا المصرى الخبير بالهيئة - أن الأراضى التى حقنت بها هذه المادة أصيبت بالعقم وامتنعت عن الإنبات، لذا اتخذنا قرارا بتطفيشهم وهو ما أصاب د. يوسف والى وعددا من رجاله بالذهول.

وقال هذا الخبير المصرى إن الجهة الوحيدة التى طلب الصهاينة تصفيتها فور مجيئهم للتعاون مع وزارة الزراعة المصرية، كما طلبت هيئة المعونة الأمريكية - وهى الإدارة التى تنفذ مخططاتهم نفس الطلب - هى الهيئة الزراعية المصرية لا لشئ إلا أن هذه الهيئة التى يسمونها فى العالم بـ «Egyption Agrilutured Orgnization» اسمها يردد بالإنجليزية

كالطبل، وتقف كأعرق هيئة زراعية بالعالم تحافظ على زراعة مصر وتنميتها وتحبط أى هجوم خارجى يحاول طمس هوية الزراعة المصرية، وربما ذلك ما جعل الأعداء يصابون بالذعر عندما تصدى لهم ولعبثهم علماء هذه الهيئة، والذين قام د. يوسف والى بتصفية أعداد كبيرة منهم خلال الأعوام الماضية.

الملعوب الجريمة:

وبينما انتهت الهيئة الزراعية المصرية فى عام ١٩٩٨ (الذى يوافق كما قلنا ذكرى مرور ١٠٠ عام على إنشائها) من تشييد مبنى ضخم لها يليق بعراقتها فى ٣٤٦ ش الملك فيصل بالجيزة بعد أن اقترضت ثمنه من أحد البنوك، فوجئت بقرار يصدره د. يوسف والى يجمد احتفالاتها بذكرى تأسيسها ويعطى مبناها الجديد لشركة تسمى البورصة الزراعية.. بجانب جميع منافذ التسويق التابعة للهيئة ومحطات التقاوى والغربلة والهندسة الزراعية، حتى مبنى الهيئة التاريخى على الكورنيش بالجزيرة تم تخريبه.. وموظفو الهيئة وكوادرها تم تشريدهم.

والآن لا يزال بعض موظفى الهيئة وبقايا إداراتها بأحد المعاهد بالدقى ولم يتبق تحت إشرافهم سوى محطة خيول الزهراء بجانب ١٥٪ فقط من أصول الهيئة التى كانت تقدر بمليار جنيه تمت تصفيتها بالكامل.

هنا يتكشف الملعوب، فلقد كلف د. يوسف والى تلميذه المخلص فى التطبيع يوسف عبد الرحمن بتصفية الهيئة، والذى نفذ تعليمات معلمه والى «حرفيا» وبصورة بشعة جعلت دموع خبراء مصر تفيض حزنا وكمدا على اغتيال هذا الصرح.

وبالفعل قاد د. عبد الرحمن بالاستيلاء على أسواق التنمية الزراعية ومبنى الهيئة الجديد، وحدائق الزهرية والمتحف الزراعى والأسماك ومحطة أمهات دواجن لإنتاج سلالات البيض و١٤٢ محطة زراعية هندسية، ومحطات هندسية وميكنة زراعية ومحطة غربلة وخضر وفاكهة، وقام بضم غالبية هذه المشروعات المؤممة للبورصة الزراعية وبقيتها ألحقها بوحدة الخدمات البستانية.

ووحدة الخدمات البستانية تصل مساحة الأراضى التى تضع يدها عليها حاليا إلى حوالى ٤٠ ألف فدان بخلاف المشروعات التى تتبعها، وهى الجهة الوحيدة التى لا يزال د. يوسف يرفض خصخصتها دون أن يلقى أى لوم من هيئات المعونة الدولية أو المؤسسات الدولية التى تقدم المساعدات لوزارته.

وحدة إسرائيلية:

ولقد طلب عدد من المستثمرين ورجال الأعمال الصهاينة من وزير الزراعة المشاركة فى إدارة هذه الوحدة أو شراءها إن أمكن، ووعدهم الوزير خيرا بانتظار تحسن الأجواء بالمنطقة، لذا يعكف الوزير على تصفية هذه الوحدة حاليا، وإمكانات هذه الوحدة التى تخصص بالكامل حاليا لصالح شركة البورصة الزراعية.

ووحدة الخدمات البستانية وحدة ذات طابع خاص، أى تتساوى مع هيئات الأمن القومى بقرار من وزير الزراعة ولا تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، لذا وضع د. يوسف عبدالرحمن على رأس المواقع المهمة بهذه الوحدة بعض الأشخاص الذين يثق بهم ثقة مطلقة ومنهم عدد من أقاربه وأصحابه، وهذه الوحدة ومعها معظم هيئات الوزارة التى تخضع لنفوذ عبدالرحمن تعطى أعمالها لشركة البورصة الزراعية بالأمر المباشر.

وتعهد د. يوسف والى بأن تكون وحدة الخدمات البستانية وحدة ذات طابع خاص نظرا لأنها الإدارة الفعلية التى يشرف عليها تلميذه د. يوسف عبدالرحمن فى غمر مصر بالشتلات والتقاوى ومستلزمات الإنتاج، والبحوث الإسرائيلية، والتى يفضل الوزير أن تكون عمليات إجرائها وإبرام صفقاتها سرية حتى لا تنكشف المؤامرة.

ود. يوسف عبد الرحمن يسخر إمكانات هذه الوحدة لصالح البورصة الزراعية، والبورصة الزراعية هى شركة تساهم فيها وحدة الخدمات البستانية بنسبة ٢٠٪، ويساهم فيها ٥ أفراد بنسبة ٨٠٪ وهم: د. يوسف عبدالرحمن، سمير النجار، وشخص آخر يدعى حمدى فرج، ويبدو أن هذه الشركة أقيمت خصيصا للتغطية على صفقات التطبيع مع الصهاينة.. وهناك وقائع لا يستطيع أى مراقب أن يستنتج منها سوى ذلك وهى:

إن ميزانية البورصة تتراوح ما بين ١٥ و١٧ مليونا، وموظفيها يعملون بهيئات تابعة لوزارة الزراعة ويتلقون رواتبهم منها، وجميع الإمكانات من منافذ وأجهزة ومقار والتى تستعملها البورصة تابعة للوزارة، ويكفى أن أشير إلى أن ٢٢٠٢ جرار زراعى و٥١٣ كومباين، ٦٧ معدة استصلاح أراض تحت تصرف رجال أعمال هذه البورصة، وبلغت مكاسب البورصة فى العام الأخير ٦ ملايين جنيه.

صفقات مشبوهة:

وكما سبق أن ذكرنا، فإن شركة البورصة انتقى د. يوسف والى المشاركين فيها بعناية فائقة

وجميعهم تربطهم علاقات وثيقة بكبريات الشركات العاملة بمجالات الخضر والفاكهة فى «إسرائيل» ، وللأسف فإن الشركات الإسرائيلية يترأسها جنرالات صهاينة وقادة عسكريون سابقون .. أبرزهم عساف ياجورى.

و للأسف فإن هذه الشركة ترتكب أبشع وأقذر الصفقات على حساب معايير وقيم يأباها حتى الضمير الإنسانى، وكلنا يذكر كيف سطت هذه البورصة على تقاوى كانت متوجهة لزراعة البطاطس بالعراق وحولتها من عرض البحر لميناء الإسكندرية بمعرفة عساف ياجورى ورجال الموساد، وتبين بعد وصولها للإسكندرية أن الموساد لوثها، ورغم ذلك أدخلت إلى مصر وباعتها البورصة للمزارعين على عكس ما يدعيه د. يوسف والى.

وعندما قرر د. يوسف والى إنشاء هذه البورصة فإن قراره جاء بناء على اتفاق مع هيئات إسرائيلية لتتولى تسويق الخضر والفاكهة، ودور البورصة المصرية ينحصر فى جمعها من الزراع المصريين، لكن أخل الصهاينة بالاتفاق ورفضوا بيع المنتج المصرى فأصبحت البورصة تتاجر فى الفلاحين المصريين.

ولابد هنا من أن أشير إلى أن د. يوسف عبد الرحمن ربط شركة البورصة الزراعية ووحدة الخدمات البستانية بشبكة معلومات فرعية تعمل فى إطار شبكة معلومات وزارة الزراعة المصرية وفق ١٢ برنامجا، وهذه الشبكة على اتصال مباشر بالأسواق الصهيونية، وهى تقنيات صممتها شركة إسرائيلية كما ذكرنا من قبل.

مبيدات محرمة:

وفى تطور يتسق مع المعلومات التى سبق أن ذكرناها عن دور البورصة الزراعية نجح د. يوسف عبد الرحمن فى الحصول على موافقة د. يوسف والى ـ وزير الزراعة ـ على استيراد أنواع من المبيدات المحرمة دوليا والتى اتخذت لجنة استيراد المبيدات قبل أعوام قرارا بعدم استيرادها بناء على تقارير دولية ومحلية بخطورتها على صحة الإنسان والحيوان والبيئة.

جاءت موافقة والى إثر رغبة د. يوسف عبد الرحمن فى أن يظهر هو ووزيره للدكتور كمال الجنزورى أن شركة البورصة الزراعية تحقق أرباحا من وراء إنتاج وتصدير الخضر والفاكهة، وكان عبدالرحمن يعرف أن الأسواق المحلية تتعطش للمبيدات الممنوعة، وبالفعل أدخل كميات كبيرة وباعها عبر منافذ وحدة الخدمات والسوق السوداء بأعلى الأسعار على أنها تهريب وممنوع استخدامها.

ومن هذه المبيدات «دياسين ٤٥ ، وحول وقالون إس»، وعندما استفسر أصحاب بعض شركات القطاع الخاص عن أسباب إدخال هذه المبيدات قال لهم المسئولون عن منافذ التوزيع إن الاستخدام يتم تحت إشراف وزارة الزراعة.

الجدير بالذكر أن بعض هذه المبيدات وارد من إسرائيل، وهى مبيدات تتسبب فى انتشار الأمراض الخبيثة.

وآخر كمية بيعت من هذه المبيدات قفز سعر الكيلو منها من ٢٦ جنيها إلى ٤٥ جنيها، وتقدر بـ ٢٠ طن دياسين ميكروس، وقام بالمشاركة فى بيع هذه المبيدات صديق لـ د. يوسف عبد الرحمن بدمياط يدعى (س. ع) وهو مواطن عادى.

ولقد ارتبطت البورصة الزراعية بمشروع تدعمه هيئة المعونة الأمريكية يسمى «الآتوت» ظاهره الرحمة أى نقل التكنولوجيا لمصر، وباطنه العذاب أى تخريب زراعتنا بواسطة شركاء وخبراء العدو الإسرائيلى، ونجح هذا المشروع المشبوه فى تكوين جمعية تضم رجال أعمال التطبيع تسمى «هيا» على غرار جمعية إسرائيلية تحمل نفس المعنى، ويتردد أن د. يوسف عبد الرحمن يحاول إبرام تآخ ما بين الجمعيتين.

لذا يتردد عبد الرحمن باستمرار على الكيان الصهيونى كى ينفذ تعليمات يكلفه بها أستاذه د. يوسف والى.

يا والى: أنت مسئول عن إصابة ٤٩ ألف شاب وطفل مصرى بالسل

■ وثيقة خطيرة تكشف:

الوباء انتقل من حدائق الحيوان الملوثة بالدرن وأصاب ٧٠٪ من حيوانات اللحوم والألبان.

■ مخطط لتصفية هيئة الخدمات البيطرية وفشل الاتفاق مع تل أبيب وواشنطن فى مجال صحة الحيوان.

■ وزير الصحة يحذر والى من انتقال مرض «الرفت فالى» إلى الإنسان.

■ معلومات جديدة حول صفقات اللحوم الهندية الملوثة بالأمراض.

■ الوزير وأعوانه شردوا علماء مصر عندما تدخلوا لاحتواء الكارثة.

■ تفاصيل غريبة حول تبادل الحيوانات بين حديقتى الجيزة و «إسرائيل».

جريدة «الشعب» ٩ أبريل ١٩٩٩.

بينما كان المهندس فتحي السحيلي ـ مسئول الإعلام في وزارة الزراعة ـ يستعد لإرسال تقرير إخبارى تمت صياغته بعناية فائقة وعرض على د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أكثر من مرة (أقول يرسله للصحف المصرية والأجنبية و«الإسرائيلية») والذى يتعلق بتقدم الوزير ببلاغ للمستشار رجاء العربى (النائب العام) ضد جريدة «الشعب».. صدرت فى القاهرة دراسة خطيرة موثقة تحت عنوان قضية مصرية مؤلمة: «أطفالنا فى خطر» للطبيب البيطرى العالم د. عمر تمام الذى قال عن دراسته: إنها قضية أمن قومى تمت التضحية بصحة وحياة الآلاف من الأطفال وشباب مصر خلالها، محملا د. يوسف والى ـ وزير الزراعة ـ المسئولية الكاملة عن هذه الجريمة. جاء صدور هذه الدراسة التى نستعرض أهم ما تضمنته من وثائق فى ظل امتداد العبث الصهيونى الأمريكى إلى قطاع الخدمات البيطرية والثروة الحيوانية بمصر، وفيما يلى التفاصيل:

فى بداية الدراسة يؤكد د. عمر الطبيب البيطرى أن منظمة الصحة العالمية أشارت فى تقاريرها إلى تفشى أمراض السل التى تنتقل عن طريق الحيوانات للإنسان فى مصر وهى كارثة يصفها الخبير المصرى بأنها تفوق بمراحل كارثة الكوليرا والتيفود فى الأربعينيات والخمسينيات، فى وقت يشير فيه الباحث بوضوح إلى دور والى ورجاله فى هذه الجريمة، ويقول أن السل أمتد للإنسان المصرى من حديقة الحيوانات التى باتت أيضا تستعمل كمركز للحجر الزراعى استقبلت الحديقة حيوانات إسرائيلية، ودخل لحجرها الزراعى أبقار وأغنام إسرائيلية.

ويستشهد الباحث برسائل علمية لـ أ. د. عبد الحميد شلبى وماجدة شرف وأ. د. ماهر صيام الخبير الدولى بالأمراض المشتركة، أكدت تفشى السل بالحديقة وأبلغت المسئول عنها د.عبدالحليم فودة والذى شكل لجنة برئاسة د. عبد الحميد الطويل لفحص الحيوانات المصابة، حيث أوصت اللجنة بإعدام ٧ قرود مصابة بالسل إلا أن أعضاء اللجنة فوجئوا بنقل مدير الحديقة، وتوقف عمل اللجنة ورفض المدير الجديد دخول المعامل البيطرية والهيئة لفحص الحيوانات النافقة يوميا، عقب تفشى مرض الدرن بالحديقة.

تقرير خطير جدا:

وانتقال السل من الحيوان إلى الإنسان يحدث أساسا بواسطة اللبن غير المبستر، ولكن ذكر تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ١٩٩٨ ص ١٥٧ أن انتقال العدوى الرئوية عن طريق الهواء من الأبقار المصابة للإنسان يحدث دون شك وهذه المعلومة فى منتهى الخطورة كما تقول دراسة د. عمر لأن الإنسان المصرى يحتفظ بالحيوان داخل بيته.

ويقول تقرير يحمل رقم ١١ أصدرته منظمة الصحة العالمية:

أن أحد العلماء المصريين أجرى دراسة على الجاموس المذبوح فى سلخانة القاهرة شملت ستة آلاف جاموسة وموضوعها: الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان من خلال الجاموس، وكانت النتيجة إصابة ٤٢٠٠ جاموسة بدرنات السل و٣٠٠ جاموسة بالسل.

ولو اعتبرنا أن الـ ٣٠٠جاموسة عبارة عن ٢٠٠ ذكر و١٠٠ أنثى، فإن المائة أنثى تنتج أقل كمية يومية ممكنة من الألبان وهى ٢ لتر أى بإجمالى ٥٠٠ لتر لبن للأنثى الواحدة فى العام، أى أن إجمالى اللبن المصاب بالدرن خمسون طنا. ولو افترضنا أن ١٠٪ من هذه الكمية دخلت فى إنتاج الزبادى والجبن أى ٥٠٠ كيلو، فلكم أن تحسبوا كم علبة زبادى بلدى وكم كيلو جبن وزعت على القاهرة.. وكم مصريا تناول هذه المأكولات، ولو حسبنا فإن ٤٢٠٠ جاموسة مصابة بدرنات السل فى الرئتين منها ٥٠٠ جاموسة بها درنات نشطة تنتج اللبن الملوث وتذبح هى وأولادها، مع ملاحظة أن مصر بها ربع مليون جاموسة بخلاف ملايين الأبقار، وأن العينة موضع الدراسة ٦ آلاف جاموسة بالقاهرة.

٤٩ ألف مريض بالسل:

يكشف تقرير منظمة الصحة العالمية الأخير أن فى مصر ٤٩ ألفا ومائة شخص مصاب بالسل، معظمهم من الشباب والأطفال، ويكشف ٤ آلاف وخمسمائة حالة جديدة سنويا، وحالات المصابين بالسل فى مصر تفوق مجموع الحالات فى ١٢ دولة عربية مجتمعة بما فيها العراق التى تعانى من الحصار، وهذه الدول هى: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، فلسطين، لبنان، سوريا، عمان، قطر، الأردن، السعودية، وهذه الأقطار يفوق عدد سكانها الـ ١١٠ ملايين، أى ضعف عدد سكان مصر.

والدرن فى مصر ليس درنا فقط، ولكنه درن الكلى والمعدة والأمعاء والعظام والمخ والعين

والحصية والمبايض، ويقول صاحب الدراسة أن دراسة عن مرضى الدرن من الأطفال في مستشفى أبو الريش بواسطة د. أشرف رشوان لنيل درجة الماجستير في طب الأطفال ظهر من خلالها أن من بين ٨٠ حالة من الأطفال المصابين بالدرن والمحجوزين في مستشفى أبو الريش ٤٩ حالة درن رئوى و١٥ درن غدد ليمفاوية و٧ حالات درن بطن و٦ حالات درن عظمى و٢ حالة درن في القلب وحالة واحدة في المخ.

فضيحة لوالى ورجاله:

وينتقد د. عمر تمام بشدة قرار د. يوسف والى وزير الزراعة باستعمال حدائق الحيوان كمحجر بيطرى ويقول، مع اعتذارى للجميع، فإن هذا الموضوع في منتهى الخطورة لأن أى دولة في العالم تحاول حماية نفسها من الأمراض الوافدة، وذلك حماية للإنسان والثروة الحيوانية، حيث يوضع الحيوان في محجر بيطرى على مسافة لا تقل عن ١٥ كيلو مترا من التجمعات السكانية أو الحيوانية (وكلما زادت المسافة دل ذلك على حرص الدولة وتطورها) ويخضع الحيوان لجميع التحاليل من أشعة وتحليل دم وبول وبراز وطفيليات لمدة ٣ ـ ٩ شهور قابلة للزيادة، أما في حديقة الحيوان فيدخل الحيوان للقاهرة مباشرة دون إجراء أى فحوصات، وفي الحديقة يجرى له تحليل براز فقط كعمل روتيني ليس له أى قيمة.. وتجازف وزارة الزراعة كما تشير الدراسة بصحة آلاف الزوار للحديقة يوميا.

مع العلم ـ والكلام للدكتور عمر ـ بأن الحيوانات البرية التى تصدر من أوروبا كلها تحمل مشاكل ويتخلصون منها للسماسرة الذين يبيعونها للحدائق التى ليست بها وسائل فحص دقيق مثل حديقتنا، وللأسف فإن إدارة حدائق الحيوان بمصر تعتبر «شهادة ٣» دليلا على خلو الحيوانات من الأمراض تماما وتدخل الحديقة مباشرة دون فحص.

وكان د. يوسف والى قد أصدر تعليماته قبل ٣ أشهر بفصل د. عمر تمام من العمل بحديقة الحيوان عقب كشفه فضيحة تفشى السل بمصر، والمدهش أن الفصل تم في وقت كان الباحث قد حصل فيه على أجازة بدون مرتب لمدة عام تنتهى في ١٩٩٩/٦/٣٠، فالوزير الذى وافق على الأجازة لمدة عام هو نفس الوزير الذى أصدر قرار الفصل.

وميكروب السل الذى امتد لأطفالنا يتسلل للإنسان عبر الجهازين الهضمى والتنفسى أو

الجروح، وتكون درنات صديدية فى نسيج الأجزاء المصابة وفى الغدد الليمفاوية الخاصة، وتحمل درنة عطاس الحيوان الواحدة من ١ ـ ٣ ميكروبات درن.

تفشى الأمراض المشتركة:

وعلى صعيد هيئة الخدمات البيطرية يتردد أن مخططا يجرى تنفيذه حاليا لتصفية هذه الهيئة والحاقها بمكتب د. يوسف والى تحت إشراف م . علاء بندق وكيل أول الوزارة، كما أن مشروع التعاون الثلاثى فى مجال صحة الحيوان بين مصر وإسرائيل وأمريكا، والذى كان يتضمن تربية حيوانات المراعى والمجتدات والاهتمام بصحة الحيوان عموما، قد فشل فشلا ذريعا، وأن نصائح الخبراء بهذا المشروع تسببت فى إهمال بحوث مهمة أجرتها جهات علمية وطنية وهو ما تسبب فى انهيار تام لصحة الحيوان وتفشى الأمراض المشتركة بفعل ضعف جهاز المناعة لدى الحيوانات وانتقال أمراضها للإنسان وعجز خبراء التطبيع عن مواجهة هذه الكارثة البشعة.

ومما يؤسف له أن الوزير تعمد تعيين مشرف عام على هيئة الخدمات البيطرية لا ينتمى لهذه الهيئة.

هذا، وفى تطور خطير بعث د. إسماعيل سلام (وزير الصحة والسكان) بكتاب لـ د.يوسف والى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ـ أكد خلاله انتشار مرض «الرفت فالى» الشبيه بالطاعون بين الماشية المصرية والذى يعد من الأمراض المشتركة التى تهدد صحة الإنسان.

وقد ناقشت اللجنة العليا للأمراض الوبائية رسالة وزير الصحة حول انتقال المرض للإنسان ورأت الآتى :

- التأكيد على تنشيط عملية التحصين ضد مرض الرفت فالى مع المتابعة المستمرة.
- متابعة التحصين باللقاح المميت وفقا للبرنامج الزمنى ومتابعة محجر شلاتين وضرورة تشديد الرقابة على المعابر والحدود.

هذا وكانت وزارة الزراعة قد اتفقت على تبادل الحيوانات أيضا بين حديقتى حيوان الجيزة والقدس المحتلة، حيث سلمت حديقة الجيزة بعض أنواع الطيور النادرة للحديقة الإسرائيلية مقابل خرتيت أبيض ونعام من حديقة حيوان القدس وتم التسليم على الحدود بمنطقة العوجة.

حكاية اللحوم الهندية:

ولم تكتف وزارة الزراعة بما ارتكبته من جرائم بحق الإنسان المصرى عبر إهمال تفشى الأمراض المشتركة فى قطاع الثروة الحيوانية وتهديدها لصحة الحيوان، إنما ارتكب المقربون من د. يوسف والى فى وحدة الخدمات البستانية جريمة جديدة عندما خالفوا قرار اللجنة المختصة بعدم استيراد لحوم هندية لوجود أمراض السل والحمى القلاعية بها، وهو ما نشرناه مختصرا فى «الشعب» قبل أيام وسنعرضه بالتفصيل فيما يلى :

ملحوظة «١» لدينا وثائق دامغة تدين وزارة الزراعة بإدخال هذه اللحوم للبلاد.

ففى صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٨/٢/٢٥ اجتمعت اللجنة العليا للسياسات الوقائية للأمراض المعدية والوبائية وناقشت موضوع استيراد وزارة الزراعة للحوم من الهند، حيث قررت اللجنة الاستمرار فى خطة عدم استيراد الحيوانات الحية وحظر استيراد اللحوم المجمدة المشفاة من الهند أو غيرها من البلاد الموبوءة بمرض الحمى القلاعية.

وخلال الأشهر الستة الماضية فوجئ أعضاء هذه اللجنة بورود أكثر من ربع مليون طن من اللحوم الهندية على ١١ دفعة، تشير شهادة جمركية رقم ٦١ ملحق ١١ بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٨ إلى كمية لحوم تقدر بـ ١١ ألفا و٣٦٥ كرتونة وزنها ٢٥٠ طن لحوم مجمدة مشفاة جاموسى تحملها الباخرة إم. إف القادمة من الهند والمستوردة لحساب وزارة الزراعة.. وحدة الخدمات البستانية، والشهادة صادرة عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وثائق مهمة:

وبخصوص هذه الرسالة تؤكد شهادة صادرة عن مكتب مراقبة أغذية جمرك الإسكندرية أن هذه اللحوم لا تصلح للتصنيع فقط، وليس للطهو، وتاريخ ذبح هذه اللحوم ١٩٩٨/٩/٥ انتهت صلاحيتها فى ٤ من مارس الماضى ، حيث أكدت العينات المأخوذة من رسالة اللحوم المجمدة أن مدة صلاحيتها ٦ أشهر، وقدمت وزارة الزراعة تعهدا بتصنيع اللحوم بمجازر النوبارية والقليوبية.

أما إدارة الحجر الزراعى فى الإسكندرية فقد حررت شهادات خاصة بالشحنات وفق ما طلبه

منها د. يوسف عبد الرحمن ورئيس هيئة الخدمات البيطرية حيث إن اللحوم مستوردة لحساب وحدة الخدمات البستانية التابعة للوزارة.

أما الشحنة الثانية فيؤكد تقرير صادر في صورة شهادة مطابقة رسالة لحوم جاموسي مجمدة للوزارة على باخرة اسمها «ميرسك كورال» نقلتها من ولاية أوتار بارديش الهندية ووزنها أيضا ٢٥٠ طنا بتاريخ ١٥/١١/ ١٩٩٨، حيث تم الإفراج عن الشحنة من بور توفيق بالسويس بشهادة حجر بيطرى رقم ١١ ف وتم تخزينها فى ثلاجة بشتيل بإمبابة.

وحملت الباخرة ميرسك «الأهرام» بتاريخ ٢٨ /١٩٩٨/٩ شحنة ثالثة بنفس الوزن والنوع ومن الهند أيضا، وأفرج عنها وكيل وزارة الصحة بالإسكندرية بعد أن حذر بأن لحوم العلانك والبرسكت للتصنيع فقط وليست للتداول المباشر فى الأسواق ومدة صلاحيتها ٦ أشهر، وانتهت صلاحية هذه اللحوم فى ٩ من فبراير ١٩٩٩.

وهكذا قامت وحدة الخدمات البستانية باستقبال ٩ رسائل أخرى كل رسالة وزنها٢٥٠ طنا و٣٠ كجم وتمريرها من الجمارك والحجر البيطرى خلال الأسابيع الماضية وبعض هذه الرسائل والمعروضة حاليا بالأسواق انتهت صلاحيتها وفق مستندات موجودة لدينا ليكون مجمل هذه الرسائل ١١ رسالة يقدر وزنها بربع مليون طن.

تأتى هذه التطورات الخطيرة فى وقت تشير فيه المعلومات إلى أن وحدة الخدمات البستانية تقوم بعرض هذه اللحوم الملوثة بجميع منافذ التسويق الخاصة بها بعد أن قامت الوحدة بسحب اللحوم من ثلاجاتها وطرحها بالأسواق مؤخرا وتم ضبط بعضها من قبل الأجهزة المختصة.

خبراء «إسرائيل» لدى يوسف والى طردوا مصر من أسواق اللحوم العالمية

- المؤسسات «الإسرائيلية» استغلت بحوثها فى مصر لتشويه منتجاتنا دوليا.
- الأعداء يزعمون تلوث بلادنا بالأمراض المشتركة عبر بحوث علمية على الإنترنت.
- الصهاينة أعدموا مواشيهم المصابة بفيروس الجلد العقدى ونصحوا مصر بعكس ذلك!
- اضبط : وزارة الزراعة تستخدم ٥ ملايين جرعة من لقاح الريفت فالى الحى بتوصية من خبراء «إسرائيل».
- باحثان يهوديان يزعمان تفشى حمى الوادى المتصدع بنسبة تتراوح ما بين ٣١٪ و٥٧٪ بأغنام وماعز البحيرة وكفر الشيخ.
- الريفت فالى أصاب ما بين ١٢ و٨٪ من أهالى قريتين بأسوان معظمهم من الأطفال.

جريدة «الشعب» ١٣ أبريل ١٩٩٩.

توقفت جميع دول العالم عن استيراد اللحوم الحية من مصر، وذلك يرجع لنجاح المخطط «الإسرائيلى» الذى تنفذه «للأسف» وزارة الزراعة المصرية، فى إغراق مصر بأخطر الأمراض التى امتدت آثارها للإنسان بوطننا، ولم يكتف الأعداء فى واشنطن وتل أبيب بإدخال الأمراض مع الحيوانات الحية التى تستوردها مصر، بل شهروا ببلادنا فى المحافل الدولية لضرب صادراتها (وحاربوا المنتجين بمصر محاولين تخريب مزارعهم) وأجبرونا على استيراد لحومهم الحية والمجمدة الموبوءة تحت ستار المعونة والمساعدة، وأخر ادعاءاتهم الخبيثة ما نشروه من أكاذيب بأن الأمراض تنتقل إليهم من مصر عبر سيناء، رغم أن العكس هو الصحيح، كما سنوضح والتحقيق التالى يكشف أبعاد ملعوبهم ودور والى ورجاله فى تنفيذه:

فى عام ١٩٩٥ نشرت الجامعة العبرية فى القدس المحتلة دراسة خطيرة تفيد بأن فيروس الجلد العقدى الذى يصيب المواشى ويعرف باسم Lumpy skin diseasea، ظهر لمدة ٣٧ يوما عام ١٩٨٩ فى مزرعة للعرب البدو تضم ١٤ بقرة فيما اسمته بـ «إسرائيل»، وزعمت الدراسة أن المرض انتقل «لتل أبيب» بواسطة ذباب المزرعة القادم من العريش ودلتا مصر والإسماعيلية. وقالت الدراسة العلمية التى أعدها ٧ باحثين يهودا فى مصر وفلسطين المحتلة أن العلماء بوزارة الزراعة الإسرائيلية تخلصوا من الفيروس والإصابة عموما بإعدام الحيوانات المصابة ذبحا، وتخلصت «إسرائيل» من المرض خلال شهور قليلة.

الملعوب:

وهنا يكشف د. عمر تمام أن الخبراء الإسرائيلين الذين خصص لهم د. يوسف والى الطابق الخامس بهيئة الخدمات البيطرية نصحوا ولاة الأمور فى الهيئة بتطعيم الحيوانات المصابة عند ظهور المرض بمصر عام ٩١ بأمصال جدرى الأغنام، حيث اشترت الهيئة كميات كبيرة من الأمصال الأمريكية والأوروبية، والتى يتبقى منها حاليا ٥ ملايين جرعة، على أن تطعم البقرة المصابة بفيروس الجلد العقدى بجرعة قوتها ١٠ أضعاف الجرعة التى تطعم بها الماعز أو

الأغنام، وجاءت نصيحة الخبراء الصهاينة فى إطار برنامج ثلاثى لصحة الحيوان ما بين مصر ممثلة فى وزارة الزراعة وواشنطن والكيان الصهيونى.

ويضيف د. عمر أن نصائح الخبراء الإسرائيليين تسببت فى تفشى وباء فيروس الجلد العقدى بمصر ما بين المد والجذر، ولا تزال حتى الآن مقاومته مستمرة، رغم مرور ٨ أعوام على وروده لمصر قادما من «إسرائيل»، وليس العكس كما يزعم خبراء الجامعة العبرية لضرب صادرات اللحوم المصرية، موضحا أنه كان من المفترض ذبح المواشى المصابة كما أوصت وزارة الصحة وخبراء الزراعة وأبرزهم د. عادل عبدالعظيم ـ أستاذ الأمراض المعدية بكلية الطب البيطرى جامعة القاهرة ـ والذى كرر تحذيراته فى ندوة عقدت بمديرية الطب البيطرى بالإسماعيلية مؤخرا، عندما دعا إلى إعدام الحيوانات المصابة كما حدث بالكيان الصهيونى، لكن خبراء العدو كما يقول د. عمر والذين يسعون لتدمير زراعتنا وثروتنا الحيوانية نصحونا بما يؤدى لتنفيذ مخططاتهم .. وللأسف نفذ المسئولون بهيئة الخدمات البيطرية مقترحاتهم، رغم تحذيرات علماء مصر.

نتائج بشعة:

وكانت النتيجة مجسدة فى دراسة نشرتها جامعة أسيوط عام ١٩٩٣ وأجراها ٥ علماء وباحثين بجامعة طنطا .. تشير إلى أن نتيجة التحصين بجرعات من لقاح الجدرى جاءت بانتشار لمرض الجلد العقدى يقدر بـ٢,٥ ٪ فى العينة الأولى بمصر العليا، وبعد ٥ أشهر زادت النسبة من ٧,٣ ٪ إلى ٧١,٨ ٪ فى العينة الثانية، وجاءت أعلى نسبة ٩٧ ٪ فى السويس و٧٧,٥ ٪ فى الإسماعيلية نظرا لقربهما من الكيان الصهيونى الذى ورد منه الوباء.

وعلى كل فإن أكثر من مائتى ألف بقرة وجاموسة بخلاف عشرات الآلاف من المواشى الأخرى، نفقت خلال الأعوام الماضية بسبب مرض فيروس الجلد العقدى.

وما حدث للثروة الحيوانية فى فيروس الجلد العقدى على أيدى الخبراء الإسرائيليين حدث أيضا بالنسبة لمرض الريفت فالى، فلقد استغل هؤلاء الخبراء وجودهم بمصر فى إطار مشروعات التطبيع الزراعى فى إجراء بحوث ودراسات على ثروتنا الحيوانية والتشهير بمصر دوليا، ونصحونا باستخدام الأمصال الحية.

ففى دراسة نشرتها جامعة أسيوط عام ١٩٩٥ حول مرض الريفت فالى وأجراها باحثان

يهوديان يعملان بمجالات الزراعة بكفر الشيخ والبحيرة (ويدعى الباحثان «د. زج هاو Zag hawaa واليـــان Eliana» أوضحا خلالها أنه أثناء عام ١٩٩٤ أثر الريفت فالى على قطعان الأغنام والماعز بالمحافظتين.

وكانت نتيجة بحوثهما إصابة ٣١,٦٪ من الأبقار المفحوصة و٥٧٪ من الأغنام.

وشاركت دورية أمريكية فى نشر بحث يؤيد وجهة نظر خبراء العدو الإسرائيلى بأن وباء الريفت فالى (حمى الوادى المتصدع)، يتفشى فى مصر حاليا بسبب انتشار الباعوض.

الريفت فالى:

واثر انتشار مرض الريفت فالى المشترك بين الإنسان والحيوان بأسوان، طلب وزير الصحة من وزير الزراعة التحرك بجدية لمحاصرته بين الحيوانات المصابة بعد أن ظهرت عشرات من حالات الريفت فالى منذ عام ١٩٩٣ بين سكان أسوان، حيث يسبب الريفت فالى تهيجا كبيرا للعيون قد يفقد الإنسان نظره، مع حالات من الغثيان والدوخة والإجهاض للسيدات.

وكشف بحث صادر عن مركز الأمراض بفرنسا عام ١٩٩٧ من (ص٦١ ـ ٦٤) أن الريفت فالى بات من الأمراض الوبائية بمصر.

وتحت عنوان الريفت فالى فى مصر عام ١٩٩٣ (Rift vally Fever Egypt 1993) يشير تقرير علمى صدر عام ١٩٩٤ إلى أن الريفت فالى بإحدى القرى بأسوان بلغت نسبته ١٢٪ من بين ٣٢٦ شخصا، وفى قرية ثانية بلغت النسبة المصابة ٨,٤٪ من بين ٣٥٩ شخصا، ومن هذه الحالات أطفال تتراوح أعمارهم ما بين عامين و١٣ عاما.

وللأسف فإن خبراء العدو الإسرائيلى كما يقول د. عمر تمام الطبيب البيطرى نصحوا رجال يوسف والى باستخدام الأمصال الحية بالنسبة للريفت فالى بدلا من الميتة وهو ما جعل الإصابة تنتشر .

أمراض أخرى:

ومن الأمراض المشتركة الأخرى الموجودة بمصر حاليا كما تقول أ. د. سناء باز ـ عالمة الأمراض الشبيهة بالطاعون ـ البروسيلا والحمى القلاعية والميكوذا أو أمراض فقدان المناعة، التى باتت تصيب الثروة الحيوانية بمصر الآن، وتشير إلى أنها توصلت لـ ١٠ أمصال كانت كفيلة بإنقاذ الثروة الحيوانية بمصر لو أن وزارة الزراعة قامت بإنتاجها، إلا أنها رغم لجوئها

ليوسف والي مرارا لم تنتج الوزارة الأمصال نظرا لرفض القائمين على هيئة الخدمات البيطرية إنتاجها و هم - كما تقول - لا علاقة لهم بالطب البيطرى، ويوجههم الخبراء الأجانب الذين لا تعنيهم مصلحة مصر. وتشير د. سناء باز إلى أن معاهد ومراكز دولية معروفة أرسلت إليها تشيد بمجموعة الأمصال التى ابتكرتها وفعاليتها فى مقاومة الأمراض لا سيما مرض الميكوذا، والذى اعتبرته أخطر الأمراض كما قالت د. سناء.

وتقول دراسة «تحت أيدينا» إن دخول مرض سرطان الدم فى البقر وتسجيل مصر كدولة موبوءة بالأمراض تم بمعرفة مخطط أمريكى صهيونى، حيث دخل السرطان ضمن رسالة أبقار هوليشتين قادمة من الولايات المتحدة إلى مزرعة العامرة بأسيوط مباشرة، وهو مرض ينتقل حاليا عن طريق ذبابة البتانس المنتشرة فى أسيوط.

وللأسف كما تقول الدراسة فإن ترك الحيوانات دون إعدام أدى إلى انتشار المرض بأسيوط كلها.

وتقول الدراسة إن الهيئة العامة للخدمات البيطرية لم تمنع استيراد الحيوانات من هذه المناطق الموبوءة في الحال، ولكن انتظرت حتى وصول أربع رسائل أخرى إلى مصر، وأصبحت مصر كلها موبوءة بهذا المرض.

ملاحظات مهمة:

وترصد الدراسات عدة ملاحظات مهمة تعرقل عملية النهوض بالثروة الحيوانية نذكر منها:

١- تجاهل تعيين رئيس للهيئة العامة للخدمات البيطرية خلفا لرئيسها السابق الذى توفى منذ عامين، وانتداب أستاذ جامعة للقيام بعمله لحين خروجه على المعاش العام القادم.

٢- عدم تطوير مهنة الطب البيطرى والإبقاء على حالتها منذ أعوام عديدة، مثل الإبقاء على استعمال عقار كلورامفينيكول للحيوانات وطيور المزرعة، رغم أنه منع من دول العالم حتى للإنسان لأنه يسبب سرطان الدم للأطفال.

٣- غياب أجهزة فحص نسبة الكيماويات والأدوية فى جسم الحيوانات المعدة للذبح، مما أدى إلى عدم اتباع التعليمات الخاصة بحظر ذبح أى حيوان أثناء فترة علاجه، إنما أى مرب أو طبيب بيطرى يخشى على حيوانه من النفوق يرسله مباشرة إلى الجزر للذبح.

٤- انتشار الأمراض بين الحيوانات نظرا لإدخالها إلى الحجر البيطرى دون أى فحوصات حاملة

معها عشرات من الأمراض لتنقلها لزوار الحدائق التى يوجد بها الحجر أو نقلها للمزارعين.

٥- زيادة معدلات الأورام فى الأطفال وأصبح لهم مبنى خاص بمعهد الأورام، وزيادة معدلات الفشل الكلوى فى الكبار، وبطلان تأثير العديد من المضادات الحيوية فى السيطرة على الأمراض، نظرا لتشبع أكثر من ٦٠٪ من اللحوم ومنتجاتها بالأدوية والكيماويات لعدم وجود أسلوب لمقاومة هذه الظاهرة.

٦- استمرار استيراد الحيوانات والمواشى فى إطار اتفاقية الجات، وعدم وجود محاجر خاصة بالحيوانات البرية واستخدام حديقة الحيوان كمحجر، وعدم وجود متخصصين أو أجهزة فحص سوف يغرق مصر بأمراض تصيب الإنسان قبل الحيوان.

حرب النعام:

ولم تقتصر الحرب المعلنة من جانب إسرائيل ضد مصر على الثروة الحيوانية فقط، إنما امتدت إلى تربية طيور النعام، والسبب أن بيض النعام أغلى من الذهب، وكتكوته يدر عائدا يفوق مائة ضعف ما تدره تربية الأبقار والدواجن والأرانب والأغنام، وأى صناعة أخرى، لذلك تخطط إسرائيل لاستمرار احتكارها لهذه الصناعة وتحرص على عدم نجاح محاولات بعض رجال الأعمال فى مصر لتربية النعام.

وحتى تتبلور أهمية تربية النعام فى أذهاننا نشير إلى أن خبراء الاقتصاد فى أستراليا وجدوا أن القطيع المكون من ذكر و٥ بقرات ينتج ٥ بقرات سنويا. بينما نفس العدد فى النعام ينتج مائة نعامة، وأن تكاليف التغذية فى الأبقار تصل إلى ٩٠٠ جنيه مصرى بينما تتكلف ١٠ آلاف جنيه فى النعام، وأن بيع الرأس بعد سنة من الأبقار يصل إلى ٥٥٠ جنيها فى السنة، بينما فى النعام إلى ٥٠٠ جنيه، وأن الدخل العام من بيع الأبقار يصبح ٢٧,٥ ألف جنيه، فإذا خصمنا المصروفات، سنجد العائد ٨,٥ ألف جنيه، بينما نجد العائد فى النعام بعد الخصم ٤٠ ألف جنيه.

لصوص دائما:

وبدأت تربية النعام بالكيان الصهيونى عندما قام خبير يهودى منذ ١٥ عاما فقط بسرقة البيض من جنوب أفريقيا، وقام بتفريخه فى الكيان الصهيونى فى صحراء النقب وتل أبيب،

وتمت صناعة تربية النعام وترعرعت بالكيان الصهيوني وذاق الخبراء الصهاينة طعم المكسب، لذلك راحوا بشتى الطرق يحاربون هذه الصناعة بمصر.. وفي مصر حاربوا النعام لأن مناخ مصر وبيئتها هو المناخ المثالي لانتعاش تلك الصناعة من حيث الطقس والبيئة الصحراوية المناسبة لحياة هذا الطائر، والنبات الذى يتغذى عليه طول السنة وهو البرسيم الحجازى. ولذلك فإن إسرائيل لجأت لاستغلال التعاون القائم بين دوائر بها ووزارة الزراعة المصرية وأرسلت خبراءها يحفزون رجال الأعمال والمستثمرين المصريين على أقامة مزارع النعام، ويتولى هؤلاء الخبراء الصهاينة إعداد دراسات الجدوى التي يتعمدون فيها إغراء المصريين بالأرباح التى ستعود عليهم كل عام لو باعوا النعام عمر سنة، وكل عدة أشهر لو باعوه صغيرا، وكل أيام لو باعوه بيضا.

دروس للمطبعين:

وبعد أن يدفع رجل الأعمال دم قلبه في دراسة الجدوى (والكلام هنا أنقله من تحقيق للزميل محمود نافع بالعالم اليوم)، وإقامة المنشآت تكون النتيجة، إما أن يختفى الخبير ويسافر إلى إسرائيل بحجة أن الأمن القومى عندهم يمنع نقل سلالات النعام إلى الخارج حتى لا تأخذ تلك الدول أسواقها الخارجية فى بيع النعام.

وإما أن يبقى الخبير ويدعى أن له اتصالات كبيرة وأنه سوف يدبر توفير البيض والكتكوت، ويفى بوعده بالفعل، ولكن كل الكتاكيت التى يأتى بها لمصر تكون مصابة بمرض حمى الكونغو الذى يدمر المزرعة ويلحق الخسارة بها فى غمضة عين.

وثالث الاحتمالات أن يبقى الخبير الإسرائيلى بالمزرعة لاستجابة صاحبها لتعليمات خبراء الطب البيطرى باستيراد كتاكيت النعام من بلدان بخلاف إسرائيل، وهنا يبدأ دور الخبير الإسرائيلى فى تدمير المزرعة.

ومؤخرا استوردت إحدى المزارع بيضا من إسرائيل بسعر البيضة ٧٠ دولارا وعينت خبيرا إسرائيليا مشرفا على المزرعة. فلم يفقس ٩٠٪ من البيض وقبل الفقس بأيام هرب الخبير.

يوسف والى منح بحيرة مريوط لشركة «إسرائيلية» لمدة ٩٩ عاما

■ عبدالحليم رمضان يقاضى نائب رئيس الوزراء وآخرين لتسهيلهم العدوان على سيادة مصر.

■ المزارع تحتضر الآن.. ووزارة الزراعة ترفض فتح مواسير أسفل طريق سوميد لإنقاذها.

جريدة «الشعب» ٢٣ أبريل ١٩٩٩.

حتى بحيرة مريوط لم تسلم من مخططات د. يوسف والى ورفاقه رجال التطبيع. فلقد قام هذا الوزير بتأجير جانب منها بثمن بخس لإحدى الشركات الإسرائيلية ولمدة ٩٩ عاما وبامتيازات تعد عدوانا صارخا على السيادة الوطنية.

ولم يكتف الوزير بذلك ففوض رجال الثروة السمكية والمصايد بوزارته فى إبرام سلسلة من الاتفاقات المتعلقة بتعاون مشبوه مع العدو الإسرائيلى فى هذا المجال.

ولقد فسرت الوقائع الماضية حقيقة ما يحدث منذ أعوام فى بحيرة مريوط من تنفيذ مخطط اغتيال ممنهج ومنظم لهذه البحيرة، حار العميد طيار متقاعد على حجاج فى فهم مبرراته وأسبابه، بعد أن تكبد هو وأصحاب مزارع أسماك بحيرة مريوط من صغار المستثمرين خسائر تجاوزت الـ ٥٠ مليون جنيه، بعد أن أخفقت كل محاولاتهم لفتح ماسورة مياه الصرف التى ستنقذ البحيرة أسفل طريق سوميد خلال الأعوام الطويلة الماضية وفيما يلى التفاصيل:

تنظر محكمة الاستئناف ـ حاليا ـ دعوى قضائية أقامها الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامى ضد د. يوسف والى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ـ وآخرين ببطلان قراره بالتصرف فى بحيرة مريوط (٣٠ ألف فدان) التى قامت الوزارة بتأجيرها لشركة« إسرائيلية» أردنية لمدة ٩٩ عاما.

وصرح الأستاذ/ عبدالحليم رمضان المحامى لـ « الشعب» بأن التأجير تم مقابل بضعة آلاف من الجنيهات مقابل استحواذ الشركة الإسرائيلية الأردنية على البحيرة بما فيها من مياه واستثمار أسماكها وأرصفتها ومبانيها وكل ما فيها.

أمن الوطن:

وحذر رمضان من أن البحيرة تعتبر من أرض ومياه الوطن التى تدخل فى حزام أمن الوطن ومياهه الإقليمية المحرم على أى دولة أو جهة أجنبية اختراقها برا أو بحرا أو جوا بدون إذن من سلطات الدولة.

واستطرد قائلا: لقد رخص العقد للشركة المستأجرة فى تأجير ما استأجرته إلى ما ومن تشاء وبيع الأعيان المؤجرة والتصرف فيها إلى ما ومن تشاء.

وقال الأستاذ عبدالحليم رمضان: وقد قضى فى الدعوى الابتدائية بعدم قبولها لانتفاء صفتى ومصلحتى فى البحيرة لأنها ليست من ممتلكات عائلتى وليست لى صفة فى طلب إبطال عقد تأجيرها وليست لى مصلحة فى بطلان الإيجار، ومعروض حاليا على القضاء طعن استئناف على حكم عدم القبول.

ومضى قائلا: إن الاستئناف الذى تقدمت به أشار إلى أن المادة ٥٨ من الدستور نصت على أن الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، إضافة إلى أن البحيرة تعتبر من ملكية الشعب العامة فى المادة ٣٠ من الدستور الذى نص فى المادة ٣٣ منه على أن الملكية العامة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون.

ويقول عبد الحليم رمضان: «علما أن التجنيد الإجبارى المفروض على المواطنين فى المادة ٥٨ من الدستور وفق قانون التجنيد الإجبارى تم تقريره للدفاع عن الوطن وأرضه ومائه وهوائه» ويقول: إنه بمثل هذا الحكم الذى استأنفه والخاص ببحيرة مريوط يعتبر كل جندى مجند فى حل من الخدمة العسكرية والتجنيد ما دام لا يملك ملكية الجزء من الأرض والماء والهواء والسماء التى له فيها حق ملكية خاصة.

تاريخ أسود:

وعموما فتاريخ الوجود الصهيونى ببحيرة مريوط جاء مع مجئ د. يوسف والى لمنصبه الوزارى، وفيما يلى أنقل السطور التالية التى سبق أن نشرت بمجلة روز اليوسف والتى تدافع حاليا عن يوسف والى وهذا نصها:

«إسرائيل».. هى أسهل وأقصر قناة لتحقيق الطموح الشخصى السياسى والمادى دون شرط الإمكانيات والكفاءة والاستحقاق، وأنه كلما أظهرت تحمسك للتعاون مع إسرائيل تفتحت أمامك أبواب السياسة والمال، من هذا المدخل يمكن فهم قصة الصعود المفاجئ والغريب للدكتور الذى كانت ترسله وزارة الزراعة إلى إسرائيل لزيارة مشروعات التعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل، ومنها مشروع المزارع السمكية المكثفة سواء تحت البيوت المحمية أو الخاضعة للتربية فى أقفاص المجارى المائية والبحار حسب نص أحد قرارات السفر.

ويمضى الزميل وائل الإبراشى فى روز اليوسف قائلا: « والدكتور كان أستاذا بكلية زراعة الإسكندرية تخصص حشرات ثم قفز من المعامل والمدرجات إلى وزارة الزراعة عام ١٩٨١ بعد أن انتدبته الوزارة من الكلية وأصبح يتولى مسؤلية عدة شركات ومنشآت هى:

رئيس مجلس إدارة شركتى «المصرية للصيد ومعداته، مريوط للمزارع السمكية»، كما تولى موقع مفوض عام ومدير مشروع مريوط لخدمة المزارع السمكية وعضو مجلس إدارة مشروع العباسية للمزارع السمكية.

ورغم كل هذه المهام الثقيلة فقد جاء في خطاب الانتداب الموجه من د. يوسف والى - وزير الزراعة - إلى عميد كلية الزراعة جامعة الإسكندرية عبارة الندب لبعض الوقت، وهنا تفرض تساؤلات بسيطة نفسها ماهى علاقة الحشرات بالثروة السمكية وما أهمية وحجم نفوذ الدكتور المنتدب.

إلى هنا ينتهى كلام روز اليوسف والتى كانت تقصد بالطبع أ.د. فاروق الجيار الذى ترعرعت فى عهده العلاقات مع إسرائيل بمجالات الثروة السمكية ومهد ونفذ عملية تأجير البحيرة للشركة الأردنية الإسرائيلية خلال فترة توليه المواقع السابق ذكرها.

بيض بورى:

وفى حلقة عمل حول الاستزراع السمكى بمصر عقدت بقاعة الاجتماعات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .. قال الجيار عن دور شركة مريوط للمزارع السمكية فى دعم الاستزراع السمكى فى مصر و«إسرائيل» ومنطقة الشرق الأوسط:

إن شركته توفر الزريعة والقشريات لمشروعات الاستزراع بالمنطقة.

وتقوم بعمل دراسات الجدوى لهذه المزارع وإنشائها والمفرخات وتتولى تدريب مبعوثين عرب وأجانب وتوفير الغذاء البروتينى.

ويعتز فاروق الجيار بأن شركته التابعة لوزارة الزراعة قامت عام ١٩٩٤ بتصدير بيض بورى مخصب وزريعة إلى إسرائيل من إنتاج مفرخ مزرعة مريوط.

وعموما فلقد تمت عملية الإطاحة بفاروق الجيار عقب سلسلة من التجاوزات والسياسات المدمرة التى ارتكبها، وضغطت بعض الأجهزة الرقابية على وزير الزراعة الذى تخلص منه بصعوبة تقديرا لدوره فى التطبيع.

وإذا كانت الشركة الإسرائيلية الأردنية استحوذت على جانب من هذه البحيرة يمكن أن يتخطى الـ٥ آلاف فدان بمائتي ألف فدان، فإن بقية أراضى البحيرة تغتال حاليا من قبل دوائر على علاقة بوزارة الزراعة، ولم تفلح كل محاولات زراع الأسماك مع وزير الزراعة لإنقاذ البحيرة من جريمة الاغتيال.

تكشف دراسة مهمة أعدها المكتب الاستشارى للإنشاءات المدنية بالإسكندرية وتحمل عنوان«دراسة ظاهرة ارتفاع منسوب المياه ببحيرة امتداد وادى مريوط غرب جسر شركة سوميد» تكشف هذه الدراسة أن منسوب المياه فى الجهة الغربية لطريق سوميد يعلو منسوبها فى الجهة الشرقية للطريق بمقدار يصل ١٫٤ متر وهذا يدل على عدم وجود فتحات أسفل الجسر أو انسداد هذه الفتحات فى حالة وجودها.

وبالتالى كما توضح الدراسة أصبح جسر شركة سوميد يعمل كجسر ترابى يحجز مياه بحيرة وادى مريوط من الجهة الغربية ويمنع مرورها إلى الجهة الشرقية من الطريق حيث يتم التخلص منها عن طريق الرفع إلى مصرف غرب النوبارية ومنه إلى البحر.

وأوضحت الدراسة أن ذلك سيؤدى إلى ضعف إنتاجية المزارع السمكية المقامة بامتداد وادى مريوط نتيجة ارتفاع درجة الملوحة وتركيز الملوثات بمياه الأحواض السمكية نتيجة وقف المصرف وتركيز الأملاح بالبحيرة.

وسيؤدى الارتفاع المستمر فى منسوب المياه إلى تهديد طريق مطار قاعدة برج العرب الجوية بالانهيار والغرق ويتسبب فى إلحاق التصدعات بالطريق وتهديد جسر سوميد ذاته بالانهيار وهو ما قد يؤدى لكارثة جراء كميات المياه المكدسة خلفه.

وتخلص الدراسة إلى أن ارتفاع منسوب مياه البحيرة جعل أصحاب المزارع بالكيلو ٣٩ غرب الإسكندرية يهجرون مزارعهم بعد غرقها. وهرب الأسماك والزريعة من المزارع للبحيرة.

وفى الختام أوصت الدراسة بسرعة إنشاء برابخ(مواسير) أسفل جسر سوميد الحالى لتحقيق الاتزان فى المياه على جانبى الطريق بهدف عدم استخدام هذا الطريق كسد يحجز ملايين الأمتار المكعبة من مياه بحيرة امتداد وادى مريوط فى الجهة الغربية منه وتنفيذ محطة صرف جيدة.

وقد أرسلت الهيئة العامة للطرق والكبارى خطابا لمحافظ الإسكندرية تحذره فيه من انهيار

طريقى سوميد وبرج العرب، وهو ما سوف يؤدى لوقوع كارثة، وأحد الطريقين يستخدمه رئيس الجمهورية وجميع ضيوف الإسكندرية وضيوف مصر الكبار كونه يربط العاصمة الثانية بقاعدة برج العرب الجوية.

وقد بعثت إدارة الصرف بالنوبارية أيضا بخطاب لرئيس مجلس إدارة شركة مريوط تحذره فيه من استمرار إغلاق فتحات المياه أسفل طريق سوميد.

كما كشف معمل التحاليل الزراعية الإرشادى أن الملوحة تفاقمت ووصلت نسبتها إلى ستة أضعاف ملوحة البحر وذلك فى تحاليل أجراها علماء جامعة الإسكندرية.

هذا وكان وزير الزراعة أصدر قرارا وزاريا برقم ٦٦٧ لعام ١٩٩٦ لتشكيل لجنة تقوم بدراسة المشاكل التى تواجهها بحيرة مريوط.

واقترحت اللجنة على مشروع مريوط تشغيل محطة الطلمبات الحالية التابعة له وفتح مواسير سحب المياه أسفل سوميد، وإنشاء محطة طلمبات جديدة شمال محطة طلمبات المشروع الحالية فى اتجاه البحر لصرف مياه وادى مريوط، وحتى الآن لم تنفذ قرارات اللجنة.

يشير تقرير فنى عن المزارع السمكية إلى أن ارتفاع نسبة الملوحة يؤدى إلى زيادة قابلية الأسماك للتسمم بالمعادن الثقيلة مثل الكادميوم والكروم.. وهذا التسمم يتزايد بارتفاع نسبة الملوحة، لأن ارتفاع الملوحة إلى ٥٠ فى الألف أدى إلى زيادة نسبة موت الأسماك.

ويؤكد التقرير أن ذلك أدى إلى موت كثير من الأسماك وتقزمها، حيث وصلت أوزان بعض العينات التى أخذتها وقمت بوزنها بالكلية(الكلام لواضع التقرير) من ٣٤ ـ ٥٠ جم بالرغم من طول مدة تربيتها التى تقدر بسنة ونصف، كذلك لوحظ عدم إقبالها على استهلاك العلف.

يقول العميد طيار متقاعد على عبد المجيد حجاج ـ صاحب إحدى المزارع بالوادى ـ إن وادى مريوط منطقة مثالية للاستزراع السمكى(٣٠ ألف فدان) وهو مسطح مائى يمتد من طريق أم زغيو شرقا(عند الكيلو ٢١ طريق إسكندرية مطروح) حتى طريق برج العرب غربا (ك٤٨ لنفس الطريق) ويحده جبل أبو صير من الجهة البحرية وجبل مريوط من الجهة القبلية تتخلله مجموعة من الطرق القاطعة له عرضيا ومزودة جميعها بالبرابخ والسحارات، ويتم تجديد الوادى بالمياه من مصادر متعددة وبشكل مستمر ودائم وهى:

المياه الجوفية ومياه الأمطار والصرف الزراعي للمناطق المجاورة، ويصب به مصرفا بهيج والغربانيات، وصرف مياه المزارع السمكية المقامة على ضفتي الوادى وصرف مياه شركة النصر للملاحات ببرج العرب.

ويضيف أن المياه تتدفق من الغرب إلى الشرق حتى مصرف العموم بمنتصف بحيرة مريوط(حيث منسوب المياه ٢,٥م تحت مستوى سطح البحر) فيتم التحكم فى ذلك بواسطة صرف المياه عن طريق محطة طلمبات المكس الموجودة على المصرف إلى البحر.

ويستطرد العميد على حجاج فى حديثه بالقول بأنه فى شهر فبراير ١٩٩٥ ارتفع المنسوب وغرقت المزارع وهربت الأسماك إلى الوادى والبحيرة، وتدمرت البنية الأساسية وأصبح الصرف عكسيا، حيث إن منسوب مياه الصرف كان فى ارتفاع مستمر، وحاولنا إصلاح ما يمكن إصلاحه بالحفار البر مائى والذى أرسلته شركة مريوط بعد الغرق، وهى الوحيدة التى تمتلك هذا الحفار والذى يتكلف ١٣٠٠ جنيه يوميا، علما بأن إنتاجه يقل مع ارتفاع منسوب المياه إلا أن جميع محاولتنا للترميم وإعادة التشغيل باءت بالفشل لفداحة المشكلة، وزادت خسائرنا على خمسين مليون جنيه حيث حوالى عشرة ملايين تكاليف البنية الأساسية، والباقى قيمة الأسماك التى هربت للوادى والبحيرة(٣٥ مزرعة بحوالى ٣٥٠٠ فدان) وقد تم عمل محضر لإثبات الأضرار(المحضر رقم ٦٠٨/ ٩٥ برج العرب بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢).

ويضيف العميد حجاج:

ولجأنا إلى جميع المسئولين لمعرفة الأسباب ولسرعة الحل ولكن لم نجد أى رد إيجابى فاعتذر رئيس هيئة الثروة السمكية عن التدخل حيث إن الوادى يتبع مشروع مريوط لخدمة المزارع السمكية، وكانت جميع الردود سلبية لمعظم المسئولين.

ويمضى قائلا: وفى مارس ١٩٩٥ بعد لجوئنا إلى رئيس جامعة الإسكندرية، تم تشكيل لجنة متخصصة لعمل تقرير بالأسباب والحل، وكان هذا هو الرد الإيجابى الوحيد فى هذا الوقت، وأثناء بحث اللجنة تكشفت الحقائق، وعرفنا أن شركة مريوط للمزارع السمكية هى التى ارتكبت مخالفة سد البرابخ والمواسير السفلية بجسر سوميد بالتواطؤ مع شركة سوميد صاحبة الجسر(عقد الترميم بين الشركتين) وقد تم عمل محضر رقم ٤٠٧٢/ ٩٥ ٢٤ ح العامرية بتاريخ ١٩٩٥/٤/٣ لإثبات حالة سد المواسير بالجسر حيث إنه أثناء المعاينة فى هذا المحضر

كانت معدات وعمال شركة مريوط للمزارع السمكية هم الذين يقومون بأعمال الترميم وسد الفتحات على الجسر ولم تلتزم أى من الشركتين بالمواصفات الفنية.

ويختتم العميد على حجاج حديثه معربا عن دهشته لأنه منذ ٦ أعوام لم يترك مسؤلا فى الدولة إلا ولجأ إليه من أجل فتح ماسورة أسفل جسر سوميد لتوصيل مياه الصرف لمزرعته والمزارع الموجودة بمريوط وفتح المواسير التى أغلقتها شركة مريوط، وتكللت كل جهوده حتى الآن بالفشل.

ويتساءل ونحن نتساءل معه: هل للشركة« الإسرائيلية» التى استحوذت على مساحات من البحيرة علاقة بإغلاق المواسير الموجودة أسفل جسر سوميد؟

ويتردد أن الصهاينة يخططون لتطفيش زراعها من أجل الاستيلاء على بقية المساحات.

كاريكاتير
عصام حنفى

د. الفتيت قدم المذكرة الختامية فى نقض حكم «الشعب - والى»
والى
جهام حتق
اليوم.. الصحفيون العرب يبحثون ظاهرة الحبس فى قضايا النشر
للقضاء على
القمل والصئبان

في نقض حكم «الشعب = والي»
والي
اليوم.. الصحفيون العرب يبحثون ظاهرة الحبس في قضايا النشر
مطلوب صحفيون
تنويه
للقضاء على
النمل والصئبان

د. الفتيت قدم المذكرة الختامية فى نقض حكم «الشعب - والى»
عصام حنفى
الزراعة المصرية
والى
اليوم.. الصحفيون العرب يبحثون ظاهرة الحبس فى قضايا النشر
تنويه
مطلوب صحفيون
للقضاء على
القمل والصئبان

د. الغتيت قدم المذكرة الختامية فى نقض حكم «الشعب - والى»
والى
توقيع
للقضاء على القمل والصئبان
اليوم.. الصحفيون العرب يبحثون ظاهرة الحبس فى قضايا النشر

الفهرس

الناشر:

مجدى أحمد حسين